



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة (ل. م. د) في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

إشراف أ. د: سمير آيت يحيى

المشرف المساعد: د. الوردى مشير

من إعداد الطالبة:

- نورة بوعلاق

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessa - أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	رياض موساوي
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ التعليم العالي	سمير آيت يحيى
مشرفا مساعدا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	الوردى مشير
عضوا	المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة تيبازة -	أستاذ التعليم العالي	طارق جدي
عضوا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -	أستاذ محاضر أ	طه بن الحبيب
عضوا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	حمه عمير
عضوا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	نبيل شنن

السنة الجامعية: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة (ل م د) في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

إشراف أ. د: سمير آيت يحيى

المشرف المساعد: د. الوردى مشير

من إعداد الطالبة:

- نورة بوعلاق

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	رياض موساوي
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة	أستاذ التعليم العالي	سمير آيت يحيى
مشرفا مساعدا	جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	الوردى مشير
عضوا	المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة تيبازة -	أستاذ التعليم العالي	طارق جدي
عضوا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -	أستاذ محاضر أ	طه بن الحبيب
عضوا	جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	حمه عمير
عضوا	جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر أ	نبيل شنن

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرِيهِمْ
آيَاتِهِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ

شكر وعرفان

أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإتمام هذا العمل وأسأله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، فالحمد والشكر لله أولاً وآخراً.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود {الآية: 88}.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن صنع إليكم معروفا فكافنوه، فإن لم تجدوا ما تكافنوه، فادعوا له حتى تروا أنكم قد كفأتموه".

حديث صحيح

أقتداء بهذا الحديث الشريف وأنا أخطوا السطور الأخيرة لهذا العمل المتواضع لا بد أن أتقدم بخالص الشكر والإمتنان إمترافاً بالجميل إلى من مدني بالأمل ومهد لي طريق العمل وتابعني في هذا المشوار دون تعب أو ملل، وذلك ما واجهته من صعوبات بكل صدر رحيم، وعلمني أنه بالصبر نبلغ القمم إلى من أعتبره أخي قبل أن يكون أستاذاً مشرفاً " **الأستاذ الدكتور أيمن يحيى سمير** " على ما قدمه من نصائح وإرشادات منذ أن كان البحث فكرة إلى غاية إتمامه. فكان خير موجه ومعين، لك مني كل الإحترام والتقدير وأسأل المولى أن يجعلها في ميزان حسناتك.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور " **مشير الوردجي** " على كل المجهودات المبذولة، ونصائحه وتوجيهاته الصائبة، وأسأل المولى أن يجعلها في ميزان حسناتك.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم بالموافقة على مناقشة هذا البحث وأنا على ثقة بأن تثري ملاحظاتهم السديدة هذا البحث وتسهم في الرفع من قيمته.

في الأخير أتقدم بالشكر إلى كل مد لي يد العون ولو بكلمة طيبة.

فهرسك المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الشكر
II	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
XIII	قائمة الاختصارات والرموز
ب - د	مقدمة عامة
56-02	الفصل الثاني- الإطار النظري حول الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول- الأدبيات النظرية حول الإنفاق الحكومي
03	المطلب الأول- مفهوم الإنفاق الحكومي
07	المطلب الثاني- تقسيمات الإنفاق الحكومي
10	المطلب الثالث- أهمية الإنفاق الحكومي حسب المدارس الفكرية
13	المبحث الثاني- الأدبيات النظرية حول التنوع الاقتصادي
13	المطلب الأول- مفهوم التنوع الاقتصادي
17	المطلب الثاني- النظريات التأسيسية المفسرة للتنوع الاقتصادي
19	المطلب الثالث- محددات التنوع الاقتصادي
23	المطلب الرابع- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
29	المطلب الخامس- استراتيجيات التنوع الاقتصادي
31	المبحث الثالث- علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي
32	المطلب الأول- علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب قانون فاجنر
37	المطلب الثاني- علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب المدرسة الكينزية

43	المبحث الرابع- علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب الدراسات التطبيقية
43	المطلب الأول- الدراسات التطبيقية لبعض الاقتصاديات العربية والأجنبية
48	المطلب الثاني- الدراسات التطبيقية للاقتصاد الجزائري
53	المطلب الثالث- مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
56	خلاصة الفصل الأول
112-58	الفصل الثاني- تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 2021-1967
58	تمهيد الفصل الثاني
59	المبحث الأول- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2021-1967
59	المطلب الأول- نظرة حول الوضع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1967-2021
61	المطلب الثاني- تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر
64	المطلب الثالث- تطور الإنفاق الحكومي في النظام الاشتراكي خلال الفترة 1989-1967
69	المطلب الرابع- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل برامج التعديل الهيكلي 2000-1990
72	المطلب الخامس- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2014-2001
79	المطلب السادس- تطور الإنفاق الحكومي في ظل برنامج توطيد النمو الجديد 2021-2015
82	المبحث الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2021-1967
82	المطلب الأول- تقسيمات الإيرادات العامة في الجزائر
85	المطلب الثاني- تطور الإيرادات العامة في الجزائر لفترة النظام الاشتراكي خلال 1989-1967
87	المطلب الثالث- تطور الإيرادات العامة في الجزائر في ظل برامج التعديل الهيكلي 2000-1990

88	المطلب الرابع- تطور الإيرادات العامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2021
95	المبحث الثالث- تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1967-2021
95	المطلب الأول- تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1967-2021
102	المطلب الثاني- تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1967-2021
107	المطلب الثالث- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1967-2021
112	خلاصة الفصل الثاني
161-114	الفصل الثالث- تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021
114	تمهيد الفصل الثالث
114	المبحث الأول- تطور القطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1967-2021
114	المطلب الأول- التقسيمات الأساسية للقطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي
117	المطلب الثاني- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1967-2021
123	المطلب الثالث- مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1967-2021
130	المطلب الرابع- مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021
137	المطلب الخامس- تحليل تطور المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1967-2021
142	المطلب السادس- التنوع الاقتصادي في ظل التناقضات التنموية
145	المبحث الثاني- دراسة احصائية للتنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي خلال الفترة 1967-2021
145	المطلب الأول- عرض وتحليل نتائج الدراسة باستخدام التحليل العنقودي
150	المطلب الثاني- عرض وتحليل نتائج الدراسة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي
158	المطلب الثالث- مناقشة نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

161	خلاصة الفصل الثالث
243-163	الفصل الرابع- قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021
163	تمهيد الفصل الرابع
164	المبحث الأول- خلفية نظرية حول مبادئ وأسس النماذج المدروسة
164	المطلب الأول- مدخل نظري حول اختبارات جذر الوحدة
172	المطلب الثاني- مدخل عام حول نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM
185	المطلب الثالث- مفاهيم أساسية حول نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL
188	المبحث الثاني- أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 1967-2021
188	المطلب الأول-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
203	المطلب الثاني- عرض نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM
211	المطلب الثالث- تحليل ديناميكية النموذج VECM
217	المبحث الثالث- أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي بالاعتماد على المؤشر الإجمالي للتخصيص خلال الفترة 1967-2021
217	المطلب الأول- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
228	المطلب الثاني- نموذج الانحدار الذاتي ذا للفجوات الزمنية المبطنة ARDL
235	المطلب الثالث- اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي للفترة 1967-2021
243	خلاصة الفصل الرابع
245	خاتمة عامة
253	قائمة المراجع
273	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2000	1.2
65	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1989-1967	2.2
70	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-1990	3.2
73	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2014-2001	4.2
74	توزيع المخصصات لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	5.2
74	توزيع المشاريع حسب القطاعات	6.2
76	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	7.2
78	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2014-2010	8.2
80	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2021-2015	9.2
84	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2019	10.2
85	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1989-1967	11.2
87	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-1990	12.2
89	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2021-2001	13.2
94	تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسبة المئوية من الإيرادات الضريبية)	14.2
96	التوزيع الهيكلي للمصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989-1967	15.2
98	التوزيع الهيكلي للمصادرات الجزائرية خلال الفترة 2021-1990	16.2
102	تطور التركيب السلمي للواردات خلال الفترة 1989-1967	17.2
103	تطور التركيب السلمي للواردات للفترة 2021-1990	18.2
108	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1999-1967	19.2
110	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2021-2000	20.2
115	التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي	1.3

118	مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1967	2.3
120	تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-1991	3.3
124	مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1967	4.3
126	مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2021-1991	5.3
131	مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1967- 1990	6.3
133	مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991- 2021	7.3
138	تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان في الجزائر خلال الفترة 1967- 2021	8.3
152	مصفوفة الارتباطات	9.3
153	اختبار KMO	10.3
153	نتائج تجانس المتغيرات	11.3
154	تجانس كل عامل لوحده مع بقية العوامل الأخرى	12.3
156	الجدور الكامنة للمتغيرات باستخدام محك كايزر	13.3
157	تشبعات المتغيرات على العوامل بعد التدوير باستخدام طريقة Varimax	14.3
190	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	1.4
191	نتائج التحليل الوصفي بعد التحويل اللوغاريتمي	2.4
192	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة	3.4
196	نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة LNHHI	4.4

198	نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة DLNHHI	5.4
199	نتائج استقرارية السلاسل "LNRE", "LNPE"	6.4
200	نتائج اختبار ERS	7.4
201	نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة LNHHI	8.4
201	نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة LNPE	9.4
202	نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة LNRE	10.4
204	يوضح نتائج اختبار جوهانسون	11.4
205	نتائج درجة التأخير المثلى	12.4
207	نتائج تقدير معادلات النموذج VECM في الأجل القصير	13.4
209	يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	14.4
210	اختبار عدم التجانس	15.4
210	اختبار والد	16.4
211	نتائج اختبار سببية Granger	17.4
214	نتائج مضاعف الاستجابة	18.4
216	نتائج مضاعف الاستجابة	19.4
222	نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة SPE	20.4
223	نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة DSPE	21.4
224	يوضح نتائج استقرارية السلاسل RE, PE	22.4
225	نتائج اختبار ERS	23.4
226	نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة SPE	24.4
227	نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة PE	25.4

227	نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة RE	26.4
230	تقدير معلمات الأجل القصير	27.4
232	يوضح اختبارات جودة نموذج ARDL	28.4
235	اختبار التكامل المشترك	29.4
237	تحديد درجة التأخير المناسبة	30.4
237	نتائج اختبار سببية TYDL	31.4

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
20	الدخل مقابل مؤشر جيني	1.1
21	منتجات جديدة	2.1
42	يوضح أثر المضاعف والمعدل	3.1
66	تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1979-1967	1.2
68	تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1989-1980	2.2
72	تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-1990	3.2
75	توزيع تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	4.2
77	تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2014-2001	5.2
81	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2021-2015	6.2
86	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1989-1967	7.2
93	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2021-2001	8.2
97	تطور صادرات المحروقت وصادرات خارج المحروقات في الجزائر لسنة 1989	9.2
99	تطور صادرات المحروقت وصادرات خارج المحروقات في الجزائر لسنة 2021	10.2
105	تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1999-1990	11.2
106	تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2021-2000	12.2
109	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1999-1967	13.2
111	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2021-2000	14.2
119	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1967	1.3
122	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-1991	2.3

125	تطور نسبة قطاع الفلاحة والصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1967	3.3
128	تطور نسبة قطاع الفلاحة والصناعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-1991	4.3
132	تطور مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1967	5.3
135	تطور مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-1991	6.3
141	تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان في الجزائر خلال الفترة 2021-1967	7.3
147	مخطط الشجرة	8.3
156	اختبار محك المنحدر لكاتل	9.3
157	التحليل الموازي	10.3
193	دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة LNHHI	1.4
194	دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة LNPE	2.4
195	دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة LNRE	3.4
209	اختبار الجذور المتعددة	4.4
214	نتائج دوال الاستجابة	5.4
216	نتائج تفكيك التباين	6.4
218	دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة SPE	7.4
219	دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة PE	8.4
220	دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة RE	9.4
229	نتائج معيار AIC لنموذج ARDL	10.4
233	يوضح اختبارات الاستقرار الهيكلية	11.4
239	مخطط يوضح اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات	12.4

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
273	اختبار KMO	01
273	اختبار Bartlett	02
273	محدد المصفوفة	03
273	مصفوفة العوامل بعد التدوير باستخدام طريقة Varimax	04
273	تشبعات المتغيرات	05
274	الإحصاءات الوصفية	06
274	خاص باستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الموسمية	07
275	اختبارات جذر الوحدة غير موسمية	08
277	اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول	09
277	تقدير نموذج VECM	10
277	اخبارات جودة التوفيق	11
277	اختبار سببية جرانجر	12
278	اختبار الحدود	13
278	علاقة الأجل الطويل	14
278	جودة التوفيق للنموذج الثاني	15
278	اختبار جوهانسون للنموذج الثاني	16
279	اختبار سببية توداياموتوا	17
279	الاحصائيات المعتمدة في الدراسة	18
280	احصائيات تم حسابها	19

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
NEER	Nominal Effective Exchange Rate	معدل الصرف الفعلي الإسمي
INF	Inflation	التضخم
PIB/GDP	Income	الدخل
TE	THE Trade Exchange	التبادل التجاري
X	Exports	الصادرات
M	Emports	الواردات
RE	Runnige Expenses	نفقات التسيير
PE	Processing Expenses	نفقات التجهيز
HHI	Hirfendal-Herhmane Index	مؤشر هيرفندال هيرشمان
SPE	Total Customizable index	المؤشر الإجمالي للتخصيص
VECM	Error Coreection Vector Model	نموذج متجه تصحيح الخطأ
ARDL	Auto-regressive Distributed Lag Models	نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

عرف الاقتصاد العالمي العديد من التطورات والتحويلات التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين والاقتصاديين وجلبت انتباههم للبحث في مجال التنويع الاقتصادي، نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها هذا الأخير على اعتباره قضية متجددة تبحث فيها جميع بلدان العالم خاصة النفطية منها، وإدراك هذه البلدان بأن الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل يعتبر بمثابة الوقوع في المصيدة التي يمكن أن تؤدي بالاقتصاد إلى عواقب لا يمكن الخروج منها. هذا ما دفع بهذه البلدان التوجه نحو محاولة التنويع في هذه المصادر بحيث يمكن إيجاد البديل في حالة نفاذ المصدر الرئيسي، وقد أصبح التنويع الاقتصادي موضوعا ينظر له على نطاق واسع كأحد الحلول التي تسعى إليه أغلب البلدان خاصة منها البلدان النامية أحادية التصدير كالدول النفطية التي تحاول أن تتوجه شيئا فشيئا للخروج من لعنة الموارد بغرض تنويع مداخيلها، ذلك أن اقتصاد البلدان النفطية يبقى عرضة للصدمات التي تطرأ على مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤثر سلبا على تقدم اقتصاد هذه البلدان.

إن تنامي الأزمات الاقتصادية خاصة في الدول النامية فتح المجال أكثر حول التعمق والبحث عن سياسات تهدف إلى الخروج من دائرة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي والبحث عن مصادر أخرى للتمويل، من أجل التقليل من شبح التبعية النفطية.

تتطلع الدول خاصة الدول النامية لإحداث التنويع في قاعدتها الانتاجية من أجل ضمان الاستمرارية في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي، انطلاقا من تطوير العلاقات المتشابكة في العديد من القطاعات واحداث انسجام بينها لتكون مكملة لبعضها البعض، ولا يتم التركيز على قطاع على حساب قطاع آخر، حتى يمكن الاعتماد عليها كمصدر للدخل وللعلملة الصعبة للبلاد، وعليه أضحي التنويع الاقتصادي أحد أولويات البلدان وأمرًا ملزمًا لتوفير دخول متنوعة وخلق قاعدة إنتاجية بعيدة عن قطاع المحروقات.

على اعتبار الجزائر دولة ريعية أحادية التصدير للبتروال تتأثر بالتقلبات على مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، فهي كغيرها من الدول النامية المهدة بنفاذ هذا المحرك الرئيسي، وهذا ما ألزم الجزائر أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية، وتتجه نحو البحث عن مصادر دخل بديلة بعيدا عن هذا المحرك الرئيسي الذي أخذ حصة الأسد وهيمن على سائر القطاعات الأخرى. هذا ما جعل الجزائر تسعى جاهدة منذ الاستقلال لخلق منافذ جديدة لتنويع اقتصادها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات والمشاريع

التموية التي تبنتها خلال عشرينات مختلفة. هذه المشاريع التتموية كانت تعتمد بشكل كبير على التوسع في الإنفاق الحكومي، الممول الرئيسي للتموية في مختلف مستوياتها، لما له من أهمية في الاقتصاديات فهو صورة عاكسة لدور الحكومة ومساهماتها في النشاط الاقتصادي من خلال تمويله لمختلف الأنشطة. فالهدف من ذلك هو بناء نموذج تنموي قائم على سياسات تعمل على التنسيق بين مختلف القطاعات ذات ميزة نسبية.

لعلّ من بين السياسات التي اعتمدت عليها الجزائر سياسة الإنفاق الحكومي على اعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي تركز عليها الحكومة من أجل التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فهو يمثل المحور الأساسي لدفع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اتباع سياسة توسعية تسمح بتمتين النمو الاقتصادي الذي يكفل تطور أداء الاقتصاد الجزائري وتحول المسار من الاقتصاد النفطي إلى اقتصاد متنوع بعيدا عن النفط. هذا ما شرعت الحكومة في اتباعه في فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، التي نتج عنها ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي آنذاك هذا من جهة، ومن جهة أخرى تلجأ في بعض الأحيان لاتباع سياسة تقشفية على حسب الظروف السائدة (خاصة في فترة التسعينات)، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. في هذا الصدد جاءت الدراسة لتسليط الضوء وإعطاء نظرة حول تأثير الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر ابتداء من سنة 1967 وهي أول سنة تبنت فيها الجزائر لمشروع تنموي ثلاثي إلى غاية سنة 2021.

أولاً- إشكالية الدراسة:

باعتبار الجزائر من بين الدول النامية النفطية المنتجة والمصدرة للنفط، فإن التبعية النفطية جعلتها تواجه العديد من الصعوبات خاصة عند دخولها في مجال المنافسة العالمية. عرفت الجزائر ظروف صعبة للغاية بعد استقلالها دفعت بها لاتباع العديد من السياسات الاقتصادية والمالية، التي أطلق عليها بالإصلاحات الاقتصادية بهدف تحسين الأوضاع السائدة، وتصحيح الاختلالات الهيكلية، ومحاولة إلغاء الارتباط الوثيق بأسعار النفط. إذ اعتمدت الجزائر على مخططات تنموية وهذه المخططات كانت تعتمد بشكل أساسي على الإنفاق الحكومي الذي كان مصدره الإيرادات النفطية بشكل كبير، حيث شهد الاقتصاد الجزائري بعد تبني العديد من المخططات التتموية فترات اتسمت بالفائض المالي، وفترات تميزت بالشدة نظرا لعدم نجاح السياسات المنتهجة. في سبيل هذا، ارتأت الجزائر كغيرها من الدول أن تتوجه نحو التنوع الاقتصادي للخروج من دائرة قطاع النفط، هذا ما جعل منه سياسة حتمية لا بد منها من أجل التقليل من

الآثار الناتجة عن تدهور أسعار المحروقات على الاقتصاديات النفطية، ومن هذا المنطلق تبلورت معالم إشكالية الدراسة في طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

"ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1967-2021)؟"

استنادا لما سبق وبهدف الإلمام بالتساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد اختلاف جوهري في مؤشر التنوع الاقتصادي خلال فترة الدراسة تطابق مع تبني الجزائر للبرامج التنموية.
- هل توجد علاقة سببية تبادلية بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021؟

ثانيا- الفرضيات:

على ضوء ما تم عرضه آنفا، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر كبير للإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر نتيجة لبرامج التنمية المتبعة خلال الفترة 1967-2021.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية تم وضع الفرضيات الآتية:

- يوجد اختلاف جوهري في مؤشر التنوع الاقتصادي خلال فترة الدراسة تطابق مع تبني الجزائر للبرامج التنموية.

- توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد ووحيد بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021.



- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021.

ثالثا- أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي ذو أهمية بالغة، كونه يمس جوانب حساسة من الاقتصاد الجزائري، حيث أثار موضوع الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي نقاش علمي بين المختصين والباحثين، في كيفية محاولة الخروج من شبح أحادية التصدير ومحاولة التقليل من اعتمادها على النفط. ما يزيد الموضوع أهمية أن الجزائر بلد يغلب عليه قطاع النفط في مختلف الميادين، وهذه الصفة الوثيقة لهذا القطاع جعلت من الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط، ويتصف بالضعف. هذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى السعي جاهدة للبحث عن مصادر بديلة ترتكز عليها وتكون مصدر للدخل. كما لا يمكن إهمال الدور الهام للإنفاق الحكومي كأداة تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي، فضلا عن ذلك فإن العلاقة القائمة بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي لازالت للوقت الحالي غير متفق فيها وذلك لاختلاف وجهات النظر، والمدارس التي تطرقت لشرح هذه العلاقة.

رابعا- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام من الدراسة في قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، ومحاولة تقييم ما إذا استطاعت الحكومة الجزائرية تنويع اقتصادها أم لا خلال الفترة 1967-2021، انطلاقا من سياسة الإنفاق الحكومي.

أما الأهداف الفرعية للدراسة فتتمثل فيما يلي:

✓ استنادا للمشاريع المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية يتم تقييم وتحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021؛

✓ تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021؛

✓ دراسة أهم مراحل المشاريع التنموية المتبناة من طرف الجزائر بصفة عامة، وتسليط الضوء على محطات تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر بصفة خاصة على اعتبارها موضوع الدراسة خلال الفترة 1967-

2021.

خامسا-مبررات اختيار موضوع الدراسة:

كما هو متعارف عليه، فإنه لكل باحث أسباب تجعله يتمسك ببحثه، حيث تعددت الأسباب واختلفت من باحث لآخر، منها الذاتية وأخرى موضوعية. تنعكس الدوافع الذاتية في ميولات الباحثة في إثراء الرصيد المعرفي بموضوع شغل بال الكثيرين وأثار نقاشا بين الاقتصاديين، بالإضافة إلى الميل الشخصي لتعمق في موضوع الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي بصفة عامة، ومحاولة فهم الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة. بينما تتجلى الأسباب الموضوعية في محاولة إيجاد النموذج القياسي الأنسب لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر، ومعرفة المؤشر الأفضل الذي يعبر عن هذا الموضوع، كما تعتبر الدراسة موضوع الساعة الذي تسارعت مختلف الدول النامية النفطية منها وغير النفطية للبحث فيه.

سادسا-حدود الدراسة:

من أجل الوصول لتقديم استنتاجات منطقية، تستلزم منهجية البحث العلمي التحكم في الإطار العام للدراسة، بهدف إعطاء لمحة موضوعية مضبوطة، تم انجاز هذه الدراسة ضمن البعدين الآتيين:

- **البعد المكاني:** من حيث المكان يرتكز موضوع أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في اسقاط الدراسة على الجزائر باعتبارها من بين الدول النفطية، التي تعتمد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل.
- **البعد الزمني:** يتطابق سياق الجانب التحليلي في مجاله الزمني مع التطورات التي عاشتها الجزائر بالتركيز على الاقتصاد الموجه الذي اتبعه الاقتصاد الجزائري ودخولها ضمن سياق اقتصاد السوق، وصولا إلى برامج توطيد النمو الجديد، بالتركيز على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1967 والتي تمثل بداية انطلاق تنفيذ البرامج التنموية وصولا إلى سنة 2021، وهي السنة التي تدخل ضمن برامج التوطيد النمو الجديد والتي من بين أهدافه بناء نموذج تنموي بعيدا على قطاع النفط، بالإضافة إلى أن البعد الزمني الممتد من 1967 إلى غاية سنة 2021 يدخل ضمن مجال إجراء الدراسة.

سابعا- منهجية الدراسة والأدوات المعتمدة في الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات سوف يتم الاعتماد على عدة مناهج للبحث العلمي، يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- **المنهج الكيفي:** تجلى استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة في إلقاء الضوء على مختلف الأدبيات النظرية التي تعطي صورة للقارئ وتمكنه من فهم الموضوع، ومحاولة رصد مختلف المعلومات التي لها علاقة بالموضوع، من خلال الإلمام بعدد معتبر من المراجع والمتمثلة في الكتب، والأبحاث العلمية، والدراسات التي تناولت نفس الموضوع أو لها علاقة به. بينما انعكس المنهج التحليلي في تحليل إحصائيات كل من الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة التحليل العنقودي والتحليل الاستكشافي في سبيل تقديم وصف وإعطاء لمحة عن مراحل تطور هذه المتغيرات، والخروج بنتيجة حول مدى وجود تنويع اقتصادي في الجزائر، وقد تم الاستعانة بالإحصائيات التي تم جمعها من المواقع الإلكترونية التابعة لبنك الجزائر، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، المديرية العامة للجمارك، بالإضافة إلى الديوان الوطني للإحصائيات.

- **المنهج التجريبي:** ويبرز استخدامه من خلال النماذج القياسية الديناميكية والمتمثلة في كل من نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL، بالإضافة إلى مختلف الطرق المتبعة لتقدير النموذجين.

بالإضافة إلى المناهج المتبعة لاستكمال الدراسة تمت الاستعانة بعدة أدوات قياسية، تمحورت حول مجموعة من البرامج والاختبارات التي ساعدت في بناء النماذج، ويمكن ذكرها كما يلي:

- **البرامج المعتمد عليها:** Eviews12, Spss24, Stata14, RStudio, Microfit, Gretel, Excel16

- **الاختبارات الإحصائية:** اختبارات جذر الوحدة الموسمية وغير الموسمية، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار جوهانسون، اختبار منهج الحدود، سببية غرانجر، سببية توداياماموتو.

ثامنا-هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، ورغبة في بلورة الأفكار المستخلصة في قالب علمي، وبهدف الوصول إلى النتائج المتوقعة من موضوع الدراسة، ومن أجل تحقيق الهدف العام الذي تسعى هذه الدراسة لبلوغه، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول. سبقتها مقدمة عامة عرضت صورة مبسطة للموضوع، وطرحت الإشكالية التي تهدف الدراسة للإجابة عليها، ليتم في الأخير ختم الدراسة بخاتمة عامة تضمنت مختلف النتائج المتوصل إليها.

سوف يستعرض الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية حول الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي. وهو بدوره قُسم إلى أربعة مباحث: المبحث الأول، بعنوان الأدبيات النظرية حول الإنفاق الحكومي. أما المبحث الثاني، سوف يستعرض الأدبيات النظرية حول التنوع الاقتصادي. في حين اندرج المبحث الثالث تحت عنوان، علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي. لينتهي الفصل الأول بالمبحث الرابع والأخير، والذي سوف يناقش علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب الدراسات السابقة.

كما سيناقش الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان: تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1967-2021، قد قُسم إلى ثلاثة مباحث. سوف يعالج المبحث الأول، تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021. أما المبحث الثاني، سيناقش تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1967-2021. وسوف يقدم بدوره المبحث الثالث، تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1967-2021.

أما الفصل الثالث بعنوان: تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021، فقد قُسم إلى مبحثين. سيعرض المبحث الأول، تطور القطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1967-2021. كما سيناقش المبحث الثاني: دراسة احصائية للتنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي خلال الفترة 1967-2021.

أما بخصوص الفصل الرابع والأخير سوف يعالج الجانب القياسي من الدراسة، من خلال قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي خلال الفترة 1967-2021، وهو الآخر قُسم بدوره إلى ثلاثة مباحث. سيتطرق المبحث الأول، إلى تقديم الخلفية النظرية حول مبادئ وأسس النماذج المدروسة. أما المبحث الثاني، سيناقش أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر هيرفندال هيرشمان. ليختم الفصل بالمبحث الثالث، الذي سوف يستعرض أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي بالاعتماد على المؤشر الإجمالي للتخصيص.

الفصل الأول:

مراجعة الأدبيات النظرية حول

الإفناء الحكومي والتنويع الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول

يعتبر الإنفاق الحكومي قضية جوهرية بحث فيها الكثير من المفكرين والاقتصاديين أمثال الاقتصادي كينز، والاقتصادي واجنر، ولازال إلى حد الساعة يطرح موضوع الإنفاق الحكومي جدلا بين أوساط الباحثين. وقد ازدادت أهميته عبر الكثير من المدارس واختلفت باختلاف المدارس الفكرية. حيث يعمل الإنفاق الحكومي على إحداث تنوع اقتصادي انطلاقا من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الرفع من الإنتاجية للحكومة، وهي بدورها تعمل على تنوع الإنتاج، ومنه تنوع اقتصادي، وزيادة الناتج المحلي، وهذا في إطار الاستخدام الصحيح بما يخدم أغراض القطاعات الإنتاجية الاقتصادية.

بالنظر إلى الوقت الحالي يتضح أن جميع البلدان خاصة النفطية منها أصبحت تبحث عن الاستراتيجيات الملائمة التي تمكنها من تنوع اقتصادها من خلال ضخ الأموال في الاقتصاد وذلك عن طريق الانفاقات المتزايدة للحكومة. وعليه فإن موضوع التنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي كان ومازال محور بحث سواء في الدراسات النظرية أو التطبيقية. حيث يعتبر التنوع الاقتصادي ركيزة أساسية للبلدان النفطية بشكل عام والدول النفطية أحادية التصدير بشكل خاص، ذلك أنه يعمل على التقليل من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وينظر له كأحد نقاط القوة التي تدفع بالاقتصاد نحو التطور ودخول في أسواق تصدير جديدة، ويمكن البلدان من المنافسة في الأسواق العالمية. هذا ما دفع بالبلدان النامية، خاصة منها النفطية، إلى تبني سياسات واستراتيجيات تكون بمثابة ركيزة من أجل تقليل التبعية النفطية.

يهدف هذا الفصل للبحث عن علاقة الارتباط بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي والآثار التي يخلفها هذا الأخير على التنوع الاقتصادي من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة التي بحثت في هذا الموضوع. من خلال ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية:

المبحث الأول- الأدبيات النظرية حول الإنفاق الحكومي؛

المبحث الثاني- الأدبيات النظرية حول التنوع الاقتصادي؛

المبحث الثالث- علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي؛

المبحث الرابع- علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب الدراسات التطبيقية.

المبحث الأول- الأدبيات النظرية حول الإنفاق الحكومي

تعد المفاهيم المرتبطة بالنفقات الحكومية وليدة التطور الحاصل لأهمية الدولة من أجل التدخل في الحياة الاقتصادية، هذا ما جعل من النفقات الحكومية أحد أهم أدوات الدولة التي تستعين بها لتحقيق أغراضها المسطرة في مختلف المجالات، كون هذه الأخيرة تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن الملاحظ أن الإنفاق الحكومي لقي إهتماما كبيرا من قبل علم المالية العامة، وعليه فإن التعرف على مفهوم النفقات الحكومية يقتضي بالضرورة توفر عناصرها التي لا يمكن اعتبار وجود نفقة عامة دون أن تتوفر هاته العناصر، وهذا ما سيتم عرضه.

المطلب الأول- مفهوم الإنفاق الحكومي

يغطي الإنفاق الحكومي مجموعة كبيرة من المعاني، ويحتوي على رؤى ودراسات متعددة للكثير من الاقتصاديين. من هذا المنطلق سيتم محاولة عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالإنفاق الحكومي، بداية بالتعريف، وعناصره، وأهم المبادئ، وصولا إلى بعض المحددات التي يتركز عليها.

1- تعريف الإنفاق الحكومي:

يحظى الإنفاق الحكومي بالعديد من التعاريف المتعددة والمتنوعة، وذلك حسب وجهة نظر العديد من الباحثين. مثلا، عرف برتفيل جانسون وآخرون (Bretteville-Jensen, et al., 2017, p. 10) الإنفاق الحكومي يشير إلى قيمة السلع والخدمات المشتراة من قبل الحكومات العامة أو من ينوب عنها على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي، من أجل القيام بمهامها (وظائفها)، في سبيل تحقيق النفع العام كالإنفاق على الرعاية الصحية، والعدالة والنظام العام والأمن، الإنفاق على التعليم والحماية الاجتماعية وما إلى ذلك.

أشار نوراشيدا، زولكورنيان، غول، ومحمد منصور (Norashida, Zulkornain, Gul, & Mohamed Mansor, 2018, p. 401) أن الإنفاق الحكومي استراتيجية التدخل الحكومي لتعويض السوق الفاشلة وضمان استمرار النمو الاقتصادي، وتسريع النمو من خلال تعزيز فرص العمل وبالتالي الحد من الفقر. بالنسبة للجبوري ومحمد الزامل (2014، صفحة 192) الإنفاق الحكومي مجموعة من النفقات التي تنفقها الدولة في شكل مبلغ معين من المال خلال فترة زمنية محددة من أجل تلبية احتياجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

من جانبهم رأى وارداني، رسياتا، ومارتاني (Wardhani, Rossieta, & Martani, 2017, p. 82) بأنه مقدار الأموال التي تنفقها الحكومة في فترة معينة على الأنشطة التي تضم الاستهلاك الحكومي والاستثمارات وتحويل المدفوعات، ويشمل الإنفاق الحكومي الإنفاق من قبل الحكومة المركزية والحكومة المحلية

(المقاطعة/المدينة)، ويغطي إنفاق الحكومة المركزية النفقات على المستوى الوطني بينما الإنفاق الحكومي المحلي فيغطي نفقات الموظفين المحليين، وشراء السلع والخدمات، والصيانة، وإنفاق الدعم، المنح والمساعدات الاجتماعية. حسب وجهة نظر باي أوكورو (By Okoro, 2013, p. 21) الإنفاق الحكومي هو أداء مهمة من أجل السيطرة على الاقتصاد، يلعب دورا مهما في أداء الاقتصاد سواء كان متطورا أو لا، يشير على وجه التحديد إلى قيمة السلع والخدمات المقدمة من طرف القطاع العام.

وفق براهيمي، قوريش، وبن مريم (2020، صفحة 446) يعبر الإنفاق الحكومي عن مقدار التدخل الحكومي وتحمل الأعباء العمومية من طرف الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وهو أحد جوانب السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة، والتي تعتمد على التأثير المباشر على الواقع الاجتماعي والاقتصادي. وأضاف أحمد الشمري ومحمد الدخيل (2019، صفحة 5) الإنفاق الحكومي أداة السياسة المالية تتفق لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى المشتريات الحكومية للسلع والخدمات والمدفوعات التحويلية.

يمكن تحديد ثلاثة عناصر أساسية وهي على النحو الآتي (قناوي، 2006، صفحة 44):

✓ يأخذ الإنفاق الحكومي الشكل النقدي؛

✓ يجب أن يكون الأمر بالإنفاق أحد أشخاص القانون العام؛

✓ الهدف من الإنفاق تحقيق منفعة عامة.

2- أهداف الإنفاق الحكومي:

للإنفاق الحكومي العديد من الأهداف التي تسعى الدولة من خلاله لتحقيقها وفيما يلي ذكر البعض من هذه الأهداف.

تهدف الدولة من خلال الإنفاق الحكومي لتصويب الموارد الاقتصادية نحو أجود الاستخدامات عن طريق تخصيص بعض الموارد الاقتصادية، لتوفير المنافع العامة التي تهم المجتمع بأسره، وكذلك دعم القطاع الخاص لإنتاج السلع التي تلبي احتياجات الأفراد، وتهدف أيضا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يضمن تجنب حدوث التقلبات في مستوى الإنتاج والأسعار. بالتالي ضمان التوازن بين إجمالي العرض والطلب الكلي، بحيث يكون توظيف كامل واستغلال أمثل للوسائل المستخدمة (الموارد المتاحة) في ظل استقرار المستوى العام للأسعار، كما تسعى لبلوغ مستوى مرتفع من العمالة، توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك إعادة توزيع الدخل والثروة (ستيتي، 2017، صفحة 158).

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الرخاء العام للمجتمع (Wardhani, Rossieta, & Martani, 2017, p. 82).

ذكر سرينيفاسان (Srinivasan , 2013, p. 336) بأن النظرية الكينزية عبرت عن الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية مفيدة لتحقيق الاستقرار على المدى القصير، ومعدل نمو أعلى على المدى الطويل، لذلك تنص نظريته على التدخلات الحكومية في الاقتصاد من خلال السياسة المالية، لأن هذا يؤدي دوراً حاسماً في عملية التنمية. ووفق كينز يمكن للحكومة تغيير فترات الانكماش الاقتصادي من خلال اقتراض الأموال من القطاع الخاص، ثم إعادة هذه الأموال عن طريق برامج الإنفاق المختلفة، وأشار النهج الكينزي إلى أن الإنفاق الحكومي عامل خارجي وأداة سياسية لزيادة الدخل القومي.

أكد بدوره نوراشيدا، زيلكورنان، قول، ومحمد منصور (Norashida, Zulkornain, Gul, & Mohamed Mansor, 2018, p. 401) بأن كينز اقترح أن الإنفاق الحكومي يمكن استخدامه كأداة لزيادة الطلب الكلي من خلال تأثير المضاعف، ويؤدي إلى زيادة أعلى في الدخل القومي، يمكن أن يعزز هذا الأخير (مثل الصحة، التعليم، الزراعة، النقل، الكهرباء...إلخ) النمو الاقتصادي والأداء الاقتصادي الجيد، والإنتاجية العالية وكذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، فإن الإفراط في الإنفاق الحكومي قد يتسبب في ارتفاع العجز ومشاكل الديون.

3- قواعد ومحددات الإنفاق الحكومي:

يتطلب نجاح الدولة في تحقيق منفعة عامة لمجتمعها، أن تعتمد على الإنفاق الحكومي كأحد أهم السياسات التي ينتج عنها تحقيق المصلحة العامة بين أفراد المجتمع، ومن أجل بلوغ الغاية المطلوبة من الإنفاق الحكومي لا بد من توفر عدة قواعد ومحددات تقوم عليها هذه الأخيرة.

1.3- قواعد الإنفاق الحكومي: طرح الاقتصاديون عدة مبادئ لتحقيق أقصى استفادة من الإنفاق الحكومي، وتسمى هذه المبادئ العامة بشرائح الإنفاق الحكومي، وقد دافع البروفيسور فيندلي شيراز Findly Shirras عن الأربعة المبادئ الأولى للإنفاق الحكومي، وهي كالآتي:

1.1.3- قانون المنفعة والترخيص: يرى جيان (Jain, 2007, pp. 14-15) أن قانون المنفعة من أهم قواعد الإنفاق الحكومي، وفق Findly Shirras عندما تتساوى الأشياء الأخرى يجب أن يتم الإنفاق الحكومي بطريقة تجعل المجتمع يحصل على فوائد كبيرة، والتي قد تزيد من الإنتاج، وربما تقلل من عدم المساواة. فلا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا عندما يتم الإنفاق الحكومي على المجتمع بأسره، وليس لفرد أو طبقة

معينة، وبالنسبة لقانون الترخيص يرى آدم سميث أن الإنفاق الحكومي يجب ألا يتجاوز الدخل لأنه إذا سمح للحكومة بإنفاق نفقات أكثر من دخلها فقد تتعرض إلى الإهمال في المستقبل.

2.1.3- قانون الاقتصاد: من وجهة نظر فليخ العلي (2007، الصفحات 53-54) تنص هذه القاعدة على تجنب التبذير والذي يعني سوء التصرف في أموال الدولة، أي أن الإنفاق الحكومي يكون دون أي مبرر، والإسراف في الإنفاق الحكومي دون أي داع. والتقدير والذي يعكس في ندرة الإنفاق والتعسف فيه حتى في قضايا وجوانب الإنفاق التي تكون لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة، والتوجه نحو الاقتصاد، بعبارة أخرى حسن التصرف والاستخدام في أموال الدولة من أجل تحقيق منفعة عامة.

3.1.3- قانون العقوبات والتوزيع العادل: يرى دلفراز (Dilfraz, pp. 186-187) يجب أن تتمتع كل إدارة حكومية بحرية الإنفاق لكن وفق حدود، ذلك أن النفقات التي تتجاوز الحد الأقصى تحدث فقط عندما يعطي المسؤولون المعنيون الإذن بذلك. في حين أن التوزيع العادل يوحي بأن الإنفاق يتم بطريقة تجعل الاختلاف في توزيع الدخل منخفض، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عندما تصل المكاسب إلى الفقراء من خلال الإنفاق الحكومي.

2.3- محددات الإنفاق الحكومي: يطرح موضوع محددات الإنفاق الحكومي نقطة بالغة الأهمية، والتي يمكن التعبير عنها بتحديد النسبة المقتطعة من الدخل القومي ليتم توجيهها إلى الإنفاق الحكومي، حتى لا يسمح للدولة بتجاوزها، وفي هذا الخصوص سيتم ذكر البعض منها في هذا العنصر.

1.2.3- الانفتاح التجاري: ذكر شونشوي (Shonchoy, 2010, p. 8) أن كامبيرون (Cameron, 1978) من بين أولئك الذين سعوا إلى إقامة علاقة قوية بين الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي، عندما استخدم عينة من 18 دولة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجد أن البلدان ذات الانفتاح التجاري الأكبر شهدت زيادات كبيرة في الإنفاق العام، وقال إن الإقتصاديات الأكثر انفتاحا ستتمتع بمعدلات أعلى من التركيز الصناعي، مما يؤدي إلى المزيد من العمل النقابي في أسواق العمل، التي ستؤثر من خلال المفاوضات الجماعية على الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية، والبنية التحتية.

2.2.3- المقدرة التكلفة:

تنقسم بدورها إلى نوعين، وهما على التوالي (سعيد علي، 2011، الصفحات 77-80):

- **المقدرة القومية:** والتي تعني على المستوى الكلي قدرة الوحدات الاقتصادية للاقتصاد الوطني ككل على المساهمة بالضرائب، ويسمى العبء الضريبي الأمثل. الذي يعرف بأنه أقصى مبلغ يمكن تحصيله من خلال الضرائب ضمن حدود الدخل القومي وتركيبه، وهذا في نطاق النظام السياسي والاجتماعي السائد.

- المقدرة الجزئية: يقصد بها قدرة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين على المساهمة من خلال دخلهم في تحمل الأعباء العامة.

3.2.3- الظروف الاقتصادية: من وجه نظر عدلي ناشد (2008، الصفحات 60-61) تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني وتحدد حجم الإنفاق الحكومي، حيث توجد علاقة حتمية بين الإنفاق الحكومي والمستوى العام للنشاط الاقتصادي، تظهر من خلال حالة التوظيف والدخل القومي، والمستوى العام للأسعار، بالإضافة لمدى تأثير كل منها بمستوى الطلب الفعلي، ويتضح هذا في البلدان الرأسمالية. في أوقات الكساد تزداد النفقات الحكومية من أجل خلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي، ورفع الاقتصاد الوطني إلى مستوى التوظيف الكامل، بينما في أوقات الرخاء يحدث العكس، إذ تنخفض المصروفات لتجنب الارتفاع التضخمي للأسعار وتدهور قيمة النقود نتيجة وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التوظيف الكامل.

بينما في اقتصاديات البلدان النامية التي تتميز بعدم مرونة نظام الإنتاج بسبب استجابة بعض عوامل الإنتاج لزيادة الطلب، من الضروري ألا تتجاوز النفقات الحكومية وحدة معينة، وإلا أدى ذلك إلى ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود، مما يعرض اقتصاديات هذه الدول إلى الخطر. أما بالنسبة للعوامل المالية، فتعني أن حدود الإنفاق الحكومي يجب أن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكفيلة بتغطية هذه النفقات.

المطلب الثاني- تقسيمات الإنفاق الحكومي

تطرق العديد من الكتاب والباحثين لمختلف تقسيمات الإنفاق الحكومي، وقد اختلفت هذه الأقسام حسب طبيعة النفقة العامة، سيم التعرض لمختلف التقسيمات المتعارف عليها في هذا المطلب.

1- التقسيمات العلمية للنفقات الحكومية:

من وجهة نظر عصفور (2011، الصفحات 261-262) تعني التقسيمات التي تركز على تدابير اقتصادية، وتسمح بتوضيح الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية على الدخل القومي، بما يسمح بالمساعدة في تحديد مقدار التكلفة لكل نوع من أنشطة الدولة.

1.1- تقسيم النفقات الحكومية حسب دوريتها (حسب انتظامها): تقسم المصروفات الحكومية وفق دوريتها إلى مصروفات عادية وغير عادية، ويتم شرحها كما يلي:

1.1.1- النفقات العادية: وهي مصروفات تتميز بالتواتر، أي تتكرر سنويا في الموازنة العامة للدولة حتى يختلف مقدارها من سنة إلى أخرى، تتضمن مصاريف المستلزمات والمهام التي يطلبها تشغيل الجهاز الحكومي، مصاريف شراء الأجهزة والآلات، ما تدفعه الدولة سنويا من إعانات ومساعدات.

2.1.1- النفقات غير العادية: ينظر القيسي (2008، صفحة 42) إلى هذه النفقات على أنها نفقات استثنائية، غير متكررة بصورة منتظمة في موازنة الدولة، تقع خلال فترات زمنية مختلفة، حيث أن تقديرها يكون صعبا، على سبيل المثال، النفقات الحربية، ونفقات المشاريع الضخمة.

وضح عزيري (2020، صفحة 21) أنه رغم صحة هذا التصنيف إلا أنه لا يسلم من الانتقادات، لارتكازه على مبدأ التكرار السنوي في الموازنة، وفي هذا الخصوص فاضلت النظرية المالية الحديثة بين نوعين من النفقات، منها الجارية والرأسمالية.

- النفقات الجارية: وفق مشري وبوكتير (Mecheri & Bouketir, 2019, p. 223) النفقات الجارية هي تلك النفقات الضرورية لعمل المؤسسة الإدارية للدولة. وذكر براون، هوارد، ستيل، وسبانس (Brown, Howard, Stella, & Spence, 2006, pp. 73-74) أنها تشمل الفئات الرئيسية للإنفاق الجاري (رواتب موظفي القطاع الحكومي، الإنفاق على السلع والخدمات (مثل الأدوية، الزي الرسمي وما إلى ذلك))، بالإضافة إلى الإعانات (كالإسكان العام، والدعم الزراعي)، والضمان الاجتماعي بما في ذلك استحقاقات المرضى والشيوخ، ويشمل الإنفاق الجاري أيضا منح المساعدات الاجتماعية غير الممولة.

- النفقات الرأسمالية: تتمثل بشكل أساسي في استثمار ثابت في البنية التحتية والمساكن، وقد تم ملاحظة أن بعض النفقات يتم تصنيفها بشكل تعسفي على أنها نفقات جارية، حتى في حالة وجود نفقات رأسمالية كبيرة كالدفاع. أيضا الإنفاق الحالي على الأشياء مثل (التعليم، والصناعة) يمكن اعتبار التدريب والبحث والتطوير بمثابة استثمار على الرغم من عدم تصنيفها أبدا على هذا النحو في الأرقام الاقتصادية، يعد هذا الإنفاق الرأسمالي هو جزء من الاستثمار في مقياس الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي.

2.1- تقسيم النفقات حسب الغرض منها (التقسيم الوظيفي): في هذا السياق قسّم ديون (Dione, 2016, p. 110) النفقات الحكومية إلى نفقات إدارية، ونفقات اجتماعية، وأخرى اقتصادية. وقد فاضل جاكوبس، هليز، وبول (Jacobs, Héris, & Bouley, 2009, p. 3) بين التصنيفات الإدارية والاقتصادية، حيث توفر هذه التصنيفات أنواع مختلفة من المعلومات، توفر التصنيفات الإدارية بيانات عن أنواع الإيرادات أو النفقات (كالرواتب، أو السلع والخدمات)، بينما يوفر الأخير بيانات عن مؤسسات القطاع العام التي تتكبد نفقات أو تتلقى إيرادات، هناك حاجة إلى تصنيف إداري للنفقات لتحديد المسؤوليات للكتل الرئيسية للإنفاق

الحكومي والإدارة اليومية للموازنة. في حين أن النفقات الاجتماعية تتعلق بتحقيق الأغراض الاجتماعية للأشخاص (بويكر و مكاي، 2021، صفحة 202).

3.1- تقسيم النفقات حسب طبيعة النفقات: ينظر أحمد حشيش (1992، صفحة 66) على أن النفقات الحكومية من حيث أثرها على الدخل القومي، تقسم إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية، فحسب اعتقاده هذا التقسيم تقليدي، وقد كان الاقتصادي الإنجليزي Pigou السابق في ذلك. تعرف النفقة الحقيقية على أنها تلك النفقات التي تتكبدها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رأس المال الإنتاجي، مثل الرواتب وأسعار اللوازم. بينما النفقات التحويلية تمثل تدفقا نقديا من الدولة لا يقابله من طرف الأفراد أي سلعة أو خدمة معينة، كنفقات دعم السلع والخدمات (فليح العلي، 2007، صفحة 56).

تطرقت الأعرس (2016، الصفحات 80-81) لأهم معايير التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية والتي يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- ✓ معيار المقابل،

✓ معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي،

✓ معيار من الذي يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية في المجتمع.

4.1- تقسيم النفقات الحكومية حسب السلطة القائمة بها: يتم تصنيف النفقات الحكومية وفق نطاق سريانها أولا، نفقات محلية تؤديها السلطات المحلية للدول، كالبلديات والولايات، وتصبوا إلى تلبية الاحتياجات العامة للأشخاص (عزري، 2020، صفحة 23). ثانيا، النفقات المركزية تتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها (أحمد حشيش، 1992، صفحة 71).

2- التقسيمات الوضعية للنفقات الحكومية: يرى عصفور (2011، صفحة 267) أن هذه التقسيمات تسعى إلى تبويب مصروفات الموازنة العامة، بما يسمح بتسهيل وتنفيذ ووضع البرامج، وتبسيط عمليات مراقبة النفقات ومراجعتها. هناك عدة أنواع للتقسيمات الوضعية والتي تطرق إليها العديد من الكتاب، وسوف يتم ذكرها الآتي:

1.2- التقسيم الإداري: يعتبر التقسيم الإداري من بين أقدم تصنيفاتها، إلا أنه بقي يحتل مكانة راقية في نطاق إجراءات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، حيث يتم التمييز بين الأنواع المختلفة لها من خلال الهيئة العامة التي تعمل على القيام بها، أو وفق الطبيعة القانونية للترخيص بالإنفاق التي تأثر على التدابير المتعلقة به (البطريق، 1984، صفحة 184).

2.2- التقسيم الوظيفي: بالنسبة لجاكوبس وآخرون (Jacobs, Héris, & Bouley, 2009, p. 3) التصنيف الوظيفي يعمل على تنظيم الأنشطة الحكومية وفق الأغراض والأهداف العامة، كالضمان الاجتماعي، التعليم، الإسكان، فهو مستقل عن الهيكل الإداري، إن مثل هذا التصنيف مفيد في تحليل تخصيص الموارد بين القطاعات، ويستخدم أيضا لتتبع نفقات الحد من الفقر.

3.2- التقسيم الاقتصادي: وفق هذا التقسيم، يتم الاعتماد على مختلف الأعمال والمهام التي تمارسها دوائر الدولة، على أن يتم توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، سياحة)، تؤخذ في الاعتبار نفقات التجهيز التي تؤدي لزيادة الدخل القومي، ونفقات الدوائر الحكومية، إضافة إلى نفقات التوزيع يتم تحويل جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى في شكل مساعدات اقتصادية، وإعانات اجتماعية (الحاج، 2009، صفحة 126).

المطلب الثالث- أهمية الإنفاق الحكومي حسب المدارس الفكرية

أصبح من الضروري توجيه الفكر حول إلقاء الضوء على أهمية الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال معرفة مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. باستخدام سياسة الإنفاق الحكومي وفق المدارس الفكرية التي تعنى بهذا الشأن وذلك كالآتي:

1- أهمية الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة:

من منظور زغلول حلمي والمحمود (2002، صفحة 39) ينظر للنفقات الحكومية على أنها محور اهتمام النظرية المالية التقليدية، وبما أن النفقات الحكومية هي التي تقوم بتحديد إيرادات الدولة وليس العكس كما هو معروف بالنسبة للأفراد والمشاريع، فإن هذا المبدأ يطلق عليه "مبدأ أولوية الإنفاق الحكومي"، أي أنه وفق الاحتياجات العامة التي ترغب الدولة في إشباعها، يتم تحديد النفقات الحكومية، وهذه النفقة تعمل على تحديد الإيرادات العامة، وعليه لا يمكن الحصول على إيرادات تفوق القدر اللازم لتمويل النفقات الحكومية، وهو ما يعرف "بمبدأ توازن الموازنة"، فتحديد النفقات يعني تحديد الأنشطة التي ينبغي على الدولة أن تقوم بها.

من جهته ينظر خبابة (2009، صفحة 35) أن الفكر التقليدي ارتبط في مجمله بمفهوم الدولة الحارسة التي تتميز نفقاتها أولا " بحجمها الضئيل"، أي ضرورة حصر النفقات الحكومية وتقييدها في أضيق الحدود. إن فكرة الاقتصادي ساي وعبارته الشهيرة "إن أفضل النفقات أقلها حجما" هي انعكاس لما يعبر عنه الاتجاه الكلاسيكي، وثانيا "حيادية تلك النفقات الحكومية" أي أن هذه النفقات لا ينجر عنها أي تأثير في توازن الاقتصاد الوطني. لم يفرق التقليديون بين الإنفاق الحكومي العام والخاص، بل اعتبروا هذين النوعين من

الإنفاق على أنهما إنفاق استهلاكي غير منتج، وإهدار الثروة الوطنية، وعليه لا بد من أن يقتصر على أضيق الحدود، لتقليل الاستهلاك وزيادة المدخرات، من أجل تكوين رأس المال وتوجيهه نحو الصناعة والتجارة، وزيادة الإنتاج.

كما ذكر سولانكي وسان (Solanki & Sen, 2015, pp. 1-2) بالنسبة "لآدم سميث وأتباعه" يلعب الإنفاق الحكومي تحت تأثير المدرسة الكلاسيكية دورا محدودا في النشاط الاقتصادي، إلا أنه في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر لاحظ Adolph Wagner(1883) أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، والتي تمت صياغتها لاحقا باسم "قانون واجنر لزيادة أنشطة الدولة.

2- أهمية الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة:

بالرجوع إلى ما جاءت به عدلي ناشد (2006، الصفحات 24-25) حول أهمية الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المنتجة، تبين أنه قد تغير الوضع في ظل التطور الحديث للدولة، ذلك أن الدولة لم تعد مجرد حارسة، بل تدخلت بشكل كبير وامتزاد في النشاط الاقتصادي، ما نتج عنه زيادة أهمية الإنفاق الحكومي بهدف التصدي لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، باستخدام أدوات المالية العامة المختلفة، وعليه أصبح الإنفاق الحكومي وسيلة فعالة في التأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد. وقد أدى التطور في الفكر المالي والاقتصادي إلى الخروج من مبدأ تقديس توازن الميزانية، وأصبح من المحتمل زيادة الإنفاق الحكومي لتحقيق الأغراض المتعددة للدولة، بل أضحي من الممكن أن يحدث عجز في الموازنة، وهكذا أصبح الفكر المالي الحديث ينظر للإنفاق الحكومي من منظور مختلف تماما، على أنه إنفاق إيجابي، غايته تحقيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى آثارها المالية.

يزداد دور الحكومة مع بداية اقتصاديات جديدة (الاقتصاد الكينزي)، أعادت الثورة الكينزية في التفكير الاقتصادي تشكيل الأساس الكامل للتمويل العام وأكدت التمويل الوظيفي كمييار مالي في العصر الحديث، إذ أنه في الوظيفة المالية يتعين على الحكومة أداء عدد من الأنشطة مثل وظيفة التخصيص، ووظيفة التوزيع، ووظيفة الاستقرار وتنسيق وظيفة الميزانية. وقد أصبح دور إدارة الإنفاق الحكومي معترف به بشكل متزايد في متابعة السياسة المالية الحكيمة متوسطة الأجل في البلدان النامية، لذلك يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي بمثابة أداة مالية فعالة تستخدمها الحكومة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة (Solanki & Sen, 2015, pp. 2-3).

أكد فليح (2008، صفحة 119) أنه اتسع دور الدولة الحديثة ليشمل جميع المجالات، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى تدخل الدولة ضرورية من جميع النواحي، ذلك أن المعيار الحديث للدول المتقدمة يتمثل في الزيادة في نفقاتها بزيادة أفقية ورأسية، وقد بدأت بأداء وظائف جديدة بالإضافة إلى وظائفها التقليدية بكفاءة أعلى. هذا ما انعكس في زيادة أهمية النفقات الحكومية، كونها تعتبر أداة أساسية من أدوات السياسة المالية، التي تسعى من خلالها لبلوغ التوسع والنمو في الاقتصاد بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة في إعادة توزيع الأنشطة والاستخدام الفعال للموارد بعد تخصيصها، وإعادة توزيعها، جاءت كل هذه المهام متماشية مع دور الدولة فيما يتعلق بطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وظروفها وشروطها، وامكانياتها، ومواردها واحتياجاتها.

فيما يتعلق بنطاق الإنفاق الحكومي ذكر كوفاري، سيدها نياك، جيريجا، كريباران، وميناكشي (Cauvery , Sudha Nayak, Girija, Kruparani , & Meenakshi, 2007, pp. 27-28) أنه يمكن للمرء أن يدرس مدرستين فكريتين، الكلاسيكية والحديثة، حيث يؤمن الكلاسيكيون بالدولة البوليسية، تقتصر هذه المدرسة على وظائف الحكومة على الدفاع والقانون والنظام والدين العام، وضروريات الإدارة المدنية، ومنه فإن الكلاسيكيون لم يقدرُوا أبدا مزايا الإنفاق الحكومي، وطالبوا بفرض حد أدنى من الضرائب. كما ذكر «Antonio de viti de Marco diture» « بأن الضرائب كانت تعتبر نوع من البرد الذي يدمر جزءا من المحصول»، وقال ريكاردو " إذا كنت تريد حكومة سليمة فعليك خفض الميزانية"، وفي تصريح J.B قال أن " أفضل خطط التمويل هو الإنفاق القليل، وأفضل ضرائب هي الأقل مبلغ"، اعتبر قاعدة ذهبية، وقد كان السيد هنري بارنيل من قال " كل جزء من الإنفاق يتجاوز ما تتطلبه الضرورة تماما"، من أجل الحفاظ على النظام والحماية من الهجوم الأجنبي، هو إهدار وفرض ظالم للجمهور".

وبدوره يقول آدم سميث في كتابه The Wealth of Nations أن للملك ثلاثة واجبات فقط تتمثل في الدفاع، أي حماية المجتمع من الغزو، وإدارة العدالة، والحفاظ على المؤسسات الاقتصادية، في دولة بوليسية، قد يكون الرأي أعلاه هو الروح التوجيهية ولكن في دولة الرفاهية لا يصح.

يرى اقتصاديون أمثال جون مينارد كينز أنه يجب على الدولة أن تتدخل في كل مجال، بحيث أنهم يؤمنون بالملاحظة التي يتم اقتباسها كثيرا، "نحن جميعا اشتراكيون في الوقت الحاضر". وهكذا قدم أدولف واجنر، قانونه الشهير الخاص بزيادة أنشطة الدولة، ويذكر أن "المقارنة الشاملة بين البلدان النامية والأزمنة المختلفة تظهر أنه بين الشعوب المتقدمة التي نهتم بها وحدها، تحدث زيادة منتظمة في كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية"، هذه الزيادة واسعة النطاق ومكثفة، وتتولى الحكومات المركزية والمحلية

باستمرار وظائف جديدة، بينما تؤدي وظائفها القديمة والجديدة بشكل أكثر كفاءة. وقد دافع البوفيسور ماسغراف في القرن العشرين عن الإنفاق الحكومي لأن الدولة مجبرة على القيام بالعديد من الأنشطة (أنشطة التأمين وإعادة تخصيص الموارد، أنشطة التوزيع، أنشطة الاستقرار، الأنشطة التجارية). بينما في العصر الحالي تم اكتشاف أن الكثير من الرغبات العامة، تميل الميزانية إلى التخطيط على جانب الإنفاق.

المبحث الثاني- الأدبيات النظرية حول التنوع الاقتصادي

بهدف إعطاء صورة واضحة حول التنوع الاقتصادي سوف يتم التعرض لبعض المفاهيم النظرية المتعلقة به، انطلاقاً من تقديم تعريف وأهمية التنوع الاقتصادي، وطرح النظريات التي قدمت تفسيراً لهذا الموضوع، بهدف فك الغموض حول التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول- مفهوم التنوع الاقتصادي

استحوذ موضوع التنوع الاقتصادي على اهتمام الكثير من الباحثين، على اعتباره محرك رئيسي يدفع بالاقتصاد نحو التنوع والتطور في البلدان النامية، وعليه كمدخل للتنوع الاقتصادي سيتم في البداية تسليط الضوء على تعريفه ومختلف المفاهيم الأخرى المتعلقة به.

1- تعريف التنوع الاقتصادي:

إن الباحث في مفهوم التنوع الاقتصادي يجد أن مفهومه تختلف معانيه باختلاف الباحثين والمؤلفين، فلكل اختصاصه واهتماماته، إذ أن فكرة التنوع تنبثق من عدة أفكار ومعاني لهؤلاء الباحثين، أمثال: (Sanday et al(2013), Paul(2008), Le-Yin and Unfcc(2003), Martin(2013), Michael(2017)) .

يعرف ساندي وكليمانت، وإتانق (Sunday , Clement A, & Eteng U, 2013, p. 82) التنوع على أنه الانتقال إلى مجالات جديدة وتحفيز وتوسيع المنتجات التقليدية الموجودة، إذ لا يثبط التنوع التخصص، ولكنه يستوجب توجيه الموارد إلى أفضل الاستخدامات البديلة، في تخطيط الاقتصاد الكلي، ويعزز النمو والتنمية من خلال تعبئة المدخرات من القطاعات الفائضة لاستخدامها في تنمية قطاعات العجز في الاقتصاد، وتتعددت خيارات تنوع الاقتصاد مثل (الزراعة، الترفيه والخدمات المالية، والتصنيع، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة)، ومع ذلك من الجدير بالذكر أنه لا بد من مراعاة الظروف على سبيل الضرورة الخاصة بكل بلد. بالنسبة لبول (Paul G, 2008, pp. 13-14) التنوع الاقتصادي يعني أنه يجب على الدولة إنتاج وتصدير مجموعة واسعة من المنتجات عما كانت عليه في الوضع السابق، لذلك يشمل

هذا التعريف أيضا التنوع في الخدمات القابلة للتصدير مثل: الرعاية الطبية، التعليم والسياحة، وهناك مفهوم أكثر تعقيدا للتنوع وهو أن الدولة يجب أن تنتج نطاقا أوسع من السلع والخدمات للتصدير، مع التركيز على التكنولوجيا العالمية والقيمة المضافة.

من جانبهم ذكر لي يون وأنسي (Le-Yin & Unfccc, 2003, p. 6) أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي يتم من خلالها إنتاج مجموعة متزايدة من المخرجات الاقتصادية، أي التوجه نحو تنوع أسواق الصادرات وإيجاد مصادر للدخل على خلاف الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تربط الدخل بالاستثمار، فهو يعتبر جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية. وفق مارتن (Martin, 2013, p. 4) التنوع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والتوجه نحو مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية والصناعية وخلق قاعدة إنتاجية، أي بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. كما ذكر ميشال (Michael, 2017, p. 2) أنه في تعريف لصندوق النقد الدولي التنوع يعني التحول إلى هيكل إنتاج أكثر تنوع، بما في ذلك إدخال منتجات جديدة أو التوسع في المنتجات المتوفرة مسبقا، حيث تحتوي على منتجات عالية الجودة، إذ تتحدد المعايير القياسية لتنوع الصادرات من خلال ثلاثة عوامل: عدد المنتجات المصدرة، عدد أسواق التصدير، والقيمة النسبية لكل منتج.

باختصار وبناء على التعاريف الألفه الذكر يمكن القول أنه يوجد العديد من تعاريف التنوع الاقتصادي، إلا أن مضمون هذه التعاريف كلها تتفق على نفس المضمون، ألا وهو أن التنوع الاقتصادي استراتيجية مثلى تعتمد على الدول من أجل خلق قاعدة اقتصادية متنوعة ومتينة خارج قطاع المحروقات، والتوجه نحو الدخول في أنشطة جديدة من خلال البحث في المسائل التي تسمح لها بالرفع من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وتحقيق النمو المستدام في البلد، بالإضافة إلى ذلك خلق قيمة مضافة، نظرا للميزات التي يتميز بها التنوع الاقتصادي والتي على رأسها القدرة على التحكم في المدخلات مما يتيح الاستمرارية وتحسين جودة الإنتاج، وبناء قاعدة صناعية واسعة، وأن الهدف الرئيسي منه هو الخروج من شبح التبعية النفطية.

2- خصائص التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي العديد من السمات التي تعطيه طابعه الخاص، وتدفع البلدان من خلاله نحو النجاح، كما هو الحال في أي مشروع آخر، فيما يلي ذكر بعض السمات التي يتميز بها التنوع الاقتصادي (JOYA, 2017, pp. 20-28).

تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن التنوع الاقتصادي يعمل على تعويض التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو الذي ينتج من خلال قناة القلب، إذ أن البلدان التي تبادر في البداية بهيكل إنتاجي أكثر تنوع، أو أن تتجح في تنوع اقتصادياتها أثناء نموها، فإنه من المرجح أن تتمتع بآثار إيجابية كاملة لوفرة الموارد على النمو الاقتصادي، كما أن التنوع الإنتاجي أمر في غاية الأهمية كونه يركز على تنوع هيكل الإنتاج في الاقتصاد ككل، بدلا من فكرة التركيز على تنوع الصادرات.

يمكن من خلال التنوع الخروج من لعنة الموارد بالنسبة للبلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط، كما يعمل على تقليل التأثير السلبي للصدمات الخارجية على الاقتصاد، ويمنع المرض الهولندي الذي عرفه عامر، هوري، وخنوس (2023، صفحة 233) بأنه: "مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية التي تنتج جراء زيادة ضخمة في الإنفاق الممول بإيرادات المحروقات والغاز". من التأثير على التصنيع أو القطاعات الأخرى، وقبل كل شيء فهو يسمح بتخصيص تدريجي للموارد غير القابلة للتداول.

كما ذكر هانتر (Hunter, 2014, p. 117) أن التنوع يمكن الدولة من تطوير الأنشطة الصناعية اللازمة لاستخراج الموارد البترولية غير المتجددة للأنشطة الصناعية الأخرى وتنشيطها. مما يتيح إقامة روابط عبر القطاعات، حيث يتم استخدام المهارات والمعرفة والكفاءات المكتسبة لتنمية الموارد البترولية في أنشطة صناعية أخرى، وبالتالي بناء قاعدة صناعية واسعة يمكن للدولة استخدامها في الأنشطة الصناعية الأخرى بعد استنفاد الموارد البترولية، ويقوم مبدأ الروابط القطاعية على فكرة أنه عند استخراج النفط، ليس فقط البترول نفسه قيمة بالنسبة للبلدان، من خلال استغلال البترول (الإنفاق على تكلفة الإنتاج)، يمكن تطوير الصناعات المحلية التي توفر السلع والخدمات لاستغلال البترول.

يرى باهي (2019، صفحة 137) أن المجتمع يستفيد من التنوع الاقتصادي بطريقة مباشرة، لأنه يوفر للعمال فرص ليكونوا رواد أعمال من خلال تحسين الأعمال التجارية القائمة. علاوة على ذلك تمنح الاقتصاديات المحلية القدرة على التحكم في مدخلاته مما ينجر عنه الإستمرارية وتحسين جودة الإنتاج (Maruf & Ataur Rahman, 2016, p. 62).

قد تؤدي الظروف الطبيعية (الزلازل والفيضانات، والحرائق)، بالإضافة إلى الظروف الدولية (الحروب، والاحتكارات والخدمات المالية) إلى أضرار كبيرة، وتعرقل إنتاج بعض المنتجات وتسويقها إلا أن التنوع الاقتصادي يخفف من المخاطر الاستثمارية، وذلك من خلال توزيع الاستثمارات على مجموعة

كبيرة من النشاطات الاقتصادية وهذا يعمل على تقليل المخاطر الاستثمارية التي تنتج من تركيز هذه الأخيرة في عدد قليل منها (الخطيب، 2011، صفحة 208).

3- أنواع التنوع الاقتصادي:

ينقسم التنوع الاقتصادي إلى مستويين، ينعكس الأول في التنوع الاقتصادي على المستوى الجزئي، بينما يمثل النوع الثاني في التنوع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي هذا الجزء سوف يتم الاكتفاء بأنواع التنوع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي ذلك أنه يخدم أغراض الأطروحة، حيث توجد أوجه وأشكال مختلفة للتنوع من بين تلك الأنواع. أولاً، قد يكون التنوع متعلقاً بالصناعة (هيكل الإنتاج المحلي) للبلد أكثر تنوعاً وأوسع قاعدة وأقل اعتماداً على عدد قليل من الأنشطة، لذلك فإن هذا التنوع يتعلق بتوسيع النطاق أو مزيج من الأنشطة الاقتصادية (الصناعية)، كالشروع في إنتاج قطاعات جديدة، أو عن طريق إدخال خطوط إنتاج جديدة والبدء في أنشطة جديدة داخل القطاعات الحالية. ثانياً، على الصعيد الخارجي "التصدير"، في هذه الحالة يكون التنوع متعلقاً بتوسيع سلة صادرات الدولة، أو محاولة دخول أسواق تصدير جديدة، واستناداً إلى ذلك يتم التمييز بين تنوع المنتجات وتنوع السوق كالآتي:

1.3- تنوع الهيكل الإنتاجي: يرى صاري (2019، صفحة 898) أن الاقتصادات التي تتميز بحجمها الكبير تتعلق بصفة وثيقة بعدد كبير من مصادر الإنتاج. ومنه فإن العلاقة التي تربط التنوع الاقتصادي بالنتائج المحلي الإجمالي هي علاقة قوية جداً.

2.3- التنوع الخارجي: وفق قيز (GIZ & tool, 2015, p. 4) تنوع السوق مهم مثله مثل تنوع الإنتاج، نظراً للاعتماد المبالغ فيه على سوق واحدة، أو أسواق قليلة تنجر عنها عيوب واضحة، ذلك أن انخفاض الطلب يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد بقوة أكثر. على خلاف ذلك لو أنه تم حدوث تجانس بين الأسواق من المحتمل أن تحافظ على وجود طلباً أكثر استقراراً. علاوة على ذلك المدخرات الخارجية التي يمكن تحقيقها نتيجة الوصول إلى أسواق جديدة وبمنتجات جديدة، تؤدي إلى الرفع من القدرات التنافسية الصناعية، كالتمكن من إتقان التقنيات التكنولوجية، وإنشاء القنوات التي يمكن من خلالها فتح منافذ تصدير، بشكل شامل يقلل تنوع الأسواق من التعرض للصدمات الخارجية ويخفف من تقلبات الطلب، وخلق منافسة جديدة. كما ذكر هيرز ونوواك ليهمان (Herzer & Nowak-lehmann D, 2006, pp. 1-2) فكرة تنوع الصادرات تساهم في تسريع النمو في البلدان النامية، وهي فكرة متكررة في اقتصاديات التنمية. من الناحية النظرية هناك قنوات يمكن من خلالها أن يؤثر تنوع الصادرات بشكل إيجابي على النمو، وذلك عن طريق

زيادة في قطاعات التصدير، حيث قد يفضي التنوع الأفقي للصادرات إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع لتقلبات شديدة على مستوى الأسعار والحجم، حيث تستفيد البلدان النامية من توجيه قطاعاتها نحو التصدير من خلال تحسين ممارسات الإدارة والتسويق وتطوير إجراءات مراقبة الجودة الفعالة، كما يتم تعزيز مواصفات وارشادات المنتج في الوقت ذاته من خلال المنافسة المتزايدة في الأسواق العالمية، لذلك سيكون لتنوع الصادرات الأفقي تأثير إيجابي على إجمالي الناتج، إذ تميل الصادرات المصنعة إلى توفير إمكانيات أكبر لفرص التعلم المستدامة. وقد تمت الإشارة إلى أن خروج التنوع الرأسي من صادرات المواد الأولية إلى الصادرات المصنعة مرتبط بالنمو أيضا ذلك أن قطاعات التصدير الأولية لا توجي بتداعيات قوية في كثير من الأحيان، تبعا لذلك يمكن تنوع الصادرات الأفقية والرأسية من إحداث تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

لا بد أن تتظر تدابير التنوع الاقتصادي إلى ما هو أبعد من التجارة، لإدراك تنوع القطاع المحلي كونه العملية الديناميكية للتحوّل الهيكلي. إن التنوع التجاري (الصادرات) والتنوع المحلي (الإنتاجي) مرتبطان من حيث المبدأ، بحيث ينعكس الأول التنوع في القطاع الخارجي، بينما يخصص الأخير عملية الإنتاج على صعيد قطاعات الاقتصاد المحلي.

المطلب الثاني- النظريات التأسيسية المفسرة للتنوع الاقتصادي

الجدير بالذكر أن مسألة التنوع الاقتصادي ليست حديثة في الأدبيات الاقتصادية حيث تم تنفيذ العمل الأول بشأن هذه المشكلة كانت من طرف (ماك لوغلين Mac Laughlin) في وقت أزمة الثلاثينيات القرن الماضي. حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية من خلال قياس درجة تركيز الأنشطة الاقتصادية، وقد عرفت هذه المسألة تطورا سريعا في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، سيشكل النموذج السائد للتفكير في النمو والتنمية حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، مثلت مسألة التنوع الاقتصادي مركز البحث المبكر في ميدان التنمية الاقتصادية، وكانت أصل وضع سلسلة من الخيارات من حيث استراتيجية التنمية وبشكل أكثر تحديدا استراتيجية إحلال الواردات التي نفذتها معظم البلدان النامية في فترة الستينيات والسبعينيات (Ben Hammouda, Oulmane, & Sadni Jallab, 2009, pp. 140-141).

أنتج هذا البحث سلسلة من الأعمال التحليلية من أجل تحديد أدوات قادرة على قياس الجهود والتقدم من حيث التنوع كمصفوفة المدخلات والمخرجات. أخيرا، سعت هذه الأبحاث لتحديد العوامل في صميم عملية التنوع والتأكيد على الاستثمار والسياسات القطاعية على وجه الخصوص التنمية الصناعية، ومع ذلك، فإن أزمة أواخر السبعينيات وفشل استراتيجيات إحلال الواردات أعادت توجيه التفكير بشأن التنوع

وأصبح استقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي الموضوعات الرئيسية للتفكير وسياسات التنمية، ومع ذلك، على مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا تجدد النقاش حول التنوع الاقتصادي (Ben Hammouda, 2009, pp. 140-141).

قدم العديد من الرواد الكلاسيكيين والمفكرين أمثال آدم سميث وكارل ماركس وجوزيف شومبيتر، تفسيرات مختلفة لأسباب نمو الاقتصاديات وتنوع أنشطتها الاقتصادية بمرور الوقت. أشار هارتمان وبكا (Hartmann & Pyka, 2013, p. 4) أن آدم سميث (1776) حدد تقسيم العمل كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية، الجدير بالذكر أن زيادة تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن الدولة A وحدها تنتج المنتج X وأن الدولة B تنتج المنتج Y فقط، وبدلاً من ذلك يمكن العثور على مستويات متزايدة من التخصص، ولكن أيضاً التنوع على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، غالباً ما يعني التخصص على مستوى أدنى من التجميع لتنوع الأنشطة والنتائج على مستوى أعلى من التجميع.

أدى تقسيم العمل إلى زيادة قدر هائل من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني، كما اعتبر جوزيف شومبيتر (1912) التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلية يؤدي فيها الابتكار إلى ظهور قطاعات جديدة وتقدم بعض القطاعات القديمة، وهي ظاهرة أطلق عليها اسم "التدمير الإبداعي"، وقد أظهر باسيني (1983) بما يتماشى إلى حد كبير مع أفكار ماركس، أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية مستمرة. إن مجرد نمو الكفاءة من شأنه أن يؤدي إلى قيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنوع باستمرار فيما يتعلق بالنمو والمدن، حيث حدد جين جاكوبس (1969) تنوع الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو، وقد كان ينظر إلى محيط الاقتصاد العالمي على أنه يلبي الطلب على المنتجات الأولية لمراكز التنمية الديناميكية والمتنوعة (Hartmann & Pyka, 2013, p. 05).

يبقى التنوع حتماً جزءاً لا يتجزأ من عملية التغيير الهيكلي التي لا مفر منها في شبكة الإنتاج العالمية وتحدياً خطيراً للعالم النامي (Pirasteh, Sayadi, & saghafi, 2009, p. 108).

من ناحية أخرى ذكر فلوريان (Florian, 2012, p. 2) أن نماذج التجارة التقليدية تشير إلى أن البلدان تستفيد على المستوى الإجمالي من الانفتاح على التجارة والتخصص في إنتاج السلع عندما تصبح أكثر تخصيصاً يصبح تخصيص الموارد أكثر كفاءة، وهو ما يسمح بزيادة الرفاهية المتبادلة. تعود هذه الفكرة "لدافيد ريكاردو" الذي أشار في مثاله الشهير للنبذ البرتغالي والقماش البريطاني-أنه على الرغم من أن

البرتغال تتطلب عمالة أقل لإنتاج وحدة من أي سلعة مقارنة بالمملكة المتحدة، إلا أن الانفتاح على التجارة سيفيد كلا البلدين لأنها ستكون متخصصة في السلعة ذات تكلفة الفرصة البديلة الأقل، ومن ثم تكون البلدان الفقيرة قادرة على التجارة مع الدول الغنية وقد تستفيد من هذه التجارة. تتمثل المساهمة الرئيسية لنظرية ريكاردو في تقديم الأساس المنطقي للنموذج الفعلي للتجارة وليس بالضرورة كيف يجب أن يكون، كما تنص النظرية ببساطة على أن " صادرات البلد من السلع تتمتع فيها بميزة العمل والإنتاجية النسبية".

عرضت العديد من الأبحاث حجج حول أهمية التنوع الاقتصادي من طرف الاقتصاديين أمثال " سيمون كوزنتيس" (Simon Kuznets)، الحائز على جائزة نوبل 1971 والذي ذكر في محاضراته عند تسلمه للجائزة: " يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على التوريد المتنوع للسلع الاقتصادية بشكل متزايد نحو سكانها"، على غرار ذلك قدم كل من Grossman and Helpman إلقاء بيان أقوى من خلال التأكيد على "أن الاقتصاديات النامية تنتج زيادة مستمرة كمية ونوعية، وتنوع السلع والخدمات" (Florian, 2012, p. 4).

تتمثل أيضا أهمية التنوع في تعزيز استقرار الاقتصاديات بمقدار تنوع قاعدتهم الاقتصادية، وذلك أن الاقتصاد المتنوع هو الاقتصاد الذي يحتوي على عدد من تدفقات الإيرادات المختلفة للدول، بحيث يوفر القدرة على النمو المستدام بسبب عدم اعتمادهم لنوع محدد من الإيرادات، وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي يوفر للأمة الأمن والموثوقية التي يحتاجونها، ذلك أنه في حالة فشل أحد مصادر الدخل الاقتصادي يكون هناك العديد من الخيارات الأخرى للإيرادات. الحجة الأكثر وضوحا لأهمية التنوع هي أن الاقتصاديات المتنوعة أقل عرضة للصدمات من الاقتصاديات المتخصصة، على الرغم من وجود حجج وحيهة لنظرية التخصيص وفقا للميزة النسبية (Ohunye, Agbaeze, Omonona, & Obainen, 2019, p. 101). شدد أوزاكوي (Osakwe, 2007, p. 25) على ضرورة اهتمام صانعي السياسات في البلدان النامية بتنوع الهيكل الإنتاجي والتجاري، من أجل التصدي للتقلبات الخارجية، إذ أن الاقتصاديات الأكثر تنوعا لديها أقل تقلبات من حيث الإنتاج، حيث يرتبط انخفاض تقلب الإنتاج بنمو اقتصادي أعلى.

المطلب الثالث - محددات التنوع الاقتصادي

توجد العديد من المحددات التي تقود البلدان إلى التوجه نحو تنوع اقتصادها، ومن المسلم به أن هذه العوامل قد تختلف من بلد لآخر، فلكل بلد ظروفه الخاصة به التي تحول دون تحقيق الغاية من هذا التنوع،

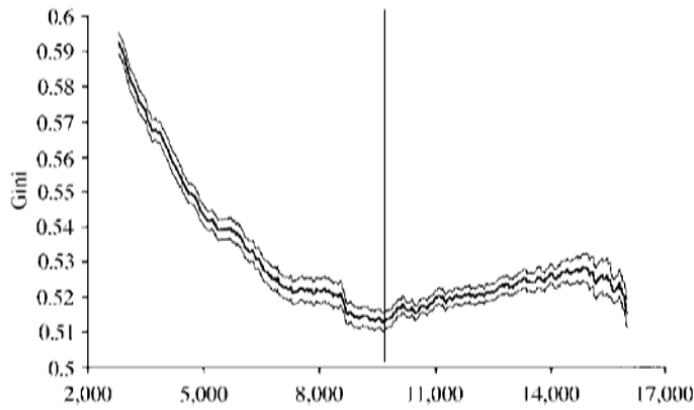
يمكن القول أن هذه العوامل تتمثل في عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، والتي سيتم ذكرها بنوع من الاختصار في هذا المطلب على النحو الآتي:

1- المحددات الاقتصادية:

تشتمل المحددات الاقتصادية على العناصر التالية:

1.1- الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي): قام إمباس وويكزيار (Imbs & Wacziarg, 2003, p. 65) بإثبات العلاقة بين الدخل والتنوع منذ زمن طويل، حيث وجد علاقة غير خطية بينهما لأول مرة في عام 2003 من خلال دراسة مراحل التنوع بالاعتماد على التحليل الاقتصادي القياسي. كشفت الدراسة عن وجود علاقة معكوسة منحنية على شكل حرف u بين تنوع المنتجات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد، كما كشفت النتائج أن البلدان منخفضة الدخل يوجد عندها هيكل إنتاج متخصص للغاية، كانت نقطة التحول بين التخصص والتنوع وجد بشكل عام أنه قريب من مستوى الدخل البالغ 10.000 دولار أمريكي للفرد في عام 1985 أنظر الشكل رقم (1.1).

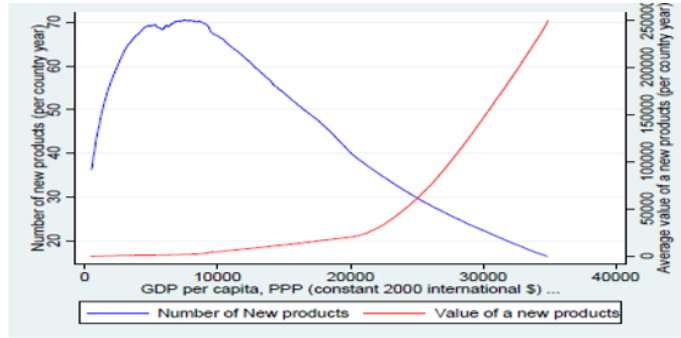
شكل رقم (1.1): الدخل مقابل مؤشر جيني



Sources: (Imbs & Wacziarg, 2003, p. 65).

في وقت لاحق، ركزت العديد من الدراسات على دراسة هذه العلاقة باستخدام مجموعة من البيانات المختلفة، في غالب الأمر من خلال تراجع الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصل كادوت وستروس، لوجود اتجاهات مماثلة بين عدد منتجات التصدير الجديدة والناتج المحلي الإجمالي (Cadot & Strauss-Kahn, 2011, p. 605).

شكل رقم (2.1): منتجات جديدة



Sources: (Cadot & Strauss-Kahn, 2011, p. 605).

2.1- معدل سعر الصرف: إن سعر الصرف المبالغ في تقديره يعيق المستثمرين عن القيام بأنشطة جديدة بسبب انخفاض الربحية، ومن المتوقع أن يقلل التضخم من القدرة على التنبؤ، وبالتالي يردع تطوير القطاع الخاص (United Nations , 2016, p. 9).

3.1- جاذبية الاستثمار: تعتبر من المؤشرات التي تعتمد عليها بيئة الأعمال المتقدمة، على اعتباره من المؤشرات الفعالة لمعرفة درجة تنوع الاقتصاد. ترجع أهميته بالدرجة الأولى إلى علاقته المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومدى فعاليته في رفع مستوى الصادرات، وتحسين جودة وتنوع الإنتاج، يتم ذلك من خلال الاستثمار في الأنشطة التي لها قيمة مضافة أكبر في مجالات متعددة، أو التوجه من منتجات منخفضة الإنتاجية إلى منتجات عالية الإنتاجية، إلا أن الجزائر تعرف أداء متواضع فيما يتعلق بمؤشر جاذبية الاستثمار (عبدوس ، 2016، صفحة 111).

4.1- معدل التبادل التجاري: يعتبر من أكثر المؤشرات استخداما، يمثل النسبة بين متوسط الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي. حيث تقوم مؤشرات الانفتاح الاقتصادي بقياس درجة انفتاح تجارة بلد ما على العالم الخارجي، ومنه درجة تأثيرها على السياسة الاقتصادية الكلية (آيت يحي، 2014، صفحة 182).

5.1- معدل التضخم: هو الزيادة الكبيرة والمستمرة في مستوى الأسعار تتماشى معها أدنى في القيمة الحقيقية للنقود، فعند ارتفاع الإنفاق الحكومي الممول بالقروض البنكية الذي يصاحب الارتفاع الحاصل في الإصدار النقدي، يكون التضخم أكثر تسارع (بن سماعيل و رحمانى، 2021، صفحة 229).

2- المحددات غير الاقتصادية:

تشتمل المحددات غير الاقتصادية على كل من الإصلاحات الاقتصادية، والعوامل الهيكلية، بالإضافة إلى حجم الصادرات والمسافة بين الأسواق وحجم أسواق الوجهة، فيما يلي ذكر بعض من هذه المحددات.

1.2- حجم الصادرات وحجم البلد: يتأثر تنوع الصادرات بحجم الصادرات في إطار سيناريو المنافسة الاحتكارية، حيث ترتبط نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ارتباطاً مباشراً بنسبة الصادرات إلى الاستهلاك المحلي أو المبيعات، كما يؤثر على تنوع الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر المسافة بين الأسواق وحجم أسواق الوجهة (حجم البلد) على تنوع التجارة الثنائية (United Nations , 2016, p. 10).

2.2- العوامل الهيكلية: تتمثل في كل من رأس المال البشري، الحوكمة والإطار المؤسسي، القطاع الخاص، والحكم الرشيد، وهي كالاتي:

- **رأس المال البشري:** وفق غالب (Gelb, 2010, p. 10) يعتبر عنصر فعال في تحقيق التقدم التكنولوجي وبت روح الابتكار، كما يعد أحد المقومات الأساسية من أجل القيام بالتنوع الاقتصادي.

- **الحكم الرشيد:** يعتبر عامل مسبق لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، يتضمن ذلك تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة وضمان إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني على المستوى الوطني والإقليمي (Gelb, 2010, p. 10).

- **القدرات المؤسسية والموارد البشرية:** تحظى باهتمام خاص، حيث تعمل القدرات البشرية والمؤسسات كعوامل تمكين لتسهيل سلاسل التوريد، على سبيل المثال، والمساعدة في إطلاق إمكانيات التنوع من القطاعات القائمة على الموارد وغيرها من القطاعات الأخرى. (United Nations, 2011, p. 10).

- **القطاع الخاص:** من المتعارف عليه أن مساهمة القطاع الخاص وتطور مؤسساته يعمل على تحسين بيئة اقتصاد السوق وهيئته، إذ أن مبادرة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني تربطه بعلاقة مباشرة مع متطلبات تنوع القاعدة الإنتاجية، وهذا متعلق بمستوى كفاءة القطاع الخاص (يعقوبي، 2020، صفحة 321).

- **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية للبلد ذات أهمية لزيادة نطاق الصادرات والسلع التي ينتجها بلد ما، حيث يمكن إنشاء قيمة إضافية من الموارد المستخرجة، إلا أن الإمكانيات العظمى لإفريقيا غالباً ما

تكون غير محققة بسبب الإدارة الحكومية غير المثلى للموارد الطبيعية والفشل في استخدام المكاسب من استغلال الموارد لتعزيز الأنشطة الاقتصادية الأخرى (United Nations, 2011, pp. 7-9).

3.2- الإصلاحات الاقتصادية: تتمثل في كل من تحرير التجارة (أي إزالة أو تقليل الحواجز التي تعترض التجارة بين البلدان)، من شأنها أن تسهل المنافسة والاستثمار ويساهم في خلق فرص العمل وزيادة الدخل، عادة ما يتم قياس تحرير التجارة أو الوصول المفتوح إلى الأسواق كنسبة من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (United Nations, 2016, p. 11).

المطلب الرابع- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

اهتمت دول العالم سواء المتقدمة أو النامية في الآونة الأخيرة باستخراج مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم مدى تحقيق هاته البلدان درجة تنوع في اقتصادها ونجاحها في هذا المجال. من المسلم به أنه لا يوجد أي توافق بين الدارسين والباحثين أن هناك مؤشر وحيد أفضل بين تلك المؤشرات، إلا أن أغلب الدراسات النظرية والتطبيقية تركز في قياس درجة تنوع اقتصادها عن طريق ربطه بمدى توفر البيانات التي تعطي صورة عن البنية الاقتصادية للبلاد، فهناك من يقوم بقياس مستوى التنوع الاقتصادي عن طريق حسابه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والبعض الآخر يعمل تحليله من خلال مستوى العمالة، ومدى تركيز الصادرات، ومنهم من يقوم بقياسه عن طريق المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي، وفي هذا المطلب سيتم إلقاء الضوء على بعض أساليب قياسه وشروط اختيار الأداة المناسبة.

1- أدوات قياس التنوع الاقتصادي:

ذكر باهي (2019، صفحة 164) أن مؤشرات التنوع الاقتصادي تم تقسيمها إلى نظريتين: تتعلق النظرية الأولى بالتنظيم الصناعي مثل (مؤشر القوس القوطي Ogive index، مؤشر هيرفندال هيرشمان Herfindal-Hirschmann، مؤشر الكون Entropy index، مؤشر جيني Gini index، مؤشر التنوع Diversification index، مؤشر فلادمير كلاسيف)، بينما المجموعة الثانية تتمثل في القاعدة الصناعية مثل ثيل Theil index، مؤشر جيني النسبي Relative Gini index، مؤشر عدم التعادل في القطاعات الإنتاجية (inequality in productive sectors). سوف يتم التركيز في هذا المطلب على كل من مؤشر هيرفندال هيرشمان، والمؤشر الإجمالي للتخصيص نظرا لأهميتهما واستخدامهم في الفصول القادمة.

1.1- نظرية التنظيم الصناعي "مؤشرات التخصيص المطلق": إن مستوى تنظيم القطاع الصناعي في البلد يشير إلى درجة التنوع الاقتصادي، فوجود عدد أكبر من القطاعات في بلد يعبر عن تركيز أقل في السوق، مما يعني مستوى أعلى من التنوع فهذه القطاعات الأكثر تنوع تكون الأجدر بالمنافسة، ومن بين الأساليب الشائعة في هذه النظرية.

1.1.1- مؤشر هيرفندال هيرشمان Herfindal-Hirschmann: يرى مالكي، سي محمد، حسين، وهارتاني (Maliki, Si Mohammed , Hassaine , & Hartani , 2021, p. 14) أنه من بين مؤشرات التخصيص المطلق مؤشر هيرفندال هيرشمان، وهو المؤشر الأكثر استخداما لقياس التنوع الاقتصادي، تم استخدامه من قبل المحاكم الأمريكية في عام 1982 لقياس تركيز السوق لمكافحة الاحتكار. يستخدم أيضا على نطاق واسع في التجارة الخارجية لقياس تركيز الصناعات أو فرع من القطاع أو قياس تركيز أسواق التجارة الخارجية المستخدمة في أنظمة التنمية العالمية ومؤشرات القطارات، يتم حسابه كمجموع مربعات كل قطاع من حصص الإنتاج في إجمالي الإنتاج (أو كجذر تربيعي لمجموع المربعات). من جانبهم أشار الهاماني، بوسالم، وبن بوزيان (Elhannani, Boussalem , & Benbouziane, 2018, p. 58) قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان تكون محصورة بين (0 و1)، ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

بحيث:

n: عدد القطاعات؛ x_i : قيمة المتغير في القطاع i ؛ X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع القطاعات.

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، إذا كان المؤشر قريبا من الصفر فهذا يشير إلى وجود تنوع إقتصادي، على خلاف ذلك إذا كان المؤشر قريبا من الواحد فهذا يدل على أن المورد وفير، وهو ما يؤكد نظرية المرض الهولندي التي تنص على هيمنة قطاع الخام في اقتصاد معين ومساهمته منخفضة جدا في القطاعات الأخرى في القيمة المضافة للاقتصاد (Maliki, Si Mohammed , Hassaine , & Hartani , 2021, p. 58).

2.1.1- مؤشر Ogive index " الغطاس": أشار رضوان وبول (Ridwan & Paul B, 1991, p. 11) أن مؤشر Ogive index يقيس انحرافات التنوع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع، يمكن التعبير عن الصيغة العامة لهذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{ogive index} = \sum_n \frac{\left(x_n - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث: N: هي العدد الإجمالي لمنتجات التصدير التي تؤخذ في الاعتبار؛ ومن المفترض أن يكون $1/N$: الحصة "المثالية" لعائدات التصدير لكل منتج؛ X: هي الحصة الفعلية للسلعة n من إجمالي الصادرات.

3.1.1- مؤشر جيني (Gini index): أضاف جوسي، والكنورس، وديوب (José R., Walkenhorst, & Diop, 2010, p. 38) مؤشر جيني (Gini index)، يترجم وظيفة حساسة للتغير في الترتيب أكثر من التغيرات في حصة التصدير يعطى بصيغة براون لمعامل جيني هي:

$$G = \left| 1 - \sum_{k=1}^n ((X_k - X_{k-1})(2k - 1)/n) \right|$$

كما ذكر مالدونادو، بريزيكون، وإرورا (Maldonado, Pérez-Ocon, & Herrera, 2007, p. 39) صيغة أخرى لحساب معامل جيني انطلاقاً من العلاقات الآتية:

$$\text{Gini index} = \sum_{i=1}^n \left| \frac{x_{i-1}}{x_i} \frac{y_{i-1}}{y_i} \right| = \sum_{i=1}^n (x_{i-1}y_i - x_i y_{i-1})$$

$$y_i = \sum_{j < i} \frac{d_j}{D} \quad x_i = \sum_{j < i} \frac{n_j}{N}$$

حيث:

x_i : تمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات؛ y_i : تمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للنواتج القطاعي.

من وجهة نظر الوديا (Elodie, 2021, p. 70) مؤشر Herfindal-Hirschmann له نفس حدود معامل Gini index من حيث يعطي درجة التنوع عند الهامش المكتف، مما يعني أن القيمة المنخفضة تشير إلى حصص تصدير أكثر توازناً بين المنتجات التي تم تصديرها بالفعل، بالتالي لا يأخذ المؤشر في الحسبان آفاق التنوع القائم على تصدير منتجات جديدة.

4.1.1- مؤشر الكون Entropy index: ذكر لابتيكر (Lapteacru, 2012, p. 83) وهيرتمان (Hartmann D. , 2014, p. 83) أنه من بين مؤشرات القياس يعمل على قياس كل من التنوع والتوازن، ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية:

$$EI = - \sum_{i=1}^N s_i \ln s_i$$

حيث:

s_i : تمثل حصة قطاع معين في إجمالي صادرات بلد ما؛ N : عدد القطاعات؛ \ln : اللوغاريتم الطبيعي.

2.1- المؤشر الإجمالي للتخصص Indice agrégatif de spécialisation: يعتبر أحد المؤشرات التي تستخدم لقياس تنوع الصادرات، يعبر عنه بالصيغة الآتية (Severin Yves, 2007, p. 17):

$$SPE = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X} \right)^2$$

حيث:

x_i : الصادرات من المنتج؛ X : المبلغ الإجمالي للصادرات؛ N : عدد المنتجات المصدرة.

عندما تكون القيمة الرقمية لـ SPE تقترب من الواحد، في هذه الحالة وجود منتج واحد (1) للتصدير فقط (مستوى مرتفع من التخصص)، بينما عندما يقترب من الصفر (0) هذا يدل على مستوى من تنوع الصادرات، في حين يتم توزيع حصة الصادرات بشكل عادل بين منتجات مختلفة، قيمة SPE تساوي $1/N$ والتي تمثل القيمة الدنيا. كما استخدم كل من Berthélemy et Sorderling مؤشر التنوع وهو معكوس، ويعبر عنه على النحو الآتي:

$$DIV = \frac{1}{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X} \right)^2}$$

تزداد قيمة هذا المؤشر مع التنوع التي تنطلق منها، 1 (تركيز عالي)، N (التنوع التام).

3.1 - نظرية المحفظة: تحدث ناجامبو (Najambou, 2013, p. 94) عن نظرية المحفظة وهي بدورها تستند على مفهوم التنوع الذي يفترض أن مجموعة الأصول المالية (أسهم، سندات، أدوات الخزنة) صحيحة يمكن أن يحقق المختار أداء أفضل مع مخاطر أقل من الأصول المالية.

4.1- نظرية القاعدة الاقتصادية: قام باشتقاقها فرانك هشمان (Frank Hachman)، فمؤشر Hachman هو مقياس لمدى تشابه توزيع العمالة في الولاية أو المنطقة مع توزيع العمالة للأمم ككل. تنحصر قيمته بين الصفر والواحد (1)، يتم حسابه على النحو الآتي (United Nations , 2016, pp. 14-16):

$$Hachman\ index = \frac{1}{\sum_{i=1}^N [(S_i^{State} / S_i^{Country}) \times S_i^{State}]} = \frac{1}{\sum_{i=1}^N [LQ \times S_i^{State}]}$$

حيث:

S_i^{State} : تمثل حصة المحافظة (الدولة) من العمالة في صناعة ما i ؛ $S_i^{Country}$: حصة البلد من العمالة في صناعة ما i ؛ N : عدد من الصناعات؛ LQ : حاصل موقع لتلك الدولة في الصناعة المقابلة.

5.1- نظرية دورة الأعمال الإقليمية: تقترض نظرية دورة الأعمال الإقليمية أن عدم الاستقرار مدفوع بالطلب على الصادرات، وتقيس عدم الاستقرار من حيث الفرق بين القطاعات المستقرة وغير المستقرة، ويتم اختبار هذه الفرضية بواسطة مؤشر المتوسط الوطني (NAI)، ويتم حسابه كما يلي:

$$NAI = \sum_{i=1}^N \frac{(S_i^{State} - S_i^{Country})^2}{S_i^{Country}}$$

حيث:

S_i^{State} : هي حصة القطاع i من النشاط الاقتصادي في الولاية أو المنطقة؛ $S_i^{Country}$: متوسط حصة البلد من النشاط الاقتصادي في القطاع i ؛ N : هو عدد القطاعات.

2- أساليب اختيار الأداة المناسبة لقياس التنوع الاقتصادي:

دُكرَ في تقرير للأمم المتحدة (2016) من أجل اختيار الأداة الملائمة لقياس التنوع الاقتصادي يرى صانعي السياسة، أنه يجب استيفاء معايير معينة من خلال مؤشر القياس ليتم تطبيقها بنجاح على التحليل الاقتصادي لتخطيط سياسات التنوع، بما في ذلك البساطة والقدرة على تحمل التكاليف والملائمة للمقارنة الدولية والزمنية والشفافية، بحيث يمكن ذكر بعض الشروط والخصائص وكيف يمكن استخدام مؤشرات التنوع الاقتصادي. عند محاولة قياس تركيز الصادرات، يحق لصانع السياسة اختيار المقاييس المطلقة والنسبية، من بعض النواحي تتفوق المقاييس المطلقة على المقاييس النسبية لأنها تأخذ في الاعتبار

الصادرات من مجموعات المنتجات الجديدة. علاوة على ذلك تعتبر المقاييس المطلقة أفضل من المقاييس النسبية لأن بلدين يمكن أن يكون لهما نسب تركيز متطابقة ولكن حصصهما مختلفة من المنتجات.

أثناء تقييم طرق القياس مقابل البديهيات للقياس المطلق، وجد (Palan(2010 أن HHI يفي بجميع البديهيات، وتبعه مؤشر الأنتروبيا (الكون) باعتباره ثاني أفضل مؤشر في تلبية البديهيات، تضمنت الافتراضات المدروسة عدم الكشف عن هويته، والتحول التدريجي، والقابلية للتحويل، والتقسيم أو الدمج.

يمكن لصانع السياسة الاختيار بين التدابير الموجزة والتدابير المنفصلة والمقياس الرئيسي المنفصل

كنسبة التركيز له عدد من العيوب منها (United Nations , 2016, p. 16):

- ✓ يتجاهل الاختلافات النسبية في الحجم في مجموعات السلع؛
- ✓ يمكن أن تصف بالتساوي بلد يصدر منتجاً واحداً وبلد يصدر مجموعات منتجات x بخصص مماثلة؛
- ✓ يهمل المنتجات x غير الموجود في محفظة تصدير الدولة.

بالنسبة للتخطيط المتقدم، لا يكفي قياس تركيز الصادرات فقط، بل يحتاج صنّاع السياسة إلى تحليل التنوع وربطه بالنمو الاقتصادي والتوظيف، على سبيل المثال، في البلدان التي تهيمن فيها صادرات المنتجات من قطاع واحد على الاقتصاد، من المتوقع أن تكون مؤشرات تنوع الصادرات أقرب إلى هذا القطاع، مما يشير إلى تنوع أقل. بالتالي فإن مؤشرات الغطاس والأنتروبيا وهيرفندال هيرشمان ليست مفيدة، إذ أنها ستوفر فقط صورة مجمعة للهيكل الصناعي دون معلومات عن سبب التغيرات، مثلاً، قد يكون التنوع المتزايد في بلد ما باستخدام هذه المؤشرات نتيجة لانخفاض إجمالي الصادرات وليس مكاسب الصادرات، وهي النتيجة المرجوة، لذلك لا تساعد هذه المؤشرات في التخطيط للصناعات التي يجب أن تستهدف التوظيف والاحتفاظ والتوسع لتعزيز التنوع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

من أجل تخطيط أو مراقبة أداء الاقتصاد تعد الأدوات التحليلية التي تركز على صناعات معينة أكثر فائدة (على سبيل المثال LQ، تحليل حصة التحويل ونماذج المدخلات والمخرجات)، يمكن أن تساعد LQ في تحديد الصناعات التي تجعل الاقتصاد الإقليمي فريداً من نوعه في المنطقة، تحديد حجم صادرات صناعة ما والصناعات التي تصدر أكبر نسبة في المنطقة، تحديد الصناعات التصديرية الناشئة في المنطقة

وتحديد الصناعات التصديرية المهددة بالانقراض التي يمكن أن تؤدي إلى تآكل القاعدة الاقتصادية (United Nations , 2016, p. 18).

المطلب الخامس - استراتيجيات التنوع الاقتصادي

ترتكز أغلب الدول على العديد من الاستراتيجيات التي تكون بمثابة قاعدة أساسية تعتمد عليها للوصول إلى الأهداف المنشودة، هذا ما دفع بالإداريين والسياسيين بوضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية القائمة على مفهوم التنوع الاقتصادي، ذلك أن الغاية المطلوبة من هذا هو التعرف على السياسات التي تكون ركيزة ناجحة تعتمد عليها الدول لبلوغ الهدف المنشود من التنوع الاقتصادي وتحقيق تنوع الهيكل الإنتاجي، والتي تعتبر محركاً أساسياً لنجاح عملية التنوع الاقتصادي. حيث سيتم التطرق لبعض الاستراتيجيات، والتي تم تجميعها في سياسات تنوع الإنتاج، سياسة استقرار الاقتصاد الكلي، تنوع الأنشطة، سياسة الإنفاق العام، بالإضافة لسياسة إحلال الواردات والصادرات.

1- استراتيجية الثورة الخضراء: بالنسبة لنجامبوا (Najambou, 2013, pp. 86-87) التنوع الاقتصادي من خلال الإنتاج الزراعي استراتيجية التنمية المعروفة باسم "الثورة الخضراء". مرت بمرحلتين من التطوير، وهما "الثورة الخضراء العلمية والتقنية و"الزراعة العضوية والزراعية الإيكولوجية"، "الثورة الخضراء" علم تقني وهي استراتيجية ظهرت بفضل العمل البحثي للمهندس الزراعي الأمريكي والحائز على جائزة نوبل للسلام نورمان بورلوج، الذي سمح بتكثيف واستخدام أصناف جديدة من الحبوب (الأرز والذرة والقمح) عالية العائدات.

استخدمت تجارب "الثورة الخضراء" الأولى في آسيا (أفغانستان، الصين، الهند، إندونيسيا، تايلاند، باكستان، الفلبين، فيتنام)، وفي أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، بيرو) في شرق إفريقيا (كينيا، زيمبابوي). مما لا شك فيه أن "الثورة الخضراء" الأولى قد نجحت وهذا راجع لتحقيق نجاح مؤقت في مكافحة الجوع، وسوء التغذية وإنقاذ ملايين الأرواح وتجنب المجاعات، ومع ذلك فإن هذا النجاح جاء على حساب خسائر بيئية فادحة (استنفاد التنوع البيولوجي والتربة، واختلال التوازن البيولوجي وتدمير الحياة البرية، التلوث، وما إلى ذلك)، واجتماعياً (نزوح جماعي من الريف، الاعتماد التكنولوجي للمزارعين في الجنوب وعلى الصناعات في الشمال، الحلقة المفرغة من مديونية المزارعين وفقدان المعرفة، وما إلى ذلك).

أدت هذه القيود العديدة إلى تطوير شكل جديد من "الثورة الخضراء" وهو "الزراعة العضوية، والزراعة الإيكولوجية" بواسطة دوج بار، كبير العلماء في Greenpeace، وفقاً لريكوا (1999)، تقوم الزراعة العضوية على مبدأ بسيط وهو الاحترام الصارم للروابط والتوازنات الطبيعية بين التربة والنباتات والحيوانات، فمن منظور الاقتصاد الكلي "الزراعة العضوية والزراعة الإيكولوجية" يطبق مبادئ التنوع الأفقي، بمعنى أنه يسمح كيان إقليمي لتنوع قطاعه الزراعي من خلال تقديم العديد من المنتجات لغذاء سكانها، كما أنها تطبق مبدأ التنوع البيولوجي يعترف بقدرة النظام البيئي على التنظيم الذاتي، هذا الشكل الثاني "الثورة الخضراء" جارية في العديد من البلدان المتقدمة حيث يرغب المستهلكون بشكل متزايد في الحصول على منتجات عضوية معتمدة من أجل أكل صحي، تعتبر كندا واحدة من الدول الرائدة في هذا المجال.

2- استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات والصادرات: وفق إروين (Irwin, 2020, p. 5) ظهرت فكرة استبدال الواردات بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، وكان أول من وضع فكرة استبدال الواردات Prebisch، حيث قدم بروبش وآخرون فكرة استبدال الواردات على أساس ضيق نسبياً، ليس كطريقة لتقليل إجمالي الواردات إنما كطريقة لتحويل الواردات من السلع الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية. واجهت معظم البلدان النامية أزمة شديدة "النقص في النقد الأجنبي"، فالهدف الرئيسي من السياسة هو تقليل الإنفاق من النقد الأجنبي على واردات السلع الاستهلاكية الغير الأساسية، وإعادة توجيه تلك الأموال نحو واردات السلع الرأسمالية التي كانت أكثر أهمية للتنمية.

عرف الشارف (2018، الصفحات 38-39) استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات (ISE) على أنها استراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يساهم في ظهور صناعات ناشئة، وهذا بفضل تبني الدولة لسياسة صناعة قائمة على "نظام حماية تعليمي"، مدعومة بإعانات مالية وقروض مدعومة لصالح المنتجين المحليين لمساعدتهم على استيراد السلع والتجهيزات الاستثمارية. بينما استراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات، تعرف بترقية الصادرات، والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من الموارد الأولية والموارد ضعيفة التصدير، وقد طبقت الكثير من الدول استراتيجية إحلال الصادرات بنجاح ومن أشهرها: كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرازيل، الشيلي، اندونيسيا وتايلاندا.

3- الاستراتيجيات "الرأسية" والإنفاق العام: بالتنوع الاقتصادي يتأثر بكيفية إنفاق الحكومات ربع الموارد الطبيعية، حيث أن أي نفقات ذات مكون محلي تميل إلى تحويل الموارد إلى القطاعات غير المكشوفة، لتقدير سعر الصرف الحقيقي وإضعاف قطاعات السلع غير المكشوفة في الموارد الطبيعية، يمكن تعويض

هذا التأثير جزئياً عن طريق الإنفاق (أو الإعفاءات الضريبية) التي تعمل على تقليل تكاليف الإنتاج في هذه القطاعات، وتحسين الكفاءة وتشجيع دخول مستثمرين بقدرات ومعلومات جديدة. سياسات الاستثمارات جيدة التصميم بشكل مناسب في البلدان، يمكن للبنية التحتية ورأس المال البشري، والمؤسسات المحسنة أن تحدث هذا التأثير حتى في حالة حياد القطاع، ومع ذلك، من المحتمل أن تلجأ الدول الغنية بالموارد الطبيعية لسياسات الرأسية والإنفاق العام بدرجات متفاوتة للقطاعات المكشوفة في الخارج باستثناء الموارد الطبيعية، على نطاق واسع أو على وجه التحديد، فمن الصعب جدا الترويج لكل هذه الأشياء (Galb, 2010, p. 14).

4- استراتيجية تنوع الأنشطة: تحدث لافيو (Lavoie, 2006, pp. 4-5) في الإجتماع السنوي لندوة مديري رواد الأعمال لعام 2006 فقال: تعتمد استراتيجية التنوع الاقتصادي على اكتساب واستخدام المعرفة الجديدة في مجالات عديدة، والمنتجات الجديدة وكذلك في محفظة الشركة، فمن وجهة نظره يبقى الحد من التبعية المالية للشركة أحد الأهداف الرئيسية للتنوع.

5- سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي: وفق تقرير الأمم المتحدة (Nations, 2018, pp. 15-16) هي أحد السياسات الأفقية المعتمدة في التنوع الاقتصادي، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية التي لها تأثير مثالي في التخفيف من تقلبات متغيرات الاقتصاد الكلي البارز كالناتج المحلي الإجمالي، التضخم، أسعار الصرف. بحيث يجب على الحكومة الحد من تقلبات الإيرادات والنفقات العامة، وهي تعتبر مهمة شاقة بالنظر إلى انخفاض الإيرادات الحكومية في العديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، والالتزامات الكبيرة، على الحكومات توفير السلع والخدمات، الطبيعة المتقلبة للإيرادات من التجارة في السلع الأساسية التي تكون أسعارها غير مستقرة، فضلا عن النقلب في الناتج عن الدخل القومي، لذلك فإن السياسة المالية السليمة خلال فترات الصعود في دورة السلع الأساسية ضرورية لتوفير حيز مالي.

المبحث الثالث-علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي

يرتبط الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي بصورة مباشرة، وغير مباشرة، وذلك من خلال التأثيرات المتبادلة لكل من النفقات الحكومية وبعض المؤشرات التي تعبر عن التنوع الاقتصادي. من هذا المنطلق سيتم التعرض لكل من تلك الآثار بغرض فهم العلاقة المتبادلة بينهما، انطلاقاً من العلاقة حسب قانون واجنر، والمدرسة الكينزية.

المطلب الأول - علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب قانون واجنر

بالنظر إلى التطور الحاصل في الإنفاق الحكومي، مهما اختلفت النظم فقد قام العديد من الاقتصاديين بدراسة تطور الإنفاق الحكومي، من خلال نظريات فسرت ظاهرة تزايد النفقات الحكومية، ولعلّ من بين هؤلاء المفكرين (Wagner (1883), Peacock and J. Wiseman(1961), Gupta (1967), Goffman (1968),) هؤلاء المفكرين (Pryor (1968), Musgrave (1969), Mann (1980), Florio and Colautti (2003)).

1- قانون تزايد نشاط الدولة "قانون واجنر":

إن أولى المحاولات لشرح نمو الإنفاق الحكومي هي محاولة أدولف واجنر، طور قانون "زيادة نشاط الدولة" الذي قدم من طرف واجنر (1883) Wagner، وقد عالج الظاهرة من منظور تاريخي اقتصادي ومالي، إذ أرجع التزايد في حجم الإنفاق الحكومي إلى التطور الصناعي، بحيث أن تزايد النفقات بمعدل أسرع من الناتج، وقد استند القانون في المقام الأول على المراقبة التجريبية لأوروبا الغربية. جادل واجنر بأن التقدم الاجتماعي أدى إلى زيادة نشاط الدولة، مما يعني بدوره المزيد من الإنفاق الحكومي، كما لاحظ أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، إذ أن الفكرة الأساسية وراء هذه العلاقة هي أن نمو الإنفاق الحكومي هو نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي (Sandford, 1987, p. 33).

بناء على ذلك فإن الإنفاق الحكومي هو عامل داخلي مدفوع بنمو الدخل القومي. ومع ذلك في النموذج الكينزي يحدث النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي، ويعتبر متغيراً خارجياً مستقلاً للتأثير على النمو الاقتصادي، بينما يفترض واجنر أن السببية تمتد من الناتج إلى الإنفاق الحكومي، على عكس فرضية كينز، وفق قانون واجنر مع نمو الاقتصاد الوطني سينمو القطاع العام بمعدل أسرع من القطاع الخاص (Sandford, 1987, p. 33).

قد قدم ثلاثة أسباب وراء حدوث ذلك، وهي كالاتي (Atmania & Ait Yahia , 2021, pp. 752-753):

:753)

- ✓ مع النمو الاقتصادي، التصنيع والتحضر من شأنه أن يولد زيادة في الإنفاق الحكومي، فتطور الاقتصادات يجعل العلاقات القانونية بين الوكلاء الاقتصاديين أكثر تعقيداً، مما يؤدي إلى تشغيل الوظائف الإدارية والتنظيمية، والوقائية للحكومة؛
- ✓ ينجر عن ارتفاع الدخل الحقيقي زيادة الطلب على البنية التحتية الأساسية خاصة مرافق التعليم والصحة، في مثل هذه الحالة ستكون هناك حاجة إلى زيادة توفير السلع والخدمات الاجتماعية والثقافية، نتيجة لذلك مع التنمية تتزايد الحاجة إلى نفقات الثقافة والرعاية، لاسيما التعليم؛

✓ التطورات والتغيرات في التكنولوجيا تتطلب من الحكومات تولي إدارة الاختراعات الطبيعية من أجل تعزيز الكفاءة الاقتصادية (Halicioglu, 2003, p. 131).

كما ذكر أيضا كافاري وآخرون (Cauvery , Sudha Nayak, Girija, Kruparani , & Meenakshi, 2007, p. 54) أن قانون واجنر الخاص بزيادة أنشطة الدولة تعرض لانتقادات من قبل Allan T ; Peacock and Jack Wiseman أهمها:

- تتعامل فرضية واجنر مع ظاهرة متعددة التخصصات بالرغم من أنها ليست "متعددة التخصصات" في إطارها التحليلي في أي نظرية للإنفاق الحكومي يجب إشراك العلوم السياسية والاقتصاد، وعلم الاجتماع والتخصصات الأخرى المماثلة، ويجب أن تأخذ هذه النظريات بعين الاعتبار الخصائص الثقافية في المجتمع. لذلك ليس صحيحا أن الظروف السببية التي قدمها واجنر والتي هي في الأساس ذات طبيعة اقتصادية، تشكل جميع المحددات الأساسية لقطاع عام منتشر نسبيا أثناء النمو الاقتصادي؛
 - قانون واجنر سليم طالما أنه يشرح الحقائق التاريخية، لكن يفتقر إلى إطار تحليلي شامل، وهذا ما يجعل القانون يقتصر في هذه التفسيرات؛
 - تقوم فرضية واجنر على نظرية عضوية ذاتية التحديد للحكومة والتي لا تمثل مع ذلك النظرية المقبولة السائدة عن الدولة في معظم الدول الغربية؛
 - تتجاهل فرضية واجنر تأثير الحروب على نشاط الإنفاق الحكومي؛
 - يؤكد واجنر على الاتجاه طويل المدى في النشاط الاقتصادي العام، والتي تميل إلى التغاضي عن نمط الخط أو العملية الهامة لنمو الإنفاق.
- 2- الإصدارات البديلة "لقانون واجنر":

لوحظ من قبل فارما وأورورا (Verma & Arora, 2010, p. 81) أن Wagner لم يقدم قانونه في شكل رياضي، ولم يكن أيضا واضحا في صياغة فرضيته. على مر السنين استخدم مؤلفون أشكالا مختلفة لاختبار هذا القانون، بحيث وجدوا أن هناك عدة إصدارات من هذا القانون، ويمكن تقديم هذه النماذج البديلة لقانون واجنر كما يلي:

1.2- أطروحة بيكوك ووايزمان " A.T Peacock and J. Wiseman ": تم تقديم النسخة الأقدم والأبسط من قانون واجنر من طرف Peacock and J. Wiseman في عام 1961 باستخدام معادلة اللوغاريتم المزدوج الموالية التي تم اشتقاق تقديرات المرونة منها على النحو الآتي:

$$LNGE = a + b(LNGDP)$$

كما أشار ساندفورد (Sandford, 1987, p. 34) الأستاذان بيكوك ووايمان قدما فرضية لشرح التقلبات في الإنفاق الحكومي بمرور الوقت، انطلقوا من الأساس أن القرارات حول المستهلك العام تؤخذ سياسيا تحت تأثير الرأي العام عبر صندوق الاقتراع ووسائل الإعلام الأخرى، وقد وجدوا أنه لا توجد علاقة واضحة في ذهن المواطن بين المنفعة والتكلفة. بالتالي يمكن أن يكون لدى المواطنين أفكار حول الإنفاق الحكومي تختلف عن أفكارهم حول الأعباء الضريبية المعقولة وقد تتعارض معها، يمكن أن يزيد الإنفاق الحكومي دون أن تحدث زيادة في معدلات الضرائب إذا كانت الدخول تنمو، ولكن من غير المحتمل حدوث زيادة في الإنفاق بأكثر من ذلك بكثير، حيث أن المفاهيم المتعلقة بالأعباء الضريبية المقبولة أكثر تأثيرا من الأفكار حول الزيادات المرغوبة في الإنفاق في تحديد حجم ومعدل الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي قد يظهر تباين بين أفكار الإنفاق المرغوب من ناحية والمستويات التي يمكن تحملها من الضرائب من ناحية أخرى.

أكد سراج (2018، صفحة 92) على وجود عوامل أخرى مفسرة لنمو الإنفاق الحكومي، شرح كل من بيكوك ووايمان في دراسة لهما سنة 1961 (دراسة حول تطور الإنفاق العام في بريطانيا خلال الفترة 1890-1955) أن النمو الاقتصادي لا يمكن اعتباره العامل الوحيد الذي يوضح نمو وزيادة الإنفاق الحكومي مع مرور الزمن، لكن هناك أسباب أخرى تتمثل في الإضطرابات والصدمات السياسية والاجتماعية (تم النظر في هذه العوامل على أنها العوامل الرئيسية في زيادة الإنفاق الحكومي في البلدان النامية على وجه الخصوص).

من جانبهم يرى عثمانية وآيت يحي (2019، صفحة 32) أن (بيكوك ووايمان) ارتكزا في أطروحتهما على أساس أن زيادة الإنفاق الحكومي في جميع الاقتصاديات لا يمكن أن تحدث بشكل تام، وتطرقا إلى فرضيات أثر الإزاحة، وأثر الإحلال، ويمكن ذكرهما على النحو الآتي:

- **فرضية أثر الإزاحة:** تطور الإنفاق الحكومي عبر الزمن يشبه هضبة تتخللها ارتفاعات متزامنة مع الحروب، أو أثناء حدوث الاختلالات، ولضمان الاستقرار الاقتصادي يزداد في أوقات السلم، إلا أنه عند بلوغ مستوى محدد من الإنفاق الحكومي من المستحيل العودة إلى مستويات أقل مما هو عليه، وبالتالي ينتج عن حدوث اختلالات أو أي ظروف غير طبيعية مثل الحروب.

- **أثر الإحلال:** ينشأ أثر الإحلال عن طريق دفع الإنفاق إلى مستويات جديدة، حيث يستقر الإنفاق عند مستوى أعلى من المستوى الذي كان عليه، وهذا بعد انتهاء هذه الاختلالات، وتعود عوامل هذا الأثر إلى

أسباب كثيرة تتفاعل مع بعضها البعض، على سبيل المثال، استمرار التوازن في القطاع العام، مع العلم أن العامل الفاصل في تقرير تلك النفقات هي الإيرادات.

- أثر التفتيش: بالإضافة إلى الأثرين السابقين أضاف سراج (2018، صفحة 92) أثر التفتيش وهو ناتج عن ظهور أنشطة واحتياجات جديدة تدفع الدولة إلى زيادة نفقاتها، لأنها مضطرة لقبول الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما زاد حجمها.

بالرغم من أن أطروحة بيكوك ووايزمان قدمت شرحا جديدا لظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي، إلا أنها لم تخلوا من الانتقادات شأنها شأن قانون واجنر، حيث يمكن ذكر البعض من الانتقادات التي وجهت لها على النحو الآتي (مصطفى ، 2020، صفحة 94):

- إن إدخال الظروف الاستثنائية في تفسير ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي يتناقض مع الواقع الذي شهد زيادة منتظمة في الإنفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي؛

- بالنظر إلى الاختبارات التي أجريت على أثر الإزاحة، تم التوصل إلى أنها لم تقدم أي نتائج واقعية حتى الآن.

2.2- دراسة Gupta, S.P(1967): من وجهة نظر ماغابلا (Magableh, 2006, p. 48) قد يكون جوبتا أول من ابتكر اختبارات احصائية صارمة لأثر الإزاحة، واختبارا منفصلا للتحويل في مستوى الإنفاق الحكومي، وما إذا كان الاضطراب الاجتماعي مرتبط بالتغير في مرونة الدخل للإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، واختبار فرضية واجنر والنزوح اعتمد جوبتا شكلا وظيفيا لوغاريتميا، والممثل بالمعادلة الآتية:

$$\ln\left(\frac{GE}{P}\right) = a + b\ln\left(\frac{GNP}{P}\right)$$

وأضاف فارما وأورورا (Verma & Arora, 2010, p. 81) أنه من أجل حساب الزيادة في عدد السكان، استخدم جوبتا أثناء حساب الزيادة في عدد السكان العلاقة الآتية لاختبار التجريبي لصحة قانون واجنر.

$$\ln(GE) = a + b\ln(GDP/p)$$

كما أضاف أنه يمكن تفسير قانون واجنر على أنه القانون الذي يعتمد فيه النمو في الإنفاق الحكومي للفرد $\left(\frac{GE}{P}\right)$ على النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP/p) .

3.2- النسخة المطلقة (Goffman (1968): أكد Goffman على أخذ الإنفاق الحكومي الحقيقي (RGE) الذي يعتمد على النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وضع المعادلة الآتية (Atmania & Ait Yahia, 2021, p. 754):

$$\ln RGE_T = \alpha_2 + \beta_2 \ln\left(\frac{RGDP_t}{P_t}\right) + e_t$$

4.2- نظرية (Pryor (1968): أشار فارما وأرورا (Verma & Arora, 2010, p. 81) أن بريور قدم تفسيراً مشابهاً لهذا القانون باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (GCE)، بدلاً من إجمالي الإنفاق الحكومي (GE) كمتغير تابع، ومع ذلك فإن هذين الإصدارين الرياضيين لم يأخذوا في الاعتبار تأثير الزيادة في عدد السكان، ومنه تكون الصيغة الرياضية كالتالي (Atmania & Ait Yahia , 2021, p. 754):

$$\ln GCE_t = \alpha_3 + \beta_3 \ln(GDP_T) + e_t$$

5.2- نظرية (Musgrave (1969): من وجهة نظر ماغابلان (Magableh, 2006, pp. 56-57) فسر ماسغراف فرضية واجنر على النحو الآتي: " من الواضح أنه اقترح توسع النطاق يجب أن يفسر على أنه يفترض زيادة في حصة القطاع العام في الاقتصاد، إن الزيادة المطلقة في حجم الميزانية بالكاد يمكن أن تقبل بتوسع الاقتصاد ". حيث يفترض تفسير ماسغراف أن هناك علاقة وظيفية بين نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$\frac{GE}{GNP} = f\left(\frac{GNP}{P}\right)$$

تقترح هذه المعادلة أنه مع عملية التنمية التي يمثلها دخل الفرد ($\frac{GDP}{P}$)، فإن حصة الإنفاق الحكومي في الدخل القومي $\frac{GE}{GDP}$ ستزيد بمعدل أعلى من دخل الفرد.

يكون قانون واجنر صحيح في حالة قيمة معامل الانحدار b ، أي المرنة أكثر من الواحد. ومع ذلك فإن جميع الصيغ الرياضية تحدد قانون واجنر بالمعنى المطلق، حيث أنه أثناء مراجعة القانون خلص Timm (1961) إلى أنه ينبغي تفسير قانون واجنر بالمعنى النسبي باعتباره أحد التوقعات بزيادة الحصة النسبية للإنفاق الحكومي مع نمو الدخل الحقيقي للفرد، وهكذا فسر ماسغراف نمو الإنفاق الحكومي بالمعنى النسبي باستخدام العلاقة الآتية (Verma & Arora, 2010, p. 82):

$$\ln\left(\frac{NGE}{NGDP}\right) = a + b \ln\left(\frac{GDP}{P}\right)$$

إن النمو في حصة النفقات الحكومية الإسمية في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي $\left(\frac{NGE}{NGDP}\right)$ يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد $\left(\frac{GDP}{P}\right)$.

حسب (Magableh, 2006, p. 58) يختلف تفسير ماسغراف عن التفسيرات الأخرى لقانون واجنر بعدة طرق، يمكن ذكرها كالتالي:

✓ يأخذ تفسيره في الاعتبار الأسهم بدلاً من المستويات المطلقة، وبالتالي فهو أقل عرضة من الوقوع في مشكل التجانس؛

✓ بعد واجنر نظر ماسغراف في سبب أنواع معينة من النفقات الحكومية؛

✓ وافق على التمييز بين الوظائف الدفاعية والمدنية، لكن اختياره لم يتماشى مع اختيار واجنر لفئات الإنفاق (الحماية، والإدارة العامة، التعليم)، بدلا من ذلك أكد ماسغراف أن النفقات المدنية يمكن فحصها بشكل أفضل في الفئات الاقتصادية كأن تكون رأس المال العام، والاستهلاك والتحويلات.

6.2- نموذج Mann (1980): اختبر مان جميع التفسيرات والصياغات السابقة لفرضية واجنر، حيث قام بإسقاط ذلك على الاقتصاد المكسيكي للفترة 1925-1976، اتضح أن نتائجه داعمة لقانون واجنر في المكسيك وتوافق مع كل من بيكوك ووازمان، وغوبتا، وقد قام بإجراء تعديل على صيغة بيكوك ووازمان التي عرفت "بالصيغة الهيكلية لقانون واجنر"، كما قدم تفسيراً لهذا الأخير عن طريق تقدير أن نصيب الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي يتزايد بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الناتج المحلي، ويمكن ذكر المعادلة اللوغاريتمية الخاصة التي استخدمها على الشكل الآتي (عثمانية و آيت يحيى، 2019، صفحة 33):

$$\ln\left(\frac{G}{GDP}\right) = a + b\ln GDP + ut$$

7.2- نموذج Florio and Colautti (2003): تم تقديم تحليل أحدث لفرضية واجنر من قبل Florio and Colautti، ولقد اختبر النمو العلماني للنفقات الحكومية للولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا خلال الفترة 1970-1990، حيث فسروا هذا القانون من خلال اعتبار أنه نظراً لوجود تنمية اقتصادية واجتماعية في الاقتصاد، يزداد الطلب على السلع العامة بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الإيرادات (Magableh, 2006, p. 61).

المطلب الثاني - علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب المدرسة الكينزية

إن التأثيرات المختلفة للنفقات الحكومية تتعدد باختلاف أنواعها، ووفق الغاية التي تصبوا إليها، إلا أنه مع تعدد آثاره في ميادين مختلفة كالتأثير على التنوع الاقتصادي. ستم الإشارة إلى أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات التنوع الاقتصادي من خلال الآثار الاقتصادية المباشرة، وغير المباشرة بهدف إعطاء صورة حول العلاقة القائمة بينهما.

1- الآثار الاقتصادية المباشرة:

ينتج الأثر الأولي للإنفاق الحكومي المتعلق بتحقيق الهدف الحقيقي من النفقة العامة والذي ينعكس في تلبية الحاجات الضرورية للأشخاص، يمكن ذكر البعض من هذه الآثار في العناصر الموالية:

1.1- أثر الإنفاق الحكومي في الإنتاج والدخل القومي: من وجه نظر العكام (2018، صفحة 89) يعتمد الناتج القومي على نوعين من العوامل، يتمثل أولهما في قوى الإنتاج المادية التي تكون القدرة الإنتاجية

الوطنية، والثاني ينعكس في العوامل الاقتصادية التي تركز على الطلب الفعلي. يمكن عرض هذين العاملين كالآتي:

1.1.1- تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج القومي من خلال الطلب الفعلي: من أجل التعرف على تأثير الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي، لا بد من التمييز ما بين النفقات الحقيقية والتحويلية، حيث تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة الطلب الفعلي بمقدار أكبر من مبلغ هذا الإنفاق نتيجة الآثار غير المباشرة لها، بينما النفقات التحويلية فإن آثارها تعتمد على الطلب الفعلي، وعلى الدخل والإنتاج الوطني، وطريقة تصرف المستفيدين منها.

2.1.1- أثر الطلب الفعلي على حجم الإنتاج والتشغيل: تؤثر المصروفات الحكومية على الطلب الفعلي الذي بدوره يؤثر على حجم الإنتاج والتشغيل، وإن كان ذلك يعتمد على مرونة جهاز الإنتاج أو مستوى التشغيل، بحيث يتم توزيع آثار الطلب الفعلي على كل من الإنتاج والأسعار تبعاً لظروف المجتمع، لذلك فإن تأثير الزيادة في الطلب الفعلي يميل إلى الوصول إلى مستوى الأسعار التي ترتفع بشكل ملحوظ، بينما المجتمعات المتقدمة التي تكون أجهزتها الإنتاجية لا تعمل بأقصى طاقتها، أو تكون فيها البطالة منتشرة فإن تأثير الزيادة في الطلب الفعلي لا يؤثر على مستوى الأسعار فيها بنفس القدر الذي يؤثر فيه على حجم الإنتاج الذي يزداد لمقابلة الزيادة في الطلب عليه (البطريق، 1984، صفحة 219).

كما أشار سولانكي وسان (Solanki & Sen, 2015, p. 6) بأن الإنفاق الحكومي له تأثير مضاعف على مستوى الإنتاج والعمالة بما أن الإنفاق الحكومي من قبل الحكومة على السلع العامة " فهو يرفع أيضاً الدخل الحقيقي ونوعية الحياة"، ويعتبر كل من الدخل والإنتاج وجودة الحياة ومستوى المعيشة رمزا للنمو الاقتصادي له علاقة مباشرة بالإنفاق الحكومي، فإذا جمعت حكومة بلد ما الإنفاق الحكومي (الإنتاجي والتنموي)، فإنها تضخ أيضاً القوة الشرائية في الاقتصاد، حيث يعمل حقن القوة الشرائية بتعزيز الدخل الحقيقي وكذلك الدخل النقدي.

2.1- أثر الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل القومي: حسب هال (Hall, 2010, p. 28) الإنفاق الحكومي يلعب دوراً واضحاً في إعادة توزيع الدخل، حيث يدفع الناس الضرائب وفق الدخل أو الإنفاق، ويتم دفع المزايا للأشخاص العاطلين عن العمل أو المتقاعدين، إن الإنفاق على الخدمات له أيضاً تأثير قوي جداً في إعادة توزيع الدخل خاصة خدمات الصحة العامة، والتعليم العام لها تأثير مماثل لنظام الضمان الاجتماعي وهذا يكون واضحاً في البلدان ذات الدخل المرتفع.

3.1- أثر الإنفاق على التوظيف: ذكر هواري ونقال (2021، صفحة 76) أن كينز يرى سياسة الإنفاق الحكومي وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق الدخل الكلي، والذي يمثل دالة في الإنتاج، إذ توجد علاقة ارتباط بين الطلب والإنفاق الحكومي، تحدث زيادة في الإنفاق من أجل التصدي للانخفاض الذي يحدث على مستوى الطلب ليرتفع الإنتاج، ومنه تنخفض البطالة. كما أن نظرية كينز تعتمد على الوسائل الآتية: الطلب الفعال، الكفاية الحدية لرأس المال، معدل الفائدة المحدد للتضخم، المضاعف، بعبارة أخرى عند ارتفاع الإنفاق الحكومي تحدث زيادة في الطلب الداخلي على السلع، وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع الأسعار تنجم عنها أكثرين، يشجع على الإنتاج، وتراجع الاستثمار، بحيث يؤدي تشجيع الإنتاج إلى زيادة فرص العمل، ومنه تنخفض البطالة، ومن جانب آخر ارتفاع معدلات التضخم ينجر عنه تراجع في الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة البطالة.

4.1- أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك: يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك عن طريق إحداث زيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية (محززي، 2005، صفحة 104).

5.1- أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الأسعار: يؤثر الإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار، من خلال قيام الإدارات العامة بإحداث أثر على مقدار الطلب كنتيجة لدعم الأسعار المتعلقة بالسلع الاستهلاكية اللازمة التي لا يمكن الاستغناء عنها كالزيت، السكر، الحليب، وبالتالي تتناقص الأسعار لفائدة المستهلك (بن مهدي، 2020، صفحة 18).

6.1- أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار: بالنسبة لكوفاري وآخرون (Cauvery , Sudha Nayak, Girija, Kruparani , & Meenakshi, 2007, pp. 69-70) يستخدم الإنفاق الحكومي كسلاح مضاد للدورات، حيث أعطى كينز هذا الدور للإنفاق الحكومي وأصبح أكثر أهمية بعد الكساد الكبير في عام 1930، يمكن شرح عملية التحقق من التضخم والإنكماش من خلال الإنفاق الحكومي. عندما يكون هناك كساد سيؤثر الدخل القومي، وبالتالي يحدث انخفاض في الطلب الفعلي على السلع والخدمات المختلفة في القطاع الخاص، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الأسعار خلال هذه الفترة. يتم تمويل الزيادة في الإنفاق من قبل الحكومة خلال أوقات الكساد عن طريق الاقتراض أو خلق المال، وهذا ما يسمى بالإنفاق التعويضي، فإذا تم إنفاق الأموال على بناء الطرق والري ومشاريع الطاقة، فإنه يتم تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الخاص، مما يسرع الاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك يجب استخدام الإنفاق التعويضي في تلك القطاعات لاستغلال الموارد الخامة، هذا يؤدي لزيادة الدخل القومي.

2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

يمكن توضيح علاقة النفقات الحكومية بالتنوع الاقتصادي من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة انطلاقاً من أثر المضاعف وأثر المعجل.

1.2- أثر المضاعف: بالنظر لفكرة المضاعف يمكن القول حسب البشير الحسن والونداوي (2013، صفحة 35) بأنها تنشأ من فكرة الميل الحدي للاستهلاك، بحيث ترمي هذه الفكرة الخاصة بالمضاعف للآثار الناجمة عن متغير اقتصادي بسبب تغير عامل، وقد قام R.F.Kaha بتطوير الفكرة الاقتصادية، وذلك من خلال مقال تم نشره عام 1931م تحت عنوان "The Relation of Home Investment to Unemployment"، لدراسة العلاقة بين الزيادة في كل من الاستثمار والعمالة، ليخرج بنتيجة أفادت أن حدوث الزيادة في الاستثمار تحدث زيادة مضاعفة في التوظيف الإجمالي.

عرف يونس، محمد مندور، وأحمد السريتي (2000، صفحة 167) مضاعف الإنفاق الحكومي على أنه الزيادة الناتجة عن حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة نقدية واحدة. ويرى قاسمي وجاري (2020، صفحة 141) أن الزيادة في النفقات الاستثمارية ينجر عنها زيادة في الدخل القومي ليس بنفس مقدار الزيادة الأولية في الاستثمار إنما بمقدار مضاعف، حيث تجمع الزيادة الأولية في الاستثمار ما ينتج عنه زيادة في النفقات الاستهلاكية.

تطرقت عدلي ناشد (2006، الصفحات 80-81) لشرح أكثر لفكرة المضاعف، عند زيادة النفقات الحكومية فإن جزء من هذه النفقات يتم توزيعه في صورة مرتبات أو أرباح وفوائد، وأجور، بالإضافة إلى أسعار المواد الأولية، ويمكن أن تمثل أيضاً في ريع لفائدة الأفراد، إذ يعتمدون تخصيص جزء من تلك الدخل بغية إنفاقه على البنود المختلفة للاستهلاك، أما الجزء المتبقي يتم ادخاره تبعاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار. إن الدخل التي يتم إنفاقها على الاستهلاك ينشأ عنها خلق دخول جديدة لطبقات أخرى وتوزع ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يتم توجيهه نحو الادخار وينفق جزء منه في الاستثمار، وبهذا الشكل تبقى حلقة توزيع الدخل متواصلة عن طريق ما يطلق عليه بدورة الدخل التي تنعكس في كل من الإنتاج، الدخل، والاستهلاك، فمن الملاحظ أن الزيادة في الدخل والإنتاج لا تكون بنفس نسبة الزيادة في الإنفاق، إنما بمقدار مضاعف، ولهذا السبب أطلق عليه المضاعف.

إن أثر المضاعف له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يرتفع بحدوث زيادة في الميل الحدي للاستهلاك ويتناقص بانخفاضه، وهذا الأخير ليس ثابتاً إنما يتغير من قطاع لآخر ومن طبقة لأخرى، من هذا المنطق تظهر أهمية تخصيص الآثار الناتجة عن الإنفاق الحكومي في مختلف القطاعات، فالميل

الحدى للاستهلاك لأصحاب الأجور والمساعدات والمرتببات، أي أصحاب الدخول الضعيفة يكون مرتفع، ومنه يزداد أثر المضاعف مع حدوث الزيادة في النفقات الحكومية الموجهة لهم. أما بالنسبة إلى الرأسماليين يعتمدون التوجه لشراء المعدات ووسائل الإنتاج، وعليه يكون أثر المضاعف بسيط، ذلك أن ميلهم الحدى للاستهلاك منخفض.

إن الأثر الذي ينتجه المضاعف يتعلق بمدى امتداد الجهاز الإنتاجي، وهو يرتبط برتبة التقدم الاقتصادي، فمثلا في إطار البلدان المتطورة ذات الجهاز الإنتاجي المرن، والتي تستطيع التجاوب مع الارتفاع الذي يحدث في مستوى الاستهلاك، يكون أثر المضاعف ظاهرا، على عكس البلدان النامية على الرغم من أن الميل الحدى للاستهلاك يكون مرتفع إلا أن أثر المضاعف يكون ضئيل، وذلك راجع لانعدام مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم استطاعته على التعامل مع الزيادة في الاستهلاك.

2.2- أثر المسرع: توجد آثار أخرى تنشأ على النفقات الحكومية من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على الاستثمار، وهو ما يطلق عليه بأثر المعجل، فهذا الأخير يوضح أثر مقدار التغير في الإنتاج الوطني (معدل الطلب الكلي على الاستثمار والاستهلاك)، في تغير مقدار الاستثمار في الحكومة، ويتحدد أثر المسرع بمعامل رأس المال، بعبارة أخرى علاقة رأس المال بالإنتاج، إذ أن الزيادة في مستوى الإنفاق الحكومي تتيح من خلال الزيادة في الإنتاج الوطني حدوث زيادة في الاستثمار بحجم أكبر من الزيادة فيها، وتعرف نسبة تغير الاستهلاك على تغير الاستثمار بالمعجل (العكام، 2018، صفحة 96).

يختلف أثر المعجل من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى، فعند محاولة التعرف على الآثار الإجمالية للإنفاق الأولي "الاستثمار الذاتي"، فيما يرتبط بالإنفاق على الاستهلاك والطلب على الاستثمار على حد سواء، في هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار التفاعل المتبادل بينهما وهو ما سيتم التعرض إليه لاحقا، إذ أن التفاعل المتبادل يتسبب في إحداث آثار تراكمية في كل من الإنتاج والاستهلاك، والدخل بالإضافة إلى الاستثمار الكلي، فضلا عن ذلك يحدث آثار انكماشية ناجمة عن نقص الاستثمار الأولي عن المعدل الطبيعي له، وهو ما يؤدي لتخفيض الكميات الاقتصادية الكلية. من أجل القدرة على استعمال مبدأ المضاعف في تخصيص الآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي على الدخل الوطني، لا بد من تحديد مقدار الإنفاق الذي يعمل على إحداث التضاعف المراد في الدخل الوطني، بالإضافة إلى طريقة تمويل الموازنة (العكام، 2018، الصفحات 96-97).

3- التفاعل المتبادل بين مبدئى المضاعف والمعجل:

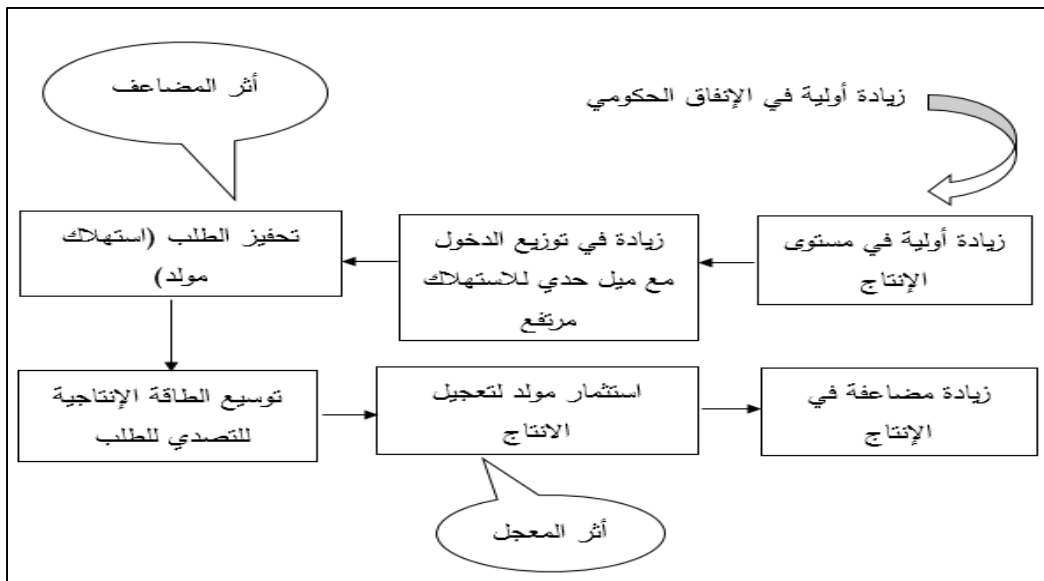
ذكر زغول حلمي والمحمود (2002، الصفحات 159-160) يعود الفضل في تثبيت فكرة الأثر المتبادل بين مبدأ المضاعف والمسرع إلى الاقتصادي الأمريكي P.Samuelson قال بأنه يوجد تأثير بين عملية المضاعف والمعجل، وهو ما يعرف بالمضاعف المزوج (المركب)، بحيث ينتج عن التفاعل بينهما آثار متقاربة في الكميات الاقتصادية الإجمالية، بالإضافة لحدوث آثار انكماشية إذا كان هناك انخفاض في الاستثمار الأولي عن مقداره الطبيعي.

تتم دراسة الآثار غير المباشرة للنفقات الحكومية في كل من الإنتاج والاستهلاك لابد من الأخذ في الاعتبار التفاعل بين المضاعفين، ويعني بذلك أثر الاستثمار المولد في تواصل الحركة التراكمية إلى أبعد من الحدود التي تفرض على قيمة المضاعف، ذلك أن الميل الحدي للادخار يكون موجبا لأن الاستثمار يدفع نحو انطلاق عمل المضاعف من جديد. في الوقت ذاته يؤدي الاستهلاك المولد إلى تواصل الحركة التراكمية الحدود المفروضة على قيمة المعجل من الاستهلاك، وبهذا ينشأ التأثير المتبادل بين كل من المضاعف والمعجل وأثرهما على (الاستهلاك، الاستثمار، الدخل والإنتاج)، ويوضح معامل المضاعف المركب بالمعادلة الآتية:

$$\text{معامل المضاعف المزوج} = \frac{1}{\text{MPC} + \text{MPS}}$$

يمكن توضيح أثر كل من المضاعف والمعجل من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3.1): يوضح أثر المضاعف والمعجل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (عابى، 2010، صفحة 149).

المبحث الرابع- علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب الدراسات التطبيقية

بعد الوقوف على الجوانب التي عرضت العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي في المبحث السابق، وذلك بتوضيح العلاقة حسب قانون واجنر والمدرسة الكينزية. سيتم تسليط الضوء أيضا على علاقة الإنفاق الحكومي بالتنوع الاقتصادي حسب الدراسات التطبيقية.

المطلب الأول- الدراسات التطبيقية لبعض الاقتصاديات الأجنبية والعربية

في سبيل إثراء الدراسة ومعرفة الجديد الذي سوف تقدمه الدراسة الحالية لا بد من التطرق للدراسات التي عالجت نفس الموضوع، وتحليلها والوقوف على نتائجها، هذا ما دفع إلى الإطلاع على عدد معتبر من الدراسات، ليتم الخروج بأنه توجد دراسات قليلة عالجت نفس الموضوع خاصة الدراسات التطبيقية، بينما يوجد العديد منها عالج كل من الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي بصفة منفصلة. فمثلا، وجد بشير أولانكا وابرشيكيوي (Bashir Olayinka & Eberechukwu E, 2018) عند تحليل فعالية السياسة المالية على التنوع في نيجيريا، وتأثير النمو الاقتصادي على مؤشر التنوع من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة 1980-2015. بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة PP، وطريقة المربعات الصغرى العادية OLS. علاقة إيجابية بين مؤشر التنوع الاقتصادي وضريبة أرباح البترول، والنفقات الرأسمالية، والحرية المالية في الدولة.

من جانبهم وجد شيفيشك وكوبش (Shevchuk & Kopych, 2017) عند تحليل آثار السياسة المالية على الزراعة والصناعة في أوكرانيا خلال الفترة 2001-2016، باستخدام نموذج SVAR. أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على كل من الإنتاج الزراعي والنتاج الصناعي، أي أن الإنفاق الحكومي يلعب دور حاسم في التنوع الاقتصادي، ذلك أن كل من القطاع الفلاحي والصناعي يندرجان ضمن تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر أحد المحددات الأساسية للتنوع الاقتصادي. بينما لأوجيشي وأولانيي (Ogechi & Olaniyi, 2017) هدف لقياس تأثير التنمية المالية والشمول المالي على التنوع الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1981-2014، باستخدام طريقة FMOLS. وقد أظهرت النتائج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال وتنمية رأس المال البشري لها آثار إيجابية على التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت آثاره إيجابية على الرغم من أن هذه الآثار ليست بقدر كبير. بينما عكف سرينيفاسان (Srinivasan, 2013) لدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الهند باستخدام اختبار التكامل المشترك. تم إجراء التحليل خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2012. أكد

اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، بحيث تتجه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل والقصير وهذا ما يدعم صحة نظرية واجنر .

على صعيد آخر رأى بازان، ألفاري كويروز، وأوليفاري (Bazàn , Alvarez-Quiroz, & Olivares, 2022) في دراستهم التي هدفت لتفسير الديناميكيات بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في بيرو، مستعملا بذلك سلاسل زمنية ربع سنوية امتدت من 2021Q-1980Q1، بالاعتماد على سببية Granger، أن قانون واجنر والفرضية الكينزية صالحة في حالة بيرو، معبرا عنها كمعطيات ديناميكية تسمح بالحصول على التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، مما يسمح بوجود علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي. وأكد بدوره سیدارسونوا (Sudarsono, 2010) عند محاولته الكشف عن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، بالاعتماد على بيانات سنوية امتدت من سنة 2006-1970. بين اختبار السببية أن الإنفاق الحكومي يسبب نمو اقتصادي في إيران ونيجيريا، وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية، ووجد أيضا أن النمو الاقتصادي يتسبب في زيادة الإنفاق الحكومي في كل من الجزائر، وأندونيسيا، وماليزيا والسعودية، وهذا يتناسب تماما مع قانون واجنر .

أشار ايجو، عقبة، وأجون (Ejoh, Okpa, & Ogon, 2016) عند البحث عن العلاقة بين تنوع الإيرادات والإنفاق الحكومي في ولاية كروس ريفر، حيث اعتمد على طريقة المسح بالبيانات من خلال توزيع الاستبيانات ثم جمعها، وتحليلها معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار بالاستعانة ببرنامج spss20، أن تنوع الإيرادات العامة يقلل من تقلبات الإيرادات، ومن أجل تقليل العائدات إلى الحد الأدنى على الحكومة أن تحدد مجموعة من الأنشطة الاقتصادية كقاعدة ضريبية، كما أن السبب الرئيسي لزيادة كفاءة الحكومة وإنفاقها هو التبعية المستمرة والمتنوعة للإيرادات من مختلف مصادر الإيرادات الحكومية سواء الداخلية أو الخارجية.

في اتجاه آخر قام عمر محمد (Omar Mohmoud, 2015) بتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين: تحليل قياسي اقتصادي لقانون واجنر في فلسطين، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2013، بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك Engle-Granger. بينت نتائج التكامل المشترك المتعلقة بالفرضيات الستة لقانون واجنر وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق

الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير سلبي بين المتغيرين، بالإضافة إلى ذلك كل من الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ينموان بصورة كبيرة.

من جهة أخرى يرى شان لي، بي جونج، ويونق جي (Chan Lee, Yi Joong, & Young Jei, 2019) بما أن تدخل الحكومة صغير فإن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي عالي، من ناحية أخرى لا تزال الصين تحافظ على نظام اشتراكي، وكانت الحكومة غير مؤثرة في السوق من خلال الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن التدخل الحكومي نشط للغاية من خلال تحفيز الحوافز والإعانات الضريبية المختلفة في ظل هذا النظام، كان تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي منخفضاً، ووفق نظرية بارو تعمل النفقات الحكومية على تنشيط النمو الاقتصادي.

وقد ساند كل من قابريال، هلانقانييا، مانجونا، ويوكا (Gabriel, Hlanganipai, Mangena, & Yewukai, 2014) عندما حللوا الإطار الاقتصادي الكلي الكينزي والمنظور الكلاسيكي على المدى الطويل للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، وقد أجريت الدراسة خلال الفترة 1990-2010، وذلك بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك، كما استخدم الباحثون اختبارات جذر الوحدة Philips Perron , Augmented dickey-Fuller، لدراسة استقرارية السلاسل. قد خرجوا بنتيجة تفيد بوجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، في حين أن الزيادة في الإنفاق الحكومي في جنوب إفريقيا لا تؤدي إلى تنمية ذات فائدة في اقتصاد إفريقيا الذي يتعارض مع الموقف الكينزي.

وجد زغاشو ودهان (2017) أن النفقات الحكومية تعمل على ترقية وتنويع الصادرات، عن طريق الإنفاق الجبائي (الامتيازات الجبائية) وما يتم تقديمه من مساعدات إلى المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك خرجوا بنتيجة تفيد بأن نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة ناجح ويمكن الاستفادة منه.

بالنسبة لعلي المزروعي ونجمة (2012) هدفوا لدراسة أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك انطلاقاً من دراسة تحليلية طبقت على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2009. وقد وجدوا أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أحد المصادر الرئيسية للدخل الوطني بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة أن اقتصادها عرف تطور خلال الفترة المحددة وصاحبه زيادة في عائدات النفط. أضاف جوسيدا (José da, 1998, p. 3) بدوره أن التحويلات الحكومية الدولية تلعب دوراً

حاسما في توفير البنى التحتية الجماعية، ذلك أن عدم قابلية البنى التحتية للتجزئة مهم للغاية لأنه يفسر سبب قيام بعض المناطق بتوفير البنى التحتية التي يوفرها القطاع الخاص في المناطق الأكثر تطورا.

من جهتها أشارت قميتي (2018) من خلال توضيح أهمية الإنفاق العام على التعليم في دعم النمو الاقتصادي، أنه يمكن أخذ تجربة كوريا الجنوبية (النهضة التعليمية المذهلة التي عرفتها) كأحد الدروس المهمة لجميع الأمم، ذلك أن الثروة الحقيقية تتمثل في الإنسان وليس البترول أو الغاز أو المعادن، والنمو الفعلي ينشأ من خلال الاستثمار في تنمية رأس المال البشري عن طريق توفير أفضل مناهج التعليم والتدريب في المراحل المبكرة من السن، على اعتبار أن رأس المال البشري أهم الدعائم الأساسية للتنوع الاقتصادي.

فيما حاول بن مهيا وبرابيز (Benmehaia & Brabez, 2016) تقديم شرح لمحددات التنوع في المزارع بين الأسر الريفية: أدلة تجريبية من شمال الجزائر ليشير إلى أن إستراتيجية الزراعة البيئية هي النمط السائد. كما أوضحت تقديرات النماذج فيما يتعلق بالقيود التقنية أن حجم المزرعة، وكثافة الري، وملكية الآلات، وحياسة المواشي، والوصول إلى السوق في التكوين تم العثور عليها لتكون بمثابة أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على التنوع داخل المزرعة.

من منظور آخر قدمت (Bouragba & Sebti, 2016) ورقة بحث اندرجت بعنوان: " نحو التنوع الاقتصادي في الجزائر: من منظور الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، تهدف لمحاولة عرض إستراتيجية التنوع الاقتصادي لكل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، من أجل استخلاص بعض الدروس للجزائر، إذ تعاني الجزائر كبلد ذو دخل متوسط مرتفع من " لعنة الموارد"، على الرغم من تبني حكومتها العديد من استراتيجيات التنوع إلا أنها فشلت في تنوع مصدر دخلها الوطني، وقد تطرق الباحثان إلى تجربة الإمارات العربية المتحدة وماليزيا في التنوع الاقتصادي، إذ أن ماليزيا والإمارات العربية المتحدة من البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية والتي اتبعت نماذج ناجحة لاستراتيجيات التنوع التي يجب أن تتعلمها الجزائر، وقد وجدوا الإمارات العربية المتحدة وماليزيا نجحت في تحويل اقتصادياتها على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة تتمتع بالنفط وماليزيا بالتصدير والنفط والغاز، إلا أن كلاهما تمكنا من تنوع مصادر دخلهما، وعليه يمكن للجزائر أن تتعلم من تجربتهما.

في دراسة لجلان وآخرون (Gallen, Cherif, Hasanov, Hegazy, & Padamja, 2014) سلطت الضوء على التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، في مذكرة مناقشة لموظفي صندوق النقد الدولي: من خلال تحليل الماضي والحاضر والمستقبل، رأى الباحثون أن التنوع الاقتصادي خارج قطاع النفط أمر

صعب للغاية، إلا أنه من شأن التنوع الاقتصادي أن يقلل من التعرض للتقلبات وعدم اليقين في سوق النفط العالمي، وقد أوضح الباحثون أيضاً أن التنوع الاقتصادي يساعد على خلق وظائف في القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية والنمو المستدام، وتأسيس الاقتصاد غير النفطي الذي سوف تكون هناك حاجة إليه في المستقبل عندما تبدأ عائدات النفط في الانخفاض. وقد تم الاعتماد على عدد من السياسات لتنوع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية وزيادة التمويل للشركات (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة)، و تم تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة منخفضة التضخم. وقد خرج الباحثون بجملة من النتائج منها اتخذت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي عدداً من الإجراءات لتعزيز التجارة وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، لتشمل الجهود إنشاء مناطق تجارة حرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما هدفت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنوع قاعدتها الصناعية وقطاعاتها الخدمية، وطورت الصناعات المرتبطة بالنفط والسياحة.

بينما قام محرز وراشي (2019) بشرح استراتيجية التنوع الاقتصادي كبديل تنموي ضمن إطار التنمية المستدامة في الدول العربية، ذلك من خلال إبراز الفوائد التي تنجم عن التنوع الاقتصادي عند التطبيق، بهدف تحقيق تقدم اقتصادي متنوع، ليخرج بنتيجة مفادها أن مقارنة التنمية المستدامة بالاعتماد على التنوع الاقتصادي تعمل على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة. في حين وجدت بوفنش (2017) من خلال تقديم صورة على تجربة دولة الإمارات في مجال التنوع الاقتصادي على اعتبارها أحد الدول التي تبنت سياسة التنوع الاقتصادي وأصبحت دراستها تجربة تنويعية من بين التجارب الرائدة، كما سعت لإبراز واقع التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة والآفاق المستقبلية، بالإضافة إلى تقييم سياسة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تنوع اقتصادها ومحاولة التخفيف من الاعتماد على النفط. يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، يرجع نجاح دولة الإمارات العربية في تنوع اقتصادها وتغادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام.

بينما هدف باهي وروايبية (2012) إلى إظهار أهمية التنوع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط كأحد الخيارات الإستراتيجية التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدا الباحثان على المنهج

التحليلي لمعالجة الدراسة، من أجل إبراز المحددات التي من شأنها أن تقود إلى النجاح في ظل الأزمات التي تواجه البلدان النامية خاصة التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط، أظهرت نتائج الدراسة أن مسألة التنوع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحد منه، مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في التنوع.

المطلب الثاني- الدراسات التطبيقية للاقتصاد الجزائري

في إطار مواصلة البحث عن الدراسات التي تطرقت لموضوع أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي، أو على الأقل عالجت أحد جوانبه، واستخراج الفجوة الموجودة بين الدراسات، سوف يتم تسليط الضوء على الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري. مثلا، وجد ماليكي وآخرون (Maliki , Si Mohammed , Hassaine , & Hartani, 2021) بعد قياس آثار التنوع الاقتصادي على النمو في الجزائر باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان، وبيانات سنوية غطت الفترة 1980-2018. وذلك بالاعتماد على نموذج ARDL أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وانخفاض التنوع الاقتصادي في الجزائر.

أشار بدروني، بلقطة، وبن مريم (2021) عند تحليل أثر النفقات العامة على تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر خلال فترة (1980-2017)، معتمدين على أساليب القياس الاقتصادي التي تمثلت في نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL لتقدير العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وقد أكدوا من خلال اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي للنفقات التجهيز على مؤشر التنوع الاقتصادي وأثر معنوي وعكسي بين نفقات التسيير ومؤشر التنوع الاقتصادي هيرفندال هيرشمان.

من جهة أخرى ذكر العقون وبهناس (2019) بعد قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وذلك خلال الفترة 1990-2016. بأن الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاع كبير والسبب وراء ذلك الارتفاع يرجع إلى البرامج التنموية المطبقة من قبل الحكومة. ووجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المدى القصير وفي الأجل الطويل، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي في الجزائر زاد معدل النمو، وهذا ما يشجع على التوجه نحو التنوع الاقتصادي في البلد.

فيما عكفت بن عزة (2017) من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2014 باستعمال اختبارات الاستقرار، واختبار السببية Granger، بالإضافة إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي Var، أثر سالب ومعنوي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، بينما أصبح الأثر غير معنوي في المدى المتوسط والطويل، كما تبين وجود أثر للإنفاق الحكومي الاستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي. أكد بدروه قاسمي وجاري (2020) من خلال تسليط الضوء على التنوع الاقتصادي كاستراتيجية الاستقلالية لسياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، والبحث عن أهمية التنوع الاقتصادي في تنمية الإيرادات العامة، أنه توجد علاقة قوية بين مستوى التنوع الاقتصادي الذي يسيطر عليه قطاع النفط وهيكل الإنفاق العام، ولا تزال سياسة الإنفاق العام خاضعة ماليا لعائدات النفط.

بينما خالفهم عمير ورحال (2019)، بقياس أثر وتوضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2018، وذلك بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var، وقد توصلوا إلى عدم فعالية سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في دعم وتحسين مؤشر التنوع الاقتصادي. بدوره أشار حداب (2017) من خلال مبادرته لإلقاء الضوء على دور وأهمية ترشيد الإنفاق الحكومي على اعتباره ضرورة حتمية وركيزة أساسية يمكن الاعتماد عليها لتنوع الاقتصاد والتقليل من التبعية النفطية والاعتماد على النفط كمصدر للدخل، من خلال التعرض لبعض التجارب الدولية في ترشيد الإنفاق، أنه يستوجب ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر وجود إدارة مشتركة بين الدولة كنظام اقتصادي وبين أعوانها الاقتصاديين، وذلك من خلال عقلانية الاستهلاك، تعد الطاقات المتجددة في الجزائر من بين أهم الموارد النقية والبديلة لقطاع المحروقات. أما دراسة صاري وبوضياف (2019) بحثت عن سبل التنوع الاقتصادي من أجل تنويع التنمية ومحاولة التخفيف من حدة الصدمات التي تواجه أسعار النفط، كما تم تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية في مجال التنوع الاقتصادي. وقد وجدوا أن الجزائر لا تزال معرضة إلى الصدمات السلبية الناشئة عن التجارة الدولية، وآفاق المدى المتوسط أضعف من أن تؤدي إلى تحسين العمالة وتعزيز النمو المستدام.

وقد سعت نوي (2018) إلى توضيح أثر التنوع الاقتصادي على النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة 1995-2014. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، باستعمال عدة مؤشرات منها: مؤشر تنويع الناتج المحلي، تنويع الصادرات، تنويع الإيرادات الحكومية، ومؤشر تنويع تكوين رأس المال

الثابت، ومؤشر تنويع العمالة، وقد وجدت أن الجزائر لم تتجح في تحقيق التنويع الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم القدرة على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، ويوجد تأثير كبير للصادرات والإيرادات الحكومية في قطاع المحروقات على تذبذب النمو الاقتصادي وعدم استدامته.

من منظور آخر وجد سعودي (2019) من خلال معرفة مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي لمواجهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى البحث عن أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري، أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول يجعله يتأثر بالتقلبات التي تحدث على مستواه، بالإضافة إلى أن هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة ورصيداها.

من جانبهم بادر العقون وبهناس (2019) لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمدوا على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016. وجدوا أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاع كبيرا خلال فترة الدراسة وذلك بسبب البرامج التنموية المطبقة من طرف الدولة، بالرغم من ذلك فالإقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع النفط وعرضة للتقلبات السائدة في أسعار النفط العالمية، وأشارت نتائج تقدير نموذج ARDL وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، أي كلما ارتفع الإنفاق الحكومي في الجزائر يرتفع معدل النمو.

بينما يرى بوصييع (2018) الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، بالإضافة لذلك تمتلك الجزائر مقومات اقتصادية هائلة تسمح لها بتغيير تركيبة نمط الإقتصاد الوطني وبكل مرونة، والتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات سواء من الجانب السياحي أو الفلاحي أو الصناعي أو الطاقوي. لذا وجب على الحكومة إطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال تلك المقومات ودعمها، وتوجيهها بالشكل الذي يفيد الإقتصاد الوطني وتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة للحكومة.

وقد اتجهت طويل، قندور، ومرابط (2021) لتوضيح تداعيات الإقتصاد الجزائري وحتمية إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة كوفيد-19، خلال الفترة 1990-2018، بالاعتماد على نموذج ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي له تأثير إيجابي على الإقتصاد الوطني في المدى الطويل.

بينما بحث كلين (Cullen s, 2017) عن كيفية التقليل من الاعتماد على الغاز والنفط وذلك بالاعتماد على التنوع في القرن الحادي والعشرين، وقد اعتمد الباحث على عينة مكونة من 40 اقتصادا يعتمد على النفط والغاز، حيث أوضح أنه تسترشد المبادئ النظرية المتعلقة بالتنوع الناتج المحلي الإجمالي برؤى من عدة نظريات في أدبيات النمو الاقتصادي، إذ أن المنطق الأساسي هو أن تفسير التنوع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني (من الناتج المحلي الإجمالي)، لا يتعلق بشكل أقل بأدوات السياسة المحددة حيث أنها تحفز مجموعة مختلفة من الأسس والمزيد عن العوامل التي قد تؤثر على النمو في قطاع غير مصدر. وقد خرج بعدة نتائج منها شهد أغلبية المصدرين نمو قطاعاتهم التي لا تحتوي على موارد بشكل أسرع من قطاعات مواردهم على مدى السنوات العشر الماضية، وبقي ارتفاع أسعار النفط والغاز، ومع ذلك فقد ثبت أن تنوع الصادرات أمر بعيد المنال، كما طورت هذه الدراسة نموذجا لتنوع الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى رؤى من منظور اقتصادي وجغرافي ومؤسسي جديد واسع النطاق في التنمية الاقتصادية.

أما بيتريس وجد (Bitrus Nakah, 2013) من خلال معالجة ظاهرة المرض الهولندي والتنوع الاقتصادي بالاستعانة ببعض دراسات الحالة لمجموعة من الدول اختلاف في خصائص الدول المتقدمة والنامية، خاصة عند الحديث عن مؤشر التنمية، كما أن الزيادات الحاصلة في الإيرادات تؤدي إلى حدوث زيادة في الإنفاق وليس التنوع. غير أن سايج جبوري ويخلف وجدوا (2019) عند البحث عن مدى الاعتماد على التنوع الاقتصادي خارج المحروقات كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، وإبراز مدى أهمية التنوع الاقتصادي من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي، لكي يتحقق توازن الموازنة العامة والذي يعتبر من أهم جوانب استقرار الاقتصاد الكلي يجب الاهتمام بإيجاد طرق ووسائل للتنوع الاقتصادي من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الخاص والاستثمار في المجال الصناعي والزراعي، بالإضافة لضرورة تنوع الصادرات خارج المحروقات كوسيلة لتنوع موارد الموازنة العامة يعتمد على الموارد النفطية، بالرغم من الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر.

بينما عكف وبوعبدلي (2018) لتسليط الضوء على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبناء نموذج تنموي قائم على التنوع من أجل الخروج من التبعية النفطية، ذلك أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، بينت هشاشة هذا الاقتصاد. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تطور عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة

لحصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، أشارت النتائج إلى أنه لا بد من السعي لتحقيق تغير جذري لهيكل اقتصادها بحلول عام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، بالإضافة أن الجزائر تبنت نموذج تنموي قائم على التنوع الاقتصادي وخلق بدائل تنموية حقيقية متمثلة في تنشيط القطاعات الرائدة كقطاع الفلاحة والصناعة.

وفي دراسة العياطي وبن عزة (2018) عالجت تنوع الصادرات وآثارها الايجابية على النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات الجزائرية والصادرات غير الهيدروكربونية أساسا بسبب أهميتها في التنوع الاقتصادي. وقد استخدم الباحثان في دراستهما للموضوع على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية، بالإضافة إلى ذلك اعتمدا على المنهج القياسي لإبراز النموذج المعتمد في الدراسة وذلك باستخدام النماذج الديناميكية والمتمثلة في نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var. والمنهج التحليلي لدراسة تطور المؤشرات المستخدمة في الدراسة، وقد قدم الباحثان نتيجة تشير إلى أن الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات المتأتية من قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات...إلخ، ساهم بدرجة ضعيفة في الناتج المحلي الخام، وبالتالي تأثير جد متواضع على النمو الاقتصادي.

أما قروف فقد وجد (2016) من خلال البحث عن إمكانية تقليل البلدان الريعية على الاعتماد على المورد الاقتصادي الوحيد، وبيان مدى قدرة الاقتصاد الوطني الجزائري على تحقيق درجة أعلى في تنوع مصادر دخله في المستقبل، بالإضافة إلى قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر لفهم هذا الأخير بشكل صحيح، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي فيما تعلق بقياس مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، كما استخدم الباحث بيانات سنوية امتدت من سنة 1980 إلى غاية سنة 2014 وذلك بالاعتماد على مؤشر هيرشمان هيرفندال. أن اقتصاد الجزائر ظاهريا حقق بعض أهدافه نسبيا في تنوع القاعدة الاقتصادية، وفيما يخص معاملات هيرفندال للتنوع فقد بينت نتائج التقدير زيادة درجة التنوع مقيمة بتناقص معدل التغير لمعامل هيرفندال، بالإضافة إلى ضعف درجة التنوع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري، واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته، فضلا على أن التنوع الاقتصادي لن يتحقق إلا بإجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد.

المطلب الثالث- مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

استنادا لما تم عرضه من الدراسات التطبيقية التي تم التعرض إليها والتي عالجت موضوع الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي، فإنه يمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وهذا بهدف معرفة الجديد الذي قدمته الدراسة الحالية، من خلال استخراج الفجوة العلمية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والذي سيتم توضيحه كما يلي:

يوجد البعض من الدراسات التطبيقية السابقة ما اتفق مع الدراسة الحالية على نفس النتائج، بينما البعض الآخر تخالفت معهم في النتيجة، بالإضافة إلى ذلك لكل دراسة أسلوبها في معالجة موضوع أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي، بحيث تعددت الأساليب والبرامج، وأيضا الاختبارات المعتمدة. كما تم استنتاج من خلال عرض الدراسات السابقة أن الدراسة الحالية قدمت بعض العناصر الإضافية التي انعدمت في باقي الدراسات الأخرى.

في هذا الصدد يمكن ذكر ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بأن الدراسات الآتية الذكر اكتفت بفترات قصيرة لمعالجة الموضوع، بينما الدراسة الحالية فقد قامت بمسح شامل لتبدأ الدراسة من سنة 1967 وهي السنة التي تقابل بداية تنفيذ أول مشروع تنموي ثلاثي في الجزائر بعد الاستقلال، إلى غاية سنة 2021 على اعتبارها آخر سنة توفرت عندها البيانات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت كل الدراسات على مؤشر واحد لإجراء الدراسة القياسية والتي تم من خلالها توضيح أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي ألا وهو مؤشر هيرشمان هيرفندال، والبعض منها اكتفى فقط بالجانب التحليلي، وهناك دراسات قامت بدراسة مؤشر التنوع الاقتصادي كمؤشر مركب من خلال حساب مجموعة من أبعاده كدراسة (قروف، 2016) وهذا ما اتفقت فيه الدراسة الحالية مع هذه الدراسات، بينما البعض الآخر اكتفوا فقط ببعد واحد، كدراسة (عمير و رحال ، 2019).

إن ما يجب الإشارة إليه أن الدراسة الحالية لم تكن بدراسة مؤشر هيرفندال هيرشمان المركب فقط، بل تخطت ذلك، وعالجت أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي من خلال المؤشر الإجمالي للتخصيص وهذا ما لم تنطرق له باقي الدراسات. كما وجدت دراسات أخرى ركزت على تسليط الضوء على التنوع الاقتصادي كاستراتيجية للنمو الاقتصادي من خلال دراسة نظرية، والبعض الآخر تطرقوا للموضوع

إنطلاقاً من دراسة تحليلية مثل دراسة (Benmehaia & Brabez, 2016)، (Bouragba & Sebti, 2016) كما اختلفت الفترات الزمنية، والمؤشرات المعتمدة في كل دراسة عن الأخرى.

من جانب آخر هناك بعض الدراسات بحثت عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي من خلال الإعتماد على سببية Granger مثل (Gabriel, Hlanganipai, Mangena, & Yewukai, 2014)، (Omar Mohmoud, 2015)، و (Bazàn , Alvarez-Quiroz, & Olivares, 2022) وهي في هذه النقطة تشابهت مع الدراسة الحالية، لكن الاختلاف الموجود أن الدراسة الحالية لم تدرس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو بشكل مفرد إنما من خلال الإعتماد على مؤشر هيرفندال هيرشمان، بالإضافة إلى ذلك بحثت أيضاً عن العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على سببية Toda-Yamamoto وهذا لم تتطرق له كل الدراسات.

كما سوف تقدم الدراسة الحالية إضافة بإجراء دراسة تحليلية إحصائية من خلال التحليل العنقودي والتحليل الاستكشافي، وهذا لم يوجد في أي دراسة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك أيضاً إعتمدت كل الدراسات على اختبارات جذر الوحدة الشائعة الاستخدام وهي (ADF, PP)، بينما الدراسة الحالية لم تكتفي باستخدام هذه الاختبارات، بل أجرت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على الاختبارات التي جاءت معدلة للاختبارات السابقة الذكر والتي تعتبر أكثر دقة منها (اختبار Elliot, Rothenberg et Stock ، واختبار Ng-Perron).

ما يمكن ذكره أيضاً من اختلاف هو أن أغلبية الدراسات السابقة التي أجرت دراسات قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان، عالجت الموضوع بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطننة ARDL، كدراسة (طويل، قندور، و مرابط، 2021)، (بدروني، بلقلة ، و بن مريم ، 2021).

بينما توجد دراسات أخرى عالجت الموضوع من خلال نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR كدراسة (عمير و رحال ، 2019)، (بن عزة، 2017). في حين خالفتهم الدراسة الحالية ووجدت أن النموذج الأفضل هو نموذج VECM، كما أن الدراسة الحالية عندما عالجت الموضوع لكن بالاعتماد على المؤشر الإجمالي للتخصيص بدل مؤشر هيرفندال هيرشمان وجدت أن نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطننة ARDL يعطي نتائج أفضل.

هنا ما يمكن قوله أن الدراسة الحالية لم تكتفي بمعالجة الموضوع بالاعتماد على مؤشر واحد فقط بل تخطت ذلك من خلال التطرق للمؤشر آخر على خلال المؤشر المعتمد في أغلب الدراسات، وهي بذلك خالفت الدراسات السابقة الذكر.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد جوانب السياسة الاقتصادية، باعتباره أداة الدولة التي تستخدمها من أجل التأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتعويض السوق الفاشلة، وتحقيق النمو الاقتصادي.

التنوع الاقتصادي استراتيجية تعمل على التحول من اقتصاد غير متنوع يسيطر عليه قطاع واحد إلى اقتصاد أكثر تنوعاً. وهو عملية تسمح بخلق قيمة مضافة. يعمل التنوع الاقتصادي على تنويع القاعدة الاقتصادية التي تسمح بجلب رؤوس أموال أجنبية، بالإضافة إلى ذلك التنوع الاقتصادي يعمل على تقليل التأثير السلبي الذي تخلفه الصدمات الخارجية على الاقتصاد.

ما تم استنتاجه أيضاً من خلال هذا الفصل أنه توجد مدرستين فكريتين تطرقتا لدراسة الإنفاق الحكومي. تمثلت المدرسة الأولى: في التيار الكلاسيكي والذي كان معارضا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأهملوا دور الإنفاق الحكومي. بينما تمثلت المدرسة الثانية: في أصحاب التيار الكينزي الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال إنفاقها على العديد من الجوانب، خاصة عند قيام الحكومة بالعديد من الأنشطة المختلفة، كالأنشطة التجارية، والتوزيع.

إن الحفاظ على الاستقرار وتحقيق درجات مقبولة من التنوع الاقتصادي مهمة شاقة وصعبة تقع على عاتق الحكومة، إذ يستوجب عليها من أجل الحد من التقلبات التي تطرأ على الإيرادات والنفقات العامة أن تطبق سياسة إنفاقية رشيدة خلال أوقات الصعود في دورة السلع الضرورية بتوفير حيز مالي للدول التي تعتمد على السلع الأساسية. كما يمكن تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات وذلك بتحقيق معدلات منخفضة من التضخم والحد من التقلبات في أسعار الصرف.

الفصل الثاني:

تطور السياسة المالية والميزانية التجارية

في الجزائر للفترة

1967-2021

تمهيد الفصل الثاني

عاشت الجزائر أوضاع اقتصادية صعبة منذ بداية استقلالها، نتيجة للأثار التي خلفها المستعمر الفرنسي، حيث تميزت الفترة بتدني المستوى المعيشي للأفراد وسوء الأوضاع الاقتصادية. حتى تتمكن الحكومة الجزائرية من تحسين أوضاعها ودفع عجلة التنمية سارعت لتبني برامج تنموية منذ الاستقلال تعتمد على الإنفاق الحكومي ابتداء من سنة 1967. تمثلت هذه البرامج في عدة مخططات منها: (المخطط الثلاثي (1967-1969)، والمخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وتبعه أيضا المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، تلتها المرحلة التكميلية (1978-1979)، وأخيرا المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والثاني (1985-1989)). إلا أنه رغم كل التحديات التي واجهت الحكومة الجزائرية ظلت مستمرة في تنفيذ البرامج المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من (2000-2019).

بما أن الجزائر من البلدان النفطية التي تعتمد بشكل كبير على العائدات المتأتية من قطاع النفط، فإن ضخ هذه البرامج التنموية المتبناة كان منبعها الأساسي هو تصدير المحروقات، الذي يعتبر القطاع الأساسي في الصادرات الوطنية. حتى تتمكن الحكومة الجزائرية من ترقية اقتصادها كان لزاما عليها أن تحسن من منتجاتها الوطنية بغرض دخول سوق المنافسة العالمية، وهذا ما دفع بها إلى محاولة الانفتاح على العالم الخارجي، وتحرير تجارتها الخارجية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة تطور الإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة في الجزائر وتقييم الانفتاح التجاري من خلال تسليط الضوء على تطور التجارة الخارجية في الجزائر (الصادرات الجزائرية، والواردات). وعليه يمكن تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021؛

المبحث الثاني- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1967-2021؛

المبحث الثالث- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1967-2021.

المبحث الأول- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المحطات وقد شهد أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية لا يحسد عليها، وكانت وضعيتها مزرية للغاية على وجه الخصوص بعد خروج المستعمر من أرض الوطن، تاركا وراءه آثارا سلبية مست القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، واستنادا لهذا سوف يتم إعطاء لمحة نظرية حول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ظل البرامج المعتمدة خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول- نظرة حول وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-2021

توجد العديد من المراحل التي ميزت الاقتصاد الجزائري وعاشها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. يمكن ذكر هذه المراحل في النقاط الآتية (كربالي، 2005، الصفحات 55-56):

1- مرحلة الإنتظار (بعد الاستقلال مباشرة): امتدت هذه المرحلة خلال الفترة 1962 إلى غاية سنة 1966، وأهم ما لفت الانتباه في هذه الفترة أنها اتسمت بعدة مشاكل تعلق بتسيير الجهاز الإنتاجي، كنتيجة مباشرة لمغادرة المعمرين الأوروبيين، هذا ما نتج عنه ظهور قطاعات مسيرة من جانب العمال مع نشوء قطاع خاص في مجال الصناعة، والفلاحة والتجارة. اعتبرت هذه العملية التجربة الأولى لتصحيح الاقتصاد رغم غياب نموذج وطني تنموي، شرعت الحكومة بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وأيضا المناجم سنة 1966، لتحل الشركات الوطنية محل اللجان التسييرية في الصناعة.

2- مرحلة تبني سياسات التصنيع الاقتصادي "التعديل الهيكلي الأول": شرعت الجزائر في اتباع هذه السياسة منذ سنة 1967 إلى غاية ثمانينات القرن الماضي، وانعكست هذه الأخيرة في تجسيد صناعات قاعدية تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبلوغ تنمية شاملة، وكان ذلك من خلال اعتماد الحكومة الجزائرية على جملة من المخططات التنموية والتي تتمثل في (المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، الرباعي الثاني 1974-1977). حيث كانت الغاية المرجوة من هذه المخططات النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال تجسيد شركات محلية ضخمة تحتكر السوق المحلية، إلا أن بعض الآثار السلبية كبروز الممارسات البيروقراطية، وغياب عامل التوازن في حجم الاستثمارات، بالإضافة إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد العمال، كل هذه السلبيات وقفت عائق أمام تحقيق الأهداف المرجوة من تلك المخططات.

3- **مرحلة التعديل الهيكلي الثاني (1979-1987):** عرف الاقتصاد الجزائري خلل كبيرا مس موازنة الميزانية والتوازن الخارجي، نتيجة للأزمة النفطية 1986، لم تتمكن الدولة من تصحيح وتقويم هذا الاختلال. تراجع بذلك أداء الاقتصاد وتميزت معدلات النمو بالسلبية، ما نتج عنه افلاس العديد من المؤسسات، وأخرى تم تقسيمها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، في سبيل النهوض بها. حتى تتمكن الجزائر من تنويع قاعدتها الإنتاجية تبنت برنامج شامل للتعديل الهيكلي، احتوى كافة أطراف السياسات الاقتصادية الكلية (السياستين المالية والنقدية، سياسة الصرف الأجنبي، تصحيحات هيكلية كانت الغاية منها تعميق الإنفتاح التجاري، ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى نظام الأسعار والصرف لدعم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية والبنوك) (قرومي و بن ناصر، 2017، صفحة 266).

4- **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:** امتدت من سنة 1992-1999، واتسمت بغياب الاستقرار السياسي، الاقتصادي والأمني، كما عرفت معدلات النمو تحسنا على خلاف الفترة السابقة، حيث بلغ (2.2-%) و(0.9-%) خلال سنة 1993 و1994 على التوالي، وقد تزايد في سنة 1995 ليصل إلى 3.9%، واستمر في الزيادة إلى غاية 4.6% سنة 1999، ويرجع السبب في ذلك لارتباطه بعوامل خارجية، استحالة التنبؤ بها كقلبات أسعار النفط، الأوضاع المناخية فيما تعلق بالقطاع الفلاحي، ركود القطاع الصناعي وعدم مساهمته في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

5- **مرحلة الإنعاش الاقتصادي:** استمرت هذه الفترة خمسة عشر سنة، أي بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، خصصت له الحكومة الجزائرية مبالغ ضخمة لم تسبق أن خصصتها من قبل، لترتفع بذلك نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، من 28.3% سنة 2000 إلى 34.87% سنة 2003، وكان الهدف من هذه المرحلة تنشيط الطلب الكلي عن طريق تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الضخمة. حتى تتمكن الجزائر من بلوغ هذا الهدف اتبعت سياسة مالية تنموية غلب عليها الطابع الكينزي، نتج عنها تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، شملت هذه السياسة ثلاثة برامج أساسية (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، البرنامج الخماسي 2010-2014) (بوفليح، 2012، الصفحات 252-256).

6- **مرحلة توطيد النمو الاقتصادي:** امتدت هذه المرحلة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، اعتمدته الحكومة الجزائرية كامتداد للبرامج التي سبقته، ربما أهم ما تسعى هذه البرنامج لتحقيقه هو المحافظة على الغنائم الاجتماعية، من خلال إعطاء الأولوية لتحسين الأوضاع المعيشية فيما تعلق بقطاعات السكن،

والتربية، التكوين والصحة، كما وجهت الاهتمام الأكبر إلى التنويع الاقتصادي، وبلوغ نمو الصادرات خارج قطاع النفط، واهتمت بالتنمية الريفية والفلاحية، نتيجة مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنوعه، وتجديد مناصب العمل (العابد برينيس و دحمان، 2020، صفحة 23).

بالعودة لما جاءت به بن محمد (2020، الصفحات 55-56) نموذج النمو الاقتصادي الجديد المصادق عليه في 26 جويلية 2016 تم تحديده طبقا لثلاثة خطوات رئيسية: كانت المرحلة الأولى ضمن "خطة الإقلاع 2016-2019" سعت من خلالها الحكومة الجزائرية لتغطية نفقات التسيير، والحد من عجز الموازنة، بالإضافة لتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، وذلك عن طريق تحسين إيرادات الجباية الوطنية. بينما تمثلت المرحلة الثانية في "مرحلة الانتقال 2020-2025" الغاية منها استعادة/تدارك الاقتصاد المحلي. لتكون المرحلة الثالثة والأخيرة ضمن مرحلة الاستقرار 2026-2030.

المطلب الثاني- تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر

فُصِّمَت النفقات الحكومية في الجزائر من طرف المشرع الجزائري، الذي أسهم في تصنيفها في موازنة الحكومة، وفقا لنظامها الاجتماعي والاقتصادي والإداري بهدف توزيع نفقاتها. ذلك أن هذه النفقات تتسم بقاعدة التخصيص، وهذا يفسر عدم إمكانية توجيه الأموال أو الاعتمادات المحددة لنوع معين نحو نوع آخر، وهذا لا يكون إلا في إطار ضيق جدا، وقد تم تبويب النفقات الحكومية وفق المشرع الجزائري إلى صنفين بحيث شمل نفقات التسيير، ونفقات التجهيز.

1- تبويب نفقات التسيير: تعرف على أنها نفقات أساسية ومهمة لضمان استمرارية سير أجهزة الحكومة الإدارية، وهي مكونة من أجور العمال، ونفقات صيانة العتاد، بالإضافة إلى الأدوات والمعدات (...). (بصديق، 2009، صفحة 95).

وقد تم تقسيم نفقات التسيير إلى أربعة عناوين حسب كل وزارة، يمكن ذكرها بالترتيب كآلاتي (المادة 24 من القانون رقم 84/17، المؤرخ في 07 جويلية 1984):

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

- تخصيصات السلطات العمومية؛

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

- التدخلات العمومية.

تتكون النفقات العادية من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، بحيث تضم نفقات التسيير (تخصيصات السلطات العمومية) والمتمثلة في الباب الثاني من التقسيمات، بالإضافة إلى الباب الثالث والمندرج تحت عنوان (النفقات الخاصة بوسائل المصالح). بينما تتكون النفقات التحويلية من الباب الأول والرابع وهما على الترتيب (أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات)، (والتدخلات العمومية).

- تقسيم النفقات حسب العناوين لكل وزارة: إن كل عنوان من العناوين السابقة مقسمة بدورها إلى مجموعة من العناصر، وفيما يلي تقسيم كل عنوان بمفرده كآلاتي (بوجردة، 2016، صفحة 99):

- العنوان الأول: والمندرج تحت عنوان " أعباء الدين العمومي"، بحيث يحتوي هذا العنوان على عدة متغيرات وهي:

✓ دين داخلي يتسم بقابلية التخفيف؛

✓ دين داخلي متذبذب؛

✓ دين خارجي؛

✓ نفقات مخففة للإيرادات.

- العنوان الثاني: المتعلق بتخصيصات السلطات العمومية لا يحتوي على تقسيمات.

- العنوان الثالث: بعنوان النفقات الخاصة بوسائل المصالح، قُسم بدوره إلى عدة تقسيمات وهي كآلاتي (الرويلي، 1992، صفحة 31):

✓ أجور الموظفون؛

✓ الموظفون والمعاشات والإعانات؛

✓ التكاليف الاجتماعية الخاصة بالموظفين؛

✓ الأدوات وتسيير المصالح؛

✓ أشغال الصيانة؛

✓ منح التسيير؛

✓ نفقات مختلفة موجهة للتطوع؛

✓ منح ورواتب مسبقة للطلبة.

- **العنوان الرابع:** الموسوم بالتدخلات العمومية، يتضمن عدة تقسيمات، ويمكن ذكرها في النقاط الآتية (بوجردة، 2016، صفحة 100):

✓ تدخلات اقتصادية وسياسية؛

✓ النشاطات الدولية؛

✓ النشاط التربوي والثقافي؛

✓ النشاط الاقتصادي-التشجيعات والتدخلات؛

✓ النشاط الاقتصادي-تدخلات ومساعدات؛

✓ النشاط الاجتماعي-التضامن والمساعدة؛

✓ النشاط الاجتماعي-الوقاية.

- **الوزارة كوحدة رئيسية لنفقات التسيير:** تعد الوزارة الوحدة الرئيسية التي تقوم بتوزيع نفقات التسيير في موازنة الحكومة الجزائرية، ليتم فيما بعد توزيع هذه النفقات حسب كل وزارة من الوزارات إلى أبواب، وهو بدوره يقسم إلى أجزاء (بصديق، 2009، الصفحات 96-100).¹

-التوزيع وفق الأقسام لكل وزارة.

2- **تبويب نفقات التجهيز:** تقسم نفقات التجهيز تبعا لفروع النشاط الاقتصادي والقطاعات، بحيث توزع هذه النفقات الخطة الإنمائية السنوية للحكومة، وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي. تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة حسب المخطط الإنمائي السنوي، من أجل تغطية نفقات الاستثمار التي تقع على عاتق الحكومة، في ثلاثة عناوين هي (المادة 35 من القانون رقم 84/17، المؤرخ في 07 جويلية 1984):

✓ الاستثمارات التي تم تنفيذها من طرف الحكومة؛

✓ الإعانات الاستثمارية الممنوحة من طرف الحكومة؛

¹ للتفصيل أكثر أنظر:

قانون رقم 01-21، المؤرخ في 07 شوال عام 1442 الموافق لـ 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002.

✓ النفقات بالرأسمال.

وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

جدول رقم (1.2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

	2 000	2 001	2 002	2 003	** 2004
(En milliards de dinars)					
Total des recettes budgétaires et dons	1 578,1	1 505,5	1 603,2	1 966,6	2 226,2
Recettes des hydrocarbures*	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0	1570,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5
Fonds de Régulation des Recettes net	232,1	16,9	26,5	292,9	153,2
Recettes hors-hydrocarbures	364,9	488,5	595,1	616,4	649,0
Recettes fiscales	349,5	398,2	482,9	519,9	578,5
Impôts sur les revenus et les bénéfices	82,0	98,5	112,2	122,9	147,2
Impôts sur les biens et services	165,0	179,2	223,4	233,9	273,2
Droits de douane	86,3	103,7	128,4	143,8	138,6
Enregistrement et timbres	16,2	16,8	18,9	19,3	19,5
Recettes non-fiscales	15,4	90,3	112,2	96,5	70,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	0,0	46,6	37,6	42,1	30,0
Droits	15,4	43,7	74,6	54,4	40,5
Dons	0,0	15,6	0,2	0,2	6,5
Total dépenses budgétaires	1 178,1	1 321,0	1 550,6	1 766,2	1 831,8
Dépenses courantes	838,9	798,6	975,6	1 138,1	1 223,8
Dépenses de personnel	261,6	288,8	301,1	326,6	382,1
Pensions des Moudjahidine	60,6	56,1	74,0	62,6	68,9
Matériels et fournitures	54,6	59,1	69,8	58,8	58,5
Transferts courants	300,4	247,1	387,7	543,8	557,0
dont: Services de l'Administration	95,0	120,1	133,6	161,3	176,4
Intérêts sur la dette publique	161,7	147,5	143,0	146,3	157,3
Dépenses en capital	339,2	522,4	575,0	628,1	608,0

المصدر: (Bank d'Algeria, 2005, p. 71).

المطلب الثالث- تطور الإنفاق الحكومي في النظام الاشتراكي خلال الفترة 1967-1989

وفقا لبليلة (2017، صفحة 31) شهدت الحكومة الجزائرية المستقلة مخططات تنموية عديدة استطاعت من خلالها فرض تدخلها انطلاقا من الأفكار المستمدة من Gérard Destanne de Bernis وأستاذه François Perroux، بالإضافة إلى تجربة الاتحاد السوفياتي في سنة 1920. حيث تبنت أسلوب المنهج التنموي الذي حددته في اتفاقيات هذه المخططات والتي اعتمدت فيها على الصناعات الثقيلة المتمثلة في (الصناعات الميكانيكية والكيميائية، صناعة الصلب والحديد...) وأعطتها الأولوية. وقد ارتكزت الجزائر على التخطيط الاقتصادي على اعتباره وسيلة تضمن زيادة الإنتاج، عن طريق الاستفادة واستغلال القوة المنتجة التي تسمح بتحسين مستوى الرفاهية للمجتمعات، ليدعم المنحنى التخطيطي الاجتماعي المتعلق بتجسيد المساعي الاجتماعية وتحسين ظروف العيش من خلال تحسين التعليم والاهتمام بالصحة، وتوفير فرص العمل وأصول الإنتاج، بالإضافة إلى إتمام الهياكل القاعدية المساندة للقرارات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق

الفصل الثاني.....تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1967-2021

أهداف التنمية. فضلا عن ذلك تقليص فجوة الفوارق الاجتماعية، وتوفير تكافؤ الفرص بين الجزائريين للاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف الحكومة.

يمكن عرض تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل النظام الاشتراكي بالاستعانة بالجدول المالي.

جدول رقم (2.2): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-1989

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	إجمالي الإنفاق الحكومي	السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	إجمالي الإنفاق الحكومي
1967	0.836	3.398	4.234	1979	13.425	20.09	33.515
1968	1.296	3.405	4.701	1980	17.227	26.789	44.016
1969	1.875	3.578	5.453	1981	23.45	34.205	57.655
1970	1.623	4.253	5.876	1982	34.449	37.996	72.445
1971	2.254	4.687	6.941	1983	40.434	44.391	84.825
1972	2.832	5.365	8.197	1984	41.326	50.272	91.598
1973	3.719	6.27	9.989	1985	45.181	54.66	99.841
1974	4.002	9.406	13.408	1986	40.663	61.154	101.817
1975	5.412	13.656	19.068	1987	40.216	63.761	103.977
1976	6.948	13.17	20.118	1988	43.5	76.2	119.7
1977	10.191	15.282	25.473	1989	44.3	80.2	124.5
1978	12.531	17.575	30.106				

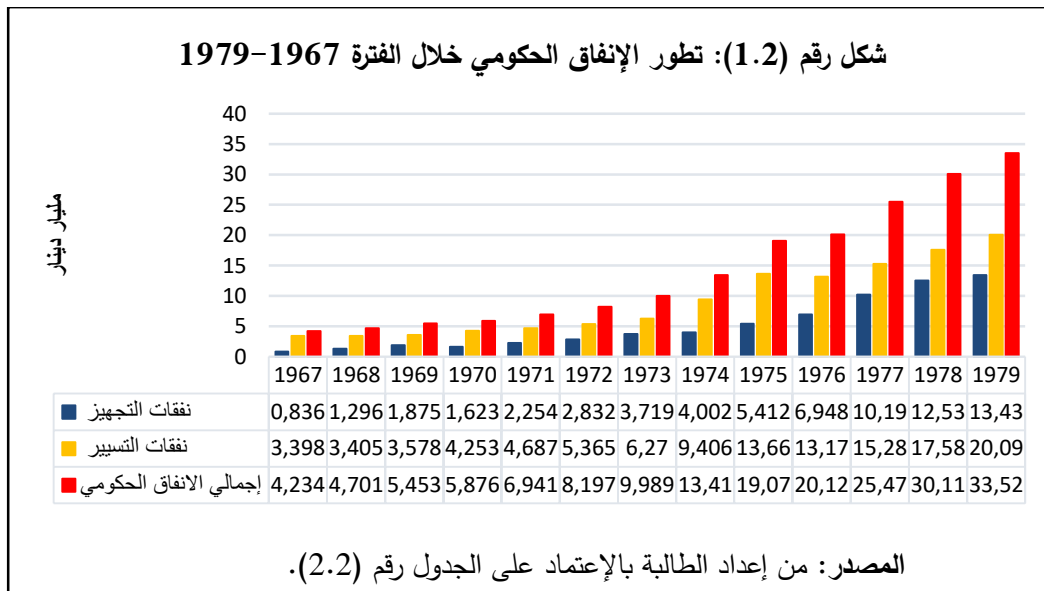
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير متوفرة على المصادر: (بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني

للإحصائيات، 2021).

يتضح جليا أن الإنفاق الحكومي تميز خلال الفترة الممتدة من 1967-1989 بارتفاع مستمر وبوتيرة متقاربة. حيث تعتبر سنة 1967 أول سنة شرعت فيها الجزائر بتجسيد أول مخطط تمثل في "المخطط الثلاثي 1967-1969"، وسعيا من الحكومة الجزائرية لتحقيق أهدافها المتمثلة في تجسيد نسيج صناعي متناسق، والحد من البطالة بتوفير مناصب عمل، والوصول إلى معدلات نمو عالية من خلال تراكم الاستثمارات العمومية، بادرت الجزائر لاتباع سياسة إنفاقه توسعية، كنتيجة لهذه السياسة تضاعف الإنفاق

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (الجماري) في الجزائر للفترة 1967-2021

الحكومي لأكثر من 25 مرة، ليقفز بذلك من 4.234 مليار دينار سنة 1967 إلى 5.453 مليار دينار سنة 1969 (من معطيات الجدول رقم (2.2)). ومن الملاحظ أيضا أن نفقات التسيير تنمو بمقدار أكبر من نفقات التجهيز، إذ انتقلت نفقات التسيير من 3.398 مليار دينار سنة 1967 إلى 3.578 مليار دينار سنة 1969. أشار عثمانية وآيت يحي (2019، صفحة 33) أن السبب في ذلك يرجع إلى استراتيجية الأسلوب التنموي الذي يركز على الصناعات المصنعة التي استلزمت استثمارات كبيرة، من خلال المخططات التنموية المتنوعة بداية بالمخطط الثلاثي "1967-1989". وقد ذكر بهلول (1991، صفحة 66) بأنه مخطط قصير الأجل انعكس في التصنيع، وإنشاء الهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات التي لها علاقة بالنفط، عوضا عن النشاطات المرتبطة بالفلاحة والمناجم. بهدف بناء اقتصاد متنوع لا يعتمد على مورد واحد في توفير الأموال من أجل تمويل التنمية، فضلا عن ذلك استعداد الأعوان الاقتصاديين للوظائف التنموية، وتنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا ليقدر حجم الاستثمارات في هذا الأخير 9.06 مليار دينار، وقد بلغت التكاليف الحقيقية لتجسد المشاريع 19.58 مليار دينار، بينما خصصت 10.52 مليار دينار لصالح المشاريع التي لم يتم إنجازها وهي عبارة عن الباقي الناتج عن الفرق بين حجم الاستثمارات المصرح بها ماليا وتكاليف البرامج الاستثمارية.



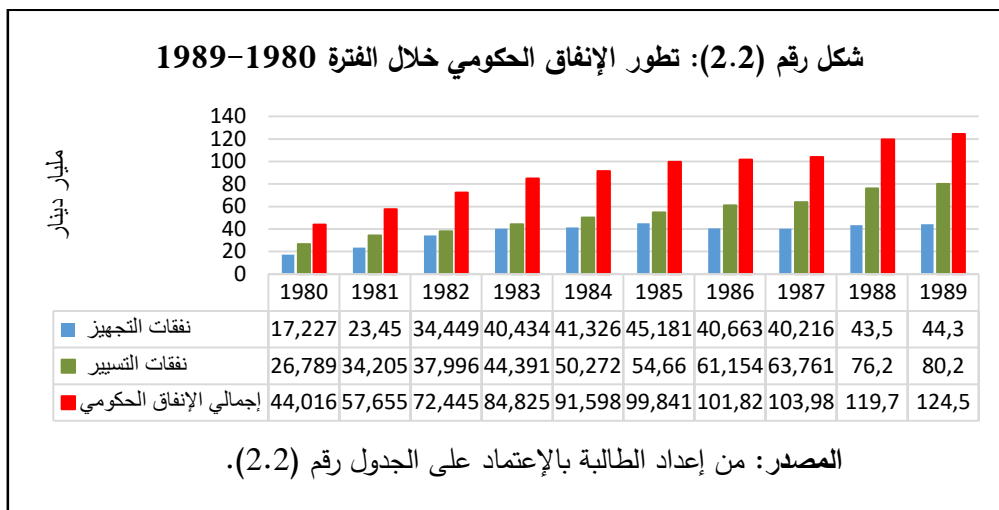
استمرت كل من نفقات التسيير والتجهيز في الارتفاع خلال الفترة 1970-1977 وقد تزامنت مع مرحلة المخططات التنموية "المخطط الرباعي الأول 1970-1973" و"المخطط الرباعي الثاني 1974-1977". وقد ذكر بليلة (2017، صفحة 32) بأن الدولة خصصت ما قيمته 27.7 مليار دينار للتنفيذ الرسمي لبرنامج التجهيز العمومي، وقد سعت هذه الأخيرة من خلاله إلى تمتين ومساندة الاقتصاد الموجه وتعزيز

الاستقلال الاقتصادي، من أجل إحداث بعض التغييرات الهيكلية، وبث صناعات جديدة في نطاق المحروقات والمجالات الميكانيكية. هذا ما نتج عنه ارتفاع في مبالغ المشاريع الاستثمارية والتي قدرت ب68.56 مليار دينار، وذلك باتباع منهج التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي أدى إلى إعطاء صلاحيات قيمة الموظف في بناء المهمة الشاملة والرؤية "الاستراتيجية" الخاصة بالمنظمة الإنتاجية. فضلا عن ذلك تم تخصيص ما يقارب 110 مليار دينار فيما تعلق بالمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 لتوقعات الاستثمارات العمومية، وهو ما يساوي 12 مرة من تكلفة الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول، بحيث يهدف هذا المخطط إلى تطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كدافع للتنمية الاقتصادية، والبنية التحتية، على أمل بناء حكومة يسودها اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

بلغت نفقات التسيير 4.253 مليار دينار سنة 1970، وقبلها ارتفاع في نفقات التجهيز 1.623 لنفس السنة، لتسجل سنة 1973 نفقات التسيير زيادة ب6.273 مليار دينار، مقابل 3.719 مليار دينار زيادة مست نفقات التجهيز. السبب وراء ذلك تبني المنهج الاشتراكي كمحرك للتنمية الاقتصادية، وهو ما استوجب انخراط الحكومة في الحياة الاقتصادية بقوة، وقد انعكس هذا التدخل في زيادة وتيرة الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1970-1977)، ليقفز من 5.876 مليار دينار سنة 1970 إلى 25.473 مليار دينار سنة 1977 (معطيات الجدول رقم (2.2)). من وجهة نظر بن سبع (2012، صفحة 31) الامتداد في الإنفاق ارتكز في تمويله على قيمة الإيرادات المرتفعة، بحيث وصل معدل تغطية إيرادات الإنفاق الحكومي 107.31% سنة 1970. ومن المعروف أيضا هذه الأخيرة هي الأخرى شهدت زيادة معتبرة، والسبب في ذلك ارتفاع مداخيل الجباية البترولية التي تزامنت مع الزيادة التي سجلتها أسعار المحروقات خلال نفس الفترة، وتبعتها بعد ذلك المرحلة التكميلية "1978-1979" التي جاءت لإتمام ما بقي عالقا من المخطط الرباعي الثاني، وقد ظل ما قيمته 190.17 مليار دينار من إجمالي الاستثمارات الموضوعة ضمن المخطط الرباعي الثاني، والتي قدرت ب 311.30 مليار دينار، أي ما نسبته 61% لم تتجز بعد (بهلول، 1991، صفحة 335).

وفقا لراماشندرا (Ramachandra, 1993, p. 10) تطور الإنفاق الحكومي عبر الزمن يشبه الهضبة التي تتخللها ارتفاعات. ويرى بدروني وآخرون (2021، صفحة 399) أن هاته الارتفاعات تزامنت مع أوقات الحروب أو الاستعداد لها في الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على اعتبارها موضوع الدراسة. زيادة على الأسباب التي تحدث تعرجات في الإنفاق الحكومي هو أنها تركز بدرجة كبيرة على الإيرادات الريعية الخارجية، وهي بدورها عرضة لتقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية.

لتواصل كل من نفقات التسيير والتجهيز في الارتفاع خلال فترة الثمانينات خاصة مع بداية النصف الأول، قدر إجمالي الإنفاق الحكومي 44.016 مليار دينار سنة 1980 مقابل 124.5 مليار دينار سنة 1989 كأعلى قيمة في مرحلة الاقتصاد الموجه (معطيات الجدول رقم (2.2))، وهو ارتفاع معتبر ونسبة نمو متوسطة قدرت بـ 12.66%، إلا أن هذه الزيادة ارتدت خلال النصف الثاني من نفس الفترة. والسبب الكامن وراء ذلك الأزمة النفطية 1986 التي كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، ما أسفر عنها بروز بوادر الانهيار كنتيجة حتمية للتراجع الرهيب في أسعار المحروقات، الذي بين هشاشة وضعف مكونات نظام الاقتصاد الجزائري (بن سبع، 2012، صفحة 32).



تجدر الإشارة أن الفترة 1989-1980 تزامنت مع المخطط الخماسي الأول والثاني، حيث سعت الحكومة من خلال "المخطط التنموي الخماسي الأول (1984-1980)" إلى وضع اقتراحات تحتوي على كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول لنتائج ذات أثر إيجابي عن طريق ترتيب استغلال الإمكانيات والبرامج، دون الخروج عن دائرة تدابير الأسس الاشتراكية والميثاق المحلي التي تتبعها الحكومة فيما يتعلق بإدارة اقتصادها. هذا ما دفع بهذه الأخيرة إلى الاهتمام بتطوير النشاطات في العمليات التعدينية والصناعة الخفيفة، بالإضافة إلى ذلك توجهت نحو تنمية القطاع الفلاحي وتعزيز المخططات القاعدية الرئيسية، والعمل على إعادة تشكيل الموارد الطاقوية، وقد تم تخصيص ما قيمته 345 مليار دينار من الاعتمادات المالية الكلية والذي بلغ 400.6 مليار دينار، سعيا منها لتصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية (من معطيات الجدول رقم (2.2)، والشكل رقم (2.2)).

بينما كان "المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)" تكملة للمخططات الألفية الذكر، ليتم رصد مبلغ قدره 500 مليار دينار بهدف مواصلة إتمام المشاريع وترقية كفاءة الجهاز الإنتاجي وتفعيل الطاقات

المادية والبشرية والتوزيع المتأني الذي يتلاءم مع تكلفة التنمية بين الأعوان الاقتصاديين والحكومة. إلا أن الأزمة النفطية 1986 حالت دون تحقيق الأهداف، ويرجع ذلك لتبعية إيرادات الحكومة لعوامل خارجية من الصعب ضبطها والتحكم فيها، وذلك راجع لانهايار أسعار برميل البرنت إلى 13 دولار للبرميل، حيث تراجعت إيرادات الحكومة من 9.66 مليون دولار سنة 1985 لتصل إلى 5.16 مليون دولار سنة 1986، بنسبة 46.58% في إطار ضعف الموارد الوطنية الأخرى على تلبية متطلبات الطلب الوطني والتصدي إلى الالتزامات الخارجية، اسفر عنها البحث عن مخرج من هذه الحالة، والتوجه نحو إصلاحات ذاتية وأخرى تحتويها السلطات النقدية والمالية للدولة، من أجل استعادة التوازن الاقتصادي والمالي (بليلة ، 2017، صفحة 32).

المطلب الرابع- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل برامج التعديل الهيكلي 1990-2000

إن دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة كنتيجة حتمية للانهايار غير المتوقع في أسعار النفط سنة 1986، نتج عنه الاقتناع بأن المشكلة هيكلية أكثر من كونها مشكلة ظرفية، وعليه تم التأكيد على هشاشة النموذج المنتهج وعدم امتداده -خلال ما يتجاوز العشرين- أسفر عنه تحول الاقتصاد الجزائري من "الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي"، تبعا للضغط الدولي، وهذا ما دفع بالحكومات المتتالية بإحداث تعديلات اقتصادية على وجه الخصوص الإصلاح النقدي في سنة 1986، إلى غاية التعديل الخاص بقانون النقد والقرض سنة 1990، يمكن ذكر العوامل التي أدت إلى القيام بالإصلاحات مع بداية الاستقلال 1967 وصولا للأزمة النفطية 1986 في النقاط الآتية (آيت يحي، 2014، الصفحات 155-156):

✓ التركيز على الصناعات المصنعة منذ السبعينات، على اعتباره صورة للمخطط التنموي في الاقتصاد الموجه، حيث ارتكزت الحكومة الجزائرية على الصناعة وهمشت الزراعة من خلال اتباع التخطيط واهمال أساليب التسيير الاقتصادي الرشيد، فضلا عن ذلك اهتمامها بالقطاع العام على حساب القطاع الخاص؛

✓ كحوصلة للتراجع الكبير في موارد الحكومة بسبب انهيار أسعار البترول، وبقيت هذه الموارد ترتكز بشكل كلي على المحروقات، نتج عنه توقف عجلة التنمية بتراجع الاستثمارات، ولعلّ السبب في ذلك راجع لغياب نموذج التنمية في فترة الثمانينات، ما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى الانهايار بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 وانهايار مداخل الصادرات نتيجة تراجع سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار من 32 دولار للبرميل سنة 1982 و 27 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار سنة 1986؛

الفصل الثاني.....تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1967-2021

✓ كنتيجة حتمية لسياسة "من أجل حياة أفضل" حدث عجز في التوازن الخارجي، بحيث زاد حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية والترفيهية على سبيل المثال، اللوازم المنزلية، المواد الغذائية، السيارات والسياحة.

صادفت الفترة (1990-2000) "المرحلة الانتقالية" من المخططات المعتمد في فترة التسعينات، وقد أكد بدوره بليلة (2017، صفحة 32) للأسباب التي تطرق إليها آيت يحي (2014) فيما تعلق بالتحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي. ليذكر هو الآخر أن هذه المخططات لم تبلغ الأهداف المنشودة، السبب في ذلك راجع إلى الاهتمام بالتسيير الاجتماعي على حساب التسيير الاقتصادي. نظرا لاعتماد الجزائر على المورد الوحيد للدخل، فإن أزمة 1986 انجر عنها حدوث اضطرابات في التوازن الاقتصادي والاجتماعي، صاحبها انهيار حاد في مداخيل الحكومة كنتيجة لتراجع أسعار المحروقات، وانخفضت بذلك مداخيل الصادرات النفطية من 9.66 مليون دولار سنة 1985 مقابل 5.16 مليون سنة 1986، في إطار عدم مقدرة الموارد الوطنية على تغطية الطلب الداخلي، والتصدي للالتزامات الخارجية، ما دفع بالاقتصاد الجزائري الدخول في دائرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية ذات الطابع الهيكلي، بهدف الرفع من فعالية وكفاءة تخصيص الموارد، من خلال القضاء على الاختلالات التي تمثل حاجز يعرقل عمل الأسواق وتصحيح عدم نجاحها.

يوضح الجدول رقم (3.2) تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

جدول رقم (3.2): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	إجمالي الإنفاق الحكومي
1990	47.7	88.8	136.5
1991	58.3	153.8	212.1
1992	144	276.13	420.13
1993	185.21	291.42	476.63
1994	235.93	330.4	566.33
1995	285.92	473.69	759.62
1996	174.01	550.6	724.61
1997	201.6	634.5	845.1
1998	211.9	664.1	876

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (الجماري) في الجزائر للفترة 1967-2021

961.7	774.7	187	1999
1178.1	856.2	321.9	2000

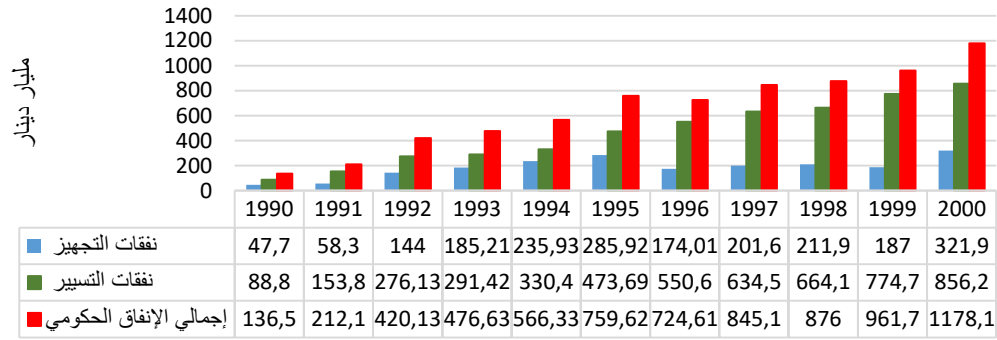
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير متوفرة على المصادر: (بنك الجزائر، 2022)،

(الديوان الوطني للإحصاء، 2022).

ما يمكن ملاحظته انطلاقاً من الجدول (3.2) أعلاه أن نفقات التسيير سجلت ارتفاع قدره 88.8 مليار دينار سنة 1990 مقابل 276,13 مليار دينار سنة 1992، صاحبها زيادة بنفس الوتيرة في نفقات التجهيز لتبلغ هي الأخرى 47.7 مليار دينار سنة 1990 و 144 مليار دينار سنة 1992، وقد تم تسجيل تطور متباطئ بالنسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي، على عكس فترة النظام الاشتراكي (1967-1989)، التي بلغ فيها إجمالي الإنفاق الحكومي 124.5 مليار دينار سنة 1989. ووفقاً لبواكر (2016، صفحة 79) السبب الكامن وراء هذا يرجع إلى الأزمة الاقتصادية 1989 وتدهور الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينات. ما أسفر عنه غياب الجو المناسب الذي يسمح بتجسيد السياسات الاقتصادية، كما أدى تراجع أسعار النفط التي تشكل أكثر من 95% من إيرادات الحكومة بسبب عدم القدرة على التمويل إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي. استمرت كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الارتفاع لتنتقل من (291,42 مليار دينار، و 185,21 مليار دينار) على التوالي سنة 1993، لتبلغ (664,1 مليار دينار، و 211,9 مليار دينار) سنة 1998 (معطيات الجدول رقم (3.2)).

ذكر قدوري (2014، صفحة 198) أن الحكومة لم تقف عاجزة من أجل تأدية مهامها، بالرغم من توقيع عقود التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية، وهذا ما دلت عليه الزيادة الحاصلة في وتيرة الإنفاق الحكومي، بمعدل سنوي مركب بنسبة (24.13%) خلال الفترة (1990-1998). بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة خلال هذه الفترة، والتي تنعكس في تجسيد الشبكة الاجتماعية، وتميز المؤسسات العمومية بالعجز المستمر الممولة من جانب نفقات الميزانية العامة. وقد تم تخصيص مبالغ كبيرة وجهة لصالح التطهير المالي للهيئات العمومية، التي بلغت 124.4 مليار دينار سنة 1996 مقابل 76 مليار دينار سنة 1994. وهذا ما يعكس الزيادة المستمرة في إجمالي الإنفاق الحكومي الذي بلغ 876 مليار دينار سنة 1998، أنظر الشكل رقم (3.2).

شكل رقم (3.2): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3.2).

ذكر عثمانية وآيت يحي (2019، صفحة 34) أن الأزمة الاقتصادية 1989 أثبتت ضعف الاقتصاد الجزائري جراء اعتماده المفرط على المورد الوحيد، مما انجر عنه وقوع البلاد في حالة افلاس اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا، حيث استوجب على الدولة البحث عن حل للخروج من هاته الأزمة التي زاد من حدتها استحواذ تسديد الديون الخارجية على نسبة ضخمة تخطت 60% من الصادرات. من أجل الخروج من هذا المأزق لجأت الحكومة الجزائرية إلى طلب المساعدة الخارجية، لتجد نفسها مجبرة على قبول الشروط المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي. إلا أنه مع بداية الثلث الأخير لسنة 1999 ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، وهو ما أضفى نوعا من الراحة المالية سمحت بتوجيه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تتبع سياسة مالية تنموية، انعكست بتزايد وتيرة الإنفاق الحكومي ليتنقل من 961.7 مليار دينار سنة 1999 إلى 1178.1 مليار دينار سنة 2000، وهي قفزة جيدة يعكسها الاتجاه التصاعدي (أنظر الشكل رقم (3.2)). والسبب في ذلك أن الجزائر عرفت فائض مالي في هذه السنة، جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما أدى إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كنتيجة للإنتعاش الذي شهدته الأسواق العالمية، بهدف أخذ الحيطة والاستعداد للتقلبات السلبية التي تحدث على مستوى أسعار النفط (بوجردة، 2016، صفحة 114).

المطلب الخامس- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014

بعد تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر عبر مراحل متسلسلة عرفها الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في مرحلة الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، سوف يتم استعراض تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بالإعتماد على الجدول الآتي.

جدول رقم (4.2): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	إجمالي الإنفاق الحكومي	السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	إجمالي الإنفاق الحكومي
2001	357.4	963.6	1321	2008	1973.3	2217.7	4191
2002	452.9	1097.6	1550.6	2009	1946.3	2300	4246.3
2003	567.4	1122.8	1690.2	2010	1807.9	2659	4466.9
2004	640.7	1251.1	1891.8	2011	1974.4	3879.2	5853.6
2005	806.9	1245.1	2052	2012	2275.5	4782.6	7058.1
2006	1015.1	1437.9	2453	2013	1892.6	4131.5	6024.1
2007	1434.6	1673.9	3108.5	2014	2501.4	4494.3	6995.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير متوفرة على المصادر:

(بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني للإحصاء، 2022).

يتضح من خلال الجدول رقم (4.2) أن الإنفاق الحكومي الإجمالي في نمو مستمر طوال الفترة وإن كانت نسبة تزايدته متفاوتة، وهذا راجع إلى الزيادة في كل من نفقات التسيير والتجهيز. بالرغم من أن نفقات التجهيز تعتبر أهم عنصر مؤثر في النشاط الاقتصادي للقطاعات خارج المحروقات لدفع معدلات النمو الاقتصادي والطلب على العمل من قبل المؤسسات، إلا أن نسبتها محصورة بين 27.02% سنة 2001 و47.08% سنة 2008 من إجمالي النفقات، والمقدرة بالقيمة ما بين 1321 مليار دينار سنة 2001 و4191 مليار دينار سنة 2008، في حين أن نفقات التسيير تحتل ما يقارب ثلثي الإنفاق الحكومي في أغلب السنوات وتتراوح ما بين 46.1% كأقل نسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي وكان ذلك سنة 2007.

ومن هنا يمكن الاستنتاج أن الزيادة في إجمالي الإنفاق الحكومي قد وجهت نحو الاستهلاك الجاري أكثر من الاستثمار، مما يعني وجود اختلال هيكلي في الإنفاق الحكومي بالجزائر، هذا ما دفع بالحكومة أن تتبنى "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)" (عزة، 2017، صفحة 131). وقد أشار بليلة (2017، صفحة 33) أنه وسيلة لتنشيط مخصصات الإنفاق الحكومي للنمو في البلد، ليتم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار وزعت على مجموعة معينة من المجالات الاقتصادية، من خلال الاهتمام بالمشاريع القاعدية الضخمة ومساندة الأنشطة الإنتاجية والخدماتية. في حين انعكست الأهداف العملية في بعث الطلب الكلي والتي تتبعها إمداد للأنشطة التي تخلق قيمة مضافة ومناصب عمل، بالنهوض بالقطاعات

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (التجاري) في الجزائر للفترة 1967-2021

الفلاحية ومؤسسات الإنتاج المتوسطة والصغيرة، على وجه الخصوص المحلية، وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية التي تتيح بداية الشروع في النشاطات الاقتصادية، وتحسين تلبية مستلزمات الأفراد، فيما تعلق بمجال تنمية الموارد البشرية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (5.2): توزيع المخصصات لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة (مليار دينار جزائري)

المجموع %	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات السنوات
08.5	45.0	15.0	13	11.0	6	دعم الإصلاحات
12.8	65.3	12.0	22.5	20.2	10.6	دعم النشاطات المنتجة
21.7	114.0	03.0	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.0	210.5	02.0	37.6	77.9	93.0	الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية
17.0	90.2	03.9	17.4	29.9	39.0	تنمية الموارد البشرية
100	525.2	36.0	126.2	181.9	181	المجموع

المصدر: (بولحية، 2011، صفحة 41).

وصل عدد المشاريع المحددة ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروع، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع لهذا البرنامج حسب القطاعات.

جدول رقم (6.2): توزيع المشاريع حسب القطاعات

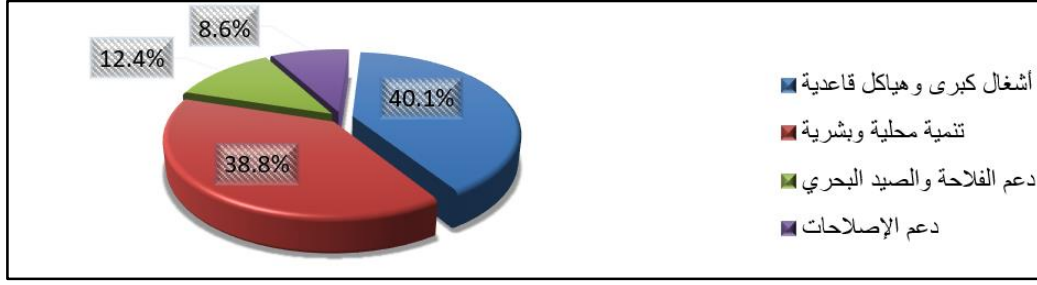
عدد المشاريع	القطاعات
6312	الري، الفلاحة، والصيد البحري
4316	السكن، العمران، والأشغال العمومية
1369	تربية، تكوين مهني، تعليم عالي، وبحث علمي
1296	هياكل قاعدية، شبابية، وثقافية
982	أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية
623	اتصالات وصناعة
653	صحة، بيئة، ونقل
223	حماية اجتماعية
200	طاقة ودراسات ميدانية
15974	المجموع

المصدر: (بوددخ، 2010، صفحة 195).

إن ما يشير إليه الجدول ((5.2)، ((6.2))) أن برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص من أجل دعم العديد من القطاعات، وهذا ما أكدته حجم المشاريع المخصصة لكل قطاع.

الشكل الآتي يبين توزيع تخصيصات البرنامج خلال الفترة 2001-2004.

شكل رقم (4.2): توزيع تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004



المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على (بوفليج، 2012، صفحة 252).

يوضح الشكل (4.2) بأن 40.1% من مخصصات البرنامج وجهت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، و38.8% بهدف التنمية المحلية والبشرية، و2.4% لدعم النشاطات المنتجة (الفلاحة والصيد البحري)، بينما وجهت 8.6% من المخصصات لمساندة الإصلاحات كمحاولة لتوفير الظروف الملائمة والمشجعة على المنافسة والاستثمار، والإنتاج من أجل ضمان القدرة على الانسجام مع المتطلبات الدولية، بما يضمن إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة.

ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2005 ليلعب 2052.0 مليار دينار سنة 2005 مقابل 1321 مليار دينار سنة 2001. لتقفز نفقات التسيير 963.6 مليار دينار سنة 2001، أي ما نسبته 72.94% من إجمالي الإنفاق إلى 1245.1 مليار دينار سنة 2005، بنسبة 60.67% من إجمالي الإنفاق الحكومي، تم تسجيل تزايد مصاحب لها في جانب نفقات التجهيز لتبلغ هي الأخرى 806.9 مليار دينار سنة 2005 مقابل 321.9 مليار دينار سنة 2000 (من معطيات الجدول رقم (4.2)).

ما يمكن قوله أن هذه الاتجاهات لا سيما اتجاهات الإنفاق الرأسمالي تشير إلى حجم الدافع في الميزانية من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي، ودعم النمو الوارد في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج التنمية الزراعية، وبرنامج إعادة بناء البنية التحتية التي دمرت بسبب الزلازل سنة 2003. حيث اعتبرت سنة 2005 بمثابة الاستقرار النسبي لتطور النفقات الجارية واستمرار الاتجاه نحو الزيادة في النفقات الرأسمالية (Banque d'Algerie, 2006, p. 79).

تمثل هذه التطورات بداية تنفيذ "البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)" جاء مكملا لوتيرة البرامج السالفة الذكر بهدف دعم النمو الاقتصادي، كما أنه يعد البرنامج الأول بالمقارنة مع البرامج الأخرى من حيث قيمته البالغة 4203 مليار دينار، وبعد الإقرار به تم زيادة برنامجين آخرين، أحدهما تعلق بمناطق الهضاب العليا بمبلغ 668 مليار دينار، بينما تعلق الآخر بمناطق الجنوب بمبلغ قدره 432 مليار دينار،

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (الجماري) في الجزائر للفترة 1967-2021

بالإضافة إلى الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دينار، والموارد غير المستغلة في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي قدر 1071 مليار دينار، والتحويلات المتعلقة بحسابات الخزينة بمبلغ 1140 مليار دينار، وعليه فإن المجموع النهائي قيمته 8705 مليار دينار، وقد هدف هذا البرنامج إلى تحديث وتطوير الخدمات العامة، وتحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات، ترقية وتطوير البنى التحتية والموارد البشرية، ورفع معدل النمو الاقتصادي (صالح و مخناش ، 2012، الصفحات 171-172).

جدول رقم (7.2): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دينار

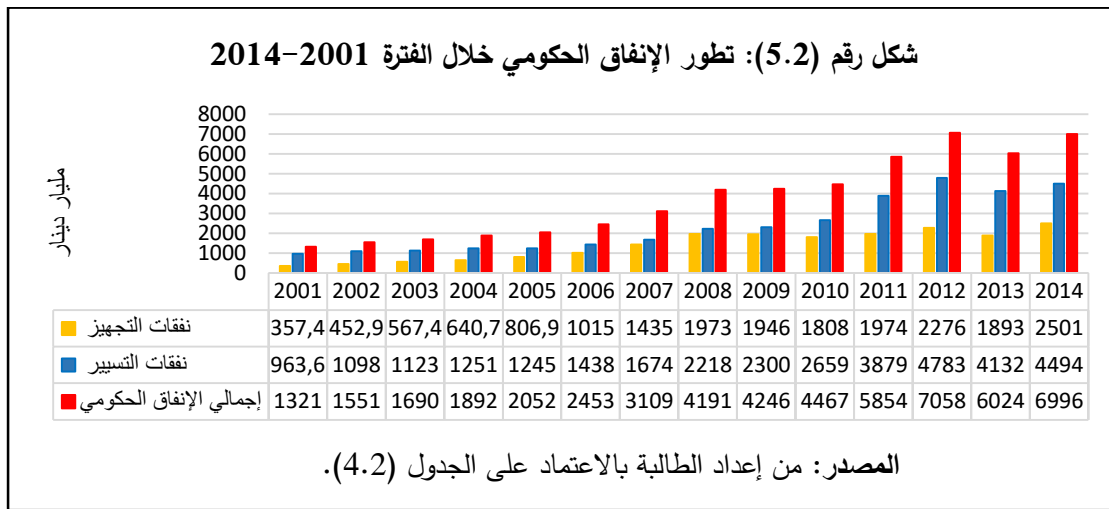
النسبة	المبالغ (مليار دج)	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: (طبايعية و عناني، 2017، صفحة 189).

يوضح الجدول أن القطاع المستحوذ على الحصة الأكبر من المبالغ المخصصة للبرنامج ووجهت لصالح قطاع التنمية البشرية والاجتماعية من أجل تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ قدره 1908.5 مليار دينار ما يمثل 45.4% من إجمالي المبلغ المحدد للبرنامج، وقد جاء بعده قطاع الأشغال العمومية والمنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دينار أي ما يمثل 40.5% من إجمالي المبلغ المحدد للبرنامج، بينما المبلغ المتبقي فقد وزع على باقي القطاعات كما هو موضح في الجدول (7.2).

عرف إجمالي الإنفاق تراجع بقيمة 6024.1 مليار دينار سنة 2013 بالمقارنة مع 7058.1 مليار دينار سنة 2012. أي بنسبة انخفاض بلغت 13.7%، فهذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق الحكومي بعد زيادات قدرها 20.6% و31% على التوالي في 2011 و2012، وقد أثرت نفقات التسيير أكثر بقليل من نفقات التجهيز (4131.5 مليار دينار، و1892.6 مليار دينار) (معطيات الجدول رقم (4.2)). أسفرت عن الزيادات الحادة في الإنفاق الجاري بين سنتي 2011 و2012 ارتفاع معدل الإنفاق الجاري/الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.7% خلال سنة 2011، و29.7% في سنة 2012 مقابل 22.2% في سنة 2010.

إن التراجع الحاصل في سنة 2013 أدى إلى انخفاض هذه النسبة إلى 25.4%، بينما بقيت أعلى مما كانت عليه في سنة 2010. تسبب في انخفاضها من 14.1% سنة 2012 إلى 11.4% سنة 2013. وقد انخفضت نفقات التسيير من 4782.6 مليار دينار سنة 2012 إلى 4131.5 مليار دينار سنة 2013، أي بانخفاض نسبته 12.1% مقابل زيادات بلغت 23.3% سنة 2012 و 45.9% سنة 2011. إن الواجب التذكير به الزيادة في الإنفاق الرأسمالي منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت العامل الرئيسي في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعي خدمات البناء والأسواق التي دفعت النمو الاقتصادي باستثناء الهيدروكربونات على العمالة من قبل الشركات. لذا فإن الحفاظ على المبالغ التي يتوصل إليها هذا النوع من الإنفاق بمستوى يتوافق مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، من أجل الاستمرار في دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة، يجب أن يشكل شاغلا قويا (Banque d'Algérie, Octobre 2014, pp. 67-68).



بعد الانخفاض الحاصل في نفقات التسيير خلال سنة 2013 بنسبة 68.58%، أي ما قيمته 4131.5 مليار دينار، ارتفعت مرة أخرى إلى 4494.3 مليار دينار سنة 2014، بزيادة نسبتها 64.24% (معطيات الجدول رقم (4.2)). إذ أن هذه الزيادة في نفقات التسيير (+354.8 مليار دينار) ناتجة بشكل رئيسي عن التحويلات الجارية، بما في ذلك الخدمات الإدارية (246.5 مليار دينار)، وبدرجة أقل من نفقات التجهيز (131.3 مليار دينار). لينتج عن الارتفاع في التحويلات الجارية 246.5 مليار دينار 120.3 مليار دينار عن بند "تحويلات أخرى"، ولا سيما مساهمات الدولة في المناصب العامة والتوظيف العام والتحويلات الجارية المختلفة (باستثناء الخدمات الإدارية) 219.8 مليار دينار بما في ذلك دعم أسعار الفائدة الذي ارتفع

من 46.5 مليار دينار سنة 2013 ليصل إلى 128.9 مليار دينار سنة 2014 (Banque d'Algérie, Juillet 2015, pp. 68-69).

أما نفقات التجهيز بقيت مستقرة خلال الفترة 2008 و2014، فقد ارتفعت إلى 2275.5 مليار دينار سنة 2012 لتتراجع إلى 1892.6 مليار دينار سنة 2013، وفي سنة 2014 سجلت أكبر زيادة لها منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بقيمة 2501.4 مليار دينار، بنسبة 55.65% من إجمالي الإنفاق. الزيادة الحادة في نفقات التجهيز هي في الأساس نتيجة النمو في الإنفاق على قطاعي التعدين والطاقة، والإسكان والنفقات المتنوعة. من حيث الهيكل، يظل الإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية والإدارية هو الأهم، يليه الإنفاق على الإسكان والفلاحة والتربية والتكوين. ومن المعروف أن الفترة الممتدة من 2010-2014 تمثل تنفيذ "برنامج التنمية الخماسي" الذي يعكس وجود جهود جبارة للحكومة من أجل التنمية الاقتصادية، لتخصص بذلك الجزائر غلafa ماليا لم تسبقها له أي دولة أخرى ما قيمته 286 مليار دولار. (Banque d'Algérie, Juillet 2015, pp. 68-69).

جدول رقم (8.2): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

الهدف	القطاعات	المبالغ	%
تحسين ظروف معيشة السكان	السكن (3700)، التربية والتعليم العالي (1898)، الصحة (619)، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية (1800)، أخرى (1886).	9903	45.42
تطوير الهياكل القاعدية	الأشغال العمومية (5900)، المياه (2000)، التهيئة (500).	8400	38.53
دعم التنمية الاقتصادية	الفلاحة والتنمية الريفية (1000)، دعم القطاع الصناعي العمومي (2000)، دعم التشغيل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (500).	3500	16.05

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (بوفليح، 2012، صفحة 255).

يوضح الجدول أعلاه أن قطاع تحسين ظروف معيشة السكان احتل المرتبة الأولى، بحيث استحوذ على أكبر نسبة قدرت ب 45.42%، وقد قدر المبلغ المخصص بقيمة 9903 مليار دينار، ثم جاء قطاع الهياكل القاعدية في المرتبة الثانية ببلغ قيمته 8400 مليار دينار، أي بنسبة 38.53%، وأخيرا خصص مبلغ 3500 مليار دينار لصالح قطاع دعم التنمية الاقتصادية، بنسبة 16.05% وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع القطاعين الآخرين.

المطلب السادس- تطور الإنفاق الحكومي في ظل برنامج توظيف النمو الجديد 2015-2021

اتبعت الحكومة الجزائرية مخططات تنموية متعددة بداية بالمخطط الثلاثي الأول وصولاً إلى برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019، وهذا كله في سبيل النهوض بالاقتصاد الجزائري ودفعه نحو الأمام. رأى كل من مناد وعاشور (2020، صفحة 212) أن هذا البرنامج جاء مكملاً للبرامج التي سبقته وبدأت الجزائر في تطبيقه في سنة 2015، ليفتح حساب 143-302 الموسوم بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (والذي سجل تحت عنوان برنامج توظيف النمو 2015-2019)، وأشار عقون وآخرون (2018، صفحة 206) سيتم الشروع فيه بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار، وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات البالغة 5.600 مليار دينار، فضلاً عن الديون الخارجية التي تكاد تكون منعدمة، وقد خصصت له الدولة 262 مليار دولار والتي تمول إلى الخزينة العمومية من طرف المؤسسات والسوق المالية، يمكن ذكر الأهداف التي يسعى هذا الحساب لتحقيقها في النقاط الآتية (معارفي ، 2022، صفحة 123):

- ❖ التركيز على التنويع الاقتصادي، تحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، ودفع التنمية الفلاحية والريفية، وذلك راجع لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- ❖ تحقيق معدلات نمو قوي للنتائج المحلي الخام بمعدل سنوي بلغ 7% مع بداية سنة 2019؛
- ❖ تجديد مناصب شغل، ومواصلة الحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج والمحدث للثروة؛
- ❖ تحفيز وترقية اليد العاملة المؤهلة وتكوين الأطر، وهذا في سبيل الاهتمام بالتكوين ونوعية الموارد البشرية.

إلا أنه مع مطلع سنة 2015 ارتدت أسعار المحروقات، وبهدف استعادة الوضع الاقتصادي لجأت الحكومة لترشيد الإنفاق الحكومي، حيث قامت بإنهاء الحساب السابق في 31 ديسمبر 2016، وفتحت حساب آخر إندرج تحت عنوان "برامج الاستثمارات العمومية"، وحدد له مبلغ قدره 300 مليار دينار في الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019. لتتسم هذه الفترة بتسجيل تراجع في معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، والاكتفاء بالمشاريع ذات الأهمية العظمى، فضلاً عن ذلك جمدت المشاريع، وهذا ما أسفر عنه أثر سلبي على مساعي البرنامج الخماسي لتوظيف النمو الاقتصادي، على وجه الخصوص المرتبطة بالنمو والتشغيل (معارفي ، 2022، صفحة 123). يمكن تحليل تطور الإنفاق الحكومي في إطار برامج النمو الجديد من خلال الجدول رقم (9.2).

جدول رقم (9.2): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2015-2021

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	إجمالي الإنفاق الحكومي
2015	3039.3	4617	7656.3
2016	2711.9	4585.6	7297.5
2017	2631.5	4757.8	7389.3
2018	3078	4648.3	7726.3
2019	2846.1	4895.2	7741.3
2020	1893.5	5009.3	6902.8
2021	1984.5	5444.1	7428.6

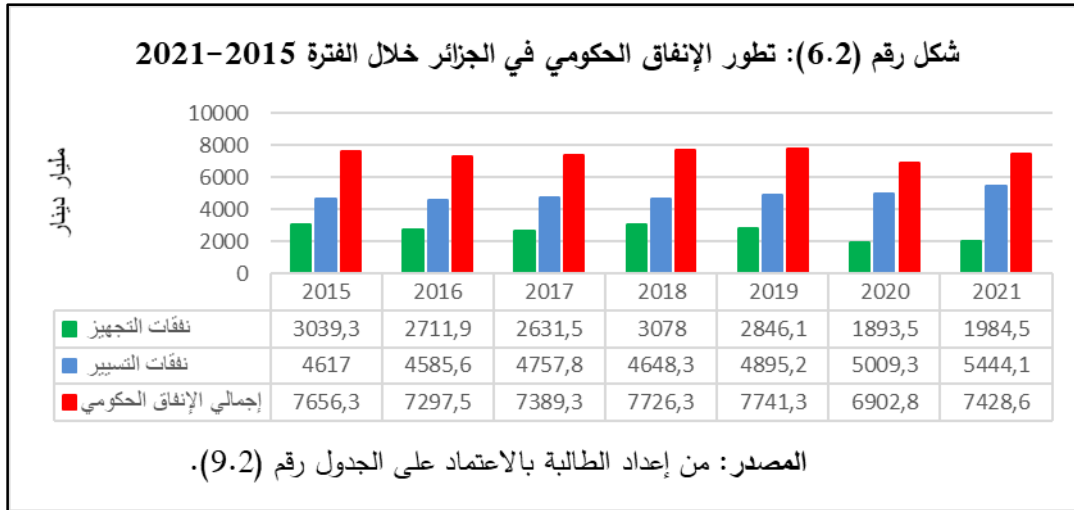
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2022، صفحة 110).

يتضح جليا من الجدول رقم (9.2) أنه في سنة 2015 سُجل ارتفاع في إجمالي الإنفاق الحكومي قدره 7656.3 مليار دينار مقابل 6995.7 مليار دينار سنة 2014، أي بزيادة بلغت 9.4%، وأعلى من ذلك خلال سنة 2014 ما نسبته (16.1%)، مقارنة بانخفاض نسبته 14.6% سنة 2013، أكثر من 81% من هذه الزيادة في إجمالي الإنفاق. وقد سجلت نفقات التشغيل والتجهيز 4617.0 مليار دينار، 3039.3 مليار دينار على التوالي سنة 2015 (معطيات الجدول (9.2)). لتستهلك نفقات التشغيل بنسبة 92.9% ونفقات التجهيز تصل إلى 78.2% بعد انخفاض سجله خلال سنة 2013 بنسبة 13.6%، حدوث انتعاش في نفقات التشغيل مرة أخرى في سنة 2014 (+8.8%) واستمر في النمو، وإن كان أكثر اعتدالا في سنة 2015 (2.7%) ليصل إلى 4617.0 مليار دينار على عكس سنة 2014 (Banque d'Algérie, 2016, pp. 59-60).

استقر إجمالي الإنفاق الحكومي في سنة 2017 لتبلغ قيمته 7389.3 مليار دينار سنة 2017، مقابل 7297.5 مليار دينار سنة 2016، إذ أن هذه الزيادة الطفيفة في إجمالي النفقات تعزى بالكامل إلى الزيادة في نفقات التشغيل 3.8% على الرغم من انخفاض نفقات التجهيز بنسبة 3.0%. استأنفت نفقات التشغيل زيادة خلال سنة 2017 (3.8%) ليبلغ 4757.8 مليار دينار سنة 2017 مقابل 2631.5 مليار دينار سنة 2016. ويمكن ارجاع هذه الزيادة (172.5 مليار دينار) ناتجة بالكامل عن التحويلات الجارية (167.9 مليار دينار) وفوائد الدين العام التي تراجعت من 46.8 مليار دينار سنة 2016 إلى 154 مليار دينار سنة 2017، وفي المقابل انخفض الإنفاق على المعدات والتجهيزات ونفقات المستخدمين على التوالي بنسبة 35.4% و1.2% (Banque d'Algérie, Juillet 2018, p. 49).

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (الجماري) في الجزائر للفترة 1967-2021

فيما تعلق بنفقات التجهيز، فبعد الارتفاع الحاد الذي شهدته في سنة 2015 ووصلت إلى 3039.3 مليار دينار، أي بنسبة 39.69% ارتدت للعام الثاني على التوالي لتصل 2631.5 مليار دينار سنة 2017 و2711.9 مليار دينار سنة 2016 (معطيات الجدول رقم (9.2)). وقد أثر هذا الانخفاض في نفقات التجهيز على جميع القطاعات باستثناء قطاع السكن والبند "المتنوع"، لتشهد بذلك نفقات الطاقة والمناجم انخفاض بنسبة 5.4% واستقر عند 25.5 مليار دينار مقابل 27 مليار دينار سنة 2016 و114.7 مليار دينار سنة 2015، بينما الفلاحة والري تراجع بنسبة 12.2% (من 236.9 مليار دينار سنة 2016 إلى 208 مليار دينار سنة 2017)، لتتخفض البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بدورها بنسبة 17% (من 1126.4 مليار دينار سنة 2016 إلى 934.6 مليار دينار سنة 2017)، في حين التربية والتكوين انخفضت بنسبة 32.3% (من 193.3 مليار دينار إلى 130.9 مليار دينار سنة 2017) وكذلك الأمر فيما تعلق بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية فقد انخفضت هي الأخرى إلى 110.6 مليار دينار أي بنسبة 28.7%. على عكس كل من السكن والنفقات المتنوعة فقد شهدت ارتفاع، حيث ارتفعت النفقات المتعلقة بالسكن إلى 535.7 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 19.7% وتمثل 20.4% من نفقات التجهيز، لترتفع النفقات المتنوعة بشكل حاد 51.3% لتصل إلى 527.1 مليار دينار (Banque d'Algérie, Juillet 2018, pp. 49-50).



يتضح جليا من خلال الشكل رقم (6.2) أنه بعد الانخفاض بنسبة 4.7% في سنة 2016 كجزء من سياسة ضبط أوضاع المالية العامة التي ينبغي أن تؤدي إلى ميزانية شبه متوازنة في سنة 2019، لكن منذ التخلي عنها، استقر إجمالي الإنفاق الحكومي سنة 2017 ليزداد بنسبة 6.1% في سنة 2018 مقابل 7389.3 مليار دينار سنة 2017، وهذه الزيادة في إجمالي الإنفاق ناتجة بالكامل عن الزيادة الحادة في نفقات التجهيز، لتبلغ نفقات التشغيل التي تم إنفاقها فعليا 4648.3 مليار دينار سنة 2018، وهو مستوى أعلى بقليل جدا من

النفقات المدرجة في قانون المالية لسنة 2018، بينما مثلت نفقات التجهيز 3078.0 مليار دينار سنة 2018. وقد سجلت كل من نفقات التسيير ارتفاع بقيمة 4895.2 مليار دينار سنة 2019، فبعد انخفاضها الحاد سنة 2016 بقيمة 4585.6 مليار دينار. على عكس نفقات التجهيز ارتدت لتسجل انخفاض قدره 2846.1 مليار دينار سنة 2019، مقابل 3078 مليار دينار سنة 2018 (معطيات الجدول رقم (9.2)).

تم تسجيل انخفاض في سنتي 2020 و2021 في نفقات التجهيز بلغ 1893.5 مليار دينار، مقابل ارتفاع سنة 2021 بقيمة 1984.5 مليار دينار. بينما عرفت نفقات التسيير ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2021 بقيمة 5444.1 مليار دينار (معطيات الجدول رقم (9.2)).

المبحث الثاني- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

يتم تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر أساسا إلى الإيرادات العادية غير الجبائية والإيرادات الجبائية، وذلك نظرا للوضع الخاص الذي يتسم به الاقتصاد الوطني باعتباره بلد نفطي. وقد تطورت هذه الإيرادات العامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على النحو الذي سوف يتم التطرق إليه كآتي.

المطلب الأول- تقسيمات الإيرادات العامة في الجزائر

قسّم المشرع الجزائري الإيرادات العامة في الجزائر وفق المادة 11 من القانون 17/84 المرتبط بقوانين المالية، حيث اعتبرها موارد نهائية تم ذكرها وترتيبها ضمن الجدول الملحق "أ" في الموازنة العامة للحكومة، والمتمثلة في كل من: الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، بحيث تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة (المادة 21 من القانون رقم 17 /84 ، الجريدة الرسمية، رقم 1984 /28):

1- الإيرادات الجبائية:

تنقسم الإيرادات الجبائية إلى إيرادات الجباية البترولية (إيرادات المحروقات) وإيرادات الجباية العادية (إيرادات خارج المحروقات).

1.1- إيرادات الجباية العادية: تتضمن الرسوم والضرائب المختلفة المنصوص عليها في الجدول "أ" في الموازنة العامة. وتقسّم إلى (سعود جايد و عقيل عميد، 2020، صفحة 74):

- الضرائب المباشرة: تعتبر الأكثر أهمية في الوقت الحالي، يتم فرضها على الدخل ورأس المال، وتقرض أيضا الأجزاء التي تكون ثابتة ومتجددة، ومتواصلة كالأراضي، العقارات.

- الضرائب غير المباشرة: هي ضرائب يقوم المستهلك بدفعها في الأخير، وتكون بشكل غير مباشر إنما عبارة عن جزء من أثمان الخدمات الاستهلاكية المشتراة، والسلع، ويتم فرضها على المنتجات الاستهلاكية المتنوعة (الأشقر، 2006، صفحة 187).

- الرسوم على ضرائب الأعمال: تُفرض حسب نسب مئوية قليلة ومعتدلة، إذ تفرض في كل مرحلة من مراحل مرور البضاعة، وهي تصيب البضاعة في حالة تحويل البضاعة ما بين المنتج والوسيط والمستهلك (القيسي، 2008، صفحة 138).

- الحقوق الجمركية: تطبق على البضائع المستوردة أو المصدرة، وهي من بين أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، بالأخص الضرائب على استهلاك سلع معينة (محزري، 2010، صفحة 288).

2.1- الجباية البترولية: تتمثل في العوائد والإيرادات التي اكتسبتها بعض البلدان المصدرة والمنتجة للنفط، وتكون مقابل إنتاج وتصدير النفط، وذلك بمقابل نقدي يكون عبارة عن جزء من القيمة الحقيقية للمورد (بوطيب و غزالي، 2019، صفحة 56).

2- الإيرادات غير الجبائية:

تستعين بها الحكومة من فترة لأخرى كالقروض والإصدار النقدي، وعند بيعها لجزء من ممتلكات الحكومة، تحصل عليها الحكومة بشكل غير دوري وغير منظم (محزري، 2010، صفحة 118). وتنقسم بدورها إلى إيرادات أملاك الدولة، والأملاك الوطنية الخاصة.

1.2- إيرادات أملاك الدولة: تسمى أيضا بالدومين وتنقسم إلى (سعيد علي، 2011، صفحة 108):

- الدومين العام: تخضع هذه الأملاك إلى القانون الإداري، لا يستوجب بيعها أو الاستيلاء عليها من طرف الأفراد، تتكون من أموال الحكومة المجهزة للاستعمال العام كالطرق العامة.

- الدومين الخاص: لا يخضع هذا النوع من الأملاك للقانون العام، وهو غير مخصص للمنفعة العامة (الحاج، 2009، صفحة 39).

2.2- الإيرادات المختلفة للميزانية: تنعكس في بعض الرسوم التي تحصل عليها الحكومة من المناطق الأثرية، وتتمثل أيضا في إيرادات بيع المنشورات والمجلات (برباش و بوحلايس، 2018، صفحة 54).

3.2- الإيرادات الاستثنائية: تنعكس في مساهمة الدفع المقدمة من طرف البنك المركزي، والهبات المقدمة من الخارج، بالإضافة إلى حقوق الدخول (برباش و بوحلايس، 2018، صفحة 55).

إن الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة المعروضة عموما وفق الطبيعة القانونية والمبوبة في الجدول "أ" من ملحق قانون المالية تتضمنن بايين وهما: الموارد العادية والجبائية

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (التجاري) في الجزائر للفترة 1967-2021

البتروولية كما هو موضح في الجدول الموالي (المادة 21 من القانون رقم 84 / 17 ، الجريدة الرسمية، رقم 28 / 1984):

جدول رقم (10.2): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2019

الملاحق	
الجدول (1)	
الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 - الإيرادات الجبائية :
1.453.911.724,7	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
108.548.222,8	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.120.087.480,5	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
503.171.694,8	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة).....
10.000.000,0	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
348.870.663,0	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
3.041.418.091,0	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية
29.000.000,0	201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....
123.000.000,0	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
20.000,0	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....
152.020.000,0	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
600.000.000,0	الإيرادات الأخرى.....
600.000.000,0	المجموع الفرعي (3)
3.793.438.091,0	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البتروولية
2.714.469.557,3	201 - 011 - الجباية البتروولية.....
6.507.907.648,3	المجموع العام للإيرادات

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2019، صفحة 28).

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (الجماري) في الجزائر للفترة 1967-2021

المطلب الثاني- تطور الإيرادات العامة في الجزائر لفترة النظام الاشتراكي خلال 1967-1989

مرت الجزائر بالنظام الإشتراكي قبل أن تتوجه نحو النظام الرأسمالي، وهذه التبعية للنظام الاشتراكي جعلت من الإيرادات العامة خلال فترة هذا النظام تتطور بالشكل الموالي:

جدول رقم (11.2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1967-1989

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة
1967	3.38	0.64	4.02	1980	58.02	1.57	59.59
1968	3.95	0.62	4.57	1981	76.71	2.67	79.38
1969	4.73	0.95	5.68	1982	69.45	4.8	74.25
1970	5.46	0.85	6.31	1983	74.85	5.79	80.64
1971	5.98	0.94	6.92	1984	90.81	10.56	101.37
1972	8.43	0.74	9.17	1985	93.78	12.07	105.85
1973	9.96	1.11	11.07	1986	74.1	15.59	89.69
1974	21.4	2.04	23.44	1987	78.69	14.29	92.98
1975	23.19	1.86	25.05	1988	82.2	11.3	93.5
1976	24.98	1.24	26.22	1989	110	6.4	116.4
1977	31.28	2.2	33.48				

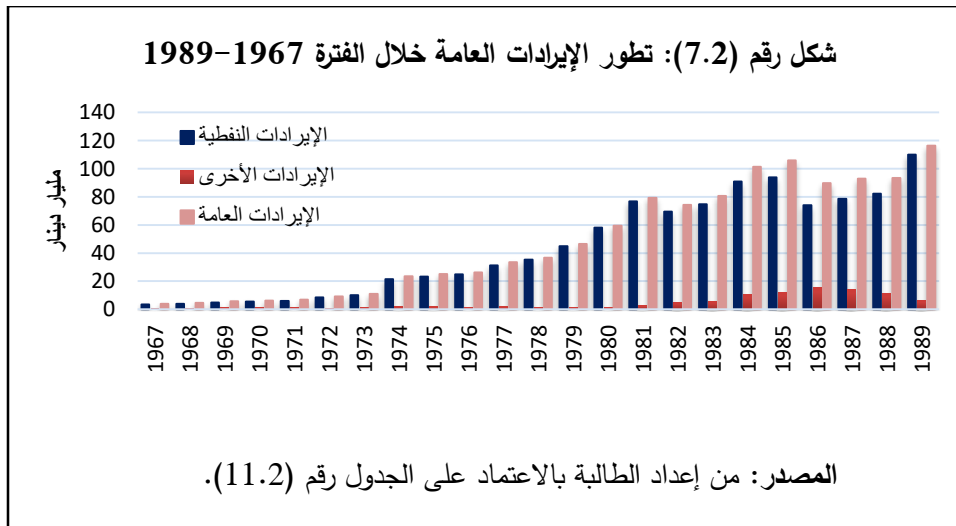
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات متوفرة على المصادر: (بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني

للإحصائيات، 2021)، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

يتضح جليا انطلاقا من الجدول رقم (11.2) أن إجمالي الإيرادات العامة شهدت ارتفاع مستمر طيلة الفترة 1967-1981، حيث قدر إجمالي الإيرادات العامة 4.02 مليار دينار سنة 1967 مقابل 79.38 مليار دينار سنة 1981. لتقدر بذلك حصة الإيرادات النفطية 3.38 مليار دينار سنة 1967، بنسبة 84.07% من إجمالي الإيرادات العامة، بينما كانت قيمة الإيرادات الأخرى محتشمة بقيمة 0.64 مليار دينار لنفس السنة، بنسبة 15.92% من إجمالي الإيرادات العامة. استمرت كل من وتيرة الإيرادات النفطية في النمو وبصورة أكبر من الإيرادات الأخرى وصولا لسنة 1981، حيث بلغت قيمة الإيرادات النفطية 76.71 مليار دينار سنة 1981، بنسبة 96.63% من إجمالي الإيرادات العامة.

الفصل الثاني.....تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1967-2021

يتضح جليا من الجدول رقم (11.2) أن الإيرادات الأخرى عرفت قيم متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية سنة 1981. قدرت قيمتها 0.85 مليار دينار سنة 1970، بنسبة 13.47% من إجمالي الإيرادات العامة، وهي قيمة ضئيلة بالمقارنة مع سنة 1981 التي ارتفعت فيها الإيرادات الأخرى لكن بوتيرة ضعيفة لتسجل بذلك ما قيمته 2.67% من إجمالي الإيرادات العامة. بالعودة إلى الجدول يتضح أن إجمالي الإيرادات العامة شهد تراجع سنة 1982 لتبلغ 74.25 مليار دينار، بنسبة 79.38 مليار دينار سنة 1981، أي بانخفاض 5.13 مليار دينار، صاحبه ارتفاع في قيمة الإيرادات الأخرى بقيمة 4.8 مليار دينار سنة 1982، بنسبة 5.65% من إجمالي الإيرادات العامة. والإيرادات النفطية بقيمة 69.45 مليار دينار سنة 1982، بنسبة 93.53% من إجمالي الإيرادات العامة. وهذا ما يؤكد الاتجاه التصاعدي الموضح في الشكل رقم (7.2).



من الملاحظ أيضا أن قيمة الإيرادات النفطية تميزت بارتفاع خلال 3 سنوات الموالية 1982-1985، إذ قدرت هذه الأخيرة 74.85 مليار دينار سنة 1983، أي ما نسبته 92.81% من إجمالي الإيرادات العامة، وصولا إلى 93.78 مليار دينار سنة 1985، بنسبة 88.59% من إجمالي الإيرادات العامة. رافقتها أيضا زيادة في الإيرادات الأخرى لكن بوتيرة أضعف، لتقفز من 5.79 مليار دينار سنة 1983، بنسبة 7.18% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل 12.07 مليار دينار سنة 1985.

استمرت الإيرادات العامة بالارتفاع طيلة الفترة 1987-1999، أين تراوحت قيمة الإيرادات النفطية 78.64 مليار دينار سنة 1987 وواصلت النمو وصولا لسنة 1999 بقيمة 588.3 مليار دينار وهذه زيادة معتبرة وتعتبر الأكبر طيلة هذه الفترة، قابلها بذلك نمو في قيم الإيرادات الأخرى لتقدر بقيمة 14.29 مليار دينار سنة 1987، أي بنسبة 61.9% مقابل 358.4 مليار دينار سنة 1999، بنسبة 37.7%. باستثناء سنتي

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة التجارية في الجزائر للفترة 1967-2021

1986 و1998 اتسما بتراجع في إجمالي الإيرادات العامة لتقدر بذلك 89.69 مليار دينار سنة 1986 و348.7 مليار دينار سنة 1998 (معطيات الجدول رقم (11.2)).

يكمن السبب وراء الانخفاض الحاصل في قيمة الإيرادات العامة إلى الاختلالات التي عرفتھا الأسواق البترولية، وانهايار مستوى الأسعار الناتجة عنها، إذ تراجع سعر البرميل من 19.49 دولار أمريكي في سنة 1997 إلى 12.94 دولار أمريكي في سنة 1998 (برباش و بوحلايس، 2018، الصفحات 58-59).

المطلب الثالث- تطور الإيرادات العامة في الجزائر في ظل برامج التعديل الهيكلي 1990-2000

من أجل معرفة تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000، سوف يتم استعراض

الجدول الآتي:

جدول رقم (12.2): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2000

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة
1990	147.3	5.2	152.5
1991	244.2	4.7	248.9
1992	302.66	9.2	311.86
1993	300.69	13.26	313.95
1994	398.35	78.83	477.18
1995	578.14	33.59	611.73
1996	786.6	38.56	825.16
1997	592.5	334.1	926.6
1998	425.9	348.7	774.6
1999	588.3	358.4	946.7
2000	1213.2	364.9	1578.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات متوفرة على المصادر:

(بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني للإحصاء، 2022)، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

يبين الجدول رقم (12.2) أن الإيرادات النفطية سجلت ارتفاع سنة 1992 قيمته 302.66 مليار دينار مقابل 147.3 مليار دينار سنة 1990 بنسبة مساهمة 99.59% من إجمالي الإيرادات العامة، تزامنت معها زيادة في الإيرادات الأخرى بقيمة 9.2 مليار دينار سنة 1992 مقابل 5.2 مليار دينار سنة 1990 بنسبة مساهمة 3.40% من إجمالي الإيرادات العامة. إلا أن إجمالي الإيرادات العامة عرف انخفاض سنة 1993 بقيمة 113.95 مليار دينار.

كما يبين الجدول أعلاه أن الإيرادات النفطية شهدت زيادة مستمرة طيلة الفترة 1993-1996، انتقلت 300.69 مليار دينار سنة 1993، أي بنسبة 95.77% من إجمالي الإيرادات العامة، وصولاً إلى 786.6 مليار دينار سنة 1996، بنسبة 95.32% من إجمالي الإيرادات العامة (معطيات الجدول رقم (12.2)). ويرجع السبب في ذلك إلى حرب الخليج التي نتج عنها حدوث زيادة في الطلب على الموارد النفطية (مزعاش، 2011، صفحة 155).

أما فيما يخص الإيرادات الأخرى فقد عرفت زيادة خلال سنتي 1993 و1994، لتبلغ ما قيمته 13.26 مليار دينار سنة 1993، بنسبة 4.22% من إجمالي الإيرادات العامة، وقد قدرت قيمتها 78.83 مليار دينار سنة 1994، بنسبة 16.51% من إجمالي الإيرادات العامة. إلا أنها ارتدت سنة 1995 بقيمة 33.59 مليار دينار مقابل زيادة قدرها 38.56 مليار دينار سنة 1996، أي بنسبة 4.67% من إجمالي الإيرادات العامة (معطيات الجدول رقم (12.2)).

لتنخفض الإيرادات النفطية خلال سنتي 1997 و1998، وقد قدرت على التوالي 592.5 مليار دينار سنة 1997، بنسبة 63.94% من إجمالي الإيرادات العامة، بينما بلغت 425.9 مليار دينار، 54.98% من إجمالي الإيرادات العامة. على عكس الإرتفاع الذي سجلته في سنة 1996 التي بلغت فيها قيمة الإيرادات النفطية 786.6 مليار دينار (معطيات الجدول رقم (12.2)).

أما فيما تعلق بالإيرادات الأخرى فقد عرفت ارتفاع مستمرا إنتقل من 38.56 مليار دينار سنة 1996، بنسبة 4.67% من إجمالي الإيرادات العامة وصولاً إلى 364.9 مليار دينار سنة 2000، بنسبة 23.12% من إجمالي الإيرادات العامة، بعد أن كانت قيمتها 13.26 مليار دينار سنة 1993. على خلاف الإيرادات النفطية سجلت ارتفاع خلال سنتي 1999 و2000، بقيمة 1213.2 مليار دينار سنة 2000 مقابل 588.3 مليار دينار سنة 1999 (معطيات الجدول رقم (12.2)). بقيت الإيرادات الأخرى تساهم في الإيرادات العامة بصورة ضعيفة ولم تبلغ المستوى المطلوب، على الرغم من كل الجهود المبذولة، والمتمثلة في الإصلاحات الضريبية التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية في فترة التسعينات انطلاقاً من التصحيحات الهيكلية، والتي كانت ترمي إلى زيادة مردودية الجباية العادية على حساب الجباية البترولية (كريمين و بقبق، 2018، صفحة 252).

المطلب الرابع- تطور الإيرادات العامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2021

نظراً لاعتماد هيكل الإيرادات العامة بشكل كبير على قطاع المحروقات كما تم ملاحظته طيلة السنوات الأولى من فترة الدراسة، انعكس مستوى التنوع المسيطر عليه من جانب هذا القطاع، بعبارة أخرى

الفصل الثاني.....تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1967-2021

هيمنة قطاع المحروقات على نصيب الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة، سوف يتم عرض تطور الإيرادات العامة في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي.

الجدول الآتي يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001-2021.

جدول رقم (13.2): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001-2021

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة
2001	1001.4	488.5	1489.9
2002	1007.9	595.1	1603
2003	1350	624.3	1974.3
2004	1570.7	652.5	2223.2
2005	2352.7	724.2	3076.9
2006	2799	840.5	3639.5
2007	2796.8	890.9	3687.7
2008	4088.6	1101.8	5190.4
2009	2412.7	1263.3	3676
2010	2905	1487.8	4392.8
2011	3979.1	1810.4	5789.5
2012	4184.3	2155	6339.3
2013	3678.1	2279.4	5957.5
2014	3388.4	2349.9	5738.3
2015	2373.5	2729.6	5103.1
2016	1781.1	3329	5110.1
2017	2177	3870.9	6047.9
2018	2887.1	3864.2	6751.3
2019	2714.47	3793.43	6507.9
2020	2200.3	4039.4	6239.7
2021	1927.05	3404.78	5331.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات متوفرة على المصادر:

(بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني للإحصاء، 2022)، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (13.2) أنه طيلة الفترة الممتدة من 2001-2017، تميزت الفترة الأولى بنمو مطرد لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وسيطرته على الصادرات، وظهور نمو متساوي في الجباية البترولية لتحقق نسبة 76.9% من إجمالي الإيرادات، أي ما قيمته 2799.0 مليار دينار سنة 2006، وفي المقابل ارتفعت حصة الإيرادات الأخرى، حيث بلغت مساهمتها 37.1% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2002 كأعلى مساهمة لها طيلة السنوات التي سبقتها، أي ما قيمته 595.1 مليار دينار. كما عرفت الفترة 2001-2005، ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 95.3%، بقيمة 1489.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 3076.9 مليار دينار سنة 2005، أي بارتفاع قدره 1587 مليار دينار. السبب في ذلك راجع إلى تحسن مردودية الإدارة الضريبية بسبب الإصلاحات التي تعلقته بهيكل الإدارة الضريبية منذ سنة 2002.

كما تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الحاصلة في هذه النسبة بعدة نقاط مئوية بشكل رئيسي يرجع إلى الزيادة بنسب أعلى من حيث حصة القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي، أي 45.1% سنة 2005 مقارنة 38% سنة 2004. ومع ارتفاع معدل الضريبة على هذا القطاع مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية، وعليه أي زيادة نسبية في وزن هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة لاحقة في نسبة إيرادات الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد تبعها ارتفاع في الإيرادات غير النفطية بنسبة 10.9% سنة 2005. وارتفعت الإيرادات الضريبية التي تساهم بنسبة 88.8% من الإيرادات غير النفطية بنسبة 10.6% (Banque d'Algerie, 2006, pp. 76-77).

في حين عرفت الإيرادات النفطية سنة 2009 انخفاض كنتيجة لانخفاض أسعار المحروقات، وتراجع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي. لكن نظرا لتحسن مستوى أسعار المحروقات، ارتفعت حصة الإيرادات النفطية وأعدت السيطرة على إجمالي الإيرادات على خلاف الإيرادات الأخرى لتقدر بذلك 2905 مليار دينار، أي بنسبة بلغت 65.6% سنة 2010 مقابل 1487.8 مليار دينار، بنسبة 34.4% لنفس السنة، بعد التراجع الحاصل في سنة 2009، والتي قدرت قيمة الإيرادات النفطية 2412.7 مليار دينار، و1263.3 مليار دينار فيما تعلق بالإيرادات الأخرى (معطيات الجدول رقم (13.2)). كنتيجة لهذا التراجع انخفضت الإيرادات العامة في هذه السنة، والسبب في ذلك الأزمة المالية العالمية التي أثرت بالسلب على أسعار النفط، مما جعل هذه الفترة تتسم بالركود الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وانكماش النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة، وهذا ما انعكس على المنتجات المصدرة (كريمين و بقبق، 2018، صفحة 256).

بعد التراجع الحاد سنة 2009 والمقدر بنسبة (29.2%) ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 74.4% في 3 سنوات على عكس سنتي 2010 و2011 والتي عرفت فيها إيرادات النفط والغاز مساهمة أكبر في زيادة إجمالي الإيرادات سنة 2012. لترتفع بذلك إيرادات المحروقات بنسبة 5.1% سنة 2012 مقابل 37% سنة 2011 (Banque d'algerie, 2013, p. 69).

لتنقل الإيرادات النفطية من 3979.1 مليار دينار سنة 2011 إلى 4184.3 مليار دينار سنة 2012، وتسجل كذلك الإيرادات غير النفطية مبلغا قدره 2155 مليار دينار سنة 2012 (معطيات الجدول رقم (13.2)).

في سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة 6339,3 مليار دينار مقابل 5789,5 مليار دينار سنة 2011، أي بزيادة قدرها 10.7% (معطيات الجدول رقم (13.2)).

تميزت الإيرادات العامة بانخفاض سنة 2013 قدره 5957.5 مليار دينار، مقابل 6339.3 مليار دينار سنة 2012، أي بانخفاض قيمته 394.4 مليار دينار. واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2015، حيث قدرت الإيرادات العامة 5103.1 مليار دينار، مقابل 5789.5 مليار دينار سنة 2014، أي بانخفاض قدره 686.4 مليار دينار.

إلا أن ما تشير إليه القيم الموضحة في الجدول رقم (13.2) أن هناك تراجع في حصة الإيرادات النفطية خلال الفترة 2013-2016، لتقدر بذلك 3678.1 مليار دينار سنة 2013، بنسبة 61.73% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل 4184.3 مليار دينار سنة 2012، بنسبة 66% من إجمالي الإيرادات العامة، أي بانخفاض قدره 506.2 مليار دينار. ليستمر هذا الانخفاض والذي انتقل من 3388.4 مليار دينار سنة 2014، أي نسبة 59.04% من إجمالي الإيرادات العامة، إلى 1781.1 مليار دينار سنة 2016، بنسبة قدرها 34.85% من إجمالي الإيرادات العامة. ليبلغ هذا الانخفاض 1607.3 مليار دينار. كنتيجة لتراجع حصة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، على اعتبار أن الإيرادات الجزائرية تعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات.

بينما الإيرادات الأخرى فقد سجلت تحسن خلال هذه الفترة منتقلة بذلك من 2279.4 مليار دينار سنة 2013، بنسبة 38.26% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل ارتفاع قدره 2349.9 مليار دينار سنة 2014، بنسبة 40.95% من إجمالي الإيرادات العامة، وقد استمرت هذه الزيادة إلى غاية سنة 2016، لتبلغ بذلك

3329 مليار دينار، بنسبة 65.14% من إجمالي الإيرادات العامة. لتقدر الزيادة طيلة هذه الفترة بـ 1049.6 مليار دينار.

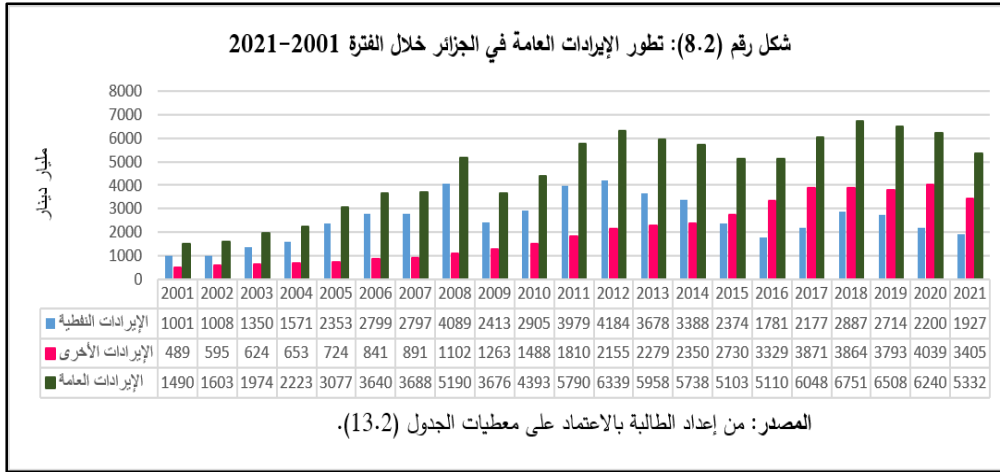
إن ما يمكن الإشارة إليه أن الجباية البترولية عرفت إصلاحات وتعديلات جبائية، يمكن ذكر أهم هذه الإصلاحات في النقاط الآتية (عابي، سراي، و مومن، 2019، صفحة 70):

- تم إصدار قانون جديد لقطاع المحروقات رقم 07/05، الغاية منه توجيه إهتمام خاص بالإطار القانوني والتشريعي لصالح أنشطة الاستغلال والبحث؛

- صدور أمر رئاسي سنة 2006، بالإضافة إلى قانون معدل ومتم سنة 2013، بهدف تدارك النقائص في القانون الخاص بقطاع المحروقات 07/05؛

- الضرائب والرسوم في مجال المحروقات والتي يتم تطبيقها على نشاطات الاستغلال والبحث منها: رسم الدخل النفطي يتم دفعه كل شهر إلى الخزينة، وضريبة تكميلية على الناتج، بالإضافة إلى الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال، ورسم مسحي وإتاوة كل شهر يتم دفعها إلى الوكالة الوطنية من أجل تامين موارد المحروقات.

من الجانب الهيكلي تمثل الإيرادات الضريبية بنسبة 89.2% من الإيرادات غير النفطية (مقابل 88.6% في سنة 2012). وهو نفس الشيء في سنة 2012، إذ ساهمت الإيرادات الضريبية في ارتفاع الإيرادات غير النفطية بأزيد من 100% (101.9%)، يكمن السبب في ذلك إلى التراجع الطفيف في الإيرادات غير الضريبية بقيمة 2.1- مليار دينار. في حين أن الإيرادات الضريبية لم تسجل ارتفاع إلا بنسبة 5.8% في سنة 2013 لتقابل بالقيمة 2018.5 مليار دينار مقابل 25% في سنة 2012. وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، بينما شهدت الضرائب على المداخيل والأرباح تدني في سنة 2013، مع العلم أن المستوى الذي وصلت إليه في سنة 2012 يرجع إلى الاقتطاعات التي خصصت لصالح الزيادات المعتبرة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، إلا أنه تبقى الضرائب على المداخيل والأرباح تمثل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية (40.5%) (بنك الجزائر، 2014، صفحة 88).



في سنة 2017 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا قدره 6047.9 مليار دينار مقابل 5103.1 مليار دينار سنة 2015. يرجع السبب في هذا الإرتفاع المحسوس عن ارتفاع الجباية على المحروقات في حدود نسبة 55% ما يقارب نسبة 45% من الإيرادات غير النفطية. بينما الارتفاع الذي شهدته هذه الأخيرة والتي بلغت 3329 مليار دينار، يرجع ما قيمته 309.8 مليار دينار، أي ما نسبته 64.3% إلى ارتفاع أرباح بنك الجزائر (بنك الجزائر، 2018، صفحة 58).

بالعودة إلى هيكل الإيرادات الضريبية تبين أنه في سنة 2017 مواصلة أهم التوجهات للفترة 2002-2016. إذ تحصلت الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح 1.7 نقطة مئوية في سنة 2017 معبر عنها بنسبة 46.4% من الإيرادات الضريبية، قابلتها نسبة 23.2% سنة 2002، و 44.7% سنة 2016. في حين عرفت الحقوق الجمركية خسارة مرة أخرى بقيمة 2.3 نقطة، أي ما نسبته 13.4% فقط من الإيرادات الضريبية في سنة 2017، مقابل 26.6% سنة 2002، و 15.7% سنة 2016. السبب في ذلك أن الواردات من السلع ارتدت منذ سنة 2015، بالإضافة إلى الإعفاءات من الحقوق الجمركية. في حين وزن الضرائب على السلع والخدمات عرف ارتفاع منخفض، انتقل من 35.8% سنة 2016 إلى 36.6% سنة 2017 بعد أن سجل أدنى مستوى له في سنة 2015. إلا أنه بقي منخفض بالمقارنة مع المستوى المسجل في سنة 2002. على الرغم من أن الثلاث سنوات 2015، 2016، 2017 لا تؤكد الميولات نحو الزيادة لوزن الضرائب على الأجور ضمن الضرائب المباشرة، فإن هيكل الضرائب غير المباشرة والمباشرة يعطي صورة عاكسة على سيطرت الاقتطاعات عند التصدير (الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، والأجور)، وهذا يشير إلى وجود نقائص في مجال تحصيل الأنواع الأخرى من الاقتطاعات (الضريبة على الدخل الإجمالي للشركات، والضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية)، وهذا الأمر اختلف مع أهمية وعاءاتها الضريبية

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة التجارية في الجزائر للفترة 1967-2021

المعنية (فائض صافي الاستغلال للشركات، والقيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي خارج المحروقات) (بنك الجزائر، 2018، الصفحات 58-59).

وهذا ما يوضحه الجدول (14.2) الآتي:

جدول رقم (14.2): تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسبة المئوية من الإيرادات الضريبية)

2018	2017	2016	2015	2014	2012	2007	2002	
44.7	45.9	44.7	43.9	42.1	44.8	33.7	23.2	الضرائب على المداخيل والأرباح
40.2	36.8	35.8	35.0	36.7	37.5	45.3	46.3	الضرائب على السلع والخدمات
11.8	13.9	15.7	17.5	17.7	14.6	17.4	26.6	الحقوق الجمركية

المصدر: من اعداد الطالبه بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2019، صفحة 62).

ما يمكن ملاحظته أيضا أن الإيرادات العامة عرفت زيادة خلال الفترة 2015-2018، بحيث بلغت ما قيمته 6751.3 مليار دينار سنة 2018 مقابل 5103.1 مليار دينار سنة 2015. أما فيما يتعلق بهيكل الإيرادات الضريبية، فإنه تم تسجيل زيادة في الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات قدرها 3.4 نقطة، ما يعكس 40.2% من الإيرادات الضريبية، على عكس الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح فقد خسرت ما قيمته 1.2 نقطة مئوية، إلا أنها تبقى المسيطرة بنسبة 44.7% من الإيرادات الضريبية. في حين قيمة الحقوق الجمركية عرفت انخفاض بنسبة 11.8% في سنة 2018 مقابل 13.9% سنة 2017، والسبب في ذلك الإعفاءات المتنوعة من الحقوق الجمركية لواردات المركبات من مجموعة (CKD). والسبب في ذلك راجع إلى الزيادة المطبقة على بعض الرسوم والرخص في قوانين المالية لسنة 2016 و2017، وليس بسبب امتداد الوعاء الضريبي عن طريق تطور القطاعات الأخرى وتحسن مساهمتها (محمد ميلود و فاتح، 2020، صفحة 147).

فيما تعلق بالإيرادات غير الضريبية فقد سجلت تضاعف أكبر من ثلاث أضعاف خلال الفترة 2015-2018، حيث بلغت 374.9 مليار دينار سنة 2015 مقابل 1215.7 مليار دينار سنة 2018، والسبب الكامن وراء هذه الزيادة المعتبرة هو الزيادة الاستثنائية في الأرباح المدفوعة من قبل بنك الجزائر، والبالغة 610.5 مليار دينار سنة 2016 و919.8 مليار دينار سنة 2017 مقابل 1000 مليار دينار سنة 2018، ما نتج عنه حدوث ارتفاع في حصة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات خارج المحروقات من 13.7% سنة 2015 إلى 31.5% سنة 2018 (بنك الجزائر، 2019، صفحة 64).

سجلت الإيرادات النفطية تراجع سنة 2019 بقيمة 2714.47 مليار دينار، أي بنسبة 41.71% من إجمالي الإيرادات النفطية، مقابل 2887.1 مليار دينار سنة 2018، بنسبة 44.36% من إجمالي الإيرادات النفطية. ليقدّر بذلك هذا الانخفاض بـ 175.63 مليار دينار. وقد استمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2021 بقيمة 1927.05 مليار دينار، بنسبة 36.14% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل 2200.3 مليار دينار سنة 2020، أي بانخفاض قدره 273.25. بينما الإيرادات الأخرى فقد عرفت تذبذب خلال هذه الفترة ما بين ارتفاع وانخفاض، بحيث سجلت ارتفاع خلال سنة 2020 بقيمة 4039.4 مليار دينار، بنسبة 64.73% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل 3404.78 مليار دينار سنة 2021، بنسبة 63.85% من إجمالي الإيرادات العامة. أي بانخفاض قدره 634.62 مليار دينار. السبب وراء ذلك راجع لهيمنة الإيرادات خارج المحروقات على إيرادات المحروقات، بالإضافة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات ففي حالة انخفاض الإيرادات النفطية تؤدي إلى انخفاض إجمالي الإيرادات.

المبحث الثالث- تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

بعد الوقوف على مراحل تطور الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، سوف يناقش هذا المبحث بدوره عنصر هام والمتمثل في تطور الميزان التجاري في الجزائر. كونه يعكس درجة انفتاح الدول على العالم الخارجي، إلا أنه يبقى مرهون بمجموعة من العوامل التي تحدد ما إذا كان الميزان التجاري لهذا البلد حقق فائض أو عجز. لكن قبل ذلك يجب مناقشة التوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية والتي تنعكس في تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول- تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1967-2021

تنقسم الصادرات الجزائرية إلى صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات، وبهدف تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة سوف يتم عرض النتائج تبعا لفترات مقسمة، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه.

1- تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1967-1989:

يمكن تحليل تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1967-1989 بالاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول الآتي:

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة التجارية في الجزائر للفترة 1967-2021

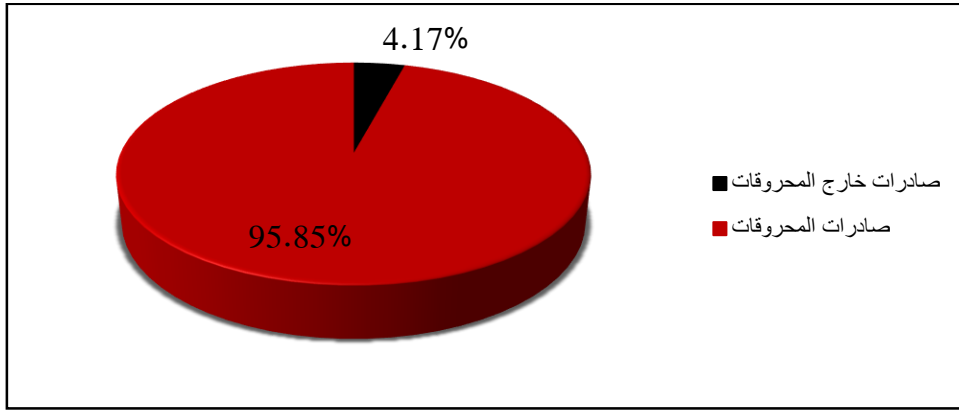
جدول رقم (15.2): التوزيع الهيكلي للمصادرات الجزائرية خلال الفترة 1967-1989

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	صادرات المحروقات	النسبة %	صادرات خارج المحروقات	النسبة %	إجمالي الصادرات
1967	2.61	72.91	0.97	27.09	3.58
1968	2.91	70.98	1.19	29.02	4.1
1969	3.12	67.68	1.49	32.32	4.61
1970	3.46	69.34	1.53	30.66	4.99
1971	3.15	74.64	1.07	25.36	4.22
1972	4.82	82.25	1.04	17.75	5.86
1973	6.21	82.91	1.28	17.09	7.49
1974	18.26	93.16	1.34	6.84	19.6
1975	17.27	93.05	1.29	6.95	18.56
1976	21.1	95.05	1.1	4.95	22.2
1977	23.45	95.99	0.98	4.01	24.43
1978	23.28	96.08	0.95	3.92	24.23
1979	35.86	97.58	0.89	2.42	36.75
1980	51.72	98.21	0.94	1.79	52.66
1981	61.68	98.14	1.17	1.86	62.85
1982	59.39	98.21	1.08	1.79	60.47
1983	59.82	98.49	0.92	1.51	60.74
1984	62.23	97.68	1.48	2.32	63.71
1985	63.3	98.03	1.27	1.97	64.57
1986	34	97.25	0.96	2.75	34.96
1987	40.7	97.42	1.08	2.58	41.78
1988	42.93	94.52	2.49	5.48	45.42
1989	68.93	95.83	3	4.17	71.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على حوصلة بيانات متوفرة على المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

شكل رقم (9.2): تطور صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات في الجزائر لسنة 1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (15.2).

يتضح جليا أن صادرات المحروقات عرفت ارتفاع مستمر خلال الفترة 1967-1981 حيث انتقلت من 2.61 مليار دينار سنة 1967 بنسبة 72.91% إلى 61.68 مليار دينار سنة 1981 بنسبة 98.14% من إجمالي الصادرات. وهذا يفسر أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن، بينما الصادرات خارج المحروقات فقد تميزت بتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض، إلا أنه طبع عليها التراجع المتواصل في معظم السنوات، لتبلغ بذلك 0.97 مليار دينار سنة 1967 لتصل إلى 1.17 مليار دينار سنة 1981، بنسبة 1.86%.

تميزت صادرات المحروقات بتراجع خلال الفترة 1982-1988، حيث بلغت 59.39 مليار دينار سنة 1982 مقابل 42.93 مليار دينار سنة 1988. السبب في ذلك أن هذه الفترة تزامنت مع مرحلة تأميم واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، والتي جاءت بعد كل من مرحلة الرقابة التي فرضتها الجزائر بعد الاستقلال (1962-1969)، ومرحلة التوجه التدريجي نحو احتكار التجارة الخارجية (1970-1978). كما أن الجزائر خلال الفترة 1979-1989 اعتمدت على سياسة توجيه المبادلات التجارية التي تهدف إلى السيطرة على العلاقات المالية والاقتصادية من أجل بلوغ بعض الأهداف الاستراتيجية والتي يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر في النقاط الموالية (عجة، 2007، الصفحات 196-197):

- ✓ ترقية وتنمية الصادرات، والقضاء على نمو نسبة الواردات من السلع والخدمات الخارجية فيما تعلق بالنتائج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تنويع المبادلات الخارجية من جانب البنية السلعية للمبادلات، وأيضا من جهة التوزيع الجغرافي؛
- ✓ تمويل الاقتصاد المحلي بالسلع والخدمات بشكل كاف، تبعا لأولويات السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزانية العمومية في الجزائر للفترة 1967-2021

إن ما يمكن قوله فيما تعلق بتطور التركيب السلعي للصادرات هو أن قطاع المحروقات كان المسيطر الكبير خاصة في جانب الصادرات، هذا ما جعل من الاقتصاد الجزائري يطبع عليه الضعف والتبعية النفطية، فضلا عن ذلك فإن شروط التصدير اختلفت نتيجة تخصصها في إنتاج المحروقات، وبالتالي انجر عنه تدني قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2- تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2021:

يمكن تحليل تطور التركيب الهيكلي للصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة، بالاعتماد على الاحصائيات الموضحة في الجدول الموالي.

جدول رقم (16.2): التوزيع الهيكلي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2021

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنة	صادرات المحروقات	النسبة %	صادرات خارج المحروقات	النسبة %	السنة	إجمالي الصادرات	النسبة %	صادرات خارج المحروقات	النسبة %	إجمالي الصادرات
1990	118.6	96.98	3.69	3.02	2006	122.29	3.02	3.69	96.98	3979.01
1991	226.8	97.09	6.79	2.91	2007	233.59	2.91	6.79	97.09	4214.15
1992	237.55	95.39	11.47	4.61	2008	249.02	4.61	11.47	95.39	5095.04
1993	228.12	95.22	11.45	4.78	2009	239.57	4.78	11.45	95.22	3347.64
1994	311.36	96	12.97	4	2010	324.33	4	12.97	96	4333.61
1995	473.06	94.9	25.4	5.1	2011	498.46	5.1	25.4	94.9	5374.14
1996	682.14	92.08	58.67	7.92	2012	740.81	7.92	58.67	92.08	5687.38
1997	762.71	96.33	29.06	3.67	2013	791.77	3.67	29.06	96.33	5217.12
1998	566.62	96.22	22.26	3.78	2014	588.88	3.78	22.26	96.22	4891.72
1999	811.27	96.52	29.25	3.48	2015	840.52	3.48	29.25	96.52	3537.18
2000	1611.97	97.27	45.24	2.73	2016	1657.21	2.73	45.24	97.27	3277.73
2001	1428.97	96.53	51.36	3.47	2017	1480.33	3.47	51.36	96.53	3928.28
2002	1441.87	96.05	59.31	3.95	2018	1501.18	3.95	59.31	96.05	4889.28
2003	1850.07	97.27	51.99	2.73	2019	1902.06	2.73	51.99	97.27	4275.4
2004	2286.31	97.81	51.13	2.19	2020	2337.44	2.19	51.13	97.81	3016.69
2005	3355	97.77	76.55	2.23	2021	3431.55	2.23	76.55	97.77	5207.37

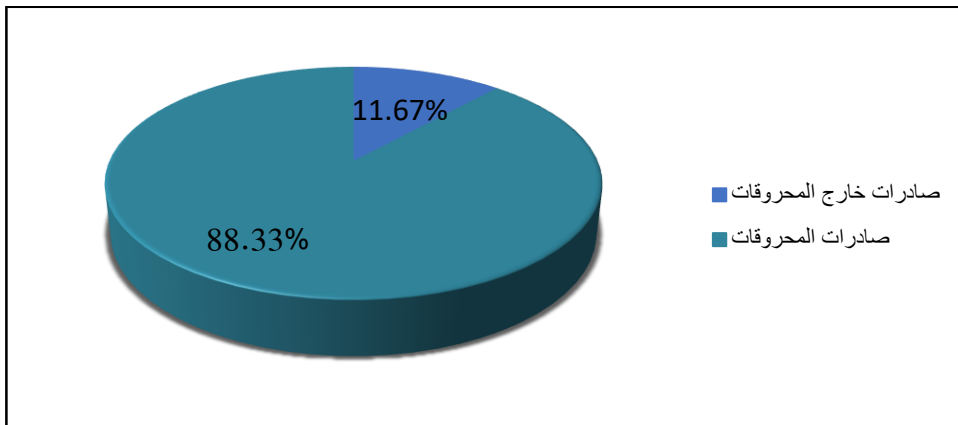
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021)، (المديرية العامة للجمارك، 2021)،

(بنك الجزائر، 2022).

من خلال الجدول أعلاه رقم (16.2) يتضح أن صادرات المحروقات في الجزائر عرفت ارتفاع بقيمة 762.71 مليار دينار سنة 1997 مقابل 118.6 مليار دينار سنة 1990، بينما الصادرات خارج المحروقات فقد عرفت ارتفاع بقيمة ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة أمام صادرات المحروقات من مجموع الصادرات، أي بقيمة بلغت 3.69 مليار دينار سنة 1990 مقابل 29.06 مليار دينار، وهذا ما يؤكد أن صادرات المحروقات هي المهيمنة. حيث تمثل نسبة قطاع المحروقات ما يفوق 96% سنة 1999. إن ما يمكن ملاحظته أن المحروقات عرفت انخفاض بالنسبة للفترات التي سبقت سنة 1999، والسبب في ذلك أن السوق الدولية للبتروال اتسمت بانخفاض الطلب مقابل العرض هذا من جهة، والآثار المتعلقة بالأزمة الآسيوية من جهة أخرى. واستمر هذا الأثر السلبي حتى نهاية سنة 1999. لكن سرعان ما ارتفعت الصادرات الجزائرية بزيادة تجاوزت 97.27%، وهذا بسبب استقرار أسعار المحروقات في السوق العالمية. إلا أن الزيادة لم تستمر بل ارتدت سنة 2001 بقيمة 1428.97 مليار دينار مقابل 1611.97 مليار دينار (معطيات الجدول رقم (16.2)).

يرجع السبب في هذا الإنخفاض إلى ثلاثة عوامل أساسية: تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ووقوع اختلالات بين البلدان المنتجة للنفط، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عرفت صادرات المحروقات الجزائرية ارتفاع تدريجي مع بداية سنة 2003 بنسبة 97.27% وصولا إلى سنة 2005 بنسبة 97.77%. إن هذا التصاعد المتسارع يعود إلى عوامل جيوسياسية (أزمة نيجيريا، الغزو الأمريكي للعراق، عدم الاستقرار في الشرق الأوسط)، بالإضافة للتوسع في الاقتصاد العالمي الذي سبب زيادة الطلب في السوق العالمية، قامت الحكومة الجزائرية بالرفع من حجم مبيعاتها من البترول بالأخص في سنة 2005 بـ 5.7% (آيت يحي، 2014، صفحة 170).

شكل رقم (10.2): تطور صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات في الجزائر لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (16.2).

يبين الجدول رقم (16.2) وجود زيادة جالبة للانتباه فيما تعلق بصادات المحروقات في سنة 2008 بقيمة 4970.03 مليار دينار، أي ما نسبته 97.55%، وهذا تماشيا مع ارتفاع أسعار البرميل من البرنت ب33.38% بالمقارنة مع سنة 2007. إن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن هذه السنة تمثل الأزمة العالمية التي هزت كيان النظام الرأسمالي (آيت يحي، 2014، صفحة 170). نتج عنها انهيار كبير في أسعار البترول منذ جويلية 2008 مقدرة ب111.51 دولار للبرميل خلال السداسي الأول وصولا 88.22 دولار خلال السداسي الثاني، وهذا يؤكد التذبذبات والتغيرات التي تصاحب أسعار البترول، فبعد تخطي عتبة 145 دولار/برميل خلال الأسبوع الثاني من جويلية 2008، تدهور سعر البرنت في السداسي الثاني إلى أقل من 35 دولار/برميل مع نهاية سنة 2008 أمام الإضطرابات المتتالية للوضع الاقتصادية التي عاشها العالم (Banque d'Algérie, Juin 2009, p. 60).

إنعكس الأثر السلبي للصدمة بانهيار أسعار المحروقات في الثلاثي الرابع سنة 2008، وهذا ما تزامن مع دخول مرحلة الركود التي عرفت اقتصاديات المتقدمة. ما أدى إلى الانخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات سنة 2009 بقيمة 3270.23 مليار دينار مقابل 4970.03 مليار دينار سنة 2008 (معطيات الجدول رقم (16.2)). لكن سرعان ما عرفت الأسعار ارتفاع سنة 4220.11 مليار دينار، بسبب ارتفاع أسعار البرنت ب28.8% حيث بلغ متوسط سنوي 80.15 دولار/برميل. السبب في هذا يرجع إلى تدني حدة الأزمة على المستوى العالمي، مما نتج عنه ارتفاع المتوسط السنوي لسعر البرنت في الجزائر إلى مستوى لم تسبق أن عرفته منذ الاستقلال حيث بلغ ما يقارب 113 دولار/برميل سنة 2011، أي بزيادة قدرها 40.9% مقارنة بسنة 2010 (Banque d'Algérie, Mai 2012, p. 47).

بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد استمرت في الارتفاع بقيم متقاربة، وبنسب ضعيفة خلال الفترة 1990-2011 حيث بلغت ما قيمته 3.69 مليار دينار سنة 1990 مقابل زيادة بلغت 150.3 مليار دينار سنة 2011 (معطيات الجدول (16.2)). إن ما يجب الإشارة إليه أن الصادرات خارج المحروقات في مجموعها تبقى لا تتجاوز 3% من المجموع الإجمالي للصادرات، هذا يعكس أن السياسة المنتهجة لم تحقق الأهداف المرجوة. السبب الكامن وراء هذا انعدام معيار الصحة والسلامة، ونظام الحصص ودخول السلعة، بالإضافة إلى المواصفات القياسية، كما لا يمكن تجاهل عدم تنافسية السلع الجزائرية مع نظيرتها على وجه الخصوص الأوروبية، كما أن المصدر الجزائري تقف أمامه صعوبات تجعله لا يستطيع التعريف بمنتجاته

في الأسواق الخارجية الأمريكية التي وقعت معها الحكومة الجزائرية اتفاقيات في ديسمبر 2001 (آيت يحي، 2014، صفحة 171).

ما يمكن استنتاجه انطلاقا من التحليل السابق أن تطور الصادرات الجزائرية مرت عبر ثلاثة فترات، يمكن ذكرها كالآتي:

- **الفترة 1990-1999:** شهدت فيها الصادرات الجزائرية نوع من التذبذب حيث سجلت في بعض السنوات ارتفاع بينما كان هناك انخفاض في بعض السنوات الأخرى، وهو ما يعبر عن الوضعية المزرية التي عاشها الاقتصاد الوطني في العقد الأخير من القرن العشرين. من المعروف أن هذه الفترة تزامنت مع شروع الجزائر في تبني التحرير التجاري واستغنائها عن احتكار قطاع التجارة الخارجية، إذ قدرت صادرات الجزائر 122.29 مليار دينار سنة 1990، لتسجل بعدها زيادة في سنة 1991 بلغت 233.59 مليار دينار، وهذا جراء الارتفاع الحاصل في أسعار المحروقات الناتجة عن حرب الخليج، لكن سرعان ما تراجع قيمة الصادرات لتصل إلى 239.57 مليار دينار سنة 1993 مقابل 249.02 مليار دينار سنة 1992. ثم ارتفعت مرة أخرى حتى بلغت أعلى قيمة لها طيلة فترة التسعينات بقيمته 791.77 مليار دينار سنة 1997. ثم ارتدت قيمة الصادرات مرة أخرى أين سجلت 840.52 مليار دينار سنة 1999.

- **الفترة 2000-2008:** اتسمت هذه الفترة بزيادة معتبرة ومتواصلة طيلة الفترة حيث انتقل إجمالي الصادرات من 1501.19 مليار دينار سنة 2002 مقابل 1657.21 مليار دينار سنة 2000 وصولا إلى 5095.04 مليار دينار سنة 2008، ذلك راجع للارتفاع المسجل في أسعار المحروقات، الذي سجل زيادة بلغت 40 دولار سنة 2004 واستمرت في الزيادة حتى وصل إلى 96 دولار مع انقضاء سنة 2007، ليتخطى عتبة 100 سنة 2008، أي بلغ 147 دولار في جويلية 2008، وهذا ما يؤكد الترابط بين أسعار النفط والصادرات الجزائرية.

- **الفترة 2009-2021:** عرفت الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة تذبذب، إذ تراجعت قيمة الصادرات لتبلغ 3347.64 مليار دينار سنة 2009 مقابل الزيادة التي عرفت خلال سنة 2008 والتي بلغت 5095.04 مليار دينار. يمكن ارجاع السبب الذي وقف وراء ذلك تداعيات الأزمة العالمية 2008، والتي انجر عنها انهيار أسعار المحروقات بنسبة 37.33% (الجوزي، 2013، صفحة 107). غير أنه من الملاحظ أن قيمتها تميزت بنوع من الثبات طيلة الفترة 2010-2014، لتنعكس الصدمات في أسعار المحروقات المسجلة منذ النصف الثاني من سنة 2014 بالسلب على قيمة الصادرات، مما نتج عنها انخفاض بلغ 3537.18 مليار دينار سنة 2015، مسجلتا بعد ذلك تحسن نوعا ما منذ سنة 2017 إلى غاية سنة 2018، لكن سرعان ما

الفصل الثاني.....تطور السياسة المالية والميزانية التجارية في الجزائر للفترة 1967-2021

ارتدت مرة أخرى لتسجل انخفاض بلغ 4275.40 مليار دينار سنة 2019 مقابل 4889.28 مليار دينار سنة 2018، وقد عرف إجمالي الصادرات ارتفاع بقيمة 5207.37 مليار دينار سنة 2021.

المطلب الثاني- تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1967-2021

عرفت الواردات الجزائرية مع بداية فترة الدراسة ارتفاعا معتبرا ومتواصلا من سنة لأخرى، فهي تؤدي دورا هاما في الاقتصاد الوطني على اعتبارها تضم جميع السلع والخدمات التي يتحصل عليها البلد، كما أنها تعتبر من بين عوامل التسرب ذلك أنها تعد تسرب من تيار الإنفاق الكلي. استنادا لهذا سوف يتم تسليط الضوء على تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

1- تحليل التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1967-1989:

يمكن تحليل تطور الواردات الجزائرية لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (17.2): تطور التركيب السلعي للواردات خلال الفترة 1967-1989

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود و مواد التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان آخر	إجمالي الواردات
1967	0.82	1.05	0.04	0.55	0.27	0.43	0	3.16
1968	0.72	1.41	0.05	1.04	0.36	0.45	0.001	4.031
1969	0.63	2.08	0.06	1.18	0.49	0.54	0.002	4.982
1970	0.68	2.42	0.11	1.81	0.69	0.48	0.003	6.193
1971	1.85	2.26	0.18	1.85	0.55	0.34	0.003	7.033
1972	1.14	2.45	0.13	1.93	0.65	0.4	0.004	6.704
1973	1.22	3.33	0.12	2.38	1.16	0.68	0.005	8.895
1974	3.54	7.12	0.2	4.04	1.73	1.12	0.011	17.761
1975	4.63	7.55	0.35	6.92	2.83	1.46	0.017	23.757
1976	3.6	6.53	0.38	6.67	3.92	1.11	0.021	22.231
1977	4.49	9.17	0.34	9.44	4.43	1.6	0.004	29.474
1978	5.03	10.66	0.42	11.5	5.03	1.8	0.008	34.448
1979	5.17	10.84	0.55	10.66	3.37	1.79	0.001	32.381

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة التجارية في الجزائر للفترة 1967-2021

40.516	0.006	2.7	4.18	11.32	0.85	13.68	7.78	1980
48.777	0.007	3.19	7.03	11.83	0.85	17.47	8.4	1981
49.39	0.01	3.76	7.31	11.98	0.32	17.26	8.75	1982
49.77	0.12	3.96	5.06	12.85	0.88	17.69	9.21	1983
50.36	0.05	2.3	5.63	12.03	0.89	21.63	7.83	1984
49.49	0.08	2.71	5.25	12.49	0.71	18.52	9.73	1985
43.4	0.05	2.85	4.84	10.97	0.63	16.8	7.26	1986
34.16	0.1	1.82	3.14	7.63	0.64	13.73	7.1	1987
43.43	0.05	2.33	3.27	10.04	0.67	17.77	9.3	1988
70.09	0.15	4.19	4.08	15.79	0.71	25.2	19.97	1989

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير متوفرة على المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

يشير الجدول أعلاه أن التركيب السلعي للواردات قد هيمن عليه قطاع الآلات والسلع التجهيزية، والتموين الصناعي، فمن الملاحظ أن المواد الأولية/التموين الصناعي احتلت الصدارة من حيث مساهمتها في تكوين الصادرات لتقفز بذلك من 10.84 مليار دينار سنة 1979 إلى 25.20 مليار دينار سنة 1989، ثم جاءت مساهمة قطاع الآلات والسلع التجهيزية في المرتبة الثانية بارتفاع تدريجي تزامن مع نفس الفترة، حيث سجلت مساهمة بقيمة 11.98 مليار دينار سنة 1982 مقابل 10.66 مليار دينار سنة 1979، استمرت حصته في النمو وصولاً إلى 15.79 مليار دينار سنة 1989. بينما عرفت باقي القطاعات مساهمة ضعيفة.

2- تحليل التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة 1990-2021: عرفت الواردات الجزائرية منذ بداية التسعينات ارتفاع متواصل انتقل من سنة لأخرى والجدول الموالي يوضح التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة الممتدة من 1990-2021.

جدول رقم (18.2): تطور التركيب السلعي للواردات للفترة 1990-2021

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الوقود و مواد التشحيم	الالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان آخر	إجمالي الواردات
1990	16.91	26.87	0.84	26.42	11.71	3.98	0.3	87.03
1991	30.86	50.56	3.39	38.97	9.89	5.57	0.01	139.25
1992	50.7	84.08	2.38	34.18	11.49	5.57	0.22	188.62
1993	47.56	98.35	2.68	40.45	12.16	3.54	0.31	205.05

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1967-2021

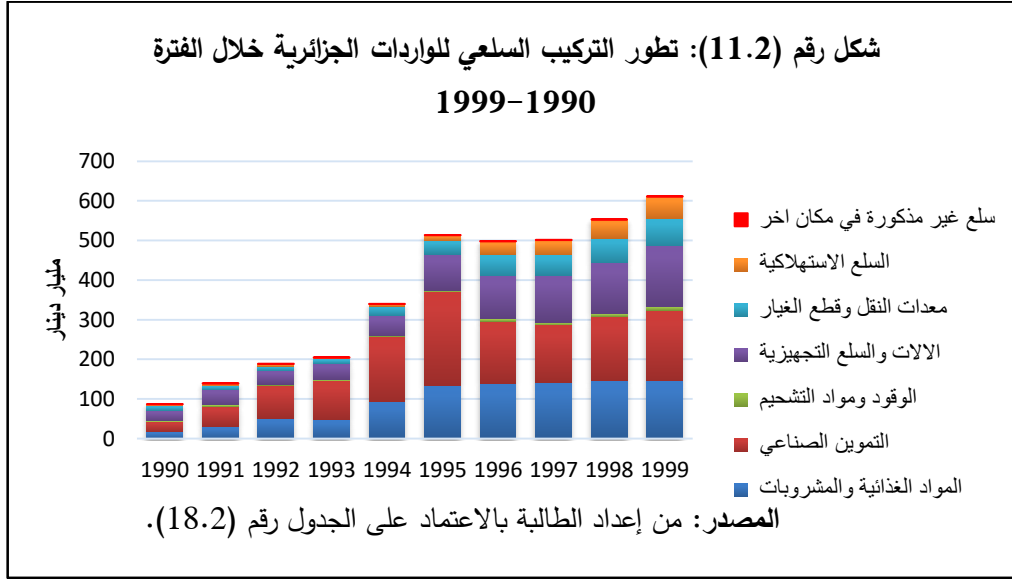
339.23	0.1	4.88	24.22	49.55	1.76	165.2	93.52	1994
513.20	0.41	13.002	34.4	90.35	5.14	236.94	132.96	1995
498.32	0.83	32.23	55.01	108.15	5.53	157.64	138.93	1996
501.58	0.61	36.75	51.21	119.06	7.377	145.21	141.36	1997
552.36	0.01	46.91	61.77	127.98	6.87	163.41	145.41	1998
610.68	0.07	56.04	68.34	152.68	9.87	178.19	145.49	1999
690.43	0.1	57.5	90.5	164	9.43	201.,89	167.01	2000
764.87	0.06	64.86	82.05	193.54	10.27	244.1	169.99	2001
957.04	0.29	83.85	113.53	247.39	10.89	296.61	204.48	2002
1047.44	0	96.49	124.66	294.53	7.41	321.28	203.07	2003
1314.39	0	122.66	185.49	373.43	10.89	376.59	245.33	2004
1493.64	0	139.72	273.9	400.06	12.34	424.52	243.1	2005
1558.55	0	138.28	219.43	397.67	13.32	538.54	251.31	2006
1916.83	0	161.28	315.41	427.58	13.17	685.38	314.01	2007
2572.03	0	198.34	413.54	538.75	16.15	940.76	464.49	2008
2854.81	0	214.74	483.91	706.2	13.66	1045.01	391.29	2009
3011.81	0.02	240.77	489.99	747.57	37.46	1103.48	392.52	2010
3442.51	0	267.19	517.97	812.56	49.43	1085.8	709.56	2011
3907.07	0.65	360.11	709.4	683.12	384.29	1148.44	621.06	2012
4368.54	3.1	471.7	779	847.06	348.15	1262.6	656.93	2013
4719.72	0.95	444.6	767.99	1070.5	231.95	1449.55	754.18	2014
5193.46	3.83	493.83	715.78	1283.07	238.68	1669.03	789.24	2015
5154.78	5.27	556.41	597.89	1304.62	176.52	1734.31	779.76	2016
5111.3	5.29	506.33	570.14	1274.02	221.03	1692.36	842.13	2017
5402.33	2.38	485.83	780.45	1261.56	125.73	1879.1	867.28	2018
5016.84	1.01	480.66	602.70	1097.74	171.47	1838.18	825.08	2019
4363.62	4.54	436.25	299.44	957.39	116.63	1651.46	897.91	2020
5173.47	0	2114.5	222.17	987.69	580.89	69.29	1193.93	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021)، (المديرية العامة للجمارك، 2021).

يشير الجدول رقم (18.2) أن حصة المواد الغذائية والمشروبات والتي تمثل أحد المكونات الأساسية للواردات الجزائرية عرفت نوعا من التذبذب خلال الفترة 1990-2001. حيث سجلت زيادة في بعض السنوات وفي البعض الآخر سجلت انخفاض، إذ قدرت 16.91 مليار دينار سنة 1990 واستمرت في الارتفاع وصولا إلى 50.70 مليار دينار سنة 1992 مقابل 47.56 مليار دينار سنة 1993، لكن سرعان ما ارتفعت مرة أخرى، لتبلغ ما قيمته 169.99 مليار دينار سنة 2001 مقابل 167.01 مليار دينار سنة 2000. ثم شهدت

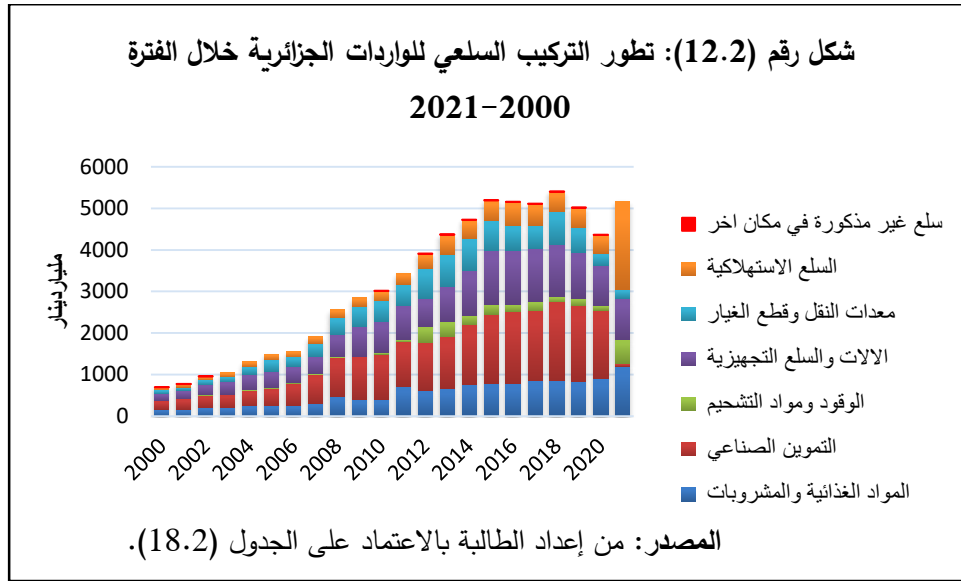
الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزنة (الجماري) في الجزائر للفترة 1967-2021

مرحلة استقرار طيلة الفترة الممتدة من 2002-2021، تميزت هذه الفترة بتزايد مستمر باستثناء بعض السنوات التي شهدت انخفاض في حصة مساهمتها، إذ انتقلت قيمة مساهمة المواد الغذائية والمشتريات الأخرى من 204.48 مليار دينار سنة 2002 إلى 867.28 مليار دينار سنة 2018، لتقدر سنة 2021 قيمة المواد الغذائية والمشتريات الأخرى 1193.93 مليار دينار، أما فيما تعلق بالقطاعات الأخرى فإنه من الملاحظ أيضا أنها شهدت ارتفاع مستمر على طول الفترة.



عرفت الواردات الجزائرية اتجاها تصاعديا طيلة الفترة 1990-1999 بقيم متزايدة قدرت قيمتها بـ 87.03 مليار دينار سنة 1990 مقابل 610.68 مليار دينار سنة 1999 (معطيات الجدول رقم (18.2)). وهذا راجع إلى تحديد جزء من الأموال الإضافية التي وفرتها عملية إعادة الجدولة في الرفع من الاستيراد، وإلغاء الشروط المفروضة على التجارة الخارجية والصرف، كما عرفت هذه الفترة تراجع سعر صرف الدولار بالمقارنة مع العملات الأخرى، وارتفاع في حصة المواد المستوردة بالأخص فيما تعلق بالحبوب (زنتيلة، 2016، صفحة 44).

تميزت الواردات الجزائرية بارتفاع متسلسل خلال الفترة الممتدة 2000-2009 منتقلة من 690.43 مليار دينار سنة 2000 وصولا إلى 2854.81 مليار دينار سنة 2009 (أنظر الجدول (18.2)). يرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول في السوق العالمية المقدر بـ 60 دولار/برميل هذا من جهة. ومن جهة أخرى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه على الرغم من السياسات المتبعة والمتمثلة في سياسة الإصلاح الفلاحي، هذا ما تؤكد الزيادة في حصة الواردات الغذائية، لتبلغ فاتورة استيراد هذه الأخيرة 8 مليار دولار (زيرمي، 2011، صفحة 186).



من خلال الجدول رقم (18.2) تم التمييز بين ثلاثة مراحل عرفتها واردات الجزائر وهي كالاتي:

-**الفترة 1990-2001:** اتسمت هذه الفترة بتراجع في قيمة الواردات، السبب الكامن وراء ذلك راجع إلى برامج الإصلاح التي تبنتها الحكومة، والتي شملت القطاعات الاقتصادية، منها قطاع التجارة الخارجية، إذ قامت بعدة إجراءات منها تخفيض قيمة الدينار ورفع الدعم عن بعض السلع، فضلا عن ذلك خصخصة المؤسسات العمومية، المديونية وعدم تمكن الحكومة من التسديد ما جعلها رهينة التعديلات التي فرضتها الهيئات الدولية. مما أسفر عنه تدني قيمة الواردات لتقدر 122.28 مليار دينار سنة 1990 واستمرت في الارتفاع إلى 513.19 مليار دينار سنة 1995، لكن سرعان ما ارتدت حتى بلغت 501.58 مليار دينار سنة 1997. السبب في ذلك يرجع إلى (عابي، 2019، صفحة 293):

✓ تراجع الواردات من المواد الأولية ونصف المصنعة نتيجة التباطؤ في نشاط جهاز الإنتاج؛

✓ على الرغم من الشروط المحفزة لترقية الاستثمارات، إلا أنها بقيت في تدني متواصل.

-**الفترة 2002-2014:** عرفت هذه الفترة نمو متواصل، لتنتقل من 957.04 مليار دينار سنة 2002 إلى 4719.72 مليار دينار سنة 2014، حيث تضاعفت حوالي 5 مرات، وقد قدرت بـ 2854.81 مليار دينار سنة 2009 مقابل 2572.03 مليار دينار سنة 2008. السبب في ذلك يرجع لتدني نمو معدلات الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية 2008، غير أن من بين الأسباب التي نتجت عنها زيادة خلال الفترة 2002-2014 يمكن ذكر البعض منها في النقاط الآتية (بوجمعة و ملوك، 2016، صفحة 161):

✓ عدم قدرة القطاع الفلاحي والصناعي على توفير وتلبية الاحتياجات، وارتفاع الطلب نتيجة زيادة عدد السكان؛

✓ التهاوب أسعار المواد الغذائية، ذلك أن الجزائر أحد أكبر المستوردين للسكر والقمح والحليب؛

✓ ارتفاع أجور الموظفين والعمال نتج عنه ارتفاع الطلب بصورة مباشرة على السلع مثل السيارات.

- الفترة 2015-2021: عرفت انخفاض ملحوظ في قيمة الواردات خلال ثلاثة سنوات متتالية (2015-2017)، حيث بلغت قيمتها 5193.46 مليار دج سنة 2015 لتتخفف إلى 5111.3 مليار دج سنة 2017.

يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العنيفة التي مست الاقتصاد الوطني جراء تداعيات التقلبات النفطية، مما أسفر عنه آثار سلبية تمثلت في انخفاض كبير في قيمة الواردات، كما اتسم الميزان التجاري بالعجز، وهذا ما استلزم الأمر كبح قيمة الواردات، وذلك باتباع جملة من التدابير لترشيدها منها (بوجمعة و ملوك، 2016، صفحة 162):

✓ سياسة التعويم للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية المتخذة من طرف بنك الجزائر؛

✓ إلزام جل وكالات السيارات بالاستثمار وطنيا؛

✓ فرض نظام رخص التصدير بهدف تسقيف العديد من الواردات.

ما يمكن ملاحظته أيضا من الجدول رقم (18.2) أن الواردات الجزائرية ارتفعت في سنة 2018، بقيمة 5402.33 مليار دينار، مقابل 5111.3 مليار دينار، أي بارتفاع بلغ 291.03 مليار دينار. لكن لم تحافظ على هذه الزيادة إنما ارتدت في السنتين الموالتين، لتقدر على التوالي 5016.84 مليار دينار سنة 2019، و4363.62 مليار دينار سنة 2020، مقابل زيادة 5173.47 مليار دينار عرفتها خلال سنة 2021.

المطلب الثالث- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

بعد عرض تطور كل من الصادرات الجزائرية والواردات، سوف يتم التطرق إلى تحليل تطور الميزان التجاري على اعتبار أنه مقياس رئيسي يسمح للدول بمعرفة الوضعية الاقتصادية الخاصة بكل بلد. يعبر الميزان التجاري عن رصيد الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ففي حالة ما إذا تجاوزت الواردات الصادرات يحدث عجز تجاري ينجر عنه انخفاض في الأسعار، بينما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات يحدث فائض تجاري، يترجم ارتفاع الأسعار.

من أجل تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر يتم حساب رصيد الميزان التجاري بالاعتماد على

القانون الآتي (عبد الجليل ، 2012، صفحة 96):

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1967-2021

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد - إجمالي واردات البلد

بينما يتم حساب معدل التغطية كما يلي (Dupuy, 2006, p. 5):

معدل التغطية = (إجمالي الصادرات/ إجمالي الواردات) × 100

1- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1967-1999:

يمكن تحليل تطور الميزان التجاري من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (19.2): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1967-1999

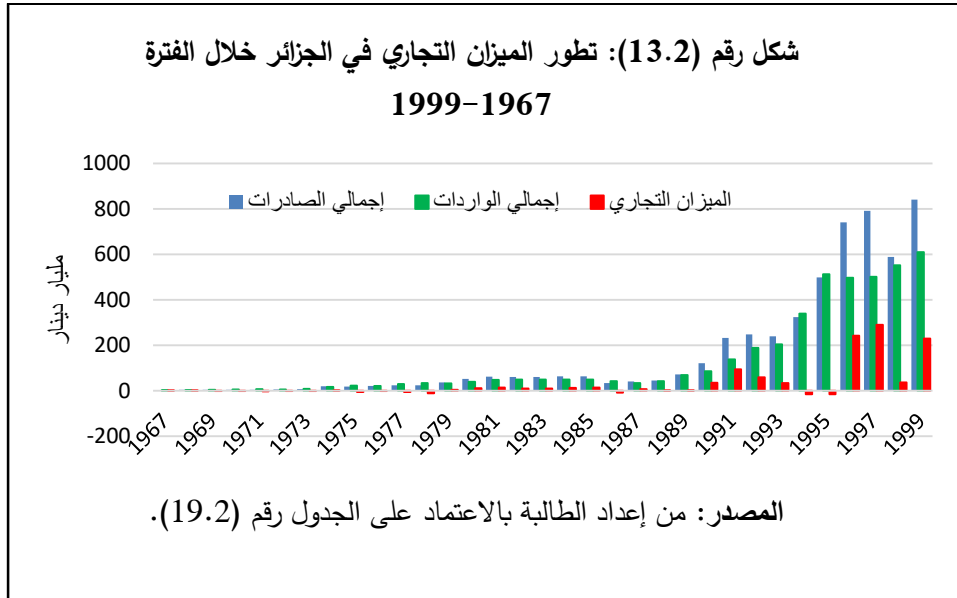
الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية	السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1967	3.58	3.16	0.42	113.29	1984	63.71	50.36	13.35	126.51
1968	4.1	4.03	0.069	101.71	1985	64.57	49.49	15.08	130.47
1969	4.61	4.98	-0.37	92.53	1986	34.96	43.4	-8.44	80.55
1970	4.99	6.19	-1.20	80.57	1987	41.78	34.16	7.62	122.31
1971	4.22	7.03	-2.81	60	1988	45.42	43.43	1.99	104.58
1972	5.86	6.70	-0.84	87.41	1989	71.93	70.09	1.84	102.63
1973	7.49	8.90	-1.41	84.2	1990	122.29	87.03	35.26	140.51
1974	19.6	17.76	1.84	110.35	1991	233.59	139.25	94.34	167.75
1975	18.56	23.76	-5.197	78.12	1992	249.02	188.62	60.4	132.02
1976	22.2	22.23	-0.031	99.86	1993	239.57	205.05	34.52	116.83
1977	24.43	29.47	-5.04	82.89	1994	324.33	339.23	-14.9	95.61
1978	24.23	34.45	-10.22	70.34	1995	498.46	513.2	-14.74	97.13
1979	36.75	32.38	4.369	113.49	1996	740.81	498.32	242.49	148.66
1980	52.66	40.52	12.14	129.97	1997	791.77	501.58	290.19	157.86
1981	62.85	48.78	14.07	128.85	1998	588.88	552.36	36.52	106.61
1982	60.47	49.39	11.08	122.43	1999	840.52	610.68	229.84	137.64
1983	60.74	49.77	10.97	122.04					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول ((15.2)،(16.2)،(17.2)،(18.2)).

يوضح الجدول أعلاه (19.2) أن رصيد الميزان التجاري حقق فائض خلال سنة 1967 وسنة 1968، بينما حقق عجز متتالي طيلة الفترة 1969-1978، إذ قدر العجز بقيمة (-0.37) مليار دينار بمعدل تغطية 92.53% سنة 1969 واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 1978 بقيمة (-10.22) بمعدل تغطية 70.34%، والسبب في ذلك راجع لانخفاض الصادرات الجزائرية، إلا أنه بعد سنة 1978 تمكنت الجزائر أن تحقق

فائض في ميزانها التجاري سنة 1979 وبقي الميزان التجاري يحقق فائض إلى غاية سنة 1985، أي حقق رصيد الميزان التجاري فائض بلغ 4.37 مليار دينار سنة 1979 بمعدل تغطية 113.49% وحافظ رصيد الميزان التجاري على تسجيل فائض إلى أن بلغ 15.08 مليار دينار بمعدل تغطية 130.47% سنة 1985.



سجل رصيد الميزان التجاري تراجع مرة أخرى محققا عجزا بقيمة (-8.44) مليار دينار سنة 1986 كنتيجة للأزمة النفطية التي أثرت على السوق العالمية آنذاك. سجل رصيد الميزان التجاري الجزائري فائض مرة أخرى استمر 7 سنوات متواصلة دون أن يتخللها حدوث عجز منتقلا من فائض بلغ 7.62 مليار دينار سنة 1987 إلى أن وصل إلى 34.52 مليار دينار سنة 1993، وهي قفزة تعكس ارتفاع الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة. ليحقق الميزان التجاري أول عجز له بعد الفائض في السنوات السابقة سنة 1994 قدره (-14.9) مليار دينار بمعدل تغطية 95.61% وهي السنة التي تمثل بداية التحرير التجاري، لتعرف الجزائر مرة أخرى فائض تدريجي ومنتسلسل، انتقل من 242.49 مليار دينار سنة 1995 بمعدل تغطية 148.66% إلى فائض بقيمة 229.84 مليار دينار سنة 1999 بمعدل تغطية 137.64% (معطيات الجدول رقم (19.2)). يمكن ارجاع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل من البترول من 20.4 دولار سنة 1991 إلى 16.3 دولار سنة 1993 وهذا تماشيا مع دخول الحكومة الجزائرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف إعادة الجدولة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المديونية (علالي، 2017، صفحة 16).

الفصل الثاني..... تطور السياسة المالية والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1967-2021

2- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2021: من خلال الجدول الموالي يمكن تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2021.

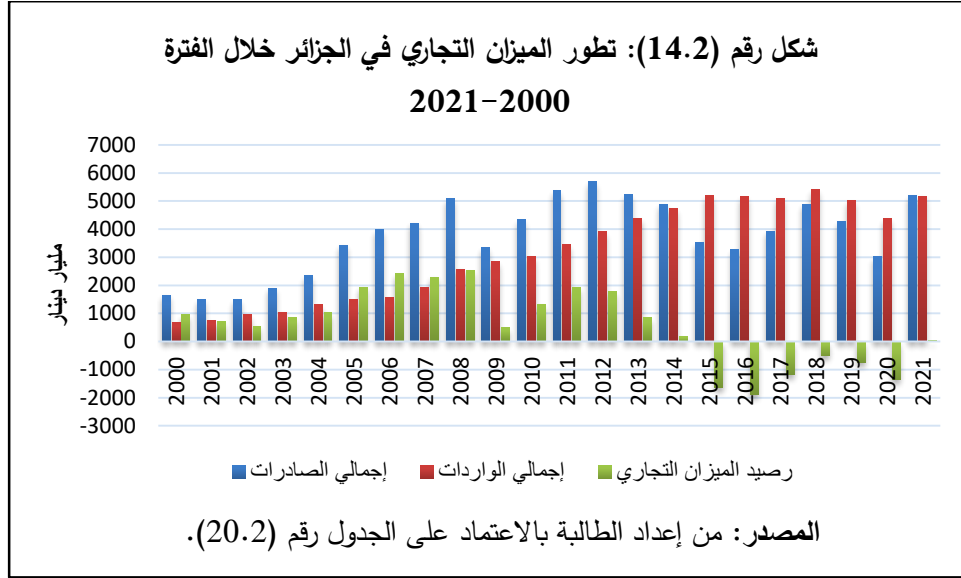
جدول رقم (20.2): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2021

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية	السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2000	1657.2	690.43	966.78	240.03	2011	5374.1	3442.5	1931.6	156.11
2001	1480.3	764.87	715.46	193.54	2012	5687.4	3907.1	1780.3	145.57
2002	1501.2	957.04	544.14	156.86	2013	5217.1	4368.5	848.58	119.42
2003	1902.1	1047.44	854.62	181.59	2014	4891.7	4719.7	172	103.64
2004	2337.4	1314.39	1023.1	177.83	2015	3537.2	5193.5	-1656.3	68.11
2005	3431.6	1493.64	1937.9	229.74	2016	3277.7	5154.8	-1877.1	63.59
2006	3979	1558.55	2420.5	255.3	2017	3928.3	5111.3	-1183	76.85
2007	4214.2	1916.83	2297.3	219.85	2018	4889.3	5402.3	-513.05	90.5
2008	5095	2572.03	2523	198.09	2019	4275.4	5016.84	-741.44	85.22
2009	3347.6	2854.81	492.83	117.26	2020	3016.7	4363.62	-1346.93	69.13
2010	4333.6	3011.81	1321.8	143.89	2021	5207.4	5173.47	33.9	100.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول ((18.2)،(17.2)،(16.2)،(15.2)).

يبين الجدول أعلاه رقم (20.2) أن رصيد الميزان التجاري عرف ارتفاعا بشكل كبير سنة 2000 بينما سجل تراجع متتالي خلال سنتي 2001 و2002. أليشهد بعدها ارتفاع بصورة كبيرة استمرت 6 سنوات أي خلال الفترة 2003-2008. حيث يشير الجدول (20.2) أن رصيد الميزان التجاري عرف ارتفاع بلغ 854.62 مليار دينار سنة 2003 بمعدل تغطية 181.59%، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2008 مسجلا فائض قدره 2523 مليار دينار كأعلى قيمة عرفها رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة بمعدل تغطية 198.09%. وعليه فإن رصيد الميزان التجاري تضاعف ب3.5 مرات في فترة لم تتعدى 6 سنوات، إلا أنه انهار سنة 2009 مسجلا بذلك رصيد بلغ 492.83 مليار دينار وهي أدنى قيمة مسجلة بمعدل تغطية ضعيف بالمقارنة مع باقي السنوات السابقة. ويرجع السبب في ذلك للانهايار غير المتوقع في أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى دخول العالم الغربي في حالة ركود (آيت يحي، 2014، صفحة 182).



في سنة 2010 تمكنت الجزائر أن تحقق ارتفاع في رصيد الميزان التجاري انتقل من 492.83 مليار دينار سنة 2009 إلى 1321.8 مليار دينار سنة 2010، إلا أن هذا التعافي من التدهور خلال الفترة 2010-2013 انقلب وحل محله انخفاض كبير في رصيد الميزان التجاري وصل إلى أدنى مستوياته طيلة الفترة المدروسة حيث قدر بـ 172 مليار دينار سنة 2014، وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول إلى 35 دولار (معطيات الجدول رقم (20.2)). كنتيجة لانخفاض أسعار البترول سجل رصيد الميزان التجاري عجزا استمر طيلة الفترة 2015-2020، حيث انتقل من (-1656.3) مليار دينار سنة 2015 بمعدل تغطية 68.11% إلى (-1346.93) مليار دينار سنة 2020 بمعدل تغطية 69.13%. على الرغم من ارتفاع الواردات إلا أن رصيد الميزان التجاري سنة 2021 سجل فائض بلغ 33.9 مليار دينار، بمعدل تغطية 100.66% (معطيات الجدول رقم (20.2)). السبب في ذلك أنه بعد تراجع أسعار البترول بين سنتي 2019 و2020 حيث انخفض من 64.44 دولار سنة 2019 إلى 42.08 دولار سنة 2020، بنسبة 34.70% ارتفع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 72.22% سنة 2021 إلى 72.47 دولار، وقد انجر عن هذا الارتفاع في أسعار البترول التي تماشت مع زيادة في الكميات المصدرة (بالأطنان المكافئة للبترول) سنة 2021 (0.94%) إلى حدوث زيادة في صادرات المحروقات رغم حجمها الصغير وعدم تنوعها بدرجة كبيرة تماشيا مع النظام الإنتاجي (بنك الجزائر، 2022، الصفحات 79-80).

خلاصة الفصل الثاني

مرت الجزائر بالعديد من الظروف الصعبة التي جعلت من اقتصادها يتسم بالضعف، وذلك بسبب تبعيتها لنظام اشتراكي في فترة الستينات، والسبعينات والثمانينات، إلا أن الجزائر اتجهت إلى اقتصاد السوق في فترة التسعينات، وعلى برامج الإنعاش الاقتصادي في فترة الألفية، حتى وصلت في السنوات الأخيرة إلى برامج النمو الاقتصادي الهادفة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

رغم الدعم الحكومي المقدم من طرف الدولة والجهود المبذولة في سبيل إنعاش الاقتصاد ودفعه نحو الأمام لم تبلغ هذه البرامج الأهداف المسطرة. بحيث ارتبط نمو الإنفاق الحكومي خلال مرحلة تطبيق البرامج التنموية بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الحقبة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية خاصة التعليمية والصحية، وقد عرف الإنفاق الحكومي في الجزائر تطورا هائلا شمل جميع القطاعات الإنتاجية، إلا أن معدلات النمو لم يستجب لحجم الأموال التي ضختم في الاقتصاد ولم يستوعبها، وكان مرتبطا طيلة فترة الدراسة بأسعار النفط التي تعد الممول الأساسي لبرامج التنمية.

عرفت الجزائر أوضاع اقتصادية مزرية أثرت بشكل كبير على ترقية التجارة الخارجية للبلاد التي عرفت هي الأخرى عدة مراحل من خلال اعتمادها على مجموعة من الإصلاحات، حيث وقفت كل الظروف التي عاشتها الجزائر عائق أمام تحقيق درجة تنوع جيدة فيما تعلق بالقطاعات بعيدا عن قطاع المحروقات كقطاع الصناعة، والفلاحة والسياحة وقطاع الخدمات، لتبقى بذلك رهينة للتبعية النفطية.

ارتبط الاقتصاد الجزائري بصورة مباشرة بقطاع المحروقات، كما أن صادرات المحروقات هي القطاع المهيمن على التجارة الخارجية في الجزائر بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، فقد تبين أن مساهمة القطاعات الأخرى ضئيلة.

الفصل الثالث:

تطور مؤسسات التنويع الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1967-2021

تمهيد الفصل الثالث

بعد استعراض تحليل تطور الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة بالإضافة إلى تحليل التجارة الخارجية، سيناقش هذا الفصل بدوره عنصر في غاية الأهمية ألا وهو التنوع الاقتصادي، إذ سيتم بداية تحليل تطور القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا سيتم تحليل تطور المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي. حيث سوف يتم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي يعبر عن درجة تنوع الخاص بالأبعاد المكونة للتنوع الاقتصادي والمتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، والإيرادات العامة، وهذا بدوره يدفع لحساب المؤشر المركب حتى تكون هناك إمكانية لتحليل تطور التنوع الاقتصادي في الجزائر ككل، كما يهدف هذا الفصل أيضا إلى إجراء دراسة إحصائية للتنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة بالاعتماد على أسلوب التحليل العنقودي، والتحليل العاملي الاستكشافي. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول- تطور القطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1967-2021؛

المبحث الثاني- دراسة إحصائية للتنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي خلال الفترة 1967-2021.

المبحث الأول- تطور القطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2021-1967

إن المتتبع لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر منذ أن كانت الحكومة الجزائرية ضمن الاقتصاد الموجه ومن ثم دخولها في اقتصاد السوق، وصولا إلى الوقت الحالي يجد أن الناتج المحلي الإجمالي كان ولازال يشكل محورا أساسيا في اقتصاد البلاد، كونه يعبر عن النمو الاقتصادي الذي تسعى جميع الدول لتحقيقه. من هذا المنطلق سوف يتم إعطاء لمحة نظرية للتعرف على القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول- التقسيمات الأساسية للقطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

في إطار تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة لا بد من التعرض أولا إلى الإطار النظري لكل من القطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوينه. حيث يتكون الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 7 قطاعات رئيسية متمثلة في (قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة والصناعة، قطاع البناء

والأشغال العمومية وخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية، بالإضافة إلى قطاع حقوق ورسوم على الواردات).

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه الوسيلة الأكثر اعتمادا عليه في قياس حجم اقتصاد دولة ما، وهو يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية داخل بلد ما. تتجلى أهميته في قياس مستوى النشاط الاقتصادي من خلال إعطاء صورة عن وضع الاقتصاد سواء كان في حالة ركود أو انتعاش، ويساعد السلطات المعنية بإتخاذ القرار السليم الذي يتناسب مع الاقتصاد (الديب و الجهني، 2022، صفحة 303).

الجدول الموالي يوضح القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1.3): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

**2021	*2020	*2019	2018	2017	
		(بالمليار دينار)			
4 734,4	2 575,1	3 991,0	4 548,8	3 699,7	المحروقات
15 708,6	14 331,9	14 890,7	14 359,8	13 699,1	القطاعات الأخرى
2 869,6	2 598,5	2 529,1	2 421,6	2 219,1	منها : الفلاحة
1 272,5	1 153,5	1 162,4	1 109,4	1 040,8	الصناعات خارج المحروقات بناء و أشغال عمومية+ خدمات
2 713,5	2 398,0	2 492,0	2 346,6	2 203,7	المحروقات
5 380,3	4 822,9	5 527,5	5 479,4	5 163,5	خدمات خارج الإدارة العمومية
3 472,7	3 359,0	3 179,7	3 002,8	3 072,0	خدمات الإدارة العمومية
1 578,5	1 476,8	1 619,4	1 543,7	1 477,4	حقوق و رسوم على الواردات

المصدر: (بنك الجزائر، 2022، صفحة 102).

1- قطاع المحروقات:

يعتبر قطاع المحروقات بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، على اعتباره من أكثر القطاعات أهمية من خلال ارتباطه بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

يعرف قطاع المحروقات على أنه: القيمة النقدية التي تعبر عن برميل الخام الذي يتم قياسه بالدولار الأمريكي ويتكون من (42) غالون، تخضع أسعاره لإضطرابات مستمرة مرتبطة بظروف وطبيعة الأسواق العالمية نظرا لتمييزها بعدم الاستقرار والديناميكية. وهو قيمة السلعة البترولية المشار إليها بالنقود خلال مدة زمنية محددة، يتأثر بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها من العوامل. (لمطوش و بوادو، 2018، صفحة 171).

2- قطاع الفلاحة:

يعبر القطاع الفلاحي عن مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان بهدف توفير حياة كريمة، بالإضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية (طالب، 2020، صفحة 563). يعمل على تقليل الفقر في العديد من الدول على اعتباره أساس تحقيق النمو، فالزراعة وفقا لمنظمة الأمم المتحدة ترتبط باحتياجات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل، كما أن قطاع الزراعة يمكن من إتاحة فرص في الاقتصاد الريفي غير الزراعي التي يمكن للفقراء في المناطق الريفية استغلالها (بن عطية، 2021، صفحة 37).

كما يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، على اعتباره يحتوي على مقومات طبيعية وبشرية تجعل منه محور حساس في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، تنعكس هذه المقومات في الدعم المالي والتقني، المساحة المزروعة، والتكوين الفلاحي (طالب، 2020، صفحة 566).

3- قطاع الصناعة:

يعتبر القطاع الصناعي بمثابة وحدة أساسية في الاقتصاد الوطني، والذي يتكون من مجموعة فروع والمشاريع الصناعية التي تعمل على استخراج المواد الخام وتقوم بتحويلها إلى سلع مادية وطاقة الاستهلاك الإنتاجي والشخصي، تتنوع الصناعة بين صناعات تحويلية يتمثل نشاطها في تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية ووسيطية، وصناعات استخراجية تنطوي على استخراج الخامات والوقود والثروات الطبيعية من الأرض، كما تستوجب توفر تكنولوجيا عالية واستثمارات ضخمة (يعقوب، 2020، صفحة 171).

لا يمكن غض النظر عن حقيقة أن الجزائر تواجه العديد من الصعوبات من أجل ترقية القطاع الصناعي، ومن بين معوقات القطاع الصناعي الممارسات التجارية، القروض الأجنبية، بالإضافة إلى تذبذب أسعار المحروقات والاتفاقيات التجارية (سلامة و وله، 2018، الصفحات 144-148).

4- قطاع البناء والأشغال العمومية:

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من بين القطاعات التي تؤدي دورا هاما في الهيكل الاقتصادي للبلد، وقد عرف المشرع الجزائري قطاع البناء على أنه: كل مؤسسة أو بناية توجه لغرض السكن أو التجهيز أو الإنتاج الصناعي والتقليدي، بالإضافة إلى الإنتاج الفلاحي والخدمات، وحتى النشاط التجاري، حيث

تدخل هذه المؤسسات والبنائيات والتجهيزات العامة ضمن تعريف المادة 15/8 (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 20). بينما تعرف الأشغال العمومية على أنها الأشغال التي ترد على عقارات محددة لمرافق عامة حتى لو كان يدخل في إطار نطاق الدومين الخاص للإدارة، وقد توسعت فكرة الأشغال العامة لارتباطها بفكرة النفع العام وهي فكرة تتجاوب وتتطور مع الأساليب والتغيرات الفنية (بن شعبان، 2012، الصفحات 7-8).

5- خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية:

أشار بوخالفة وأبيش (2021، صفحة 546) بأن الخدمة العمومية هي كل مهنة يكون أداؤها مراقب ومحكم من طرف الحاكمين، ذلك أن تنفيذها أمر في غاية الأهمية من أجل تحقيق الترابط الاجتماعي، وهي خدمة موجهة لصالح الأفراد للاستخدام الشخصي، وتقوم بها الإدارات العامة مثل البلدية التي تعمل على توفير الخدمات للأفراد في إطار علاقة الترابط بينهما، بهدف منفعة عامة.

6- حقوق ورسوم على الواردات:

نص المشرع الجزائري بالوظيفة الجبائية وفق المادة 240 من قانون الجمارك بأنه يتم تكليف إدارة الجمارك بجمع أو القيام بتحصيل كل الحقوق والرسوم المستحقة في حالة تصدير البضائع أو استيرادها (بوسنة، 2015، الصفحات 14-15).

المطلب الثاني- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1967-2021

يعتبر قطاع المحروقات أحد القطاعات التي تدخل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، إذ يتمثل الهدف في استعراض تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وذلك بعد تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية.

1- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في ظل الاقتصاد الموجه 1967-1990:

يمكن تحليل مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإعتماد على الجدول الآتي:

جدول رقم (2.3): مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1967-1990

الوحدة (مليار دينار جزائري)

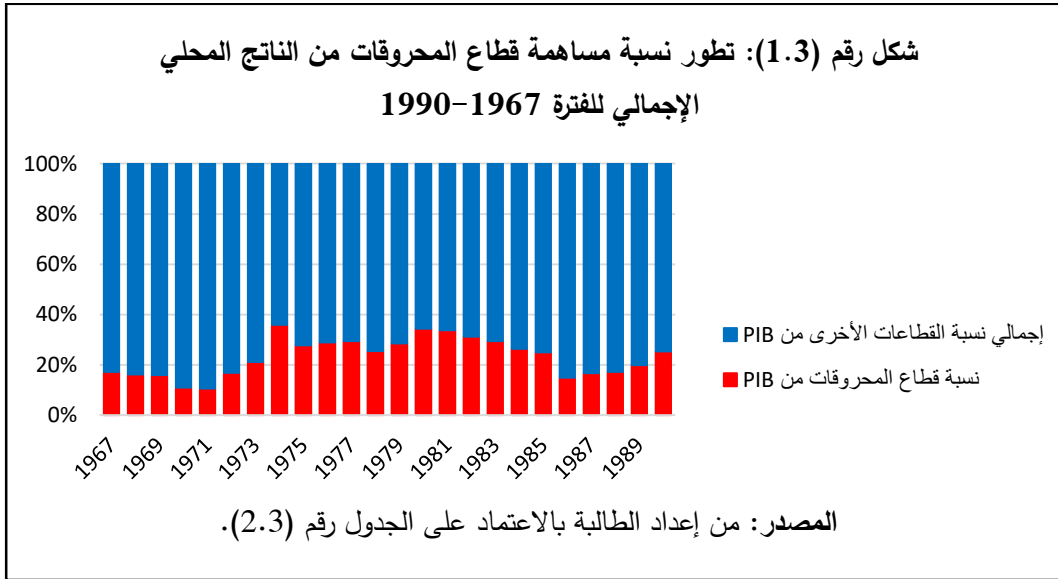
السنوات	قطاع المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع المحروقات من PIB	السنوات	قطاع المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع المحروقات من PIB
1967	2.79	117.71	17.17	1979	33.53	117.71	28.48
1968	3.03	148.91	16.17	1980	51.19	148.91	34.38
1969	2.95	175.2	15.87	1981	59.16	175.2	33.77
1970	2.21	187.82	10.94	1982	58.71	187.82	31.26
1971	2.29	211.55	10.58	1983	62.14	211.55	29.37
1972	4.45	239.95	16.76	1984	63.38	239.95	26.41
1973	6.45	263.12	21.13	1985	65.54	263.12	24.91
1974	18.42	261.94	35.93	1986	39.05	261.94	14.91
1975	15.57	273.43	27.77	1987	45.54	273.43	16.66
1976	19.64	305.57	28.86	1988	52.7	305.57	17.25
1977	23.59	374.78	29.42	1989	74.29	374.78	19.82
1978	24.48	494.41	25.49	1990	125.19	494.41	25.32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مختلفة متوفرة على المصادر: (بنك الجزائر، 2022)،

(الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

ما يمكن ملاحظته انطلاقا من الجدول رقم (2.3) أن قطاع المحروقات طيلة الفترة الممتدة من 1967-1974 كانت مساهمته ضعيفة لكنها بوتيرة متزايدة، حيث بلغت مساهمة قطاع المحروقات ما قيمته 2.79 مليار دينار سنة 1967، أي بنسبة 17.17% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 3.03 مليار دينار سنة 1968، بنسبة 16.17% من إجمالي الناتج المحلي. وقد سجلت مساهمة قطاع المحروقات تراجع في السنة الموالية بقيمة 2.95 مليار دينار سنة 1969، ما نسبته 15.87% من إجمالي الناتج المحلي، وصولا إلى 2.29 مليار دينار سنة 1971، بنسبة 10.94% من إجمالي الناتج المحلي. ليقدّر بذلك هذا الانخفاض بـ 0.66 مليار دينار. لتشهد سنة 1977 تحسن محسوس في مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 23.59 مليار دينار، بنسبة 29.42% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 19.64 مليار دينار سنة 1976، بنسبة 28.86% من إجمالي الناتج المحلي. وقد استمرت مساهمة قطاع المحروقات

في الارتفاع إلى غاية سنة 1985 ليبلغ 65.54 مليار دينار بنسبة قيمتها 24.91% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. أنظر الشكل (1.3).



يمكن القول أن الزيادة المعتبرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السبعينات والثمانينات بسبب المخططات التنموية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، والتي كانت تسعى من خلالها لدفع عجلة النمو الاقتصادي للبلاد. لترتد بعد ذلك مساهمة قطاع المحروقات سنة 1986 والتي قدرت بـ 39.05 مليار دينار، أي بنسبة مساهمة 14.91% من إجمالي الناتج المحلي. هذا راجع إلى الأزمة العالمية التي كان لها الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي للبلاد، وانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ما يفسر انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وبدوره انعكس في تراجع إجمالي الناتج المحلي لينتقل 263.12 مليار دينار سنة 1985، مقابل 261.94 مليار دينار سنة 1986. أي بانخفاض قدره 1.27 مليار دينار (معطيات الجدول رقم (2.3)). وهذا ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني في فترة الاقتصاد الموجه، كنتيجة لاعتماده المفرط على قطاع النفط.

يبين الجدول رقم (2.3) أن مساهمة قطاع المحروقات عرفت ارتفاعا تدريجيا مستمر في سنة 1987 بقيمة 45.54 مليار دينار، ما نسبته 16.66% من إجمالي الناتج المحلي، وواصلت مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1990 بنسبة 25.32%، أي بارتفاع قدره 83.65 مليار دينار.

2- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في ظل اقتصاد السوق 1991-2021:

من أجل توضيح مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة 1991-2021 يمكن الاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول كما يلي:

جدول رقم (3.3): تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-2021

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	قطاع المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع المحروقات من PIB	السنوات	قطاع المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع المحروقات من PIB
1991	236.25	779.89	30.29	2007	4089.3	9408.3	43.46
1992	250.4	954.61	26.23	2008	5001.5	11042.7	45.29
1993	247.4	1048.21	23.6	2009	3109.1	10034.3	30.98
1994	327.35	1329.66	24.62	2010	4180.4	12024.4	34.77
1995	505.56	1819.91	27.78	2011	5242.5	14588.6	35.94
1996	750.42	2347.56	31.97	2012	5536.4	16208.7	34.16
1997	839	2780.2	30.18	2013	4968	16650.1	29.84
1998	638.2	2830.4	22.55	2014	4657.8	17228.6	27.04
1999	890.9	3248.3	27.43	2015	3134.2	16712.7	18.75
2000	1616.3	4098.9	39.43	2016	3025.6	17514.6	17.27
2001	1443.9	4235.5	34.09	2017	3699.7	18575.8	19.92
2002	1461.3	4455.4	32.8	2018	4547.8	20259.1	22.45
2003	1868.9	5182.1	36.06	2019	3910.1	20284.2	19.28
2004	2319.8	5716.24	40.58	2020	2575.1	18383.8	14.01
2005	3352.9	7541.1	44.46	2021	4734.4	22021.6	21.5
2006	4157.4	9222.5	45.08				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير متوفرة على المصادر: (بنك الجزائر، 2022)،

(الديوان الوطني للإحصاء، 2022).

عرفت الفترة 1991-2000 تذبذب في مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، تميزت بارتفاع قوي في سنة 1991، بنسبة 30.29% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا الارتفاع لم

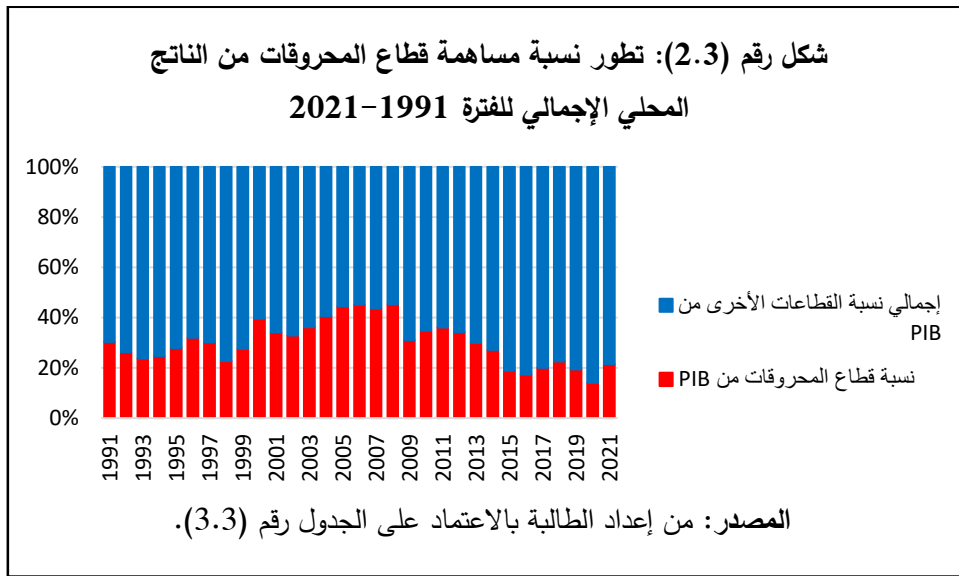
يكن مستقر وانخفض إلى 23.6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993، أي انخفاض قدره 6.69%. وقد استمرت مساهمة قطاع المحروقات في تغيير مستمر خلال الفترة 1994-2000 ما بين ارتفاع في بعض السنوات، وانخفاض في البعض الآخر، وهذا راجع إلى الظروف السائدة في فترة التسعينات والتي تعتبر من أصعب الفترات التي عاشتها الجزائر. إذ قدرت نسبة مساهمته 24.62% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1994، مقابل 23.6% من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة نسبتها 1.02%. سجل قطاع المحروقات ارتفاع قوي سنة 2000 بنسبة 39.43% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا راجع إلى الانفراج المالي كنتيجة للارتفاع في الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية. (معطيات الجدول رقم (3.3)).

بالرجوع إلى الجدول رقم (3.3) يتضح أن قطاع المحروقات تميز بارتفاع قوي للفترة الممتدة 2001-2009، حيث قفزت مساهمته من 1443.9 مليار دينار سنة 2001، بنسبة مساهمة 34.09% من إجمالي الناتج المحلي إلى 5001.5 مليار دينار سنة 2008، بنسبة 45.29% من إجمالي الناتج المحلي. أي بارتفاع بلغ 11.2%. إلا أن مساهمة قطاع المحروقات تراجعت سنة 2009، لتقدر 30.98% من إجمالي الناتج المحلي، السبب في ذلك يرجع إلى الركود العالمي الذي ظهر نتيجة تداعيات الأزمة العالمية 2008.

يواصل قطاع المحروقات الارتفاع خلال ثلاثة سنوات متتالية 2010-2012، مسجلا مساهمة بقيمة 4180.4 مليار دينار سنة 2010، أي ما نسبته 34.77% من إجمالي الناتج المحلي، وقد استمرت مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع لتبلغ 5536.4 مليار دينار، بنسبة 43.16% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2012، أي بارتفاع قدره 1356 مليار دينار (معطيات الجدول رقم (3.3)). يرجع السبب في ذلك إلى تنفيذ الحكومة الجزائرية لبرامج الاستثمارات المنجزة في الفترة الممتدة من 2001-2014، التي انعكست في تطبيق سياسة مالية توسعية، تهدف إلى تعويض التأخر في التنمية الناتج عن الأزمة العالمية. كما يفسر ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطور الظروف الجيوسياسية في بعض البلدان المنتجة للنفط، تطور الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين (بن عودة و عبد القادر، 2020، صفحة 48).

بينما اتسمت الفترة الممتدة من 2013-2016 بتراجع تدريجي في مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. حيث ارتدت مساهمته من 29.84% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2013، تبعه تراجع نسبي في مساهمة قطاع المحروقات بنسبة 27.04% سنة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2014. واستمر هذا الانخفاض في مساهمة قطاع المحروقات إلى 17.27% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016،

أي بانخفاض قدره 12.57% طيلة هذه الفترة (معطيات الجدول رقم (3.3)). يكمن السبب في ذلك إلى انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014، بعد الطفرة التي شهدتها منذ بداية الألفية الثانية، التي انجر عنها انهيار حاد في سعر برميل النفط عن عتبة 110 دولار في جوان 2014، ليصل إلى 30 دولار مع مطلع سنة 2016، كنتيجة لتكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي الذي أدى إلى بروز انتاج النفط الصخري، ما انجر عنه زيادة في سوق النفط الخام قرابة 4.2 مليون يوميا، مما نتج عنه تشبع في المعروض العالمي، بالإضافة إلى الاعتماد على الغاز الصخري كبديل للنفط أدى إلى انخفاض مستمر في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية (حدادي و بن عبد الفتاح، 2017، صفحة 109).



بالعودة إلى سنتي 2015 و 2016 تم تسجيل انخفاض في النشاط الاقتصادي مجددا فيما تعلق بقطاع المحروقات، للمرة الحادية عشر منذ سنة 2006، اتسم بانكماش النشاط الاقتصادي سنة 2018 كأحد أقوى الانكماشات التي شهدها قطاع المحروقات خلال فترة الركود الطويلة، فقد سجلت قيمته (-6.4%) سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ (-2.4%). شكل الانكماش في إنتاج المحروقات مصدر ضعف في نمو الناتج المحلي الإجمالي (بنك الجزائر، 2019، صفحة 20). بينما ارتفعت مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 بقيمة 3699.7 مليار دينار، ما نسبته 19.92% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 3025.6 مليار دينار سنة 2016، بنسبة 17.27% من إجمالي الناتج المحلي، لتقدر بذلك نسبة هذا الارتفاع 2.65% (معطيات الجدول رقم (3.3)). وذلك راجع لتحسن أسعار التصدير، فقد تغير سعر صحاري بلاند من متوسط سنوي قدره 54.1% دولار للبرميل سنة 2017 ليصل إلى عتبة 71.5% دولار سنة 2018 (بنك الجزائر، 2019، صفحة 20).

كما يبين الجدول رقم (3.3) أيضا أن مساهمة قطاع المحروقات خلال 3 سنوات الأخيرة 2018-2021، تميزت بتراجع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. انتقلت مساهمته من 4547.8 مليار دينار سنة 2018، بنسبة 22.45% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 2575.1 مليار دينار سنة 2020، بنسبة 14.01% من الناتج المحلي الإجمالي، ليقدر بذلك هذا الانخفاض بـ 8.44%. على خلاف سنة 2021 والتي سجلت ارتفاع بقيمة 4734.4 مليار دينار، بنسبة 21.5% من إجمالي الناتج المحلي (معطيات الجدول رقم (3.3)). ليعرف بذلك الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا سنة 2021 بقيمة 22021.6 مليار دينار، وهذا بعد الانخفاض غير المتوقع الذي شهده في سنة 2020 بقيمة 18383.8 مليار دينار، كنتيجة لسوء الأوضاع السائدة في تلك الفترة، بسبب انتشار وباء كوفيد 19.

في هذا السياق يمكن القول أن قطاع النفط يمثل أهم القطاعات الأساسية التي تتحكم بصورة كبيرة في أداء النشاط الاقتصادي للبلاد، ذلك أن الجزائر بلد ريعي وبامتياز، يعتمد بدرجة كبيرة على هذا القطاع في كثير من المجالات، وهذا ما جعل منه القطاع المهيمن على باقي القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث- مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1967-2021

يعتبر قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة من القطاعات التي تؤدي دورا فعال في التأثير على مستوى النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك هذين القطاعين لهما أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا الصدد سوف يتم التطرق لتطور مساهمة كل من قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

1- مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1967-1990:

سوف يتم تحليل مساهمة كل من قطاع الفلاحة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البيانات المبينة في الجدول الآتي:

الفصل الثالث..... تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

جدول رقم (4.3): مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1967

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	الفلاحة	الصناعة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع الصناعة من PIB	نسبة قطاع الفلاحة من PIB
1967	2.13	2.31	16.25	14.22	13.11
1968	2.62	2.67	18.74	14.25	13.98
1969	2.22	3.15	18.59	16.94	11.94
1970	2.43	3.82	20.2	18.91	12.03
1971	2.62	4.02	21.64	18.58	12.11
1972	2.83	4.69	26.55	17.66	10.66
1973	2.73	5.48	30.52	17.96	8.94
1974	3.87	5.35	51.27	10.43	7.55
1975	5.82	5.89	56.06	10.51	10.38
1976	6.69	7.45	68.06	10.95	9.83
1977	6.74	8.48	80.17	10.58	8.41
1978	8.42	10.92	96.03	11.37	8.77
1979	10.78	13.57	117.71	11.53	9.18
1980	12.92	15.97	148.91	10.72	8.68
1981	16.25	18.74	175.2	10.7	9.28
1982	16.11	21.39	187.82	11.39	8.58
1983	16.61	25.34	211.55	11.98	7.85
1984	18.29	33.08	239.95	13.79	7.62
1985	24.08	36.97	263.12	14.05	9.15
1986	26.28	43.72	261.94	16.69	10.03
1987	31.79	42.86	273.43	15.67	11.63
1988	38.79	47.54	305.57	15.56	12.69
1989	51.63	48.51	374.78	12.94	13.78
1990	62.73	66.92	494.41	13.54	12.69

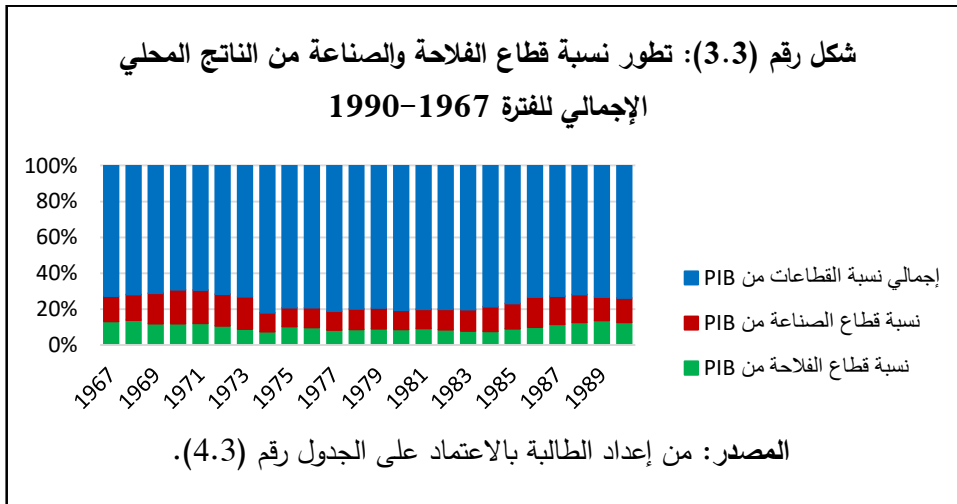
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

يشير الجدول رقم (4.3) أن مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عرفت فترة ركود تميزت بارتفاع طفيف خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية سنة 1986، إذ بلغت قيمة قطاع

الفلاحة 2.13 مليار دينار سنة 1967، بنسبة 13.11% من إجمالي الناتج المحلي، وصولاً إلى 2.73 مليار دينار سنة 1973، بنسبة 8.94% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. السبب في الزيادة المحتمشة لقطاع الفلاحة خلال هذه الفترة يرجع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها الحكومة الجزائرية بعد خروج المستعمر من أرض الوطن، فكانت الجزائر غير قادرة على النهوض بهذا القطاع، وهذا راجع لعدم توفر الوسائل الضرورية، بل كان هدفها الوحيد تأمين حياة كريمة لمواطنيها.

استمرت مساهمة قطاع الفلاحة في الارتفاع سنة 1974 بقيمة 3.87 مليار دينار، بنسبة 7.55% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 51.63 مليار دينار سنة 1989، أي ما نسبته 10.03% من إجمالي الناتج المحلي. وبهذا تقدر نسبة الارتفاع في مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1974-1989 بـ 17.58%.

أما فيما يخص مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فهي مساهمة أفضل من مساهمة قطاع الفلاحة، حيث تميزت مساهمة قطاع الصناعة بارتفاع مستمر طيلة الفترة 1967-1989. إذ انتقلت مساهمة قطاع الصناعة من 2.31 مليار دينار، بنسبة 14.22% من إجمالي الناتج المحلي، إلى 5.48 مليار دينار، بنسبة 17.96% من إجمالي الناتج المحلي. يكمن السبب في ذلك إلى اعتماد الجزائر على الصناعات الثقيلة في فترة الاقتصاد الموجه وإهمال القطاعات الأخرى، مما أسفر عنه ارتفاع طفيف في مساهمة هذا القطاع على خلاف قطاع الفلاحة الذي كانت مساهمته محتشمة. السبب راجع لتحسن مساهمة قطاع الصناعة. في فترة 1970-1973 اتسمت بتصميم مجتمعات صناعية عمومية، سعت لإنشاء قطاعات تعطي فيها الأولوية إلى الصناعة، وهذا في إطار أهداف مخطط التنمية (1970-1973) (بن داودية، 2022، صفحة 38).



تزامن ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة مع الارتفاع الحاصل في مساهمة قطاع الفلاحة خلال فترة السبعينات والثمانينات، غير أن مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت بوتيرة أكبر من قطاع الفلاحة. أي بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعة 5.35 مليار دينار سنة 1974، بنسبة 10.43% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 15.97 مليار دينار سنة 1980، بنسبة 10.72% من إجمالي الناتج المحلي. لتستمر بذلك مساهمة قطاع الصناعة في الارتفاع إلى غاية سنة 1987 التي سجلت انخفاض طفيف بلغ 42.86 مليار دينار، بنسبة 15.67%، مقابل 43.72 مليار دينار سنة 1886، أي بنسبة 16.69% من إجمالي الناتج المحلي، أي بتراجع قدره 1.02%. يمكن ارجاع السبب في المساهمة الضعيفة في كل من قطاع الفلاحة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى غياب نموج التنمية في فترة الثمانينات. كما أن الصناعات المصنعة لم تستطع إنشاء قطاع إنتاجي لا يعتمد على قطاع المحروقات، وذلك بسبب تدهور أسعار البترول سنة 1986، الذي أثر على السياسات المنتهجة من قبل الحكومة في مختلف الميادين. عرفت مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي زيادة مرة أخرى تزامنت معها زيادة في مساهمة قطاع الفلاحة، لتبلغ بذلك مساهمة قطاع الصناعة 13.54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990. (معطيات الجدول رقم (5.3)).

2- مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991-2021:

يمكن توضيح تطور مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، بالاعتماد على الجدول الآتي:

جدول رقم (5.3): مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991-2021

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	الفلاحة	الصناعة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع الصناعة من PIB	نسبة قطاع الفلاحة من PIB
1991	87.31	99.54	779.89	12.76	11.2
1992	128.42	127.16	954.61	13.32	13.45
1993	131.1	130.88	1048.21	12.49	12.51
1994	145.61	161.65	1329.66	12.16	10.95
1995	196.56	193.9	1819.91	10.65	10.8
1996	277.84	213.42	2347.56	9.09	11.84

الفصل الثالث..... تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

8.73	8.03	2780.2	223.2	242.7	1997
11.48	9.07	2830.4	256.8	324.8	1998
11.07	8.63	3248.3	280.4	359.7	1999
8.45	7.18	4098.9	294.5	346.2	2000
10.01	7.41	4235.5	313.7	424	2001
9.32	7.35	4455.4	327.4	415.1	2002
9.94	6.76	5182.1	350.5	515.3	2003
10.13	6.61	5716.24	377.7	578.9	2004
7.69	5.35	7541.1	403.1	579.9	2005
7.76	4.8	9222.5	442.7	716	2006
7.48	5.06	9408.3	476	704.2	2007
6.44	4.67	11042.7	515.2	711.7	2008
9.28	5.71	10034.3	573.1	931.3	2009
8.44	4.97	12024.4	597.9	1015.2	2010
8.11	4.55	14588.6	663.8	1183.2	2011
8.77	4.5	16208.7	728.6	1421.7	2012
9.85	4.64	16650.1	771.8	1640	2013
10.29	4.86	17228.65	837.75	1772.2	2014
11.58	5.5	16712.7	919.4	1935.1	2015
12.22	5.59	17514.6	979.3	2140.3	2016
11.95	5.63	18575.8	1044.9	2219.1	2017
11.98	5.57	20259.1	1128	2426.9	2018
11.98	5.91	20284.2	1198.5	2429.4	2019
14.13	6.27	18383.8	1153.5	2598.5	2020
13.03	5.78	22021.6	1272.5	2869.6	2021

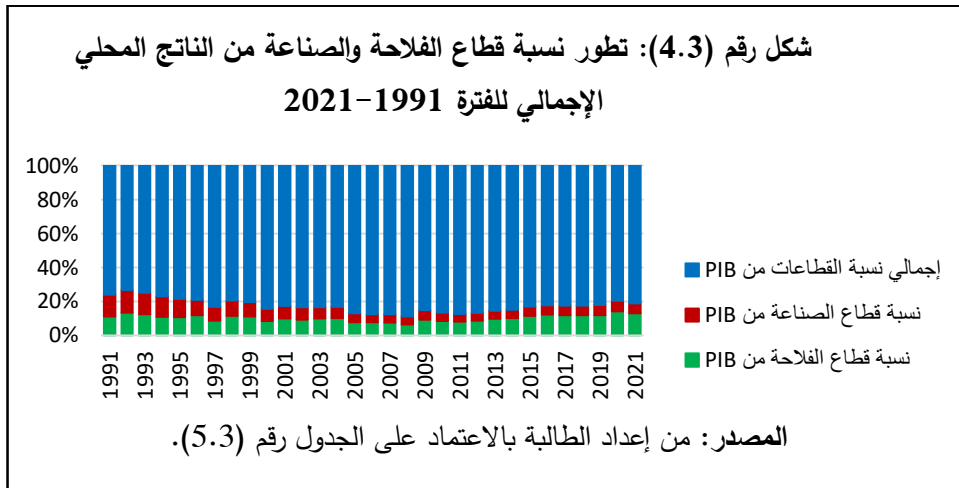
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر (بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني للإحصاء، 2022).

يتضح جليا من خلال الجدول (5.3) أن مساهمة قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة في ارتفاع مستمر مع مرور السنوات بوتيرة متقاربة في فترة التسعينات 1991-1999. قدرت مساهمة قطاع الفلاحة بقيمة 87.31 مليار دينار سنة 1991، بنسبة 11.2% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 359.7 مليار دينار سنة 1999، بنسبة 11.07% من إجمالي الناتج المحلي. أما فيما تعلق بمساهمة قطاع الصناعة فقد عرفت تذبذب مستمر طيلة الفترة 1991-1999، حيث شهدت ارتفاع في بعض السنوات وانخفاض في البعض الآخر (معطيات الجدول رقم (5.3)). تزامنت هذه الفترة مع لجوء الجزائر لإجراء إصلاحات اقتصادية وتبني

برامج التنمية التي اعتمدت عليها الحكومة في تلك الفترة بهدف ترقية النشاط الاقتصادي للبلد، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

تميزت الفترة المحصورة بين سنة 2000-2015 بارتفاع في مساهمة قطاع الفلاحة، بحيث قفزت مساهمة هذا القطاع من 346.2 مليار دينار سنة 2000، بنسبة 11.07% من إجمالي الناتج المحلي، إلى 931.3 مليار دينار سنة 2009، بنسبة 9.28% من إجمالي الناتج المحلي، أي بارتفاع قدره 585.1 مليار دينار (معطيات الجدول (5.3)). يرجع السبب الكامن وراء هذا الارتفاع إلى الجهود الجبارة التي تقوم الدولة ببذلها في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي، وذلك بتبني الحكومة للبرامج التنموية الفلاحية منها: تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2008)، والمخطط الخماسي المتضمن التجديد الفلاحي والريفي (2009-2013) والذي تسعى من خلاله الجزائر للرفع من معدل الإنتاج الوطني من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل الحليب، القمح الصلب، وتحقيق معدل تغطية متوسط الحد الأدنى من الاحتياجات 75%، بالإضافة إلى ترقية وتطوير القدرات المحلية بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما تعلق بالاحتياجات الضرورية لتغطية البذور والمواشي والمشتلات (الشارف بن عطية، 2021، صفحة 40).

استمرت مساهمة قطاع الفلاحة خلال الفترة 2010-2015، في الارتفاع حيث قفزت هذه القيمة من 1015.2 مليار دينار سنة 2010، بنسبة 8.44% من إجمالي الناتج المحلي، إلى 1935.1 مليار دينار سنة 2015، بنسبة 11.58% من إجمالي الناتج المحلي، أي بزيادة قدرها 3.14% (معطيات الجدول رقم (5.3)). يكمن السبب في هذه القفزة إلى اعتماد الجزائر على مخصصات برنامج الاستثمارات العمومية، بتكلفة قدرت 286 مليار دولار، حيث ركز على البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى، والسعي إلى تحفيز ودعم النشاطات الفلاحية المباشرة (إنتاج الحبوب، الحليب، البطاطا... إلخ) (Banque d'Algérie, 2019, p. 13).



استمرت مساهمة قطاع الفلاحة في الارتفاع خلال الفترة الأخيرة الممتدة من 2016-2021. لتبلغ مساهمة هذا القطاع أعلى مستوى له بنسبة 14.13% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020، حيث سجل هذا الأداء الجيد اتساع ما إن قورن مع السنوات السابقة. مقابل انخفاض في سنة 2021 بنسبة 13.03% من إجمالي الناتج المحلي، لتقدر ذلك نسبة التراجع له بقيمة قدرت 2869.6 مليار دينار سنة 2021 مقابل 2598.5 مليار دينار سنة 2020. ذلك بسبب اعتماد الجزائر على المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي (2015-2019) التي تهدف من خلاله إلى رفع القدرة الإنتاجية للحبوب (الشارف بن عطية، 2021، صفحة 38).

أما فيما يخص مساهمة قطاع الصناعة فهو الآخر سجل ارتفاع متواصل طيلة الفترة 2000-2010، لتقدر بذلك مساهمة قطاع الصناعة 294.5 مليار دينار، بنسبة 7.18% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 597.9 مليار دينار سنة 2010، بنسبة 4.97% من إجمالي الناتج المحلي، بهذا بلغت الزيادة في مساهمة هذا القطاع 303.4 مليار دينار. وقد لوحظ نمو صناعي سنة 2000 بمؤشر متوسط بلغ 76.3 نقطة ويمثل حصة الأسد، وهذا ما جعل مستواه يظل دون المستوى المسجل في سنة الأساس (أساس 1000 في 1989) بصور كبيرة (بنك الجزائر، 2009، صفحة 43). إلا أنه رغم الارتفاع المستمر في مساهمة قطاع الصناعة يبقى أضعف القطاعات من حيث مساهمته في تكوين إجمالي الناتج المحلي، ويمكن ارجاع السبب في ذلك أن الجزائر خلال هذه الفترات كانت تركز على الوسائل التقليدية.

استمرت مساهمة قطاع الصناعة في النمو خلال الفترة 2011-2021 على التوالي، لتقدر بذلك مساهمة هذا القطاع 4.55% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، مقابل 5.59% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016. ومن الملاحظ أيضا أنه في سنة 2018 شهد قطاع الصناعة نمو بوتيرة ضعيفة فيما تعلق بتوسع النشاط، فقد ارتدت من 5.63% سنة 2017 إلى 5.59% سنة 2018 (معطيات الجدول رقم (5.3))، مما أفسر عنه انخفاض مساهمة الصناعة في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي من 18.1% سنة 2017 إلى 16.5% سنة 2018، لتقدر بالقيمة 1128 مليار دينار سنة 2018، ممثلا 5.6% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد مس هذا التقلص في النمو ستة أجزاء من بين عشرة فروع للصناعة، وهي على التوالي " الماء والطاقة، مواد البناء، الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، الخشب، الفلين والورق، والصناعات المختلفة" (بنك الجزائر، 2019، صفحة 21).

ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة خلال سنة 2019 من 5.91% من إجمالي الناتج المحلي، إلى 6.27% من إجمالي الناتج المحلي. إلا أن وتيرة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في سنة 2021 لتبلغ 5.78% (معطيات الجدول رقم (5.3)). يرجع السبب في ذلك إلى السياسة الاقتصادية المتبعة في تحقيق تحسن في قطاع الصناعة، مما نتج عنها حركة كبيرة انطلقا من استراتيجية محلية تتطلع إلى رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي، وفي سبيل هذا قامت الحكومة ببعث ورشات اقتصادية عن طريق مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية (كرمية، مرياح، و مرياح ، 2021، صفحة 283).

المطلب الرابع- مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

بما أن قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع خدمات خارج الإدارة العمومية، وخدمات الإدارة العمومية هي الأخرى تعتبر قطاعات إنتاجية تساهم في تمويل الناتج المحلي الإجمالي، وبعد تحليل تطور مساهمة القطاعات السابقة، سوف يتم استعراض مساهمة هذه القطاعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1- مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1967-1990:

من أجل عرض مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع خدمات الإدارة العمومية، وخدمات خارج الإدارة العمومية، بالإضافة إلى قطاع حقوق ورسوم على الواردات، تم حساب كل من بيانات قطاع البناء والأشغال العمومية وخدمات خارج الإدارة العمومية خلال الفترة الممتدة من 1967-1997، وكذلك تم حساب بيانات خدمات الإدارة العمومية من سنة 1967-1997، بالإضافة إلى ذلك أيضا حساب بيانات الصناعة انطلقا من سنة 1969-1973، حتى يتسنى التنسيق بين قيم المتغيرات في جميع السنوات.

سوف يتم الاعتماد على معطيات الجدول الموالي:

الفصل الثالث..... تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

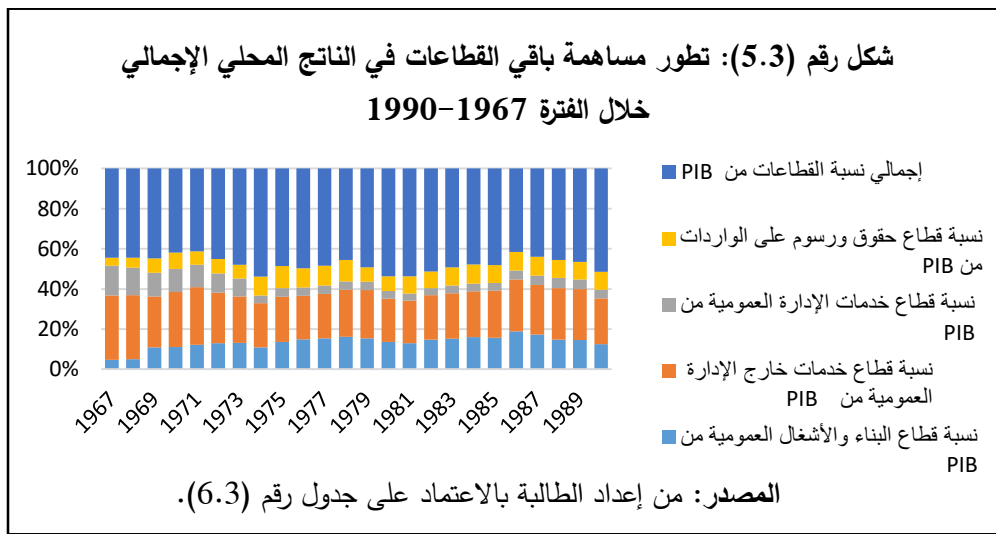
جدول رقم (6.3): مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1967-1990

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع البناء والأشغال العمومية من PIB	نسبة قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية من PIB	نسبة قطاع خدمات الإدارة العمومية من PIB	نسبة قطاع حقوق ورسوم على الواردات من PIB
1967	0.76	5.2	2.41	0.65	16.25	4.68	32	14.83	4
1968	0.93	5.99	2.55	0.95	18.74	4.96	31.96	13.61	5.07
1969	2.02	4.72	2.19	1.34	18.59	10.9	25.39	11.78	7.21
1970	2.23	5.53	2.33	1.65	20.2	11	27.38	11.53	8.17
1971	2.64	6.2	2.42	1.45	21.64	12.2	28.65	11.18	6.7
1972	3.46	6.69	2.54	1.89	26.55	13	25.2	9.57	7.12
1973	4.01	7.05	2.75	2.05	30.52	13.1	23.1	9.01	6.72
1974	5.57	11.27	1.99	4.8	51.27	10.9	21.98	3.88	9.36
1975	7.6	12.6	2.42	6.16	56.06	13.6	22.48	4.32	11
1976	10.19	14.71	2.79	6.59	68.06	15	21.61	4.1	9.68
1977	12.31	17.83	3.28	7.94	80.17	15.4	22.24	4.09	9.9
1978	15.54	22.54	3.95	10.18	96.03	16.2	23.47	4.11	10.6
1979	18.12	28.32	4.81	8.58	117.71	15.4	24.06	4.09	7.29
1980	20.2	32.24	5.57	10.82	148.91	13.6	21.65	3.74	7.27
1981	22.81	37.12	6.17	14.95	175.2	13	21.19	3.52	8.53
1982	27.6	41.61	6.75	15.65	187.82	14.7	22.15	3.59	8.33
1983	32.16	48	7.96	19.34	211.55	15.2	22.69	3.76	9.14
1984	38.56	54.61	8.94	23.09	239.95	16.1	22.76	3.73	9.62
1985	41.33	61.59	10.29	23.32	263.12	15.7	23.41	3.91	8.86
1986	49.4	67.76	11.48	24.25	261.94	18.9	25.87	4.38	9.26
1987	47.09	67.53	12.67	25.95	273.43	17.2	24.7	4.63	9.49
1988	44.93	78.38	15.53	27.7	305.57	14.7	25.65	5.08	9.07
1989	54.77	94.84	17.74	33	374.78	14.6	25.3	4.73	8.81
1990	61.81	112.66	21.6	43.5	494.41	12.5	22.79	4.37	8.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر: (بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

يتضح جليا انطلاقا من الجدول رقم (6.3) أن كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات تميزت بارتفاع مستمر، امتد طيلة الفترة 1967-1979، وبلغت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية 4.68% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1974، مقابل 15.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1979، أي بزيادة قدرها 10.72%. على خلاف مساهمة قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية التي شهدت انخفاض بنسبة قدرت على التوالي (32%، 14.83%) من إجمالي الناتج المحلي سنة 1967، لتصل مساهمة قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية، وخدمات الإدارة العمومية إلى (24.6%، 4.9%) من إجمالي الناتج المحلي سنة 1979. وبدوره شهدت مساهمة قطاع حقوق ورسوم على الواردات ارتفاع بلغ 11% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1975 كأعلى نسبة له طيلة الفترة 1991-1979 (معطيات الجدول رقم (6.3)). يرجع السبب في هذه الزيادات الضعيفة إلى أن الجزائر خلال فترة الستينات والسبعينات كانت تفتقر لليد العاملة، وعدم توفر الوسائل الضرورية التي تسمح لها بالنهوض بهذه القطاعات وترقيتها.



واصلت مساهمة القطاعات (قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية، بالإضافة إلى قطاع حقوق ورسوم على الواردات) في الارتفاع وبوتيرة متقاربة طيلة الفترة 1980-1990، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن مساهمة خدمات خارج الإدارة العمومية في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من مساهمة القطاعات الأخرى. لتصل بذلك مساهمة خدمات خارج الإدارة العمومية إلى 22.79% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990 مقابل 21.65% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1980.

في حين كانت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية ضعيفة بالمقارنة مع قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية، لبلغ 27.60 مليار دينار سنة 1982 مقابل 48.51 مليار دينار سنة 1989، لتقابلها زيادة في كل من قطاع خدمات الإدارة العمومية وقطاع حقوق ورسوم على الواردات بقيمة (54.77 مليار دينار، و94.84 مليار دينار)، ومن الملاحظ أن مساهمة قطاع حقوق ورسوم على الواردات أكبر من مساهمة قطاع خدمات الإدارة العمومية (معطيات الجدول رقم (6.3)).

إن السبب وراء ضعف نسبة مساهمة كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، وخدمات الإدارة العمومية، يرجع إلى غياب نموذج تنموي والاستراتيجيات اللازمة للتنمية لهذه القطاعات من قبل صناع القرار، بالإضافة إلى عدم توجيه الاهتمام نحو القطاعات الأخرى بالمقارنة مع قطاع المحروقات، والذي انصب كل الاهتمام حوله، خاصة في فترة ارتفاع أسعار النفط. كما لا يمكن غض النظر عن العوائق الأخرى التي وقفت حاجز كسوء التسيير والتنظيم، خاصة في جانب جلب العملة الصعبة للبلاد (علي و عزازي، 2020، صفحة 343).

2- مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-2021:

بعد التعرض لتحليل مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الإدارة العمومية وخارج الإدارة العمومية، بالإضافة إلى قطاع حقوق ورسوم على الواردات في الناتج المحلي الإجمالي سوف يستعرض هذا العنصر مساهمة هذه القطاعات خلال الفترة 1991-2021، وذلك بالاعتماد على الجدول الآتي:

جدول رقم (7.3): مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991-2021

(الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع البناء والأشغال العمومية من PIB	نسبة قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية من PIB	نسبة قطاع خدمات الإدارة العمومية من PIB	نسبة قطاع حقوق ورسوم على الواردات من PIB
1991	84.96	171.75	27.28	72.8	779.89	10.9	22.02	3.5	9.33
1992	112.19	220.46	35.98	80	954.61	11.8	23.09	3.77	8.38
1993	134.78	275.17	43.18	85.7	1048.2	12.9	26.25	4.12	8.18
1994	169.45	351.57	54.73	119.3	1329.7	12.7	26.44	4.12	8.97

الفصل الثالث..... تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

9.61	4.19	25.26	11.7	1819.9	174.84	76.29	459.63	213.13	1995
8.9	3.87	23.87	10.5	2347.6	209.03	90.84	560.3	245.71	1996
7.82	12.51	22.79	9.95	2780.2	217.3	347.7	633.7	276.6	1997
8.02	13.64	24.61	10.6	2830.4	226.9	386.1	696.7	300.9	1998
6.97	12.71	23.71	9.47	3248.3	226.3	413	770.3	307.7	1999
6.1	10.36	20.31	8.17	4098.9	250.1	424.5	832.3	335	2000
6.71	11.15	22.66	7.96	4235.5	284.4	472.3	959.9	337.3	2001
6.52	11.66	23.21	9.15	4455.4	290.4	519.6	1033.9	407.7	2002
6.12	11.06	21.46	8.59	5182.1	317	573	1112.2	445.2	2003
7.81	3.21	22.78	8.89	5716.2	446.17	183.57	1302.1	508	2004
6.55	8.38	20.09	7.48	7541.1	494	631.8	1515	564.4	2005
5.33	7.35	20.85	8.83	9222.5	491.5	678	1922.5	814.4	2006
5.66	9.1	20.46	8.77	9408.3	532.4	856.5	1924.8	825.1	2007
5.46	10.08	19.39	8.66	11043	603.3	1113.3	2141	956.7	2008
7.13	12.21	23.76	10.9	10034	715.8	1225.6	2384.6	1094.8	2009
6.22	13.2	21.94	10.5	12024	747.7	1587.1	2638.7	1257.4	2010
5.86	16.3	20.11	9.14	14589	854.6	2378	2933.2	1333.3	2011
6.65	16.34	20.39	9.2	16209	1077.6	2648.1	3305.1	1491.2	2012
7.46	15.32	23.12	9.77	16650	1242.1	2551.2	3849.6	1627.4	2013
7.21	15.89	24.3	10.4	17229	1242.1	2738.4	4186.4	1794	2014
8.1	17.35	27.24	11.5	16713	1353.8	2899.9	4553.1	1917.2	2015
7.97	17.47	27.64	11.8	17515	1395.6	3059.6	4841.3	2072.9	2016
7.95	16.54	26.16	11.9	18576	1477.5	3072	4858.9	2203.7	2017
7.39	14.84	26.19	11.6	20259	1498	3006.5	5305.4	2346.5	2018
7.73	15.38	27.5	12.2	20284	1567	3120.2	5577.6	2481.4	2019
8.03	18.27	26.24	13	18384	1476.6	3359	4823	2398.1	2020
7.17	15.77	24.43	12.3	22022	1578.6	3472.7	5380.3	2713.5	2021

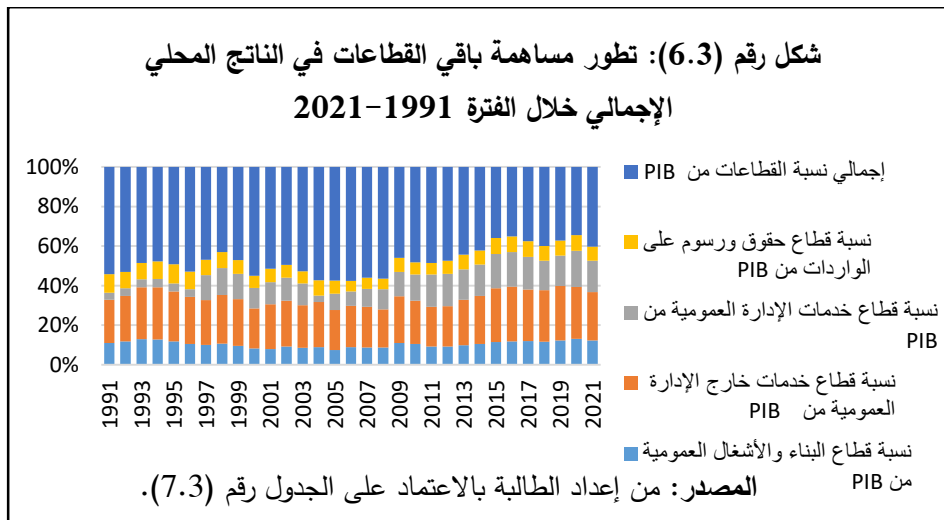
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر: (بنك الجزائر، 2022)، (الديوان الوطني للإحصاء، 2022).

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (7.3) أعلاه أن كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع خدمات خارج الإدارة العمومية يواصلان التوسع من حيث زيادة قيمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بقيمة 84.96 مليار دينار، بنسبة 10.9% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1991، مقابل 355 مليار دينار سنة 2000، بنسبة 8.17% من إجمالي الناتج المحلي،

الفصل الثالث..... تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

أي بارتفاع بلغ 270.04 مليار دينار. وفي نفس السياق تم ملاحظة ارتفاع تدريجي بوتيرة متسارعة في مساهمة باقي القطاعات الأخرى. وما يجب الإشارة إليه أن قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية حافظ على الحصة الأكبر في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ليقفز من 171.75 مليار دينار، بنسبة 22.02% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1991، إلى 832.3 مليار دينار سنة 2000، بنسبة 20.31% من إجمالي الناتج المحلي. أي بزيادة قدرها 1.71% (معطيات الجدول رقم (7.3)). ومن الواجب الإشارة إليه أن هذه الفترة لجأت فيها الحكومة الجزائرية إلى مجموعة من الإصلاحات في فترة التسعينات.

إن التحليل السابق أعطى نظرة عن مدى مساهمة قطاع (البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، وخدمات الإدارة العمومية، بالإضافة إلى قطاع حقوق ورسوم على الواردات) في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن هذه القطاعات لا تؤدي دورا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تميزت نسب المساهمة بتذبذب وعدم الاستقرار. يمكن ارجاع السبب في ذلك إلى ضعف التمويل الموجه لصالح هذه القطاعات، وغياب الاستراتيجيات التنموية، وضعف الاستثمار. على عكس القطاعات الأخرى التي سعت الحكومة الجزائرية جاهدة للنهوض بها.



حافظت كل القطاعات (قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، وخدمات الإدارة العمومية، وحقوق ورسوم على الواردات) على الزيادة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2000-2010، أي الفترة التي تعكس تبني الحكومة الجزائرية لجملة من المخططات التنموية. حيث تتأكد حركية قطاع البناء والأشغال العمومية والذي تدعمه نفقات التجهيز الخاصة بالدولة، إذ يعكس هذا القطاع بلوغ نتائج جيدة، ليثبت نموه عند عتبة 8.17% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2000، متخطيا بذلك هذه العتبة إلى 10.9% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2009 (معطيات الجدول رقم (7.3)).

ترجع هذه المعدلات المقبولة في مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي إلى حجم الاستثمارات العمومية التي استفاد منها هذا القطاع، والمتمثلة: في البرامج المخصصة لبناء المساكن، وبرامج الهياكل القاعدية (صاري، 2019، صفحة 907).

تبعه أيضا ارتفاع كبير في حصة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية خلال نفس الفترة، ليسجل زيادة قدرها 20.31% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2000، مقابل ما حققته من توسع في قيمة مساهمة هذا القطاع سنة 2009 البالغة 23.26% من إجمالي الناتج المحلي. وبدوره ارتفع كل من قطاع خدمات الإدارة العمومية، وقطاع حقوق ورسوم على الواردات. حيث قدرت على التوالي (12.21%، 7.13%) من إجمالي الناتج المحلي سنة 2009 (معطيات الجدول رقم (7.3)).

استمرت حصة نمو مساهمة قطاع الخدمات خارج المحروقات، في ارتفاع تدريجي في سنة 2014، البالغة 24.3% من إجمالي الناتج المحلي، لتصل بذلك مساهمة هذا القطاع إلى 26.19% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2018 (معطيات الجدول رقم (7.3)). السبب الكامن وراء الزيادة الطفيفة الناتجة في نمو نشاط قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، يرجع إلى كل من نشاط النقل والاتصالات بزيادة قدرها 1.89%. هذا راجع لضعف وزنها في هذا القطاع، من النشاط في الخدمات الممنوحة للأسر البالغة 6.1%، وفي المقابل سجل انخفاض في توسع نشاط التجارة لينتقل من 3.5% سنة 2017 إلى 2.6% سنة 2018، أما فيما تعلق بخدمات الإدارة العمومية "غير المسوقة"، بالرغم من التزايد الطفيف في النشاط سجل القطاع أقل نسبة نمو خارج المحروقات بـ 2.7% سنة 2018 مقابل 0.5% سنة 2017 (Banque d'Algérie, 2019, pp. 14-15).

عرفت الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 زيادة في مساهمة القطاعات الخمسة المكونة للناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت زيادة في وتيرة خدمات خارج الإدارة العمومية بنسبة 27.5% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019، مقابل انخفاض بنسبة 24.43% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2021. وقد ظلت نسبة مساهمة هذا القطاع تفوق باقي القطاعات الأخرى، بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية قدرت مساهمته 12.2% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019، مقابل 12.3% سنة 2021، وقابلتها أيضا زيادة في قطاع خدمات الإدارة العمومية 15.38% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019، بينما سجلت زيادة طفيفة 15.77% سنة 2021، في نفس السياق تم ملاحظة تسجيل ارتفاع في وتيرة قطاع حقوق ورسوم على الواردات حتى بلغت 7.17% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2021 (معطيات الجدول رقم (7.3)). إن الحركة التحسينية

التي مست هذه القطاعات ترجع إلى فعالية البرامج التنموية المطبقة في الفترة (2015-2021)، فضلا عن ذلك فقد استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات من أغلفة مالية كبيرة في مجال الورشات الكبرى المخصصة لبناء لأزيد من مليوني وحدة سكنية، السكة الحديدية (صاري، 2019، صفحة 907).

يعزى هذا التحسن في مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى التخلص من القيود الصحية، التي عاشتها الجزائر جراء وباء كوفيد 19، مما جعل الحكومة تسعى جاهدة لتنمية قطاع الخدمات بما يسمح من توفير ظروف ملائمة لمواطنيها.

المطلب الخامس- تحليل تطور المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1967-2021

قبل الشروع في تحليل تطور مؤشر التنوع الاقتصادي، يجب في البداية حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان الخاص بكل بعد من الأبعاد المكونة للمؤشر المركب على حدى. حيث سيتم الاعتماد على أربعة أبعاد للتنوع الاقتصادي، تتمثل في كل من: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، والإيرادات العامة. وقد تم حساب هذا المؤشر لكل من تلك الأبعاد بالاستعانة بالصيغة المعتمدة في حسابه، والتي تم ذكرها في الجانب النظري من الفصل الأول، وبعد ذلك تم حساب المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي، إذ تترجم الصيغة الخاصة بمؤشر هيرفندال هيرشمان كما يلي:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات، x_i : قيمة المتغير في النشاط i ، X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

-التطبيق العددي: سيتم توضيح كيفية حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي، وباقي المتغيرات تحسب بنفس الطريقة.

- حساب قيمة معامل هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي لسنة 1967:

$$HHI_{1967} = \frac{\sqrt{(2.79/16.25)^2 + (2.13/16.25)^2 + (2.31/16.25)^2 + (0.76/16.25)^2 + (5.2/16.25)^2 + (2.41/16.25)^2 + (0.65/16.25)^2} - \sqrt{1/7}}{1 - \sqrt{1/7}}$$

$$HHI_{1967} = 0.1023$$

-حساب قيمة معامل هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2021:

الفصل الثالث..... تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021

$$HHI_{2021} = \frac{\sqrt{\left(\frac{4734.4}{22021.6}\right)^2 + \left(\frac{2869.6}{22021.6}\right)^2 + \left(\frac{1272.5}{22021.6}\right)^2 + \left(\frac{2713.5}{22021.6}\right)^2 + \left(\frac{5380.3}{22021.6}\right)^2 + \left(\frac{3472.7}{22021.6}\right)^2 + \left(\frac{1578.6}{22021.6}\right)^2}}{1 - \sqrt{1/7}} - \sqrt{1/7}$$

$$HHI_{2021} = 0.0579$$

بعد حساب المؤشر الخاص بمؤشرات التنوع الاقتصادي، يتم المرور لحساب المؤشر المركب من خلال أخذ متوسط معاملات مؤشر هيرفندال هيرشمان المتعلقة بكل بعد من أبعاد التنوع الاقتصادي (تقروت، رملة، و بدروني، 2021، صفحة 85).

- حساب المؤشر المركب لسنة 1967:

$$HHI_{1967} = \frac{0.1023 + 0.5074 + 0.5991 + 0.1700}{4} = 0.34$$

جدول رقم (8.3): تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان في الجزائر خلال الفترة 2021-1967

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.34	0.36	0.32	0.35	0.36	0.43	0.42	0.49	0.48
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.51	0.5	0.52	0.54	0.55	0.54	0.51	0.51	0.49
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.47	0.42	0.44	0.45	0.51	0.45	0.55	0.55	0.54
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.46	0.53	0.5	0.32	0.29	0.31	0.4	0.34	0.32
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.35	0.38	0.41	0.43	0.41	0.44	0.34	0.35	0.35
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.33	0.3	0.21	0.28	0.31	0.31	0.29	0.29	0.30
السنوات	2021								
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.30								

المصدر: من إعداد الطالبة.

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (8.3) والذي يشير إلى أن تطور المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي تميز بتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 1967-2021. لتبلغ قيمته 0.34 سنة 1967 مقابل 0.43 سنة 1972، وهذا يعكس تركيز التنوع في هذه السنوات، أي ضعف درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة. السبب في ذلك أن الجزائر خاصة فترة الستينات والسبعينات لم تكن قادرة على النهوض باقتصادها، على العكس فقد كانت تحت تأثير الآثار التي خلفتها الحروب بعد الاستقلال.

يكمن السبب الرئيسي في عدم وجود تنويع في ارتفاع أسعار النفط، ذلك أن الجزائر خلال هذه الفترة اتبعت نموذج الصناعات المصنعة، مما استوجب عليها استيراد سلع التجهيز نظرا لضعف التنمية التكنولوجية للبلاد من جهة، والعمل على خلق مداخيل إضافية بهدف إنعاش الطلب من جهة أخرى، ما انعكس بالسلب عليها لتجد نفسها في مديونية.

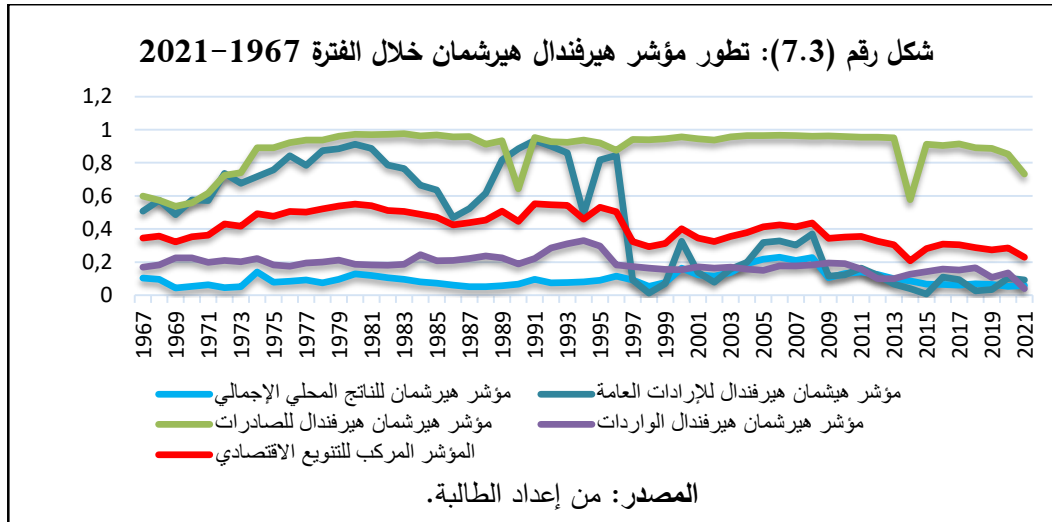
استمرت قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان في ارتفاع متسارع ومستمر، منتقلا بذلك من 0.42 سنة 1973 إلى 0.55 سنة 1980 كأعلى قيمة له طيلة هذه الفترة، لتقدر قيمة الارتفاع ب0.13. ومن المسلم به أن هذا الارتفاع ليس مؤشر جيد، إنما يدل على غياب التنويع في الجزائر. وهذا راجع لغياب نموذج التنمية في فترة الثمانينات، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى ذلك انخفاض الاستثمارات في فترة السبعينات، الثمينيات، حيث استندت الحكومة الجزائرية في تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي، والذي يركز على مبادئ الاقتصاد الاشتراكي، وعلى نموذج الصناعات الثقيلة وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الاستدانة، كون الحكومة الجزائرية كانت تعتمد على المنهج الاشتراكي، مما انجر عنه دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة.

بالعودة إلى الشكل رقم (7.3)، والجدول رقم (8.3)، يتضح وجود تراجع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 1981-1986. إذ انخفضت قيمته من 0.54 سنة 1981 إلى 0.42 سنة 1986، أي بانخفاض قدره 0.12، وهذا يشير إلى أن هذه الفترة حققت فيها الجزائر تنوع نسبي، والسبب في ذلك راجع إلى الأزمة النفطية 1986، التي أدت إلى انهيار حاد في أسعار المحروقات، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات التصدير للارتفاع المعتبر لنسبة الفوائد الحقيقية، وصعوبة حصول الحكومة الجزائرية على تمويل خارجي. لكن هذه القيم المحتشمة التي تعكس وجود تنوع اقتصادي لم تستمر في انخفاضها، بل سرعان ما ارتفعت مرة أخرى منذ سنة 1987 بقيمة 0.44 واستمر هذا المؤشر في الارتفاع إلى غاية 0.51 سنة 1989، مقابل انخفاض بقيمة 0.45 عرفته سنة 1990.

كما تشير القيم الموضحة في الجدول (8.3) أن مؤشر التنويع الاقتصادي عرف استقرار خلال سنتي 1991-1992 بقيمة 0.55، وهذا يفسر أن التنويع الاقتصادي في الجزائر متركزا أكثر من كونه متنوعا. والسبب الكامن وراء ارتفاع قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان، والذي يعبر عن درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر، غياب التوازن في الاعتماد على القطاعات التي يركز عليها الاقتصاد الجزائري، هذا ما دلت عليه نتائج الجانب التحليلي، حيث تم استنتاج أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على كافة القطاعات

الأخرى بالنسبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العامة والصادرات والواردات. وهذا ما جعل من نمو القطاعات الأخرى مثل: الصناعة والفلاحة والخدمات يكاد يكون منعدم، بالمقارنة مع قطاع المحروقات الذي كان ولازال يعول عليه في كثير من المجالات. وشهدت بعد ذلك تراجع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة الممتدة من 1994-1999، هذا ما دل عليه الاتجاه التنازلي في المنحنى الموضح أعلاه، أي أن هناك تنوع في الاقتصاد الجزائري، لتتخفف قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان من 0.46 سنة 1994، مقابل الارتفاع المسجل في سنة 1992 بـ0.55، لتصل قيمة هذا المؤشر 0.2 سنة 1998 كأدنى قيمة له طيلة هذه الفترة والفترات السابقة، وهذا يعكس وجود تنوع في الاقتصاد الجزائري خلال هذه السنة، حيث كلما كانت قيمة المؤشر تقترب من الصفر دل ذلك على وجود تنوع اقتصادي. هذه الفترة سعت فيها الحكومة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات تسعى من خلالها إلى معالجة التشوهات التي خلفها الاقتصاد الموجه، مما جعلها تتجه نحو اقتصاد السوق.

تميزت الفترة 2000-2014 بالانخفاض في قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي، بعبارة أخرى انتقلت قيمة المؤشر من 0.40 سنة 2000 إلى 0.38 سنة 2004، هذا ما يدل عليه الاتجاه التنازلي للمنحنى البياني الموضح في الشكل أدناه رقم (7.3)، ما يعكس تحقيق درجة تنوع. ذلك راجع إلى البرامج التنموية المتبعة خلال الفترة الممتدة من (2000-2004)، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر بداية مشاريع تنمية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة، كما قامت الجزائر أيضا في هذه الفترة بتسديد الديون. وقد حققت درجة تنوع نسبي في سنة 2009 بقيمة 0.34، مقابل 0.41 سنة 2005، أي بانخفاض قيمته 0.03. هذا راجع لبعض التعديلات الناتجة عن تطبيق الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، الذي هدفت من خلاله إلى تطوير الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية.



بعد الارتفاع في درجة التنوع الاقتصادي خلال سنتي 2010-2011، عرف هذا المؤشر تراجع بداية من سنة 2012 بقيمة 0.33 إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له طيلة فترة الدراسة 1967-2021، حيث قدرت قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان 0.21 سنة 2014، محققا بذلك درجة تنوع على عكس السنوات السابقة التي تميز فيها الاقتصاد بالتركيز أكثر من وجود تنوع في الهيكل الاقتصادي للبلاد. إن ما يجب الإشارة إليه أن سنة 2014 تزامنت مع الأزمة البترولية، رغم أن هذه الأزمة نتج عنها بالدرجة الأولى انهيار أسعار البترول، والتي أتاحت الفرصة أمام صناع القرار التوجه نحو الاستفادة من القطاعات الأخرى (قطاع الصناعة، والفلاحة، وقطاع الخدمات)، إلا أنه لا يمكن غض النظر عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، وهذا نتيجة اعتماد المفرط على قطاع النفط. إذ انخفض سعر البرميل من 111 دولار أمريكي في المتوسط سنة 2011 إلى أدنى من 55 دولار أمريكي مع نهاية ديسمبر 2014 (بن داودية، 2022، صفحة 42).

كما تشير القيم الموضحة في الجدول رقم (8.3)، والمنحني أعلاه أن مؤشر هيرفندال هيرشمان المركب عرف تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة الممتدة من 2015-2021، بحيث حافظ هذا المؤشر على مستوى منخفض بقيمة 0.28 سنة 2015، مقابل ارتفاع بقيمة 0.31 سنة 2017. ليسجل بعدها المؤشر انخفاض بقيمة 0.30 سنة 2021، هذه القيم المنخفضة تدل على وجود تنوع في الاقتصاد الجزائري. ما يمكن قوله عموما حول التنوع الاقتصادي أن مؤشر التنوع الاقتصادي خلال فترة الدراسة والتي امتدت من 1967 إلى غاية 2021 تميزت بانخفاض في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان في بعض السنوات، إلا أنه عرف ارتفاع في بعض السنوات الأخرى. هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الاقتصاد الجزائري كان في بعض السنوات متركزا، وغير متنوع، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في سبيل تقليص اعتمادها على قطاع المحروقات ومحاولة ترقية القطاعات الإنتاجية الأخرى. بما أن الجزائر ترتكز

على المورد الوحيد للدخل والمتمثل في قطاع المحروقات، فإن الأزمة 1986 خلفت اختلالات في التوازن الاقتصادي والاجتماعي، صاحبها انهيار حاد في مداخيل الحكومة كنتيجة لتراجع أسعار المحروقات. ليصل المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي إلى 0.55 كأعلى قيمة له سنة 1980. ومن الملاحظ أيضا أنه في بعض السنوات تخطى عتبة 0.50 في فترة التسعينات، وهي الفترة التي عاشت فيها الجزائر أوضاع سيئة مما استوجب عليها اتباع سياسات إصلاحية، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري.

إن ما يمكن تفسيره للقيم المرتفعة في قيمة المؤشر دليل قاطع على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد نفطي وبامتياز، ومن الصعب على الدولة أن تتخلى عن التبعية النفطية بسهولة، هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في تراجع دائم وعدم تمكن الدولة من الوصول إلى الأهداف المسطرة وبلوغ أفضل النتائج رغم الثروات التي تزخر بها البلاد، وهذا راجع لسوء التسيير، وعدم الوعي الكافي، كما أن الجزائر لازالت لم تبلغ المستوى المطلوب وتفتقر للوسائل التكنولوجية الكافية، ولم تدخل عالم الرقمنة بصورة كبيرة، بعبارة أخرى غياب النظم الذكية. هذا يجعل منها في تراجع مستمر في ترقية وتنمية الاقتصاد الوطني وتبقى رهينة لتبعية قطاع المحروقات، مما يستوجب عليها البحث عن الاستراتيجيات والأساليب الملائمة التي تمكنها من النهوض بالاقتصاد والتوجه نحو نموذج تنموي بعيدا عن قطاع المحروقات، ومحاولة الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، إلا أن هذا لم يمنع الجزائر من تحقيق تنوع اقتصادي رغم تبعيتها لقطاع المحروقات.

المطلب السادس - التنوع الاقتصادي في ظل التناقضات التنموية

رأى مرزوقي وكشروود (2018، الصفحات 268-274) أن معنى التنوع الاقتصادي يوحي إلى محاولة تحقيق مصادر دخل متنوعة، تسمح بتعزيز القدرات الحقيقية في إطار التنافسية العالمية، من خلال السعي وراء رفع القدرات الإنتاجية في القطاعات المختلفة، دون أن يكون هناك داع لتكون هذه الأخيرة ذات ميزة نسبية عالية. ما إن ذكرت كلمة تنوع يتبادر إلى الأذهان أن هذا الأخير ينطبق بصورة مباشرة على البلدان النفطية، إن عدم نجاح تجارب التخطيط الشمولي في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وتراجع الكفاءة الاقتصادية والمالية في أغلب مشاريع القطاع العام، كان لابد من التركيز على حرية المنافسة وكفاءة القطاع الخاص والرفع من الإنتاجية ودور السوق. فضلا عن ذلك يستوجب التشديد على حتمية تنشيط السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة للدولة، وذلك بتحرير آليات السوق، وضمان الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز القطاع الخاص وخصخصة مشاريع القطاع العام.

على خلاف التنظير، فإن التوجه نحو التحليل المعاصر يوحي أن التنظير ما هو إلا تقديم لنموذج فعلي. حيث تعتبر البلدان النفطية أهم البلدان تركيزا، نظرا أن لها علاقة ترابط بالنسق العالمي على وجه

الخصوص ما تعلق بمجالات الاستثمار والتجارة. كما أنه يغلب عليها انخراط أعمالها وأنشطة قطاعاتها المالية العامة والخاصة في المنظمات الدولية بصورة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك استجابتها لقواعد الاقتصاد الدولي ووسائله في التجارة والاستثمار المالي والحقيقي. وفي هذا السياق سيتوجب على الحكومة الجزائرية الرغبة في تنويع مصادر دخلها السعي لتنويع الاقتصاد الوطني باتجاه القطاعات الإنتاجية ذات العمالة والخدمات، التي تحتوي على قدرة تنافسية على المستوى العالمي. أي لا بد أن يركز النمو على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في القطاعات بعيدا عن المحروقات.

حتى تتمكن الحكومة الجزائرية من الوصول لدرجة تنويع مقبولة يستوجب عليها رفع التحديات، ويمكن ذكر البعض من هذه التحديات في النقاط الآتية (مرزوقي و كشرود، 2018، صفحة 274):

- ✓ سوق العمل الجزائرية غير مشجعة على تكوين الشركات المتوسطة والصغيرة التي تهدف إلى التنويع، وهذا ما وقف عائق أمام الانفتاح على قطاع الأعمال الحرة؛
- ✓ تباطؤ التدابير وتراخي القوانين، مما حال دون تمكن المناخ من جذب الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ ضعف القطاع الخاص في جذب الاستثمارات الأجنبية، وعدم مساهمته في التوظيف بصورة كبيرة؛
- ✓ وقوع الجزائر في فخ قلة الإمكانيات المالية لاستخدامها في التنويع الاقتصادي، كنتيجة حتمية لنظام صرف العملات الأجنبية، ذلك أن عائدات المحروقات تقدر بالدولار ومن المعروف أن الدينار الجزائري يعاني من التضخم؛
- ✓ عزوف أغلبية الراغبين في العمل نحو القطاع العام وتفضله على القطاع الخاص نظرا للمزايا التي يتسم بها؛
- ✓ واقع التعليم في الوقت الحالي أصبح لا يتماشى مع ما هو مطلوب من الكفاءة والمهارة التي تتيح قوة عاملة تساعد في تجسيد ونجاح المخططات الاستراتيجية، التي يتطلبها التنويع الاقتصادي.

كما ذكر بن عبد العزيز (2020، الصفحات 325-327) أن الجزائر بلد سيتهلك أكثر مما ينتج، ويرتكز اقتصادها كليا على الغاز والمحروقات، وقد شهدت تراجع في الإيرادات من صادرات النفط، وفي هذه الحالة أن الأمر ارتبط بصدمة استوجبت إحداث تغيير في سياسات التنمية للبلاد. فرغم تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن النمو ظل عرضة للتقلبات الناتجة عن الصدمات التي تحدثت على مستوى أسعار المحروقات. إذ أن ضعف المنظمات تمثل أهم سبب في وقف النمو الاقتصادي، بالإضافة لانعدام

المقدرة على الاستفادة من إيرادات المحروقات من أجل خلق اقتصاد إنتاجي متنوع بعيدا عن قطاع النفط، وانشاء بيئة مناسبة للاستثمارات.

من هنا يتضح ضرورة توجه الجزائر نحو تبني نموذج جديد يركز بحد ذاته على تنشيط دور كافة القطاعات الاقتصادية في تأمين حجم الإيرادات اللازمة لتحقيق مستوى نمو اقتصادي مقبول، من أجل التقليل من التبعية النفطية، التي أضحت اليوم تعرف صدمات متتالية كنتيجة لانهايار الأسعار، مما أدى بدوره للانعكاس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. في هذا الصدد يمكن القول أن التنوع الاقتصادي في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات، كونه مزال رهين الصدمات التي تحدث في مستوى أسعار النفط، وأن الاقتصاد الذي يركز على مورد وحيد في إيراداته يمثل وفق وجهة نظر بعض الاقتصاديين اقتصاد معوق، والسبب وراء ذلك تعرضه الدائم إلى التقلبات الخارجية.

وفي المقابل أشار لحول، كزار، وبن ديمة (2021، صفحة 162) أن العديد من الخبراء والاقتصاديين أجمعوا على أن الجزائر تمتلك الكثير من الإمكانيات والحلول للإقلاع باقتصادها بعيدا عن قطاع المحروقات، ومنه تنوع مداخلها. حيث أن تنوع الاقتصاد المحلي يتطلب اختيار بعض الشعوب والفروع التي تسمح بوضع استراتيجية تمكن من تخفيض فاتورة الواردات وترقية الصادرات، بما يسمح بتحقيق التوازن الخارجي للبلاد.

في هذا الصدد لابد من تحديد مجتمع استراتيجي يشترط بذل جهود ضخمة في جل الاستثمارات، ووضع آليات لسياسة اقتصادية باستطاعتها إعادة النشاط لهذه المجتمعات، لاسيما ما تعلق بالكهرباء والصيدلة والصناعة، وكذلك الزراعة الغذائية والسياحة والنسيج والخدمات، بالإضافة إلى الإهتمام بتطوير تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تكون ميادين تتمتع فيها الحكومة الجزائرية بإمكانيات وأسواق واعدة.

إذ توجد العديد من القواعد والسياسات الحكومية لها فعالية في تنوع اقتصاد البلاد، وتساعد في دعم منظمات القطاع الخاص، على سبيل المثال: تقليل التدابير الإدارية التي تعنى بالتجارة الخارجية مما يتيح للمنتجين الوطنيين تصدير ما تم انتاجه بكل سلاسة، بالإضافة إلى أن تدخل الحكومة له أهمية بالغة على وجه الخصوص عند استغلاله للفرص المتاحة، والتي تساهم في تنوع الاقتصاد. حيث تستطيع هذه المؤسسات أن تضي تنوعا إضافيا من خلال إتاحة المعلومات الكافية للأسواق الوطنية فيما تعلق بفرص الاستثمار والتصدير كالسفارة، والغرف التجارية.

المبحث الثاني - دراسة احصائية للتنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي خلال الفترة 1967-2021

بعد التعرض لتحليل تطور القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل تطور مؤشر هيرفنزال هيرشمان المركب الذي يعبر عن درجة تنوع الاقتصاد، وذلك بالاستعانة بالأبعاد الأربعة المكونة لمؤشر التنوع الاقتصادي، سوف يستعرض هذا المبحث دراسة إحصائية من خلال الاعتماد على كل من التحليل العنقودي والتحليل العاملي الاستكشافي من أجل معرفة مدى تطابق نتائج الجانب التحليلي مع نتائج التحليل الإحصائي.

المطلب الأول - عرض وتحليل نتائج الدراسة باستخدام التحليل العنقودي

بعد الوقوف على تطور مؤشرات الإنفاق حكومي والتنوع الاقتصادي خلال الفترة 1967-2021، من خلال دراسة تحليلية، سوف يتم عرض إجراء التحليل الإحصائي باستخدام التحليل العنقودي، والتحليل العاملي الاستكشافي، من أجل معرفة مدى تطابق نتائج الدراسة التحليلية مع نتائج الدراسة الإحصائية. قبل الشروع في عرض النتائج لابد من إعطاء لمحة للتعريف بطريقة التحليل العنقودي: والذي يعتبر من الطرق التي تحتوي على الكثير من الخوارزميات لتجميع المفردات الخاضعة للدراسة في مجاميع متلائمة ومتجانسة فيما بينها وغير متشابهة مع المجاميع الأخرى. التي تستوجب وجود مدخلاتها في صورة مصفوفة توضح كيف تتشابه كل مفردة أو موضوع قيد الدراسة مع جميع المفردات أو المواضيع الأخرى، وفي هذا الصدد تم الاستعانة به من أجل معرفة السنوات التي سجلت فيها الجزائر تنوع في اقتصادها، بالإضافة إلى مدى تزامن هذه الفترات مع الإنفاق الحكومي المقدم من طرف الدولة.

وفي هذا السياق رأى جودة (2008، صفحة 89) أن التحليل العنقودي " عبارة عن تدابير، تسعى إلى تقسيم مجموعة حالات أو متغيرات أساليب معينة وتنظيمها ضمن عناقيد، إذ أن هذه الحالات التي تم تجميعها داخل عنقود معين، تكون متلائمة لارتباطها بميزات محددة، وتكون غير متشابهة مع عناصر أخرى وجدت في عنقود مخالف". ومن جهته ذكر تائر مطلق (2012، صفحة 416) أن الغرض من استخدام التحليل العنقودي إنما يتمثل في تحقيق بعض الأهداف منها: أولاً، تقليص البيانات بحيث يكون من الصعب على الباحث دراسة وتصنيف عدد كبيرة من المشاهدات، في حالة عدم تجميعها في شكل مجموعات متطابقة، بحيث يمكن هذا الأسلوب من تحديد الأسئلة غير اللازمة ويقلل من عددها. ثانياً، يتم الاستعانة به بهدف توليف الفرضيات المرتبطة بطبيعة البيانات التي تكون قابلة للاختبار. ثالثاً، اختبار الفرضيات، التنبؤ المعتمد على المجاميع. رابعاً، مطابقة النماذج.

1- استخدام الطريقة الهرمية في التحليل العنقودي لتصنيف متغيرات الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي حسب فترة الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الخطوة على طريقة التحليل العنقودي الهرمي والتي عرفها أيوب يعقوب (2017، صفحة 95) التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Cluster Analysis) من الطرق سهلة الاستعمال، يندم فيها التعقيد، نظرا أنها لا تستوجب المعرفة الأولية بعدد العناقيد التي تم تجميع الحالات وفقا لها، حيث تقسم الطريقة إلى طريقتين:

❖ **طريقة التجميع:** وفقا لهذه الطريقة تصنف المجموعات الجزئية من المشاهدات مع بعضها، بما يتيح الحصول على مجموعات أكثر شمولاً، بعبارة أخرى ينطلق التحليل بعنقود واحد لكل حالة، ثم يتم جمع العناقيد المتشابهة، أي التي لها خصائص متقاربة، وصولاً إلى عدد من العناقيد التي تحتوي مجموعة من العناصر.

❖ **طريقة التقسيم (التجزئة):** تبدأ هذه الطريقة بعنقود واحد يشتمل على كافة المجموعات الجزئية، والمشاهدات، ويتم تقسيم هذا العنقود إلى عنقود أصغر فأصغر، ثم تجميع العناصر في صورة عنقود، حيث توجد العديد من الطرق المتنوعة التي تستعمل بهدف حساب التماثل (طريقة الربط المنفرد، طريقة المتوسط).

2- التحليل العنقودي باستخدام طريقة المتوسطات (K-mean): تركز هذه الطريقة على تقسيم المشاهدات في مجموعات متطابقة، وذلك تبعا للميزات والصفات، باستخدام خوارزمية تسمح بمعالجة أكبر عدد من الحالات، ويطلق عليها بأسلوب التحليل العنقودي السريع، لكونها تستغرق أقصر وقت ممكن عند إجراء عملية التصنيف والتحليل، ويمكن ذكر مراحل القيام بالخطوات الخاصة بها في النقاط الآتية (طالب، 2015، صفحة 54):

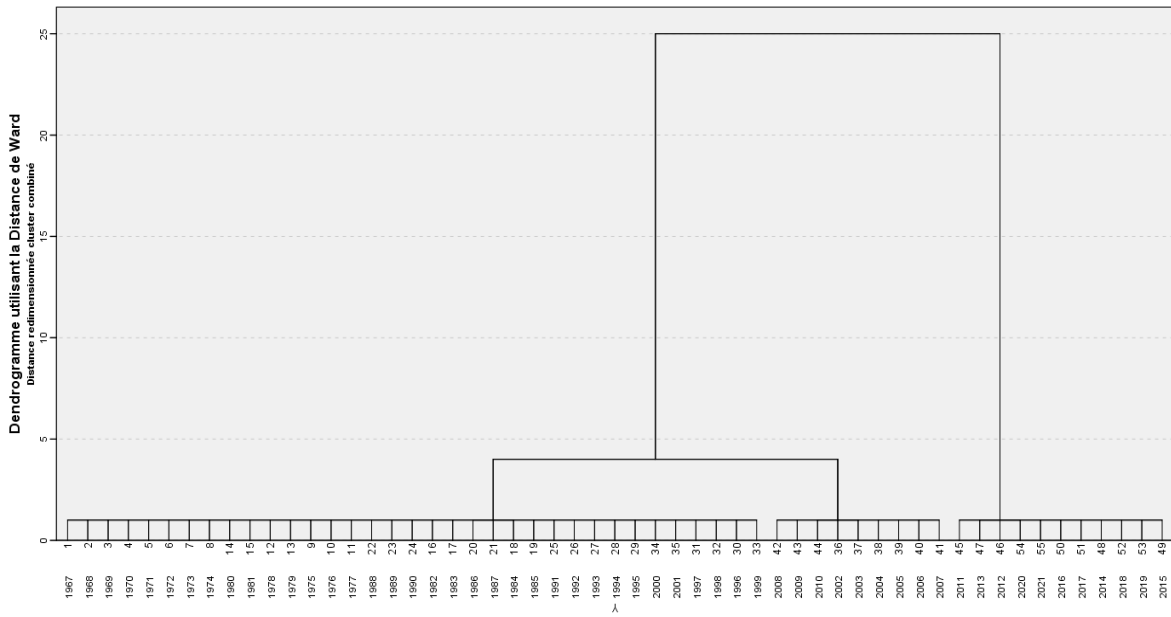
- ✓ في حالة ما إذا كانت المتغيرات مقاسة بوحدات غير موحدة، يتم تحويل البيانات المتوفرة في المتغيرات إلى قيم معيارية؛
- ✓ تحديد عدد العناقيد المطلوب، وإجراء تصنيف على أساسه؛
- ✓ ربط العناصر بالعناقيد الأكثر تشابهاً، والتي تكون أقرب لمتوسط العنقود، مع إعادة حساب متوسط قيم العنقود المستقبل للعنصر الجديد والعنقود الذي فقد العنصر؛

✓ تحديد متوسط قيم العناقيد، بحيث يتم حساب المسافة بين نقطة التقاء كل زوج من العناصر، ومراكز المتوسطات، ويسمى جدول التشابه النسبي بمصفوفة القرابة؛

✓ بعد حساب المسافة توزع العناصر وفق المسافة إلى مجموعات.

انطلاقاً من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر إلى محاولة تصنيف المجموعات في الجزائر إلى عناقيد وفقاً لفترة الدراسة الممتدة من 1967-2021، بحيث تم الاستعانة بأسلوب التحليل الهرمي العنقودي باستخدام مخطط الشجرة من خلال طريقة Ward.

شكل رقم (8.3): مخطط الشجرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Spss24.

يتضح جلياً من الشكل رقم (8.3) أعلاه أن هناك اختلاف واضح يظهر انطلاقاً من نتائج التحليل العنقودي، إذ تم تقسيم الفترة المحددة إلى مجموعتين رئيسيتين تبعاً للسنوات المحددة في الدراسة حسب متوسط مؤشر هيرفندال هيرشمان، ويمكن ذكر هذه المجموعات كما يلي:

1- المجموعة الرئيسية الأولى: تمثلت في تصنيف السنوات ابتداءً من سنة 1967 إلى غاية سنة 2010، وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر درجة تنوع نسبي نوعاً ما في بعض السنوات، رغم الظروف الصعبة التي عان منها الاقتصاد الجزائري وقابلها ارتفاع في قيمة الإنفاق الحكومي. وقد قسمت بدورها إلى مجموعتين فرعيتين وهما على الترتيب.

1-1- المجموعة الفرعية الأولى: صنفت المجموعة الفرعية الأولى ابتداء من سنة 1967 إلى غاية سنة 2001، ومن المعروف أن هذه الفترة تزامنت مع الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية، منذ الاستقلال إلى غاية دخولها في المرحلة الانتقالية. بعبارة أخرى خرجت الجزائر من النظام الاقتصادي الموجه الذي كان خلال فترة الستينات والسبعينات (1967-1989) إلى اقتصاد السوق (1990-2000) والذي شرعت فيه الحكومة مع مطلع التسعينات.

ما يمكن استنتاجه من نتائج التحليل العنقودي أنه تم تجميع متغيرات الدراسة وفق الفترة المدروسة في المجموعة الفرعية الأولى والتي تماشت نتائجها مع ما جاء في الجانب التحليلي من الدراسة، أي أنه في الفترة (1967-1989) عرفت الجزائر ارتفاع في إجمالي الإنفاق الحكومي كنتيجة مباشرة للمخططات التنموية التي اعتمدها الجزائر في تلك الظروف، بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تم تسجيل عدم وجود تنوع في الهيكل الاقتصادي للبلاد بسبب ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة، وكان أيضا نتيجة لاعتماد الحكومة الجزائرية على التخطيط المركز والذي يستند بالدرجة الأولى على مبادئ النظام الاشتراكي، فضلا عن ذلك ارتكزت الجزائر على نموذج الصناعات الثقيلة، كما أنها اتسمت بانخفاض الاستثمار كنتيجة مباشرة لغياب نموذج التنمية في فترة الثمانينات.

أما فيما تعلق بالفترة الثانية من نفس تصنيف المجموعة الفرعية الأولى (1990-2000)، شهد فيها الاقتصاد الجزائري تنوعا نوعا ما لم يبلغ المستوى المطلوب، كما تميزت هذه الفترة بزيادة في معدلات النمو، السبب في ذلك راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر في هذه الفترة من أجل الخروج من الأزمة التي وقع فيها الاقتصاد الجزائري نتيجة انهيار أسعار البترول في سنة 1989، حيث أن من بين الأسباب التي حالت دون تحقيق الاقتصاد الوطني لدرجة تنوع معتبرة كانت نتيجة لاعتمادها المفرط على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى، فضلا عن ذلك أولت اهتمامها بالجانب الاجتماعي من خلال إعطاء منح في شكل نفقات اجتماعية، مما دفع بها لزيادة نفقاتها، وفي المقابل أهملت الجانب الاقتصادي، كما يمكن إرجاع السبب الكامن وراء انخفاض درجة التنوع الاقتصادي للبلاد إلى عدم الاستقرار الأمني في فترة السبعينات، وهو ما ميز الاقتصاد الجزائري بالهشاشة وعدم التمكن من التنوع في مصادر الدخل.

2.1- المجموعة الفرعية الثانية: تم تصنيفها ابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2010. صنفت متغيرات الدراسة في هذه المجموعة وفقا لهذه الفترة والتي تزامنت مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي، التي قامت فيها الحكومة الجزائرية بتنفيذ العديد من البرامج التنموية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-

2004، منها "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، التي خصصت له الجزائر مبالغ مالية ضخمة، رغبة في النهوض باقتصاد البلاد، مما انجر عن تبني هذه البرامج ارتفاع في وتيرة الإنفاق الحكومي، وسارعت بدورها لتطبيق سياسة مالية توسعية، تميزت الجزائر بوجود فائض مالي مكنها من تسديد جميع ديونها. بينما سجلت هذه الفترة تذبذب ما بين انخفاض في قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي، والذي يشير لارتفاع درجة التنوع، وسجلت بعض السنوات ارتفاع في قيمة المؤشر. ما يعكس قدرة الجزائر على احداث تنوع في هيكلها الاقتصادي يرجع إلى السياسات التي تتبعها والظروف السائدة.

2- المجموعة الرئيسية الثانية: تمثلت في سنة 2011 إلى غاية سنة 2021، بالرجوع إلى ما جاء في الجانب التحليلي يتضح أنه في هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع في مؤشر هيرفندال هيرشمان، أي تراجع درجة التنوع في الاقتصاد الجزائري، باستثناء سنة 2009 التي سجلت انخفاض في قيمة المؤشر. حيث انطبق هذا التصنيف مع ما جاء في الجانب التحليلي، والذي أشار إلى أن هناك تنوع في الاقتصاد الجزائري رغم انهيار أسعار النفط في سنة 2014، إلا أنه كان هناك تنوع في الاقتصاد وفق النتائج المتحصل عليها بعد إجراء التحليل العنقودي. ويمكن تقسيم هذه المجموعة بدورها لفترتين حسب فترة الدراسة المنحصرة ضمن هذا المجال كما يلي.

1.2- الفترة الأولى: حسب المجموعة الرئيسية الثانية يمكن حصر هذه الفترة بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014. تمثلت هذه الفترة في تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014، والذي نتج عنه تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. إن ما ميز هذه الفترة تم تسجيل تنوع اقتصادي حيث انخفض مؤشر هيرفندال هيرشمان، كما لا يمكن إهمال أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق تنوع في اقتصادها في بعض السنوات، والسبب في ذلك غياب الاستراتيجيات الملائمة، وعدم امتلاك الحكومة الجزائرية للوسائل الكافية خاصة فيما تعلق بالتكنولوجيا والمعلومات، كما أن القطاع الفلاحي والصناعي في البلاد عجز عن توفير الاحتياجات اللازمة للسكان. إلا أن الإنفاق الحكومي للدولة ظل في ارتفاع متزايد، وهو ما يؤكد على الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.2- الفترة الثانية: امتدت من 2015-2021، وهذه الفترة تتطابق مع الفترة التي لجأت فيها الجزائر إلى مواصلة البحث عن مصادر تنموية جديدة وتحقيق مكاسب اجتماعية، فضلا عن ذلك وجهت كامل تركيزها على تنوع الاقتصاد، من أجل نمو الصادرات خارج المحروقات، ومحاولة تحقيق تنمية ريفية، وذلك باعتمادها برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 إلى يومنا هذا. وبناء على ما جاء في الجانب التحليلي

توافق هذا التصنيف مع ما تم التوصل إليه من خلال تحليل تطور متغيرات الدراسة، والتي أشارت أنه تم تسجيل تراجع في قيمة المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي، أي بعبارة أخرى يمكن القول أن الجزائر في هذه الفترة تمكنت من تحقيق تنوع في اقتصادها، خاصة بعد سنة 2014 التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تراجع كبير في أسعار المحروقات. كما عرف الإنفاق الحكومي زيادة، حيث سعت الحكومة من خلال خطة الإقلاع 2016-2019 إلى تغطية نفقات التسيير بهدف الحد من العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة، وتحسين الإيرادات الجبائية للبلاد، كما حققت نمو سنوي حوالي 6.5% بعيدا عن قطاع المحروقات من خلال الخطة المرسومة في مرحلة الاستقرار، والتي تسعى لتحقيق تنوع في الصادرات، تجديد القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى التوجه نحو القطاع الطاقوي.

المطلب الثاني - عرض وتحليل نتائج الدراسة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي

بعد التعرض للتحليل الإحصائي بالاعتماد على التحليل العنقودي، سوف يتم عرض نتائج التحليل الإحصائي باستخدام التحليل العاملي خلال الفترة 1967-2021. لكن في هذه المرة سوف يتم الاعتماد على محددات التنوع الاقتصادي، وذلك استنادا لما جاء في الجانب النظري من الفصل الأول على اعتبار أن هذه المحددات تعتبر من بين المتغيرات التي تعمل على التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي. وعليه يمكن ذكر المتغيرات المعتمدة من أجل إجراء التحليل العاملي والذي عرفه جودة (2008، صفحة 159) على أنه: " من بين الأساليب الإحصائية، والتي تكون الغاية منها تقليل عدد المتغيرات من خلال ظاهرة محددة. ينقسم التحليل العاملي إلى فئتين رئيسيتين هما: التحليل العاملي الاستكشافي (EFA)، والتحليل العاملي التوكيدي (CFA). وعليه يمكن ذكر المتغيرات في النقاط الآتية:

- ✓ معدل الصرف الفعلي الإسمي Nominal Effective Exchange Rate: ويرمز له بالرمز (NEER)؛
- ✓ التضخم Inflation: ويرمز له بالرمز (INF)؛
- ✓ الدخل Income: وقد تم الاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز (PIB/GDP)؛
- ✓ التبادل التجاري THE Trade Exchange: ويرمز له بالرمز (TE) وقد تم حسابه وفق العلاقة الآتية (أيت يحي، 2014، صفحة 182):

$$TC = \frac{(X + M)/2}{PIB} \times 100$$

حيث: X: تعبر عن الصادرات. M: الواردات. PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ الصادرات Exports: ويرمز لها بالرمز (X)؛
- ✓ الواردات Emports: ويرمز لها بالرمز (M)؛
- ✓ نفقات التسيير Runnige Expenses: ويرمز لها بالرمز (RE)؛
- ✓ نفقات التجهيز Processing Expenses: ويرمز لها بالرمز (PE).

1- نتائج التحليل الاستكشافي:

في هذا العنصر سيتم التطرق لمختلف خطوات التحليل الاستكشافي وذلك لمعرفة أهمية محددات التنوع الاقتصادي في دفع الاقتصاد الجزائري. يعتبر التحليل الاستكشافي أحد الأساليب الإحصائية متعددة المتغيرات، التي تحاول تحديد أصغر عدد من التركيبات الافتراضية المعروفة باسم "العوامل، أو الأبعاد، أو المتغيرات الكامنة، وهناك أيضا من يطلق عليها السمات الداخلية أو المتغيرات التركيبية"، طبق لأول مرة بواسطة Spearman (1904). يهدف إلى تقليل البيانات مع الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من المعلومات من مجموعة البيانات الأصلية (Watkins, 2018, pp. 220-227).

1.1- التحقق من شروط مدى توفر فرضيات التحليل العاملي الاستكشافي: يمكن التطرق إلى التحليل العاملي الاستكشافي إذا تحققت الشروط اللازمة والتي يمكن التعرض إليها بنوع من التفصيل في النقاط التالية:

1.1.1- مصفوفة الارتباطات: يرى دودين (2013، الصفحات 190-191) أن هذه الفرضية تركز على أنه يجب أن تكون المتغيرات مترابطة بدرجة كافية، أي تكون الارتباطات فيما بينها قوية، ويفضل أن لا تقل قيمة الارتباطات عن (0.30)، والنتائج الخاصة بهذا الشرط موضحة في الجدول الخاص بمصفوفة الارتباطات.

جدول رقم (9.3): مصفوفة الارتباطات

Matrice de corrélation									
		NEER	INF	PIB/GDP	TE	M	X	PE	RE
Corrélation	NEER	1,000	-,261	-,126	-,073	,872	,838	,843	,881
	INF	-,261	1,000	-,222	,110	-,322	-,226	-,324	-,310
	PIB/GDP	-,126	-,222	1,000	,168	-,143	-,084	-,138	-,151
	TE	-,073	,110	,168	1,000	-,100	,073	-,015	-,129
	M	,872	-,322	-,143	-,100	1,000	,883	,982	,989
	X	,838	-,226	-,084	,073	,883	1,000	,907	,891
	PE	,843	-,324	-,138	-,015	,982	,907	1,000	,961
	RE	,881	-,310	-,151	-,129	,989	,891	,961	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS24.

تشير نتائج الجدول رقم (9.3) المتعلق بمصفوفة معاملات الارتباطات البينية أو المربعة والتي تعتبر الحل الأول لتحديد العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في التحليل العاملي الاستكشافي، واستنادا إلى الشرط الذي ينص على أنه يجب أن تكون العلاقة بين المتغيرات أكبر من 0.30، وقد اتضح أن معظم قيم معاملات الارتباط أكبر من 0.30، وهذا يعتبر مؤشر قوي يدل على أن المتغيرات (معدل الصرف الفعلي الإسمي، التضخم، الدخل، معدل التبادل التجاري، الصادرات، الواردات، نفقات التسيير ونفقات التجهيز) المستعملة في القياس جيدة.

2.1.1- نتائج تجانس المتغيرات: قبل استخراج التركيبات، توجد بعض الشروط الواجب توفرها، وذلك بالاعتماد على بعض الاختبارات التي تفحص مدى كفاية العينة، حيث تقيم هذه المقاييس كفاية أخذ العينات، ومدى قوة ارتباط عنصر ما بالعناصر الأخرى في مصفوفة الارتباط (Matrix)، والتي سيتم ذكرها في العناصر الآتية (Taherdoost, Sahibuddin, & Jalaliyoon, 2020, p. 377):

- اختبار التأكد من جودة القياس: يمكن تقييم كفاية حجم العينة من خلال اختبار KMO الذي اقترحه (Kaiser-Meyer-Olkin-KMO)، حيث ذكر أن قيمة كفاية حجم العينة تكون محصورة بين (0 و1)، ويجب أن لا تكون أقل من (0.50)، ومن ناحية أخرى ذكر Netemeyer, Bearden et al 2003 أنه عندما يكون الارتباط محصور (0.60-0.70) يعتبر مناسباً لتحليل العاملي الاستكشافي (Taherdoost, Sahibuddin, & Jalaliyoon, 2020, p. 377). وقد وضع كايسر جدول يقيم من خلاله المستويات (درجات القطع لكفاية حجم العينة) المتعلقة بهذا الاختبار كالاتي (Kaiser, 1974, p. 35):

جدول رقم (10.3): مستويات العوامل لاختبار KMO

كفاية الارتباطات	قيمة KMO
ممتازة	أكبر أو تساوي 90
جيدة	لما تساوي 80
معتدلة	لما تكون القيمة تساوي 70
متوسطة	لما تكون تساوي 60
سيئة جدا	لما تساوي 50
غير مقبولة	أقل من 50

المصدر: (Kaiser, 1974, p. 35).

بالرجوع إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (11.3) أدناه، يتضح أن قيمة اختبار KMO تساوي 0.74 أي أنها قيمة مقبولة وجيدة وذلك حسب درجات كفاية حجم العينة، إذ أن الحد الأدنى الذي لا تقبل عنده قيمة جودة القياس وفق اختبار كايزر هو أقل من 0.50، وهذا يشير أن القياس جيد بدرجة معنوية للقياس 0.000، وفي هذه الحالة تم التأكد من أن البيانات ملائمة للتحليل العاملي.

جدول رقم (11.3): نتائج تجانس المتغيرات

القرار	القيمة	الاختبار
حجم العينة كافي	0.74	اختبار KMO
مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة	581.9321	اختبار Bartlett

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج RStudio أنظر الملاحق (2،1).

- مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة: يتم التأكد من أن مصفوفة الارتباط لا تمثل مصفوفة الوحدة بالاعتماد على اختبار Sphericity (Bartlett 1950) حيث يوفر هذا الاختبار ناتجا لمربع كاي، يشير إلى أن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة وحدة، وبالتالي يجب أن يكون الاحتمال أقل من $P < 0.05$ حتى يكون تحليل العوامل مناسباً وهذا وفقاً لما ذكره (Taherdoost, Sahibuddin, & Jalaliyoon, 2020, p. 377).

تشير نتائج الجدول أعلاه (11.3) أن قيمة كاي تربيع لاختبار بارنليت تساوي (581.9321)، كما أن قيمة $Sign = 0.000 < 0.05$ ، وهذا يدل على أنه دالة عند مستوى معنوية 0.05. وعليه اتضح أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة.

- قياس تطابق كل عامل لوحده مع بقية العوامل الأخرى: من أجل معرفة مدى توافق كل عامل مع بقية العوامل الأخرى المستعملة في الدراسة، يتم الاستعانة بقيم (MSA)، ويمكن توضيح ذلك من خلال نتائج الموضحة في الجدول رقم (12.3) أدناه، الذي يبين أن قيمة MSA المتواجدة في قطر المصفوفة لمعاملات الارتباط الصورية (Correlation Anti-image) أكبر من (0.50)، ومنه تحقق هذا الشرط أيضا.

جدول رقم (12.3): تجانس كل عامل لوحده مع بقية العوامل الأخرى

		Matrices anti-images							
		NEER	INF	PIB/GDP	TE	M	X	PE	RE
Covariance anti-image	NEER	,194	,021	,025	-,018	-,008	-,050	,016	-,001
	INF	,021	,768	,265	-,096	-,005	-,054	,021	,005
	PIB/GDP	,025	,265	,835	-,130	-,010	-,051	,021	,012
	TE	-,018	-,096	-,130	,721	,006	-,049	-,027	,016
	M	-,008	-,005	-,010	,006	,007	,013	-,009	-,008
	X	-,050	-,054	-,051	-,049	,013	,107	-,025	-,018
	PE	,016	,021	,021	-,027	-,009	-,025	,018	,007
	RE	-,001	,005	,012	,016	-,008	-,018	,007	,014
Corrélation anti-image	NEER	,921 ^a	,055	,061	-,049	-,236	-,344	,280	-,024
	INF	,055	,703 ^a	,330	-,130	-,076	-,189	,179	,050
	PIB/GDP	,061	,330	,416 ^a	-,168	-,129	-,170	,174	,108
	TE	-,049	-,130	-,168	,318 ^a	,085	-,175	-,239	,158
	M	-,236	-,076	-,129	,085	,680 ^a	,486	-,821	-,840
	X	-,344	-,189	-,170	-,175	,486	,761 ^a	-,568	-,468
	PE	,280	,179	,174	-,239	-,821	-,568	,717 ^a	,449
	RE	-,024	,050	,108	,158	-,840	-,468	,449	,756 ^a

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Spss24.

3.1.1- محدد المصفوفة الارتباطية يختلف عن الصفر: ذكر كريش (2017، صفحة 10) تكون المصفوفة الارتباطية لا تساوي الصفر المصفوفة المنفردة K (Singular Matrix) عندما يكون المحدد أكبر من 0.00001، أي أن مجال المحدد يكون محصور بين الصفر الذي يشير إلى وجود (ارتباط تام بين المتغيرات)، بعبارة أخرى المصفوفة مصفوفة مفردة، والواحد (عدم وجود ارتباط بين المتغيرات)، ومنه إذا كانت المتغيرات مستقلة فإن هذه المصفوفة هي مصفوفة وحدة. واستنادا لما جاء في النتائج المستخرجة والموضحة في الملحق رقم (03) يتضح جليا أن قيمة محدد مصفوفة معاملات الارتباط تختلف عن الصفر، أي بعبارة أخرى المحدد أكبر من الصفر $Déterminant = 9.895724e - 06 > 0$ ، وعليه فإن الشرط محقق، وهذا يدل على أن مصفوفة الارتباطات ليست من النوع المنفرد.

انطلاقا من الفرضيات التي تم اختبارها سابقا، اتضح أن الشروط الواجب توفرها من أجل التمكن من إجراء التحليل العملي الاستكشافي تحققت، حيث تبين أن هناك تجانس بين متغيرات الدراسة ((معدل الصرف الفعلي الإسمي، التضخم، الدخل، معدل التبادل التجاري، الصادرات، الواردات، نفقات التسيير

ونفقات التجهيز))، وقد أكد على ذلك كل من اختبار جودة القياس KMO أن كفاية حجم العينة كافية، واختبار Bartlett الذي دل على أن المصفوفة ليست مصفوفة وحدة، وأخيرا التأكد من أن المصفوفة الارتباطية ليست من النوع المنفرد من خلال قيمة المحدد. في هذه الحالة يمكن الآن إجراء التحليل العاملي الاستكشافي.

2- خطوات التحليل العاملي الاستكشافي: تتمثل خطوات التحليل العاملي في مجموعة من المراحل يمكن ذكرها كما يلي (ثائر مطلق، 2012، الصفحات 183-184):

- ضبط مصفوفة المتغيرات، وتحويلها إلى مصفوفة ارتباطات؛
- تخصيص عدد العوامل المتبقية: ويتم ذلك من خلال مجموعة من الاختبارات، وهي على الترتيب (محك كايزر) (الجذور المميزة التي تفوق 1)، اختبار سكري، نسبة التباين التي تشرح لكل عامل، نسبة التباين المتجمعة (الصاعدة)؛
- العمل على استخراج مصفوفة التشبعات العوامل الرئيسية قبل التدوير، حيث تعرف معادلات الارتباط في المصفوفة بتشبعات العوامل وتنحصر قيمتها بين (-1، +1)؛
- استخراج مصفوفة التدوير العوامل، يتم من خلالها استبدال مصفوفة المتغيرات بحيث تصبح عمودية، ومصفوفة العوامل تصبح أفقية؛
- وأخيرا يتم استخراج مصفوفة الدرجات العاملية للمكونات المدورة.

1.2- تحديد عدد العوامل المتبقية: بعد أن يتم تحديد طريقة إجراء التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية، وإجراء عملية التدوير المتعامد بالاعتماد على طريقة الفاريماكس (Varimax Rotation)، سيتم في هذه الخطوة إجراء ضبط المتغيرات المستخرجة التي يمكن الاحتفاظ بها من خلال مجموعة من الاختبارات، والتي سيتم عرض نتائجها كما يلي:

- محك الجذر الكامن "كايزر": انطلاقا من النتائج المتحصل عليها عند القيام بإجراء اختبار الجذور الكامنة، والموضحة في الجدول رقم (13.3) أدناه، يتضح جليا أن هناك ثلاثة عوامل كامنة كان جذره الكامن الخاص بهم أكبر من الواحد، وهم على الترتيب: العامل الأول (4.755)، العامل الثاني (1.233)، العامل الثالث (1.073). واستنادا لنتائج محك كايزر يمكن الاحتفاظ بثلاثة عوامل فقط من بين ثمانية عوامل.

جدول رقم (13.3): الجذور الكامنة للمتغيرات باستخدام محك كايزر

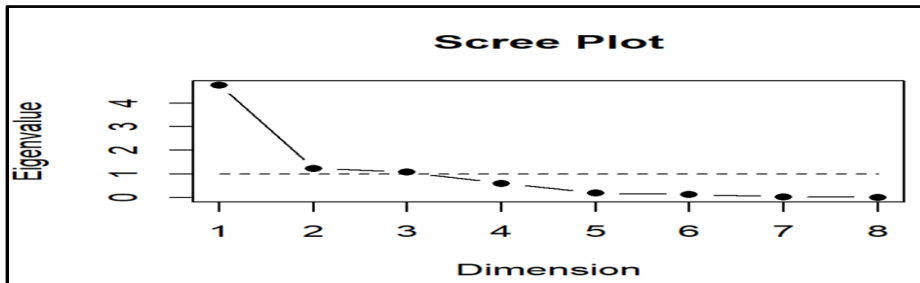
```
> ev<-eigen(matrix)
> ev
eigen() decomposition
$values
[1] 4.755218318 1.233814997 1.073786528 0.595128709
[5] 0.189227601 0.120626433 0.028079449 0.004117965
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج RStudio.

كما يتضح أيضا من خلال الملحق رقم (04) أن نسبة التباينات التي تفسر انطلاقا من التباين الكلي لكل عامل بمفرده. أن النتائج تشير إلى أن الثلاثة عوامل كشفت ما نسبته (88.285) من التباين الحاصل في المتغيرات وهي قيمة مرتفعة التي فسرتها العوامل الثلاثة.

- محك اختبار المنحدر "كاتل": عبارة عن تمثيل بياني، يحتوي على الجذور الكامنة وهي تمثل المحور العمودي، وأيضا العوامل الكامنة التي يتم استخراجها وتتمثل في المحور الأفقي، إذ يتم الحسم في نتيجة الاختبار من خلال نقطة الإنعطاف (Point of Inflexion) (كريش، 2017، صفحة 12). والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (9.3): اختبار محك المنحدر لكاتل



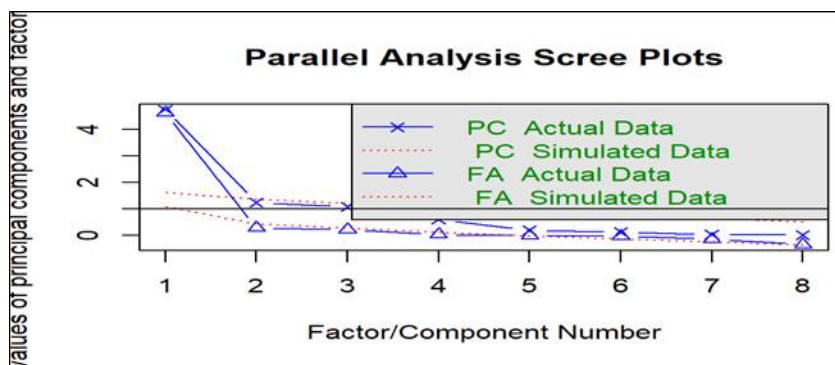
المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

يتضح جليا من خلال الشكل رقم (9.3) أن العوامل الكامنة التي يمكن الإبقاء عليها هي ثلاثة عوامل والتي جذرها الكامل أكبر من الواحد، وهي تقع أعلى نقطة الانعطاف عند 1، أما باقي العوامل فهي تقع أسفل نقطة الانعطاف، وهذا معيار آخر يؤكد نفس النتيجة المتوصل إليها من خلال محك كايزر.

-التحليل الموازي: ذكر كريش (2017، صفحة 12) بالإضافة إلى الاختبارين السابقين أيضا التحليل الموازي الذي قدمه (Horn,1965) يتم من خلاله حساب الجذور الكامنة من مصفوفة المتغيرات العشوائية الأصلية. حيث تكون الجذور الكامنة للعوامل المتواجدة في المتغيرات الأصلية أكبر من العوامل في المتغيرات

العشوائية، هي التي يتم الإبقاء عليها. تبين نتائج شكل رقم (10.3)، أن العوامل التي يمكن الاحتفاظ بها وفقا للتحليل الموازي هي ثلاثة عوامل.

شكل رقم (10.3): التحليل الموازي



المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

2.2- مصفوفة العوامل بعد التدوير: تم تصميم تدوير العوامل من أجل الحصول على حل أبسط، من خلال تدوير المحاور داخل مساحة العامل لتقريبها من موقع المتغيرات، بحيث تدور بمقدار 24 أو 30، أي استبعاد العوامل الأقل من 30 درجة. ومن بين الطرق المقترحة للدوران توجد طريقة الدوران المتعامد والمائل. والجدول الموالي يوضح مصفوفة العوامل بعد التدوير.

جدول رقم (14.3): تشبعات المتغيرات على العوامل بعد التدوير باستخدام طريقة Varimax

العوامل			المتغيرات
3	2	1	
		0.979	الواردات (M)
		0.977	نفقات التجهيز (PE)
		0.977	نفقات التسيير (RE)
		0.943	الصادرات (X)
		0.917	سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER)
0.305	0.805		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB/GDP)
0.301	-0.754		التضخم (INF)
0.950			معدل التبادل التجاري (TE)
1.074	1.234	4.755	الجذر الكامن
88.285	74.178	58.887	التباين

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين (04 و 05).

يعتبر هذا الجدول من أهم الجداول، حيث يوضح مدى تشبع كل متغير على العوامل الموجودة، وقد تم الاعتماد في هذه الخطوة على طريقة التدوير المتعامد باستخدام طريقة Varimax التي تعد الأكثر شيوعاً، ما يمكن تفسيره أن:

- العامل الأول: يحتوي على علاقات قوية مع خمسة متغيرات وهي (الواردات، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الصادرات، وسعر الصرف) من بين ثمانية متغيرات استعملت في الدراسة. حيث احتوى ما نسبته (58.887) من التباين، بجذر كامن بلغ (4.755)، وقد تشبعت من خلاله خمسة متغيرات، انحصرت قيمة تشبعاتها بين (0.917 - 0.979).

- العامل الثاني: تضمن علاقات قوية مع متغيرين فقط وهما على الترتيب (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم) من أصل ثمانية متغيرات. إذ استوعب هو الآخر نسبة (74.178) من التباين، بجذر كامن قيمته (1.234)، تشبع من خلاله متغيرين تراوحت قيمة التشبعات بين (0.754 - 0.805).

- العامل الثالث: تضمن أيضاً علاقات قوية مع ثلاثة متغيرات وهي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، معدل التبادل التجاري) من بين ثمانية متغيرات. وقد احتوى ما نسبته (88.285) من التباين، بجذر كامن بلغ (1.074)، تشبعت من خلاله ثلاثة متغيرات انحصرت قيمة التشبعات بين (0.305 - 0.950)، وفي هذا العامل يمكن الاعتماد فقط على أنه تم التشبع من خلاله فقط معدل التبادل التجاري، نظراً لقيمته التي تفوق 0.30.

المطلب الثالث - مناقشة نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

بعد عرض النتائج المتحصل عليها عند إجراء التحليل العاملي الاستكشافي وذلك بالاعتماد على كل من محددات التنويع الاقتصادي والإنفاق الحكومي، لغرض معرفة أي من هاته المؤشرات لها علاقة ارتباط بباقي المتغيرات، وما هي المتغيرات التي يمكن الحفاظ عليها، بعبارة أخرى المتغيرات التي تأثر على مستوى الاقتصاد الوطني بحيث يمكن من خلالها إحداث تنويع اقتصادي، سوف يتم محاولة مناقشة النتائج بنوع من التفصيل.

استناداً إلى النتائج المعروضة في المطلب الثاني من المبحث الثاني للفصل الثالث، تبين أن أهمية وتأثير المتغيرات المعتمدة في الدراسة والمتمثلة في كل من (الواردات، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الصادرات، سعر الصرف الفعلي الاسمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، معدل التبادل

التجاري)، تم اختزالها إلى ثلاثة عوامل، ذلك أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالعديد من التقلبات التي تطرأ على مستوى أسعار الصرف، وسوق المنافسة العالمي الذي يستلزم على الحكومة الجزائرية التوجه نحو التصنيع المحلي على سبيل المثال تكون قادرة على التصدير منتجات ذات جودة عالية تسمح لها بالدخول في المنافسة في الأسواق العالمية مع باقي الدول الأخرى. رغم أن الجزائر دولة نفطية إلا أن هذا لا يعتبر حاجز يمنعها من التوجه نحو تنوع اقتصادها.

في هذا الصدد أشار بن عبد العزيز (2020، الصفحات 322-323) أن عدم التسيير الفعال والكفؤ للاقتصاد الجزائري ساهم في تعاظم الارتكاز على صادرات المحروقات التي تسيطر بأكثر من 94% من إجمالي الصادرات. إن ما دفع إلى التوجه نحو أحداث تنوع في الهيكل الاقتصادي هو التعرض للتقلبات على مستوى أسعار النفط التي تؤدي إلى انهيار هذه الأسعار في الأسواق العالمية، لذلك بات من الضروري تجنب ما يطلق عليه بلغة البترول "العائق الرئيسي للتنمية". إذ أن التنوع الاقتصادي يشير إلى نمو الصادرات، ذلك أن نمو هذه الأخيرة يساهم في توسع مجالات الإنتاج، وهو بدوره يتيح فرص عمل، وزيادة حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات من النقد الأجنبي، وبالتالي يحدث ارتفاع في حجم الدخل المحلي.

كما رأى رحال وبريكة (2017، صفحة 104) يمكن للإنفاق الحكومي التأثير على مستوى التنوع الاقتصادي، من خلال توجهات الحكومة على التشجيع مساهمة القطاعات الاقتصادية، والتقليص من الاعتماد المفرط على المورد الوحيد، بحيث يتم ذلك عن طريق استهداف الطلب الكلي من خلال تصويب الإنفاق الاستثماري نحو دعم القطاعات الإنتاجية خارج قطاع النفط، على وجه الخصوص القطاع الصناعي والفلاحي، والسياحي، ومن المعترف به أن عند حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي في جانب هذه القطاعات ينتج عنه ارتفاع في التكوين الرأسمالي، وهو بدوره يعمل على تحسين القدرة الإنتاجية. فضلا عن ذلك يتم تنشيط رأس المال البشري والذي يعد بمثابة الركيزة الرئيسية في عملية الإنتاج، كنتيجة لتصويت الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على الخدمات الأساسية، وهو ما يعمل على توزيع الطاقات البشرية على كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومن جهة أخرى ذكر زاوية وبوخاري (2020، صفحة 933) أن البلدان النفطية تركز على صادرات المحروقات، وعليه العلاقة بين النمو وسعر الصرف تكون مختلفة عن باقي البلدان التي لا تعتمد على النفط، السبب في ذلك أن أسعار المحروقات تحكمها قوانين أخرى. بحيث يتم تسجيل تطور النمو الاقتصادي

بوتيرة متباطئة عندما يحدث تدني في الطلب العالمي أو ارتفاع في العرض نتيجة لانخفاض أسعار البرنت. كما يتأثر النمو الاقتصادي بسعر الصرف نتيجة للانفتاح على حركة رؤوس الأموال، فضلا عن ذلك يؤثر هذا الأخير على الصادرات النفطية والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى ينخفض الناتج المحلي الإجمالي جراء حدوث تدهور أسعار البرنت، وهذا ما اتفق مع نتائج التحليل العالمي الاستكشافي الذي وضع أن سعر الصرف بالإضافة إلى الصادرات تشبعت من خلالهما العامل الأول بنسبة مرتفعة من التباين الكلي الذي قدر ب(58.887).

« إن إشكالية المدفوعات الخارجية وتحرير التجارة الخارجية أحد النقاط المهمة التي يعطيها البنك العالمي أهمية كبيرة في إطار شروط قروض التكيف الهيكلي فمن منظوره حدوث ارتفاع في الإنتاجية والاندماج في ثقافات جديدة تكون نتيجة للرقابة على التجارة الخارجية، عندما تسود سياسة تجارية منفتحة تؤدي إلى أحداث توسع صناعي وزيادة في وتيرة النمو الاقتصادي » (زاوية و بوخاري، 2020، صفحة 933).

جاء في دراسة تم نشرها من طرف صندوق النقد العربي لسيراج، خليل، قندوز، والشاذلي (Sirag, Khalil, Guendouz, & Elshazly, 2023, pp. 7-8) بالرغم من أن استقرار الأسعار هو بلا شك محدد هام للنمو، إلا أن هناك نظريات ووجهات نظر تجريبية واضحة حول تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، ووفقا لموندل 1963، وتوبين 1965، فإن معدلات التضخم المرتفعة ستدفع الوكلاء الاقتصاديين إلى الاحتفاظ بأصولها بدلا من المال مما يؤدي إلى رفع مستويات الاستثمار، وبالتالي يؤدي إلى المزيد من الأنشطة الاقتصادية هذا من جهة. من جهة أخرى تجادل وجهة نظر بديلة بأن التضخم المرتفع قد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال زيادة عدم اليقين وعدم الاستقرار الكلي، الأمر الذي قد يعوض على الأرجح التأثير الذي افترضه موندل توبين، قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال بسبب التضخم إلى تقليل تراكم رأس المال والإنتاجية، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي.

كما اقترح فيشر 1993 علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي حتى عتبة معينة، يكون عندها تأثير التضخم على النمو الاقتصادي إيجابيا، بينما إذا تجاوز هذه العتبة فإن التأثير يصبح سلبي.

خلاصة الفصل الثالث

بعد تحليل تطور مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021، انطلقا من مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي يعبر عن مدى درجة التنوع الاقتصادي بالإضافة لتحليل القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وإجراء دراسة إحصائية سمحت من التأكد من مطابقة النتائج التحليلية مع نتائج التحليل العنقودي والاستكشافي، تم استنتاج أن قطاع المحروقات في الجزائر يعتبر من أكثر القطاعات التي تسيطر على الناتج المحلي الإجمالي، كونه يحتوي على الحصة الأكبر بين جميع القطاعات الأخرى، على عكس القطاع الصناعي الذي يؤدي دور ضئيل بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الحكومة الجزائرية. وقد تم استنتاج أيضا أن قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لكن بنسب ضعيفة، وهذا يشير إلى أن الجزائر رغم امتلاكها للكثير من القطاعات إلا أنها لا تعمل على استغلالها بالشكل الذي يسمح لها بتنوع مصادر دخلها.

عرف مؤشر التنوع الاقتصادي تذبذبا خلال الفترة المدروسة تميز بانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان وهو ما يشير إلى وجود تنوع اقتصادي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى وجود اختلاف في مؤشر التنوع الاقتصادي تزامن مع تطور الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

إن سياسة الإنفاق الحكومي تعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تنوع الصادرات، انطلقا من الإنفاق الجبائي والذي ينعكس في برنامج الحكومة ويعمل على إعطاء مساعدات مالية من خلال إجراءات جبائية. بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة في سبيل النهوض باقتصادها لم تتج بصورة كبيرة، هذا ما دفع بالجزائر لتبني نموذج تنموي يكون بعيدا عن قطاع المحروقات، ومحاولة الحد من التبعية النفطية، كون الاقتصاد الجزائري ريعي. لذلك ارتأت الحكومة الجزائرية أن تتجه نحو تنوع قطاعاتها خارج قطاع المحروقات كالصناعة، والفلاحة، والخدمات... وغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى.

الفصل الرابع:

قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنويع

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1967-2021

تمهيد الفصل الرابع

إن أساليب الاقتصاد القياسي لم تكن فكرة ظهرت في الوقت الحاضر بل هي وليدة لتطورات عبر الزمن، وبقيت إلى يومنا هذا في تطور مستمر. فالغاية من استخدام أساليب الاقتصاد القياسي هو نمذجة الظواهر الاقتصادية، والتقدير الكمي لمختلف العلاقات بين المتغيرات المدروسة. وعليه ينصب الاهتمام الرئيسي لهذا الفصل في البحث عن أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي بالاعتماد على بعض مؤشرات قياسه والمتمثلة في كل من مؤشر هيرفندال هيرشمان والمؤشر الإجمالي للتخصيص، من خلال ترجمة رياضية للجوانب النظرية في شكل معادلات تشرح الواقع الاقتصادي، بواسطة نماذج قياسية تسمح بتفسير الآثار انطلاقاً من الاستجابة الديناميكية لحدوث صدمات على مستوى المتغيرات المدمجة داخل النموذج المدروس.

من أجل استنباط هذا الأثر ومعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات سوف يتم الاستعانة بنماذج ديناميكية، تعطي صورة عامة وتفسر سلوك الظواهر الاقتصادية، متمثلة في نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM على اعتباره أحد النماذج الديناميكية التي تساعد في فهم وتحديد الآثار والصدمات التي تحدث في نظام النموذج، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطننة ARDL، الذي يتيح هو الآخر الكشف عن الآثار الموزعة طويلة وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى ذلك تحديد اتجاه العلاقة بينهما بالاعتماد على سببية تودا ياماموتو، وجرانجر.

في هذا الفصل سوف تتم مناقشة بعض الجوانب من التطورات الأخيرة في الاقتصاد القياسي عبر عدة مراحل تسمح بنمذجة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021، وفي هذا الصدد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول- خلفية نظرية حول مبادئ وأسس النماذج المدروسة؛

المبحث الثاني- أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال 1967-2021؛

المبحث الثالث- أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي بالاعتماد على المؤشر الإجمالي للتخصيص 1967-2021.

المبحث الأول- خلفية نظرية حول مبادئ وأسس النماذج المدروسة

إن أي دراسة تطبيقية تستند على المجتمع المدروس، كونه الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدراسات، السبب وراء ذلك جمع البيانات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى الأهداف المرجوة. بهدف فهم وتحديد طبيعة العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي وقياس الأثر، لابد من بناء نماذج ديناميكية تحقق الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه كأداة ملائمة تسمح بإدراك تأثير الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي. استنادا لهذا سوف يتم تسليط الضوء على الجوانب النظرية حول النماذج المدروسة.

المطلب الأول- مدخل نظري حول اختبارات جذر الوحدة

تعتبر اختبارات جذر الوحدة نقطة البداية لمعظم دراسات السلاسل الزمنية التجريبية، ذلك أنه قبل البدء في تطبيق اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية على المتغيرات، لابد من تقديم لمحة نظرية من أجل التعريف بهذه الاختبارات التي تساعد في معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية.

قبل البدء في دراسة التغيرات التي تحدث على مستوى أي ظاهرة اقتصادية، يجب التأكد من أن السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام. حيث يوجد نوعين من السلاسل الزمنية "سلسلة مستقرة، أي تتقلب مستوياتها عبر الزمن مع عدم تغير المتوسط فيها، وسلسلة غير مستقرة، وهي على عكس السلسلة المستقرة، أي حدوث تغيرات في المتوسط فيها مع الزمن سواء كان بالزيادة أو بالنقصان". وهذا وفقا لطبيعة نمو السلسلة الزمنية (شيخي، 2011، الصفحات 200-201). لكي تكون السلسلة مستقرة يجب أن يكون كل من توقعها، وتباينها، أو التباينات المشتركة ثابتة عبر الزمن، أي يجب توفر الشروط الآتية (بلطرش و طويطي، 2017، صفحة 205):

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \quad \checkmark \text{ أن يكون المتوسط الحسابي ثابتا عبر الزمن: } \mu$$

$$\checkmark \text{ أن يكون التباين ثابت عبر الزمن:}$$

$$var(Y_t) = E[(Y_t - E(Y_t))]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

✓ أن لا يكون التباين المشترك بين أي قيمتين للمتغير نفسه معتمدا على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين إنما يستند على الفجوة الزمنية بين القيمتين.

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

عرف الشعراوي (2005 ، صفحة 5) السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات التي تعبر عن ظاهرة اقتصادية، اجتماعية... إلخ، عبر فترات متتالية عادة ما تكون متساوية الطول. كما ذكر الطائي (2010، صفحة 295) أن معظم السلاسل الزمنية تتأثر بتغيرات عدة وذلك نتيجة عوامل كثيرة منها اقتصادية وطبيعية وموسمية.... إلخ، حيث أن بعض هذه التغيرات قد تؤثر في الاتجاه العام في السلسلة الزمنية في الأجل الطويل والقصير، منها: التغيرات الموسمية، والدورية، العشوائية. يمكن تقديم نظرة حول استقرارية السلاسل الزمنية كما يلي:

1- الإستنباط البياني:

من منظور جيجارتي (2015، صفحة 1038) أن الرسم البياني لسلسلة زمنية يعتبر من أبسط اختبارات الاستقرارية، هو يعطي فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية. لهذا ينصح العديد من خبراء القياس والسلاسل الزمنية والإحصائيات بضرورة رسم السلسلة الزمنية كخطوة أولى. وقد ذكر شريس (Chris ، 2004، صفحة 6) أنه عند تحليل سلسلة زمنية معينة مستقرة أم لا دون رسمها أولاً فإن ذلك قد يؤدي إلى التعرض لمشاكل القياس.

2- دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Correlogram Function:

عرف جيجارتي (2015، صفحة 1039) دالة الارتباط الذاتي على أنها: أحد الاختبارات البسيطة لاستقرارية السلاسل الزمنية. تركز دالة الارتباط الذاتي (ACF) على معامل الارتباط، ويرمز له بالرمز ρ_k عند الفترة الزمنية المتأخرة K. ورأى ميشال (Michel, 1994, p. 101) أن دالة الارتباط الذاتي في السلسلة الزمنية توضح الارتباط بين المشاهدات لفترات زمنية مختلفة، لما لها من أهمية بالغة في إظهار بعض خصائص السلسلة الزمنية، حيث يتم تقدير هذه الدالة بالنسبة للمجتمع من خلال دالة الارتباط الذاتي الخاص بالعينة. تأخذ دالة الارتباط الذاتي عند الفترة الزمنية المتأخرة K الصيغة الآتية:

$$\hat{\rho}(k)_k = \frac{\sum_{t=k+1}^T (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^T (Y_t - \bar{Y})^2}, t = 1, 2, 3, \dots, T$$

لحساب دالة الارتباط الذاتي الخاصة بالعينة، يتم الاعتماد على الصيغة الآتية (جيجارتي ، 2015،

صفحة 1039):

$$\hat{\rho}_k = \frac{\gamma_k}{\gamma_0}$$

حيث: γ_k : التغيرات عند الفترة الزمنية المتأخرة K، γ_0 : التباين.

يعتبر ρ_k رقم لا يتأثر بوحدة القياس، ذلك أن كل من التغيرات والتباين لهما نفس وحدة القياس، وهو محصور بين -1 و1.

من أجل حساب دالة الارتباط الذاتي لابد من حساب كل من التغيرات عند الفترة الزمنية المتأخرة $K, \hat{\gamma}_k$ ، وتباين العينة $\hat{\gamma}_0$ ، ويمكن حسابهما انطلاقاً من العلاقة الموالية:

$$\hat{\gamma}_k = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})(Y_{t+k} - \bar{Y})}{n}$$

$$\hat{\gamma}_0 = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})^2}{n}$$

حيث: n : حجم العينة، \bar{Y} : متوسط العينة.

من أجل إجراء اختبار مشترك لمعنوية الارتباط الذاتي بشكل مجموعة يتم الاعتماد على إحصائية Q المقدمة من طرف Box & Pierce، وهي تعطى بالعلاقة الآتية (محمد عبد القادر عطية، 2004، الصفحات 253-254):

$$Q = n \sum_{k=1}^m \hat{\rho}_k^2$$

حيث: n : حجم العينة، m : عدد الفجوات.

توجد إحصائية أخرى تعطي نتائج أفضل خاصة في العينات صغيرة الحجم، وتتمثل في إحصائية Ljung-Box Statistic، يرمز لها بالرمز (LB)، تتبع توزيع χ^2 . تحسب وفقاً للعلاقة الآتية:

$$LB = T(T + 2) \sum_{k=1}^m \left(\frac{\hat{\rho}_k^2}{T - k} \right)$$

3- اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية **The Unit Root of Stationrity**: إن ما يمكن التفكير فيه للوهلة الأولى عند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية هو السؤال الذي يطرح نفسه بنفسه، ما هي الطريقة التي يمكن من خلالها الحكم عما إذا كانت السلاسل مستقرة أم لا؟. وللإجابة على السؤال المطروح اقترح الكثير من المفكرين عدة اختبارات تسمح بمعرفة ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند المستوى، أو يجب إدخال الفروق. من بين هذه الاختبارات "اختبار Kpss, Philips-Perron Test, Augmented Dickey-Fuller Test, DF

1.3- اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller: ذكر ديميتريوس وستيفان (Dimitrios & Stephen, Applied Econometrics, 2011, pp. 342-343) أن ديكي وفولر (1979، 1981) اقترح اختبار لعدم الاستقرار، وتمثل الفكرة الأساسية لهذا الاختبار في أن عدم الاستقرار يعادل اختبار وجود جذر وحدة، إن ما يجب فحصه هنا هو ما إذا كان \emptyset يساوي 1، "يعني وجود جذر الوحدة" وذلك وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = 1 \\ H_1: \emptyset < 1 \end{cases}$$

من أجل تقدير اختبار DF تم وضع ثلاثة صيغ مختلفة، وهي على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t \quad (3)$$

2.3- اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller: ذكر بربوني (Bourbonnais, 2015, pp. 249-250) أن النماذج السابقة المستخدمة في اختبار ديكي فولر البسيط كان من المفروض أن تكون قيمة الخطأ ε_t مستقلة. وفق الفرضية يكون حد الخطأ عبارة عن ضوضاء بيضاء، أخذت هذه الفرضية بعين الاعتبار اختبارات ديكي فولر المطور (1981)، وقدم تعديلا على اختبار DF لكي يكون مقدار الخطأ ε_t غير مرتبط، بحيث تحتوي على حدود تباطؤ إضافية للمتغير المفسر (التابع)، في حالة وجود ارتباط متسلسل، كما تعتمد اختبارات ديكي فولر المطور ADF في ظل الفرضية البديلة $|\emptyset_1| < 1$ على تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة الموالية:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (5)$$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \quad (6)$$

3.3- اختبار فيليبس-بيرون Philips-Perron Test: تركز نظرية التوزيع التي تدعم اختبارات DF و ADF على افتراض أن حدود الخطأ مستقلة احصائيا، ولها تباين ثابت. لذلك عند استخدام اختبار ADF، يتعين على المرء التأكد من أن حدود الخطأ مستقلة، ويوجد تباين ثابت. حيث قام فيليبس وبيرون بتطوير

تعميماً لإجراء اختبار ADF يسمح بإجراء افتراضات معدلة ترتبط بتوزيع الأخطاء (Dimitrios & Stephen, 2007, pp. 297-299).¹

اختبار الانحدار لاختبار فيليبس وبيرون هو عملية AR(1):

$$\Delta y_{t-1} = \gamma y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad (7)$$

يصح اختبار ADF الارتباط التسلسلي الأعلى رتبة من خلال إضافة حدود متأخرة على الجانب الأيمن، ويقوم اختبار PP بإجراء تصحيح إحصائية t لمعامل γ من انحدار AR(1) لحساب الارتباط التسلسلي في ε_t . لذا فإن إحصائية PP ليست سوى تعديلات لإحصائية t لديكي فولر المطور. بما أن العديد من الحزم الإحصائية متواجدة في عدة برامج ويمكن حسابها، من المستحسن أن يختبر الباحث درجة تكامل السلاسل باختبار PP أيضاً. إن التوزيع المقارب لإحصائية t لفيليبس وبيرون هو نفسه إحصائية t لديكي فور المطور، وعليه تبقى القيم الحرجة لماكينون (1991) قابلة للتطبيق كما هو الحال مع ديكي فولر المطور، ويمكن إجراء اختبار PP بإدراج ثابت فقط، وثابت واتجاه عام، أو عدم وجود أي منهما في انحدار الاختبار.

4.3- اختبار KPSS: قدم كل من كوايت كويسكي وفيليبس وشين اختبار بديل في عام 1992 يطلق عليه اختبار KPSS، يرتكز على الفرضية البديلة (السلسلة غير مستقرة) بسبب وجود جذر الوحدة، وهو على خلاف الاختبارات السابقة، وبالتالي فإن فرضياته عكس فرضيات اختبار ADF و PP. وقد قدم Kwiatkowski ومعه باحثون آخرون اختبار مضاعف لاغرانش (LM) (Phillips & Jin, 2002, pp. 239-240)، بحيث يتم حساب المجاميع الجزئية للبواقي.

بعد تقدير كل من النموذجين الأول والثاني، يتم بعدها تقدير التباين في المدى الطويل S_t^2 . يتم حساب إحصائية (LM) من خلال الصيغة الآتية (Bourbonnais, 2015, pp. 251-252):

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2}$$

ملاحظة: يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الإحصائية (LM) أكبر من القيم الحرجة.

¹ أنظر إلى:

Phillips, P., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biométrie*, 02(75), pp 335-346.

4- اختبارات جذر الوحدة غير الموسمية:

ذكر جيجاراتي (Gujarati, 2003, pp. 818-819) أنه توجد العديد من الاختبارات الأخرى بالإضافة إلى الاختبارات السابقة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا يوجد الكثير من اختبارات جذر الوحدة؟. الجواب يكمن في حجم وقوة هذه الاختبارات، أي مستوى الدلالة (احتمال ارتكاب الأخطاء من النوع الأول). المقصود بقوة الاختبار احتمال رفض الفرضية الصفرية عندما تكون خاطئة، يتم طرح احتمال الخطأ من النوع الثاني من 1، من أجل حساب قوة الاختبار، ويقصد بالخطأ من النوع الثاني مدى إمكانية قبول الفرضية الصفرية حتى لو كانت خاطئة، والحد الأقصى للقوة هو 1. ما يجب التنويه إليه أن معظم اختبارات جذر الوحدة تعتمد على الفرضية الصفرية القائلة بأن السلاسل الزمنية قيد الدراسة لها جذر وحدة، أي أنها غير مستقرة، والفرض البديل يشير إلى أن السلسلة الزمنية تكون مستقرة، أي لا تحتوي على جذر وحدة. إن اختبارات جذر الوحدة من نوع DF تحتوي على قوة ضعيفة، فهي دائما تفترض وجود جذر الوحدة حتى وإن لم يكن موجودا، حيث توجد الكثير من الأسباب منها:

- ✓ تركز القوة على زمن البيانات أكثر من مجرد حجم العينة، بالنسبة لحجم العينة n ، تكون القوة أكبر عندما يكون المدى كبيرا؛
- ✓ عندما تكون $\rho \approx 1$ ، فقد يؤكد اختبار جذر الوحدة أن السلسلة غير مستقرة؛
- ✓ تفترض هذه الاختبارات جذرا واحدا، أي أن درجة تكامل السلسلة الزمنية هي $I(1)$ ، لكن إذا كانت درجة السلسلة الزمنية أعلى من 1، على سبيل المثال $I(2)$ ، فسيكون هناك أكثر من جذر وحدة، وفي هذه الحالة يمكن استخدام اختبار Dickey-Pantula؛
- ✓ إذا وجدت انكسارات هيكلية في السلسلة الزمنية، اختبارات جذر الوحدة قد لا يمكنها الكشف عنها. استنادا لما سبق في حالة تطبيق اختبارات جذر الوحدة، يجب على الفرد أن يضع في الحسبان القيود والحدود المتواجدة في تلك الاختبارات. وبالطبع كانت هناك تعديلات على هذه الاختبارات بواسطة Perron, Ng, Elliot, Rothenberg, Stock, Fuller, Leybourne, Kim و Maddala يفضل ذلك لعدم الاعتماد على اختبارات DF, ADF, PP.

1.4- اختبار إليوت وروثنبرغ وستوك (Elliot, Rothenberg et Stock (1996): ذكر بربوني وتريزا (Bourbounnais & Terraza, 2010, pp. 179-182) أن هذا الاختبار يرمز إليه بالرمز ERS، يعمل على

تحسين قوة الاختبار بالمقارنة مع اختبارات جذر الوحدة Dickey-Fuller.

$$\text{ضع: } Y_t = x_t - \alpha x_{t-1} \text{ و } y_t = z_t - \alpha z_{t-1}$$

ضع: $z_t = 1$ في حالة دون انحراف (النموذج [1] من اختبار ديكي فولر)، $z_t = 1, \dots, t$ في حالة الانحراف (النموذج [2])، و $\alpha = 1 - c/n$ ، حيث $C=7$ إذا كانت السلسلة لا تحتوي على اتجاه، و $C=13.5$ إذا تبين أنها تحتوي على اتجاه.

يعرف النموذج: $Y_t = y_t a - \varepsilon_t$ ، تقدر a بطريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG)

$$Y_t = y_t \hat{a} - e_t, \text{ هذا يسمح بحساب المتغير الجديد } Z_t = x_t - \hat{\alpha} z_t$$

أخيرا، تقدير النموذج: $\Delta Z_t = \beta_0 Z_{t-1} - \sum_j^p \beta_j z_{t-1} + a_t$ ، يسمح بحساب القيمة المحسوبة لإحصائية ERS، وهي تساوي المعامل β_0 (نسبة المعامل إلى انحرافه المعياري) وفق الفرضية:

$$H_0: \beta_0 = 0$$

تتم مقارنة إحصائية ERS بالقيمة الجدولية بواسطة Elliot, Rothenberg et Stock، فإذا كانت

$$ERS_{cal} > ERS_{tab} \text{ تقبل الفرضية الصفرية.}^1$$

2.4- اختبار Ng-Perron (2001): يقترح Ng-Perron أربعة اختبارات إحصائية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة. هذه الاختبارات عبارة عن نسخة معدلة من اختبارات Phillips-Perron (1988)، Bhargava (1986) و ERS التي تعتبر قوية في حالة ارتباط البواقي سلبا.²

بالنظر إلى: $k = \frac{\sum_{t=2}^n (x_{t-1}^d)^2}{n^2}$ ، مع x_t^d هو السلسلة x_t خارج الاتجاه (ممتد).

يتم تحديد الإحصاءات الأربعة من خلال:

$$MZA = \frac{(n^{-1}(x_t^d)^2 - f_0)}{2k}$$

$$MZt = MZA \times MSB$$

¹ أنظر إلى:

Elliott, G., Rothenberg, T., & Stock, J. (1996). Efficient tests for an autoregressive unit root. *Econometrica*, 64(04), pp 813-836.

² للتفصيل أكثر أنظر:

Ng, S., & Perron, P. (2001). Lag length selection and the construction of unit root tests with good size and power. *Econometrica*, 69(06), pp 1519-1554. Dio :<http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp>

$$MSB = \left(\frac{k}{f_0}\right)^{\frac{1}{2}}$$

$$MPT = \frac{(c^2k - cn^{-1}(x_t^d)^2)}{f_0}$$

السلسلة x_t لا تحتوي على اتجاه.

$$MPT = \frac{(c^2k - (1-c)n^{-1}(x_t^d)^2)}{f_0}$$

السلسلة x_t تحتوي على اتجاه.

قيمة f_0 هي تقدير قيم البواقي للتردد 0، إذا كانت قيمة $C=-7$ فإن السلسلة لا تحتوي على اتجاه، بينما إذا كانت قيمة $C=-13.5$ فإن السلسلة تحتوي على اتجاه واحد. يجب مقارنة تلك الإحصائيات الأربعة المذكورة سابقا بالقيم الحرجة بواسطة Ng-Perron.

3.4- اختبار ديكي وبانتيليا (Dickey et Pantula, 1987): في حالة وجود جذر وحدة تم اكتشافه بواسطة اختبار ديكي فولر في سلسلة ما، فإن الأمر يتعلق بالتأكد من عدم وجود جذور وحدة أخرى من خلال تكرار هذه الاختبارات على الاختلافات الأولى في العملية. أظهر ديكي وبانتيليا أن هذا الإجراء المؤهل كتسلسل تصاعدي، يمكن أن يتضح أنه خاطئ لأن التوزيعات الإحصائية مختلفة اعتمادا على وجود واحد أو اثنين من جذور الوحدة. لذلك يقترح المؤلفون إجراء تسلسل تنازلي يجعل من الممكن اختبار وجود جذور الوحدة في نفس الوقت من خلال العودة إلى جداول ديكي فولر (Bourbounais & Terraza, 2010, p. 179).¹

ضع في الاعتبار مثلا، الاختبار المتعلق بجذر وحدتين، يتم تحديد نموذج AR(2):

$$a_t \rightarrow i.i.d. (0; \sigma_a^2) \text{ مع } (1 - \phi_1 B)(1 - \phi_2 B)x_t = a_t$$

$$x_t = \phi_1 x_{t-1} + \phi_2 x_{t-1} - \phi_1 \phi_2 x_{t-2} + a_t \text{ على افتراض:}$$

من أجل كثير حدود $(1 - B)^2$ الذي يجعل من الممكن استقرارية السلسلة، تضاف إلى أعداد المساواة

الكمية $-2x_{t-1} + x_{t-2}$ ينتج:

¹ إنطلع على:

Dickey, D., & Pantula, S. (1987). Determining the order of differencing in autoregressive processes. *Journal of Business & Economic Statistics*, 05(04), pp 455-461. <http://links.jstor.org/sici?sici=0735-0015%28198710%295%3A4%3C455%3ADTOODI%3E2.0CO%3B2-M>

$$\Delta^2 x_t = (1 - B)^2 x_t = \phi_1 x_{t-1} + \phi_2 x_{t-2} - \phi_1 \phi_2 x_{t-2} - 2x_{t-1} + x_{t-2} + a_t$$

$$\Delta^2 x_t = (\phi_1 \phi_2 - 1) \Delta x_{t-1} - (\phi_1 - 1)(\phi_2 - 1)x_{t-1} + a_t \text{ ضع}$$

بتحديد $\theta_1 = -(\phi_1 - 1)(\phi_2 - 1)$ و $\theta_2 = (\phi_1 \phi_2 - 1)$ يتم الحصول على النموذج الآتي:

$$\Delta^2 x_t = \theta_2 \Delta x_{t-1} + \theta_1 x_{t-1} + a_t$$

ثم يستمر الاختبار على مرحلتين:

- **الخطوة 1:** يجرى اختبار الفرضية الصفرية لجذر وحدتين مقابل الفرضية البديلة لجذر وحدة واحد، أي

$$H_1: \theta_1 = 0 \text{ مقابل } H_0: \theta_1 = \theta_2 = 0$$

وفق الفرضية H_0 يتم تقدير النموذج: $\Delta^2 x_t = \theta_2 \Delta x_{t-1} + a_t$

- إذا كانت $t_{\theta_2} \leq t^{tab}$ يتم رفض الفرضية الصفرية والمرور إلى الخطوة الثانية.

- إذا كانت $t_{\theta_2} > t^{tab}$ يتم قبول الفرضية الصفرية، فإن السلسلة تحتوي على جذرين للوحدة.

- **الخطوة 2:** تختبر فيها الفرضية الصفرية لجذر الوحدة مقابل الفرضية البديلة عدم وجود جذر وحدة

(السلسلة مستقرة) في $\Delta x_t = (\phi_1 - 1)x_{t-1} + a_t$. هذا الاختبار على $(\phi_1 - 1)$ يكافئ اختبار θ_1 للنموذج $\Delta^2 x_t$.

المطلب الثاني- مدخل عام حول نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

تعتبر النماذج القياسية مهمة كونها تعطي ترجمة للظواهر الاقتصادية، وسوف يتم تسليط الضوء

على بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بنموذج متجه تصحيح الخطأ والتكامل المشترك.

إن المتغيرات التي لها خاصية التكامل المشترك تتجه نحو الثبات في المدى الطويل، وهو ما يطلق

عليه بوضع التوازن، إلا أن حدوث بعض الانحرافات غير المتوقعة يؤدي إلى انحراف سلوك هذه المتغيرات

عن اتجاهها بصورة مؤقتة، وهذا ما يدفع إلى استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ بهدف التوفيق بين اتجاه

العلاقات الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير (هيشر ، 2016، الصفحات 212-213).

1- التكامل المشترك منهج عام:

إن القاعدة العامة في اختبارات التكامل المشترك هي: "عدم استعمال السلاسل غير المستقرة في انحدار النماذج بهدف تجنب الوقوع في الانحدار المزيف، لكن يوجد استثناء لهذه القاعدة فإذا كانت السلاسل الزمنية y_t و x_t غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ فإننا نتوقع أن يكون الفرق بينهما هو $u_t = y_t - \beta_1 - \beta_2 x_t$ وأن تكون $I(1)$ ، لكن توجد حالة مهمة عندما يكون الفرق u_t متكامل من الدرجة صفر أي $I(0)$ ، في هذه الحالة نقول أن x_t و y_t متكاملة، ومنه التكامل بين السلسلتين في الاتجاه العشوائي نفسه، وبما أن الأخطاء u_t مستقرة، فإن السلسلتين لا تتباعد عن بعضهما البعض" (Hill , Griffiths, & Lim , 2011, p. 488).

1.1- مفهوم التكامل المشترك: اقترح جرانجر (1983) وانجل (1987) في أوساط الثمانينيات طريقة التكامل المشترك تستند إلى صحة فرضية ثبات السلاسل الزمنية. تعتبر هذه التقنية مزيج بين طريقة أريما والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ، وتعتمد على السلاسل الزمنية العشوائية، غير أن العناصر الخطية فيما بينها تكون غير عشوائية، كما يتعلق وجود تكامل مشترك باختبارات جذر الوحدة، ذلك أن تلك الاختبارات تمكن من إثبات وجود تقارب بين مسارات السلاسل الزمنية (شبيخي، 2011، صفحة 289).

2.1- خصائص درجة تكامل السلسلة الزمنية وشروط التكامل المشترك: ذكر ستوك وواتسون (Stock & Watson, 2015, pp. 656-657) يمكن أن تتحرك سلسلتين أو أكثر من السلاسل الزمنية ذات الاتجاهات العشوائية معا بشكل مرتبط جدا على المدى الطويل بحيث يبدو أن لها نفس عنصر الاتجاه، أي لهما اتجاه مشترك. على سبيل المثال، إذا افترضنا أن X_t و Y_t متكاملان من الدرجة الأولى، فإنه بالنسبة للمعامل θ ، $X_t\theta - Y_t$ تكامل من الدرجة صفر، ثم X_t و Y_t يقال أنهما مدمجان معا. في هذه الحالة يطلق على العامل بمعامل التكامل المشترك. إذا تم تكامل كل من X_t و Y_t معا، فسيكون لهما نفس اسم عشوائية الاتجاه، حيث يؤدي حساب الفرق X_t و Y_t بإلغاء الاتجاه العشوائي المشترك.

تكامل السلسلة من الرتبة d (يشار إليها بالرمز $X_t \rightarrow I(d)$) إذا كان من الضروري حساب الفروقات من d من أجل استقراريتها (Bourbounnais R. , 2018, pp. 324-326).

لتكن السلسلة x_{1t} مستقرة، بينما السلسلة x_{2t} متكاملة من الرتبة 1:

$$x_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$\Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(1)$$

$$x_{2t} \rightarrow I(1)$$

ضع في الاعتبار أن السلسلة $y_t = x_{1t} + x_{2t}$ غير مستقرة لأنه تم جمع بين سلسلة متأثرة بالاتجاه العام وسلسلة مستقرة. تكون السلسلتين x_t و y_t متكاملتين معا إذا تم التحقق من الشرطين:

✓ يتأثران باتجاه عشوائي من نفس درجة التكامل d ؛

✓ توليفة خطية من هذه السلسلة تجعل من الممكن الاختزال إلى سلسلة ذات درجة أقل:

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(d)$$

حيث: $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d - b)$ مع $d \geq b \geq 0$. نرسم $x_t, y_t \rightarrow CI(d, b)$ ، حيث $[\alpha_1 \quad \alpha_2]$ يسمى بشعاع التكامل المشترك.

على العموم إذا كان يوجد k متغير، فإن:

$$x_{1,t} \rightarrow I(d)$$

$$x_{2,t} \rightarrow I(d)$$

....

$$x_{k,t} \rightarrow I(d)$$

$$\text{نرمز: } X_t = [x_{1,t} \ x_{2,t} \ \dots \ x_{k,t}]$$

إذا كان هناك متجه تكامل مشترك $\alpha = [\alpha_{1,t} \ \alpha_{2,t} \ \dots \ \alpha_{k,t}]$ من البعد $(k,1)$ ، حيث $\alpha X_t \rightarrow I(d - b)$ ، فإن α يمثل التكامل المشترك، والمتغيرات التي عددها k تتمتع بخاصية التكامل المشترك.

لاحظ أن: $X_t \rightarrow CI(d, b)$ مع $b > 0$.

2- نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

في حالة وجود تكامل مشترك بين متغيرين X_t و Y_t ، حيث $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$ و $[\beta, -1]$ ، نفترض $\beta = -\frac{\alpha_1}{\alpha_2}$ هو شعاع التكامل المشترك، أي $-\beta X_t - Y_t \rightarrow I(0)$. تكون السلسلتين غير مستقرتين (مما يعني وجود تكامل مشترك) ومتكاملتين، في هذه الحالة تزيد مشكلة التقدير، السبب في ذلك هو المعنوية الإحصائية. يعتبر البحث عن الارتباط الحقيقي المتواجد بين المتغيرين هو الغاية من استعمال نموذج متجه

تصحيح الخطأ ECM، بالإضافة إلى تحريك الاتجاه العام المشترك، ذلك أن هذا الأخير يدمج بين النموذج الثابت $\beta_1 \nabla X_t$ والنموذج الحركي $\beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ (Bourbonnais, 2015, pp. 301-302).

$$\nabla Y_t = \beta_1 \nabla X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

$$I(0) \quad I(0) \quad I(0)$$

حيث: β_2 يجب أن يكون سالبا وهو يعبر عن قوة الإرجاع نحو التوازن في الأجل الطويل.

هذا النموذج لا يعمل فقط على جمع التغيرات طويلة الأجل بل أيضا يجمع التغيرات قصيرة الأجل.

- **مزايا نموذج ECM:** يعتبر نموذج تصحيح الخطأ مهم وشائع لأسباب عديدة يمكن ذكرها في النقاط الآتية (Dimitrios & Stephen, 2007, pp. 310-311):

- ✓ أنه نموذج مناسب يقيس تصحيح عدم توازن الفترة السابقة التي لها آثار اقتصادية جيدة جدا؛
- ✓ إذا وجدت علاقة تكامل مشترك تمت صياغتها من حيث الاختلافات الأولى، والتي عادة ما تلغي الاتجاهات من المتغيرات المعنية، فإنها تحل مشكلة الانحدارات الزائفة؛
- ✓ الخاصية الثالثة مهمة جدا لهذا لنموذج ECM، وهي السهولة التي يمكن أن تتلاءم بها من المنهج العام إلى الخاص في النمذجة الاقتصادية القياسية، وهو في الواقع بحث عن نموذج ECM الذي يناسب مجموعة البيانات المحددة؛
- ✓ أخيرا، الميزة الرابعة والأكثر أهمية لهذا النموذج تتبع من حقيقة أن مصطلح خطأ عدم التوازن هو متغير ثابت (حسب تعريف التكامل المشترك). لهذا السبب فإن ECM لها آثار مهمة، ألا وهي حقيقة أن المتغيرين يتم دمجها ضمنا لأن هناك بعض عمليات الضبط التي تمنع الأخطاء في العلاقة طويلة الأجل.

3- اختبارات التكامل المشترك بين متغيرين:

قدم Granger (1981) رابط بين العمليات غير المستقرة ومفهوم التوازن طويل الأجل، وهذا الرابط هو مفهوم التكامل المشترك المذكور أعلاه. قام كل من أنجل وجرانجر (1987) بإضفاء الطابع الرسمي على هذا المفهوم من خلال تقديم اختبار بسيط للغاية لوجود علاقات التكامل المشترك (أي التوازن طويل الأجل)، ومن أجل التحقق من وجود تكامل مشترك اقترح أنجل وجرانجر طريقة تتضمن أربع خطوات، يمكن ذكرها كما يلي (Asteriou & Hall, 2021, pp. 392-393):

❖ **الخطوة الأولى:** " اختبار ترتيب تكامل المتغيرات" بحكم التعريف، يستلزم أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وعليه في المرحلة الأولى يتم اختبار كل متغير لتحديد درجة تكامله. وفي هذه الحالة يتم التفريق بين ثلاثة نقاط، وهي كالآتي:

✓ إذا كان المتغيرين مستقرين عند $I(0)$ ، لا يتم المرور إلى الخطوات الموالية، لأن طرق السلاسل الزمنية القياسية تنطبق على المتغيرات المستقرة (بمعنى آخر، يمكن تطبيق تحليل الانحدار الكلاسيكي)؛

✓ إذا تم دمج المتغيرات بترتيب مختلف، يمكن استنتاج أنه لا يوجد تكامل مشترك؛

✓ أما إذا تم دمج كلا المتغيرين بنفس الترتيب، في هذه الحالة يتم المرور إلى الخطوة الثانية.

❖ **الخطوة الثانية:** " تقدير العلاقة طويلة الأجل (إمكانية التكامل المشترك)" : ذكر هدروق (2011، صفحة 89) في حالة التأكد من تحقق الشرط الرئيسي الخاص بالتكامل، يتم تقدير العلاقة في الأجل الطويل، من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بحيث يتم صياغة العلاقة من الشكل الآتي:

$$Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + e_t$$

❖ **الخطوة الثالثة:** " التحقق من ترتيب تكامل القيم المتبقية (التكامل المشترك)" تكون e_t سلسلة الباقي الناتجة من الانحدار مستقرة، ما إن ثبت وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل.

$$e_t = Y_t - (\hat{\alpha}_1 X_t + \hat{\alpha}_0)$$

4- تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

ذكر أنجل وجرانجر 1987 أنه يتم تقدير العلاقة بين السلاسل الزمنية في حالة عدم الاستقرار

لكنهما متكاملتين. من خلال نموذج تصحيح الخطأ، ضع السلسلتين Y_t, X_t :

$$x_t \rightarrow I(1)$$

$$y_t \rightarrow I(1)$$

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة في الأجل الطويل يتضح وجود

استقرار البواقي e_t ، ومنه السلسلتين Y_t, X_t لهما نفس التكامل المشترك (هدروق، 2011، صفحة 90).

$$Y_t, X_t \rightarrow CI(1,1)$$

بعدها يتم تقدير النموذج وفق طريقتين، يمكن ذكرهما كالآتي (شيخي، 2011، صفحة 293):

❖ **الطريقة الأولى:** تتم باتباع الخطوات الموالية:

✓ من أجل تقدير النموذج في الأجل الطويل، يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

$$Y_t = \hat{\alpha} + \beta X_t + e_t$$

✓ تقدير العلاقة (النموذج الحركي في الأجل القصير): $\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t$

علما أن: $\alpha_2 < 0$ تعبر عن قوة الجذب، بحيث يجب أن تكون سالبة ومعنوية.

ينتج عن طريقة التقدير وفق مرحلتين اختبارات متقاربة لمعاملات النموذج، حيث يتم ترجمة الانحرافات المعيارية بأسلوب كلاسيكي.

❖ الطريقة الثانية: تتمثل هذه الطريقة في تقدير النموذج بالاعتماد على اختبار طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلة واحدة، يكون النموذج من الشكل الآتي (هدروق، 2011، صفحة 90):

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 Y_{t-1} - \alpha_2 \beta X_{t-1} + e_t$$

بالحكم على هذه الطريقة فإنه يمكن القول أنها غير فعالة، السبب في ذلك أنه يصعب الكشف عن المعامل β في علاقة الأجل الطويل، من جانب آخر تم الدمج بين متغيرات من درجات مختلفة:

$$\Delta Y_t, \Delta X_t \rightarrow I(0)$$

$$\Delta Y_{t-1}, \Delta X_{t-1} \rightarrow I(1)$$

في هذه الحالة يصعب التعرف على رتبة تكامل الحد العشوائي e_t .

5- التكامل المشترك بين متغيرة K وتقدير نموذج (VECM):

تأتي الأهمية الحالية لتحليل الشبكة المضاعفة في متغيرات K، بسبب عدد احتمالات وجود عدد أشعة تعبر عن علاقة التكامل المشترك.

1.5- التكامل المشترك بين K متغيرة: في نموذج الاقتصاد القياسي مع المتغيرات التوضيحية (Bourbounnais R. , 2018, pp. 332-333):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات (Y_t, x_{kt}) غير مستقرة وذات رتبة تكامل $I(1)$ ، فإنه من المحتمل وجود تكامل مشترك. في الواقع وجود تكامل مشترك يعني أن المتغيرات يجب أن تكون غير ساكنة، كما هو الحال في

الحالة ذات متغيرين، فإذا كانت التوليفة الخطية للمتغيرات ساكنة، يتم تكاملها معا. يمكن التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية OLS، كما يمكن حساب البواقي:

$$e_t = y_t - \beta_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

إذا كانت البواقي مستقرة، فإنه يتم قبول فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات، يجب إجراء اختبارات ديكي فولر للاستقرارية على البواقي باستخدام القيم الحرجة المجدولة بواسطة Mackinnon (1991) للعدد الإجمالي لمتغيرات النموذج. يتم التعبير عن شعاع التكامل المشترك بواسطة: $[1, -\hat{\beta}_0, -\hat{\beta}_1, \dots, -\hat{\beta}_k]$

مع ذلك، فإن الحالة متعددة المتغيرات أكثر تعقيدا من الحالة ثنائية المتغيرات بسبب الاحتمالات التوافقية للتكامل المشترك. إذا كانت المتغيرات $y_t, x_{1t}, x_{2t}, x_{3t}$ متكاملة معا بواسطة أزواج $Y_t, X_{1t} \rightarrow CI(1,1)$ و $X_{2t}, X_{3t} \rightarrow CI(1,1)$ ، فإن التوليفة الخطية هي $I(0)$.

يوجد $e_t^1 = y_t - \hat{\alpha}_0 x_{1t}$ و $e_t^2 = x_{2t} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 x_{3t}$ وبالتالي،

$$e_t = e_t^1 + e_t^2 = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_{1t} + x_{2t} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 x_{3t} \rightarrow I(0)$$

ينتج في هذه الحالة شعاع آخر لتكامل مشترك آخر محتمل $[1, -\hat{\alpha}_0, -\hat{\gamma}_0, -\hat{\alpha}_1, 1, -\hat{\gamma}_1]$ بشكل عام، في نموذج به متغير K واحد تابع يتم شرحه ومتغيرات تفسيرية $K+1$. يمكن أن يوجد شعاع مشترك مستقل خطيا، يطلق على عدد أشعة التكامل المشترك المستقلة خطيا درجة التكامل المشترك.

إذا كانت المتغيرات من نفس درجة التكامل فإن وجود شعاع واحد لتكامل المشترك ممكن، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إذا لم يتم جمع جميع المتغيرات بنفس الدرجة، فمن المؤكد أن شعاع التكامل المشترك ليس وحيدا. توجد حالتين محتملتين عند اختبار التكامل المشترك، وهما على التوالي (شيخي، 2011، صفحة 299):

✓ شعاع تكامل واحد؛

✓ عدة أشعة لتكامل المشترك.

في حالة وجود شعاع واحد يتم الاعتماد على منهجية Engel and Granger (1987)، حيث تقدر العلاقة في المدى الطويل باستخدام طريقة OLS، وحساب البواقي $\hat{e}_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{t1} - \hat{\beta}_2 X_{t2} - \dots - \hat{\beta}_k X_{tk}$ ، ليتم بعدها تقدير العلاقة في المدى القصير بطريقة OLS:

$$\nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_{t1} + \alpha_2 \nabla X_{t2} + \dots + \alpha_k \nabla X_{tk} + \gamma_1 \hat{e}_{t-1} + \mu_t$$

معامل حد تصحيح الخطأ يجب أن يكون سالب ومعنوي، طريقة أنجل وجرانجر لا تكون صالحة دائماً، وقد تعطي مقدرات غير متجانسة وغير فعالة، ذلك أنه في أغلب الأوقات لا يتوفر شعاع تكامل مشترك وحيد، وهو ما يدفع إلى الاعتماد على نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model. أكد أندريا (Andrei & Andrie, 2015, p. 572) أنه إذا تم العثور على مجموعة من المتغيرات تحتوي على شعاع تكامل مشترك وحيد أو أكثر، فإن أسلوب التقدير المناسب هو VECM (نموذج متجه تصحيح الخطأ) الذي يتكيف مع كل من تغيرات المدى القصير وتصحيح الانحرافات.

2.5- تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ: أشارت محمد زكي (2010، صفحة 396) إلى بعض سلبيات طريقة EG (أنجل وجرانجر). إذا توفرت أكثر من ثلاثة متغيرات يمكن أن يوجد أكثر من علاقة تكامل مشترك وحيدة، وطريقة EG لا تستطيع تفسير أكثر من انحدار متكامل واحد، في هذه الحالة يتم الاعتماد على الطريقة المطورة من طرف جوهانسون. بينما تتعلق السلبية الثانية في درجة ترتيب المتغيرات في الانحدار المتكامل، السؤال المطروح هنا: كيف يمكن التقريب بين المتغيرات المفسرة والمتغير المفسر؟ في حالة وجود أكثر من متغيرين، ذلك أنه يوجد ما يؤكد على وجود تكامل مشترك إذا تم اختبار انحدار المتغيرات. بالإضافة إلى ذلك عند التعامل مع مجموعة من المتغيرات لا يتوقف الأمر فقط في البحث عن أكثر من علاقة تكامل واحدة، بل يجب التعامل مع حد تصحيح الخطأ لكل علاقة، وهذا يدفع إلى اللجوء إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، حيث تتم معالجة هذه المشكلة بالاعتماد على طريقة جوهانسون (Johansen, 1988)، والذي يمثل شعاع يتضمن k متغير له درجة تكامل $I(1)$ ، عند تقدير العلاقة الآتية:

$$\Delta X_t = \tilde{A}_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \tilde{A}_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \tilde{A}_p \Delta X_{t-p} + \varepsilon_t$$

$$\tilde{A}_i = -1 + A_1 + A_2 + \dots + A_i, \quad i = 1, 2, 3, \dots, p \quad \text{حيث:}$$

إذا كانت $\tilde{A}_p X_{t-p}$ لها درجة تكامل $I(0)$ لأن جميع حدود المعادلة لها درجة تكامل $I(0)$ ، في هذه الحالة المعادلة تكون متوازنة، يمكن وضع المصفوفة \tilde{A}_p وفق الصيغة الآتية (هدروق، 2011، صفحة 93):

$$\Delta X_t = \tilde{A}_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \tilde{A}_{p-1} \Delta X_{t-p+1} - \beta \alpha X_{t-p} + \varepsilon_t$$

افترض جوهانسون الاعتماد على طريقة المعقولة العظمى لتقدير المعادلة من أجل الحصول على مصفوفة لشعاع التكامل المشترك α .

- لا يمكن تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ إذا كانت 1 درجة \hat{A}_p تساوي صفر، بينما تكون الدرجة تساوي K تكون جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى I(0)، ولا يوجد تكامل مشترك.

- يتم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ عند وجود علاقة تكامل مشترك ($1 \leq r \leq k - 1$).

ذكر داز (Das, 2019, p. 406) إن الميزة الأساسية لتركيبية VECM هي أنها تجمع بين المرونة في المواصفات الديناميكية مع خصائص الأجل الطويل المرغوبة، بالإضافة إلى ذلك، في حالة وجود تكامل مشترك فإن نموذج VECM يعطي تنبؤات أفضل.

3.5- اختبار علاقات التكامل المشترك: توجد الكثير من الاختبارات التي تبحث عن علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، يمكن ذكرها في النقاط الآتية (شوريجي، 1994، صفحة 15):

- اختبار Engle and Granger (1987): يوضح علاقة التكامل بين متغيرين لا أكثر، أي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

- اختبار Johansen (1991-1988): يتلاءم مع عينات السلاسل قصيرة الأجل، كما يعتمد في التفسير على أكثر من متغيرين، وهذا ما يميزه عن اختبار أنجل للتكامل المشترك.

- اختبار Johansen and Juselius (1990): يتم الاعتماد عليه في حالة النماذج التي تتضمن أكثر من متغيرين، لذلك هو أفضل كونه يتيح الكشف عن الأثر المتبادل بين المتغيرات، حتى وإن كان هناك متغيرين فقط، بالإضافة إلى ذلك يوجد اختبار Gregory and Hansen 1996.

ينص مبدأ التكامل المشترك على أنه في حالة وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل الأجل يجب أن يكون محددًا، وتكون المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، ويوجد شرطين لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً (جلال علي، محمد الزبيدي، و هادي محمود ، 2017، صفحة 281):

✓ يجب أن تكون السلاسل لها نفس رتبة التكامل؛

✓ يجب أن يكون هناك توليفة خطية بين المتغيرات التي لها رتبة أقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية.

يتم تحديد درجة التكامل المشترك r بعدد القيم الموجبة بمعنوية، وبالتالي فإن اختبار فرضية أنه يوجد

r علاقة تكامل مشترك على الأكثر، يعادل اختبار الفرضية:

$$H_0: \zeta = 0; i = r + 1, \dots, N \dots \dots$$

يمكن اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على نوعين من إحصائية كسر الاحتمال (LR)، والتي يمكن توضيحها كما يلي (بن سبع، 2012، صفحة 95):

- اختبار الأثر **Trace Test**: وفقا لهذا الاختبار يتم الاعتماد على الإحصائية:

$$TR(r) = -T \sum_{i=r+1}^N \log(1 - \hat{\zeta}_i)$$

من أجل اختبار الفرضية والتي يتم التعبير عنها كالآتي:

H_0 : هناك على الأكثر r قيمة ذاتية موجبة (درجة $r = \Gamma < N$).

H_1 : يوجد على الأكثر من r قيمة ذاتية موجبة (درجة $r < \Gamma$).

- اختبار القيمة الذاتية العظمى **Max-eigenvalue Test**: تمثل هذه الإحصائية اختبار القيمة الذاتية العظمى بالصيغة الآتية:

$$\zeta_{max}(r; r + 1) = -T \log(1 - \hat{\zeta}_{r+1})$$

الفرضية تعطى كالآتي:

H_0 : هناك قيمة ذاتية موجبة.

H_1 : هناك قيمة ذاتية $(r+1)$ قيمة موجبة.

من أجل إجراء هذه الاختبارات فإن السيرورة تبدأ من $r=0$ حتى يتم قبول فرض العدم H_0 ، وعليه تحدد درجة التكامل المشترك بالقيمة " r ". لا تقبل فرض العدم، توجد r علاقة تكامل مشترك في حالة ما إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $(TR(r))$ ، واختبار القيمة الذاتية العظمى $(\zeta_{max}(r; r + 1))$ أكبر من القيمة المجدولة، وهذا عند مستوى معنوية محدد).

6- دراسة السببية:

تعتبر سببية جرانجر وتوداياموتوا من بين الطرق الشائعة في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، ولهذا سيتم تقديم لمحة نظرية بهدف فهم شروط كل منهما قبل تطبيقهما.

1.6- سببية جرانجر GRANGER: القول أن y_{1t} يسبب y_{2t} إذا تحتوي على معلومات تسمح بتعديل التوقع لمتغير آخر، ذلك أن اختبار سببية جرانجر يتم اعتماده من أجل معرفة إمكانية وجود علاقة تبادلية في الاتجاهين بين المتغيرات (شيخي، 2011، صفحة 277).

ليكن النموذج $VAR(p)$ الذي تكون فيه المتغيرات y_{1t} و y_{2t} مستقرة بربوني (Bourbounnais R. , 2018, p. 317):

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر كتلة المتغيرات $(y_{2t-1}, y_{2t-2}, y_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(y_{1t-1}, y_{1t-2}, y_{1t-p})$ ، إذا كانت كتلة y_{2t} لا تحسن بشكل كبير تفسير المتغيرات y_{1t} لتمثيل نموذج VAR (يشار إليه بنموذج Restricted VAR). ويتم تحديد التأخير بواسطة المعيارين AIC و Schwarz ليكون:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \text{ إذا تم قبول الفرضية } y_{1t} \text{ لا يسبب } y_{2t}$$

$$H_0: a_1^1 = a_2^1 = \dots = a_p^1 = 0 \text{ إذا تم قبول الفرضية } y_{2t} \text{ لا يسبب } y_{1t}$$

أما في حالة قبول الفرضيتين في هذه الحالة يعبر عنها حلقة أثر رجعي "تأثير ردود الفعل"، ويمكن إجراء هذه الاختبارات باستخدام « feedback effect »

2.6- سببية توداياماموتو: تعتبر دراسة السببية وفق مفهوم Granger أحد أشهر اختبارات السببية التي طورها (Grange 1969)، إلا أنها تعاني من أوجه قصور محتملة في تحيز المواصفات والانحدار الزائف. حيث قام كل Engel and Granger (1987) بتحديد بعض الشروط، منها المتغيرين X و Y، متكاملين إذا كانت التركيبة الخطية لهما ثابتة، إلا أن كل متغير لا يكون دائما ثابت، في هذه الحالة أشار Engel and Granger (1987) إلى أنه في حالة ما إذا كان هذين المتغيرين غير ثابتين ومتكاملين، فإن الاستدلال السببي القياسي لGranger يكون غير صالح، كما أنه لا يمكن إجراء اختبار السببية بين المتغيرات التي تم دمجها من نفس الترتيب I(1)، ذلك أنه لا يتم دائما دمج المتغيرات من نفس الترتيب. من أجل التخفيف من هذا المشكل طور كل من Toda-Yamamoto (1995) و Dolado & Lutkepohl (1996) إجراء يعتمد على نمذجة VAR المعزز، من خلال تقديم إحصائية اختبار Wald المعدل (MWALD)، وتتميز هذه الطريقة بأنها تجنب التحيز المحتمل المرتبط بجذور الوحدة واختبارات التكامل المشترك، كما تطبق بغض النظر عن

استقرار السلاسل الزمنية (I(0), I(1), I(2) (Okafor, Ugwuegbe , Ugoekukwu, & CHijindu, 2016, p. 22).

1.2.6- مراحل تطبيق منهجية (TYDL): من أجل تطبيق هذه المنهجية يتم إتباع عدة خطوات يمكن ذكرها كالآتي (Jounas, 2018, p. 11):

- تحديد درجة التكامل القصوى (d_{max}): يتم الاستعانة بعدة اختبارات منها اختبار Augmented Dickey- Fuller (ADF)، بهدف معرفة وجود جذر أحادي في السلسلة المدروسة من عدمه وتحديد درجة التكامل العظمى بين المتغيرات، والتي تمثل قيمة أكبر درجة لاستقرارية السلسلة الزمنية، من أجل استعمالها فيما بعد لتقدير النموذج.

- تحديد فترة الإبطاء المثلى (P): يتم تحديدها من خلال تقدير نموذج Var باستعمال المتغيرات عند مستوياتهم (الأصلية)، ومن ثم الحكم على فترة الإبطاء المثلى من خلال المعايير الإحصائية الآتية: AIC, SC, HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي تمثل التباطؤ الأمثل (سبكي و بالمقدم، 2019، الصفحات 303-304).

- يتم تقدير نموذج $VAR(k + d_{max})$ واختبار مدى صلاحيته، ثم بعد ذلك المرور لتقدير النموذج المعزز على أساس K التي تعبر عن طول فترة التأخير الخاص بنموذج $VAR(k)$ عند المستوى، و d_{max} تمثل أقصى درجة فروق تستقر عندها متغيرات النموذج. يتم تقدير نموذج VAR بغض النظر عن نتيجة اختبار التكامل المشترك، وعليه فإن منهجية TYDL تكون صالحة في حالة المتغيرات المتكاملة وحتى في حالة اختلاف درجة استقرارية السلاسل الزمنية، ثم يتم تقدير النماذج الآتية (بن جلول، بعلي، و بن خليفة، 2021، صفحة 113):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^k \beta_{1i}Y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+D_{max}} y_{1i}Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \theta_{1j}X_{t-j} + \sum_{j=k+1}^{k+D_{max}} \delta_{1j}X_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (1)$$

$$Y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^k \beta_{2i}Y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+D_{max}} y_{2i}Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \theta_{2j}X_{t-j} + \sum_{j=k+1}^{k+D_{max}} \delta_{2j}X_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (2)$$

يجب التأكد من صلاحية النموذج، خاصة من حيث استقراريته وذلك من خلال اختبار الدائرة الأحادية والتأكد من عدم وجود مشاكل التعدد الخطي، وعدم تجانس التباين والارتباط الخطي بالاعتماد على الاختبارات المعروفة.

2.2.6- اختبار العلاقة السببية TYDL: وذلك من خلال اختبار الفرضيات الآتية (سيكي و بالمقدم، 2019، صفحة 304):

$$y_{2i} = 0 \text{ إذا كان } x_t \text{ لا يسبب } y_t: H_0$$

$$y_{1j} = 0 \text{ إذا كان } x_t \text{ لا يسبب } y_t: H_0$$

7- التحليل الهيكلي:

1.7- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: تسمح دوال الاستجابة بقياس أثر الصدمة التي تحدث في المتغير الداخلي في نموذج VAR أو VECM على القيم الحالية والمستقبلية المتغيرات الداخلية الأخرى للنموذج. توجد طريقتين يمكن من خلالهما قياس أثر حدوث الصدمة، تتمثل الطريقة الأولى في قياس أثر الصدمة بنسبة وحدة واحدة، بينما تتعلق الطريقة الثانية بقياس الأثر من خلال نسبة انحراف معياري وحيد (الصوفي، خاطر، و طالب، 2021، صفحة 201).

رأى ملاوي والمجاللي (2008، صفحة 140) أنها تعبر عن رد فعل (IRF) استجابة كل متغير من المتغيرات داخل النموذج لأي تقلب عشوائي، أو صدمة غير متوقعة في أي تغير من المتغيرات الأخرى عبر الزمن، فهي تسمح بتتبع المسار الزمني المتعلق بالتغيرات غير المتوقعة التي تحدث فجأة على مستوى المتغيرات داخل النموذج.

إذا وقعت صدمة في اللحظة t على ε_{1t} تساوي 1، فإن أثرها يكون كالاتي (Hitory & Philips, 1993, p. 123):

- عند الفترة t:

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \\ \vdots \\ \Delta X_{k-1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix}$$

- عند الفترة t+1:

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \\ \vdots \\ \Delta X_{k-1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_1^0 & \hat{a}_1^1 & \dots & \hat{a}_k^1 \\ & \vdots & & \vdots \\ \hat{a} & \hat{a}_k^k & \dots & \hat{a}_1^k \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix}$$

- عند الفترة t+h:

$$\Delta X_{t+h} = \hat{\beta} \Delta X_{t+h-1}$$

2.7- تفكيك التباين: عرف زيفوت (Zivot, 2000, p. 6) تحليل تفكيك تباين أخطاء التنبؤ على أنه: الكشف عن نسبة مساهمة تباين الأخطاء في تنبؤات المتغيرات y_1 و y_2 في الفترة $t + 1$ بناء على المعلومات المتاحة في الوقت t الذي يرجع إلى التباين في الصدمات الهيكلية ε_1 و ε_{t+1} . وذلك باستخدام طريقة تفكيك (Choleski Decompostion) المتعارف عليها. تتيح طريقة تفكيك التباين دراسة أثر انعكاس حدوث صدمة في مستوى المتغيرات خلال فترة زمنية معينة على اعتباره أحد طرق التحليل الإحصائي، كما أنه توجد إمكانية كتابة خطأ التنبؤ في فترة محددة بدلالة الخطأ المتعلق بكل متغيرة لوحدها، كما تسمح قسمة هذا التباين على خطأ التنبؤ الإجمالي بمعرفة نسبة ووزن مشاركة كل تباين (حسن عباس و عدنان حميد ، 2016، صفحة 205).

المطلب الثالث- مفاهيم أساسية حول نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المببئة ARDL

تعتبر منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المببئة ARDL من بين الطرق الحديثة المعتمدة في الاقتصاد القياسي. تستخدم بغرض البحث عن العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير، كما تقوم هذه الطريقة بإبراز تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (رمضاني و عثمانى، 2019، صفحة 63)، تم تطوير هذا النموذج بواسطة (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) ويمكن تطبيقه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (سواء كانت متكاملة عند المستوى $I(0)$ أو حتى عند الفرق الأول $I(1)$ ، كما يمكن الدمج بينهما) (Hatice Pehlivan & Katircioglu, 2010, p. 6). يسمح منهج ARDL بالحصول على تقديرات غير متحيزة ونتائج ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل، يمكن استخدامه أيضا في العينات الصغيرة التي تقل عن 30 مشاهدة. يتم تطبيق نموذج ARDL باتباع الخطوات الآتية (Elhassan & Braima, 2020, p. 8):

✓ اختبار جذور الوحدة، من أجل التأكد من أن جميع المتغيرات من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ ، أو مزيج بين الإثنين؛

✓ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound Test)؛

✓ تقدير النماذج قصيرة وطويلة الأجل؛

✓ اختبارات التشخيص والاستقرار.

يمكن تطبيق اختبار الحدود Bound Test في إطار نموذج ARDL سواء كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، أو في حالة المزيج بينهما، ذلك أن الشرط الوحيد لتطبيق هذا

النموذج هو عدم إستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الثاني، ويمكن ذكر صيغة النموذج على الشكل الآتي (بن ياني و قارة، 2021، الصفحات 45-46):

ليكن النموذج الآتي حيث Y هو دالة في مجموعة من المتغيرات المستقلة

$$Y = f(X_1, X_2 \dots \dots X_k)^{x_i}$$

بإعادة صياغة نموذج ARDL يصبح على الصورة الآتية:

$$\Delta Y = \beta_0 + \delta_1 * Y_{t-1} + \delta_2 * X1_{t-1} + \delta_3 * X2_{t-1} + \delta_4 * X3_{t-1} + \dots + \delta_k * XK_{t-1} + \sum_{i=1}^p \theta_i * \Delta Y_{t-i} \\ + \sum_{i=1}^p \alpha_i * \Delta X1_{t-1} + \sum_{i=1}^p i * \Delta X2_{t-2} + \sum_{i=1}^p \lambda_i * \Delta X3_{t-i} + \dots \sum_{i=1}^p \omega_i * \Delta K_{t-1} + \varepsilon_t \cdot E_q(1)$$

حيث: Δ : يمثل الفرق الأول للمتغير، p : عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج، $\delta_3, \delta_2, \delta_1$: معاملات الأجل الطويل، ε_t : حد التقدير العشوائي.

يتم الاعتماد على اختبار الحدود بهدف اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال إجراء اختبار فيشر للأهمية المشتركة لمعاملات المستويات المتأخرة للمتغيرات انطلاقاً من الفرضيتين الآتيتين (Oteng-Abayie & Frimpong , 2006, p. 2081):

$$H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = 0$$

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

$$H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq 0$$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

يمثل اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات الأجل الطويل بواسطة اختبار Wald أو إحصائية اختبار F-statistic، ويتم حسابه وفق الصيغة الآتية:

$$F - statistic = \frac{(SSER - SSEU) / M}{SSEU / N - K}$$

حيث: SSER: مجموع مربعات البواقي النموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)، SSEU: مجموع مربعات البواقي النموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)، M: عدد معاملات النموذج المقيد، N: عدد المشاهدات، K: عدد المعاملات في النموذج غير المقيد.

إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات في هذه الحالة يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو الآتي:

$$\Delta Y = \beta_0 + \delta_1 * Y_{t-1} + \delta_2 * X1_{t-1} + \delta_3 * X2_{t-1} + \dots + \delta_k * XK_{t-1} + \sum_{i=1}^p \theta_i * \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_i * \Delta X1_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i * \Delta X2_{t-2} + \sum_{i=1}^p \lambda_i * \Delta X3_{t-i} + \dots + \sum_{i=1}^p Y * ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: ECT_{t-1} : حد تصحيح الخطأ مبطئ بفترة واحدة يقيس سرعة التعديل في الأجل القصير نحو الأجل الطويل.

توجد ثلاثة حالات يتم من خلالها اتخاذ القرار والحسم فيه، يمكن ذكرها في النقاط الآتية (Fatukasi, Olorunleke, Olajide, & Alimi, 2015, p. 28)

- إذا تجاوزت إحصائية فيشر f المحسوبة قيمة الحدود الحرجة العليا، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك (غياب العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة)؛
- إذا وقعت إحصائية فيشر ضمن الحدود، فإن الاختبار غير حاسم؛
- أخيراً، إذا كانت إحصائية فيشر أقل من الحدود الحرجة الدنيا، فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية.

في حالة ما إذا تحققت العلاقة التوازنية في الأجل الطويل يتم المرور لتقدير العلاقة في الأجل الطويل وتقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ المقيد).

كما لا يمكن إهمال اختبار واستقرارية النموذج المقدر والتأكد من صلاحيته، بهدف التأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة، والكشف عن مدى استقرار المعلمات في المدى الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير. ويتم ذلك من خلال الاستعانة بالاختبارات الآتية، (Gebrehiwot, 2015, p. 162)

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)؛

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ).

المبحث الثاني- أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 1967-2021:

إن الهدف الرئيسي المنتظر من هذا المبحث يتمثل في إبراز وتحليل الآثار التي تنتج عن تأثير الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر. وذلك بالاعتماد على نموذج VECM على اعتباره أحد الأساليب الكمية التي تساعد على فهم وتحديد أثر الصدمات التي تحدث نتيجة حدوث صدمة في أحد المتغيرات، بالإضافة إلى تتبع اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال تطبيق سببية جرانجر لاستيعاب طبيعة العلاقة، أي من المتغيرات يتسبب في حدوث الآخر.

المطلب الأول- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لغفت اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية اهتمام الكثير من الباحثين في هذا الموضوع، وتم تناولها لسنوات عديدة ولاتزال إلى يومنا هذا يتم الاعتماد عليها من أجل معرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية، إلا أن هذه الاختبارات تم نقدها من طرف باحثين آخرين، وقدموا بدورهم مجموعة من الاختبارات التي تعتبر بمثابة تعديلات للاختبارات التي سبقتها. من هذا المنطلق سوف يتم تسليط الضوء على البعض منها.

1- تقديم متغيرات الدراسة:

قبل تطبيق اختبار الاستقرارية على السلاسل المعتمدة في الدراسة، يجب تحديد المتغيرات التي تساعد في بناء النموذج الأنسب من أجل مناقشة وتحليل النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة. قد تم اختيار دولة الجزائر لتمثيل المجتمع الذي تتمحور حوله الدراسة، تبعاً لمدى توفر البيانات الخاصة بالمتغيرات المستعملة، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2021.

استناداً لما سبق وبالعودة لموضوع الدراسة المتمثل في دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر. تم تقسيم المتغيرات إلى متغيرات مستقلة، وأخرى تابعة، وقد تم جمع البيانات من قاعدة بيانات بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى المديرية العامة للجمارك، وأيضاً البنك الدولي. يمكن ذكر هذه المتغيرات على النحو الآتي:

1.1- المتغير التابع: يتمثل في مؤشر التنوع الاقتصادي وقد تم حسابه وفق الصيغة الخاصة بمؤشر هيرفندال هيرشمان، (أنظر الجانب النظري من الفصل الأول). تم الاعتماد على كل من المتغيرات التي

تعتبر عن التنوع الاقتصادي والمتمثلة في (مؤشر هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات، مؤشر هيرفندال هيرشمان للواردات، وأيضا مؤشر هيرفندال هيرشمان للإيرادات العامة). ليتم بعدها حساب المؤشر المركب، والذي تم الرمز إليه بالرمز HHI، وهذه المؤشرات كالاتي:

- **مؤشر هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي:** تم حسابه من خلال مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز HHI-PIB. علما أنه تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات بنك الجزائر، متوفر على الموقع <http://www.banc-of-algeria.dz>، الديوان الوطني للإحصائيات متوفرة على الموقع <http://www.ons.dz>؛

- **مؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات:** تم حسابه بالاعتماد على التركيب السلعي لإجمالي الصادرات الخاصة بالجزائر. تم الحصول على البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات متوفر على الموقع <http://www.ons.dz>، والمديرية العامة للجمارك متوفرة على الموقع: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/_2020-2.pdf، ويرمز له بالرمز HHI-X؛

- **مؤشر هيرفندال هيرشمان للواردات:** تم حسابه من خلال التركيب السلعي للواردات في الجزائر، وقد تم جمع البيانات من نفس المواقع، أي الديوان الوطني للإحصائيات، والمديرية العامة للجمارك، ويرمز له بالرمز HHI-M؛

- **مؤشر هيرفندال هيرشمان للإيرادات العامة:** تم حساب هذا المؤشر استنادا لمكونات الإيرادات العامة والتي تم الحصول على بياناتها من موقع: Direction Général de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie. Algérie presse service APS, <http://www.aps.dz/>، بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، ويرمز له بالرمز HHI-RE.

2.1- المتغيرات المستقلة: تمثلت في كل من مكونات الإنفاق الحكومي، وهي كالاتي:

✓ نفقات التسيير: ويرمز إليها بالرمز RE؛

✓ نفقات التجهيز: يرمز إليها بالرمز PE.

2- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:

بعد التعرف على المتغيرات المعتمدة في الدراسة، سوف يتم إجراء تحليل وصفي لهذه المتغيرات بهدف معرفة تطور السلاسل الزمنية عبر الزمن. انطلاقا من الكشف عن (المتوسط، أعلى قيمة وأدنى

قيمة، بالإضافة إلى الانحراف المعياري)، وما إذا كانت تلك السلاسل تتصف بالتجانس/ الثبات في مستوياتها أم لا، كما سيتم اختبار ما إذا كانت البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا.

جدول رقم (1.4): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

نققات التسيير	نققات التجهيز	مؤشر هيرفندال هيرشمان	
1328.046	729.7575	0.407460	المتوسط
330.4030	185.2100	0.413826	الوسيط
5444.100	3039.300	0.551691	أعلى قيمة
3.398000	0.836000	0.207704	أدنى قيمة
1805.180	994.1391	0.092626	الإنحراف المعياري
1.179599	1.105144	-0.023433	معامل التفلطح
2.774924	2.636927	1.808154	معامل الإلتواء
12.87108	11.49775	3.260340	اختبار جاك بيرا
55	55	55	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06).

ما يمكن ملاحظته للوهلة الأولى من خلال النتائج التي يشير إليها الجدول أعلاه (1.4) أن أعلى قيمة قدرت ب(3039.3) وذلك سنة 2015 فيما تعلق بسلسلة نفقات التجهيز (PE)، في حين نفقات التسيير (RE) سجلت سنة 2021 أعلى قيمة لها ب(5444.1). بينما سجلت السلسلتين أدنى قيمة ب(0.84) سنة 1967 بالنسبة لسلسلة نفقات التجهيز، قابلتها أدنى قيمة ب(3.4) لنفس السنة لنفقات التجهيز، وذلك لسلسلة متكونة من 55 مشاهدة. بوسيط بلغ على التوالي ((185.21)، (330.4))، كما عرفت السلسلتين تباعد بين المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها المقدر ب((729.76)، (1328.05))، بانحراف معياري ((994.14)، (1805.80)) وهي قيم كبيرة تشير إلى عدم ثبات السلسلتين. بالإضافة إلى ذلك من الملاحظ أيضا أن السلسلة لا تحتوي على قيم متطرفة والدادل على ذلك قيمة معامل التفلطح المقدر على التوالي ب((2.63)، (2.77)) وهي أقل من (3.000)، كما تشير القيم المرفقة لمعامل الإلتواء غير المنعدمة إلى أن توزيع السلسلة غير ملتوي (غير متناظر)، وهذا ما أكدته نتائج إحصائية (J-B) المقدر ب(11.50) بالنسبة لنفقات التجهيز،

و(12.87) بالنسبة لنفقات التسيير وهي قيمة عالية، قابلها احتمال ضعيف ((0.003)، (0.001))، وفي هذه الحالة تم استنتاج أن بيانات السلسلة لا تتبع توزيع طبيعي.

بينما سلسلة مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) سجلت أعلى قيمة لها (0.55) سنة 1991، قابلتها أدنى قيمة (0.20) سنة 2014 في حدود 55 مشاهدة. بوسيط بلغ (0.41)، كما عرفت السلسلة تباعد بين المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها المقدر (0.40)، بانحراف معياري (0.09) وهي قيمة صغيرة تشير إلى تجانس السلسلة. كما أن السلسلة لا تحتوي على قيم متطرفة ذلك أن قيمة معامل التقلطح أقل من (3.000) بقيمة (1.80)، كما تدل القيم المرفقة لمعامل الالتواء غير المنعدمة إلى أن توزيع السلسلة غير ملتوي، وهذه النتيجة أكدت عليها القيمة الاحتمالية لإحصائية (J-B) المقدر ب(0.19) وفي هذه الحالة تم استنتاج أن بيانات السلسلة تتبع توزيع طبيعي.

بهدف التخفيف من المشاكل التي تعاني منها السلسلة تم إدخال اللوغاريتمي، أشارت النتائج بعد إدخال اللوغاريتمي أنه تمت معالجة مشكل عدم تجانس البيانات وذلك ما تشير له قيم الانحراف المعياري المنخفضة بالنسبة للسلسلتين، فضلا عن ذلك تم معالجة مشكل التوزيع الطبيعي، إذ تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية (J-B) إلى قبول الفرضية القائلة بأن السلسلتين تتوزعان توزيعا طبيعيا (أنظر الجدول رقم (2.4)).

جدول رقم (2.4): نتائج التحليل الوصفي بعد التحويل اللوغاريتمي

	Moyenne	Médiane	Minimum	Maximum
LNHHI	-0,92584	-0,89160	-1,5606	-0,59784
LNPE	4,7732	5,2215	-0,17435	8,0194
LNRE	5,3987	5,8003	1,2238	8,6023
	Éc. type	C.V.	Asymétrie	Ex. kurtosis
LNHHI	0,23874	0,25786	-0,34491	-0,79174
LNPE	2,4817	0,51993	-0,31129	-1,1000
LNRE	2,4547	0,45469	-0,24914	-1,3128
	PC 5%	PC 95%	IQ	Obs. manq.
LNHHI	-1,3093	-0,59784	0,44629	0
LNPE	0,43841	7,9587	4,6533	0
LNRE	1,2656	8,5006	4,4162	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Gretl.

3- مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة:

بعد عرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، سوف يتم أيضا دراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات الإنفاق الحكومي، والتنوع الاقتصادي)، بهدف معرفة ما إذا كان يوجد ارتباط بين المتغيرات أم لا، ويمكن توضيح ذلك انطلاقا من مصفوفة الارتباطات الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (3.4): مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

> cor(noura_)			
	LNHHI	LNPE	LNRE
LNHHI	1.0000000	-0.4824350	-0.5355396
LNPE	-0.4824350	1.0000000	0.9916085
LNRE	-0.5355396	0.9916085	1.0000000

المصدر: مخرجات برنامج R Studio.

إن أولى الملاحظات التي أشارت إليها نتائج الجدول أعلاه (3.4) أنه يوجد ارتباط قوي بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز قدرت ب(0.99)، أما فيما تعلق بالعلاقة بين مؤشرات الإنفاق الحكومي (نفقات التجهيز، ونفقات التسيير) ومؤشر هيرفندال هيرشمان فقد سجلت علاقة ارتباط ضعيفة، قدرت على التوالي (-0.53، -0.48).

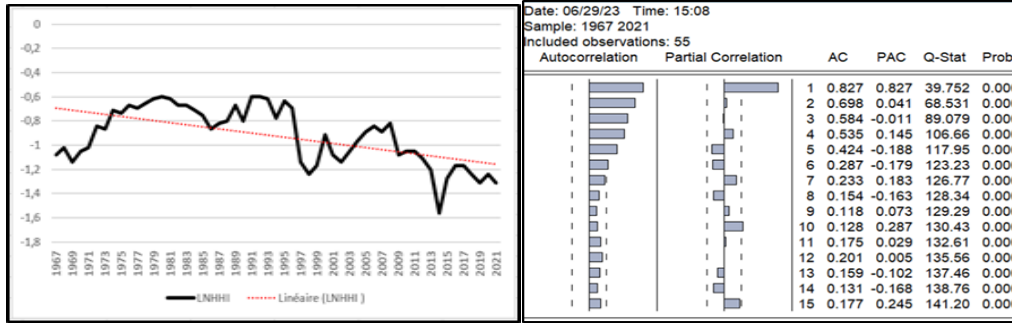
4- استقرارية السلاسل الزمنية:

الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية هو معرفة درجة تكاملها، من خلال الاعتماد على مجموعة من اختبارات جذر الوحدة منها "الموسمية وغير الموسمية"، ومحاولة تشخيص أي من الاختبارات تعطي نتائج أفضل، وفيما يلي عرض لنتائج الاختبارات. لكن قبل ذلك سوف يتم دراسة الاستقرارية انطلاقا من الاستنباط البياني ودالة الارتباط على اعتبار أنهما خطوة تسبق اختبارات الاستقرارية.

1.4- الاستنباط البياني ودالة الارتباط: في هذا العنصر سوف يتم دراسة الاستقرارية انطلاقا من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة ودالة الارتباط الذاتي.

- سلسلة مؤشر هيرفندال هيرشمان LNHHI: تعطي نتائج الشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي لسلسلة التنوع الاقتصادي " مؤشر هيرفندال هيرشمان " على النحو الموالي:

شكل رقم (1.4): دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة LNHHI



المصدر: مخرجات برنامج Excel 2016 و Eviews 12

يتضح جليا من الشكل (1.4) لسلسلة " LNHHI " الممثلة بالزمن أنها، أخذت اتجاها تنازليا تخللته بعض الفترات اتسمت بارتفاع غير مستقر على طول الفترة المحددة، بعبارة أخرى متوسط مؤشر هيرفندال هيرشمان في تغير مستمر عبر فترات الزمن، كما أن الانحرافات المسجلة على خط الاتجاه العام، قيمها متذبذبة. وهذا ما يؤكد خصائص السلاسل الزمنية المستقرة (أنظر الجانب النظري من المبحث الأول).

كما يتضح انطلاقا من دالة الارتباط الذاتي (AC) الموضحة في الشكل أعلاه أنه توجد علاقة قوية جدا بين سلسلة هيرفندال هيرشمان (LNHHI) والقيم السابقة لها. حيث قدرت 0.827 في الفترة الأولى $LNHHI_{t-1}$ ، ثم شهدت تراجع متسلسل بنسب ضئيلة لغاية وصولها إلى الفترة الخامسة عشر $LNHHI_{t-15}$ بقيمة 0.177.

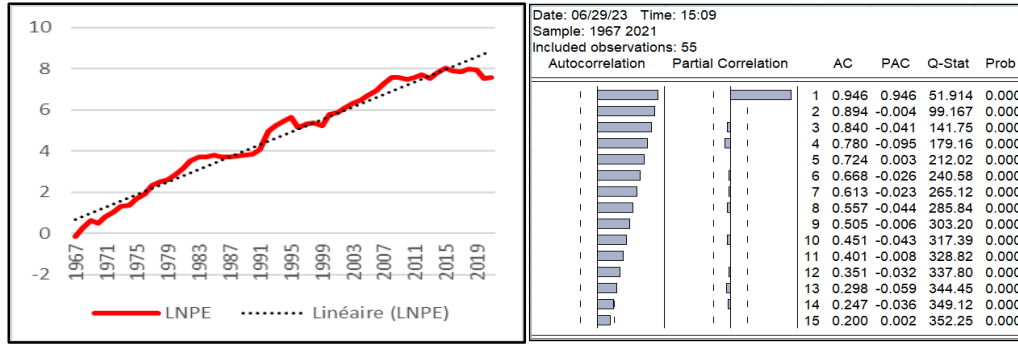
حتى تكون السلسلة مستقرة يستوجب أن يكون p_k يساوي الصفر، أي يتطلب أن تقع معاملات الارتباط الذاتي ضمن مجال فترة الثقة (95%)، وعليه هذه المعاملات تختلف جوهريا عن الصفر (أدريوش، 2013، صفحة 123). بالنظر إلى الشكل أعلاه (1.4) يتبين أن أغلب معاملات الارتباط الذاتي وقعت خارج فترة الثقة لمدة طويلة، وهذا ما يشير إلى عدم استقرار السلسلة.

ما يؤكد ذلك أيضا إحصائية Ljung-Box، تشير النتائج أن القيمة الإحصائية Q أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية $x^2_{0.05,15} = 25$ ($Q - Stat = 141.20$) عند تأخير $h=15$ ، وعليه في هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة التي تدل على (أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تختلف جوهريا عن الصفر). بالإضافة إلى ذلك فإن قيم إحصائية Q من الناحية الإحصائية معنوية، أي أن توقع حصول هذه القيم صدفة هو توقع منعدم، والدال على ذلك قيمة $Prob=0.000$ ، وهذا ما يؤكد على أن سلسلة مؤشر هيرفندال هيرشمان غير مستقرة.

بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) فمن الملاحظ أنها تتقطع مباشرة بعد الفجوة الزمنية الأولى.

- الاستنباط البياني ودالة الارتباط لسلسلة نفقات التجهيز "LNPE": يمكن شرح ذلك، من خلال النتائج الموضحة في الشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والجزئي على النحو الموالي:

شكل رقم (2.4): دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة LNPE



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12 و Excel2016.

يتضح جليا من الشكل (2.4) الخاص بسلسلة "LNPE" ممثلة بالزمن، أن السلسلة أخذت اتجاها تصاعديا تخللته بعض فترات عرفت اتجاه تنازلي غير مستقر على طول الفترة المحددة، أي أن متوسط نفقات التجهيز في تذبذب مستمر خلال فترات الزمن، كما أن الانحرافات المسجلة على خط الاتجاه العام، قيمها متغيرة.

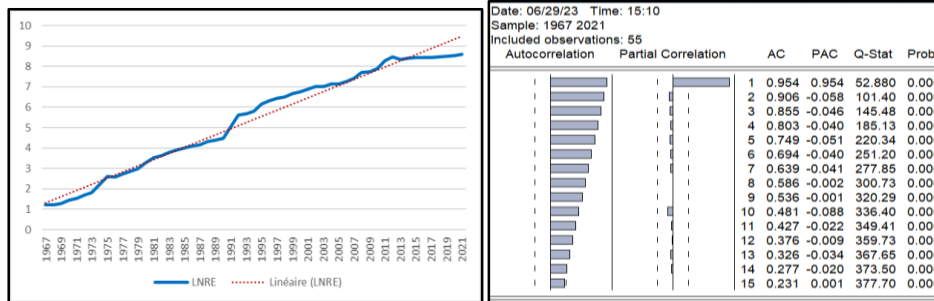
بالنظر لدالة الارتباط الذاتي (AC) والموضحة في الشكل رقم (2.4) أعلاه يتبين أنه توجد علاقة قوية جدا بين سلسلة نفقات التجهيز (LNPE) والقيم السابقة لها بقيمة 0.946 في الفترة الأولى $LNPE_{t-1}$ ، ثم شهدت تراجع متسلسل بنسب ضئيلة لغاية الفترة الخامسة عشر $LNPE_{t-15}$ بقيمة 0.200.

بالنظر إلى الشكل (2.4) يظهر أن جميع معاملات الارتباط الذاتي وقعت خارج فترة الثقة لمدة طويلة، وهذا ما يشير إلى أن السلسلة غير مستقرة. ما يؤكد ذلك إحصائية Ljung-Box، حيث تشير النتائج أن القيمة الإحصائية Q أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية $x^2_{0.05,15} = 25$ ($Q - Stat = 352.25$) عند تأخير $h=15$ ، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية والتي تنص على (أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر). بالإضافة إلى ذلك فإن قيم الإحصائية Q معنوية، وعليه احتمال حصول هذه القيم صدفه هو توقع غير محقق، ذلك أن قيمة $Prob=0.000$ ، وهذا ما يؤكد أن سلسلة نفقات التجهيز غير مستقرة.

بالإضافة إلى هذا فإن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تتقطع مباشرة بعد الفجوة الزمنية الأولى.

- التحليل البياني ودالة الارتباط الذاتي لسلسلة نفقات التسيير "LNRE": يمكن توضيح ذلك انطلاقا من النتائج الموضحة في الشكل أدناه.

شكل رقم (3.4): دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة LNRE



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12 وExcel2016.

انطلاقا من الشكل (3.4) أعلاه يتضح أن سلسلة "LNRE" المعبر عنها بالزمن عرفت اتجاها تصاعديا تتخلله بعض فترات اتسمت باتجاه تنازلي غير مستقر على طول الفترة المحددة، أي أن متوسط نفقات التسيير في تغير متواصل عبر فترات الزمن، كما أن الانحرافات المسجلة عند خط الاتجاه العام، قيمها متغيرة. تشير دالة الارتباط الذاتي (AC) والموضحة في الشكل (3.4) أنه توجد علاقة قوية جدا لسلسلة نفقات التسيير (LNRE) بالقيم السابقة لها. حيث قدرت ب0.954 في الفترة الأولى $LNRE_{t-1}$ ، ثم شهدت تراجع متسلسل بنسب ضئيلة لغاية وصوله إلى الفترة الخامسة عشر $LNRE_{t-15}$ بقيمة 0.231.

تشير نتائج الشكل (3.4) أن جميع معاملات الارتباط الذاتي وقعت خارج فترة الثقة لمدة طويلة، وهذا يعبر على عدم استقرارية السلسلة. ما يؤكد ذلك أيضا إحصائية Ljung-Box، إذ تبين النتائج أن القيمة الإحصائية Q أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية $x^2_{0.05,15} = 25$ ($Q - Stat = 352.25$) عند تأخير $h=15$ ، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية والتي تنص على (أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر). كما أن قيم إحصائية Q معنوية، ومنه احتمال حصول هذه القيم صدفة هو توقع غير محقق، والدال على ذلك قيمة $Prob=0.000$ ، وهذا ما يؤكد على أن سلسلة نفقات التسيير غير مستقرة.

بالإضافة إلى هذا فإن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تتقطع مباشرة بعد الفجوة الزمنية الأولى.

2.4- اختبارات جذر الوحدة الموسمية: بما أن استقرارية السلاسل الزمنية هامة جدا، هذا يفرض وجوب

التأكد من استقرارية السلاسل المستعملة في الدراسة، واستنادا لهذا سوف يتم الاعتماد على اختبارات جذر

الوحدة التي تسمح بالإجابة على ما إذا كانت السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة أم لا؟. في هذا الصدد سيتم الاستعانة ببعض اختبارات جذر الوحدة الموسمية وغير الموسمية.

- دراسة استقرارية "LNHHI" وفق اختبارات جذر الوحدة الموسمية: تعتبر هذه الاختبارات من أكثر الاختبارات شيوعا، نظرا لكثرة استعمالها في الكثير من الدراسات التطبيقية، ومن بين هذه الاختبارات سوف يتم التطرق لاختبار ديكي فولر المطور (ADF)، فيليبس وبيرون (PP).

تتمثل خطوات هذه الاختبارات في النقاط الآتية (عطية عبد القادر، 2005، الصفحات 662-664):

✓ تقدير النموذج الثالث، أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم القيام باختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، أي إذا تم قبول الفرضية الصفرية فهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة ومنه يوجد جذر أحادي والعكس؛

✓ في النموذج الثاني، إذا تم قبول الفرضية الصفرية هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت باستخدام اختبار ستيدونت؛

✓ في النموذج الأول، إذا تم قبول الفرضية الصفرية هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة من مسار DS دون انحراف وجعلها مستقرة بطريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية العدمية هذا يعني أن السلسلة مستقرة في مستواها الأصلي.

جدول رقم (4.4): نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة LNHHI

الاختبار	النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	القرار
ADF	النموذج (3)	2.9399	3.4952	0.1587	قبول H_0
	النموذج (2)	1.7570	2.9165	0.3975	قبول H_0
	النموذج (1)	0.1887	1.9469	0.6136	قبول H_0
PP	النموذج (3)	2.6106	3.4952	0.2774	قبول H_0
	النموذج (2)	1.7673	2.9165	0.3924	قبول H_0
	النموذج (1)	0.1280	1.9496	0.7189	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (07)).

استناد إلى النتائج الموضحة في الجدول (4.4) الخاص باختبار استقرار السلسلة LNHHI، يمكن استنتاج ما يلي:

- النموذج الثالث: وجود مركبة الاتجاه العام والثابت، يأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta LNHHI_t = \phi LNHHI_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LNHHI_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

من أجل اختبار وجود مركبة الاتجاه العام يتم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

$$\begin{cases} H_0: b = 0 & \text{السلسلة تحتوي على اتجاه عام} \\ H_1: b \neq 0 & \text{السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام} \end{cases}$$

بما أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أي $t_{cal} = 2.9399 < t_{tab} = 3.4952$ عند مستوى معنوية 5%، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على (أن السلسلة تحتوي على اتجاه عام).

- النموذج الثاني: وجود الثابت، وغياب مركبة الاتجاه العام، يتم التعبير عنه بالشكل الآتي:

$$\Delta LNHHI_t = \phi LNHHI_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LNHHI_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم الكشف عن وجود الثابت وفق الفرضيات الآتية:

$$\begin{cases} H_0: c = 0 \\ H_1: c \neq 0 \end{cases}$$

القيمة المحسوبة $t_{cal} = 2.9195$ أقل من القيمة الجدولية $t_{tab} = 1.7570$ ، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، أي أن الثابت غير معنوي. وفي هذه الحالة يتم اختبار وجود الجذر الأحادي والذي يعبر عن النموذج الأول.

- النموذج الأول: وجود الجذر الأحادي، يأخذ هذا النموذج الشكل الآتي.

$$\Delta LNHHI_t = \phi LNHHI_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LNHHI_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الجذر الأحادي حسب الفرضيات الآتية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 1 \\ H_1: |\phi| < 1 \end{cases}$$

بالعودة إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.4) أعلاه تبين أن القيمة المحسوبة أقل من الجدولية

بالسلسلة) ورفض الفرضية البديلة وهذا عند مستوى معنوية 5%. أي يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجود جذر وحدة

عموما توضح نتائج اختبار ADF و PP الموضحة في الجدول رقم (4.4) أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، والذي يؤكد هذه النتائج أيضا القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%.

نظرا لعدم استقرارية سلسلة مؤشر هيرفندال هيرشمان عند المستوى $I(0)$ في النماذج الثلاثة (مركبة اتجاه العام (وجود الثابت والاتجاه العام)، وجود الثابت، دون اتجاه عام ودون الثابت (الجذر الأحادي))، اتضح أن السلسلة من نوع DS. في هذه الحالة يستدعي الأمر إدخال الفروقات من الدرجة الأولى، من أجل استقرارية السلسلة، وتحديد درجة تكاملها، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5.4): نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة DLNHHI

الاختبار	النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	القرار
ADF	النموذج (3)	8.0189	3.4969	0.0000	رفض H_0
	النموذج (2)	7.9556	2.9176	0.0000	رفض H_0
	النموذج (1)	8.0199	1.9471	0.0000	رفض H_0
PP	النموذج (3)	10.5943	3.4969	0.0000	رفض H_0
	النموذج (2)	8.9676	2.9176	0.0000	رفض H_0
	النموذج (1)	8.9110	1.9471	0.0000	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (07)).

يتضح جليا من خلال نتائج الجدول (5.4) أن السلسلة مستقرة في النماذج الثلاثة بعد ادخال الفروقات من الدرجة الأولى، والدال على ذلك القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة الجدولية t_{tab} . هذا إن دل على شيء إنما يدل على قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود جذر أحادي بالسلسلة عند مستوى معنوية

$\alpha = 5\%$ ، فضلا عن ذلك فإن المعلمات معنوية، وهذا ما يدفع إلى الاقرار بأن سلسلة مؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) مستقرة ودرجة تكاملها هي $I(1)$.

-دراسة استقرارية "LNPE"، "LNRE" وفق اختبارات جذر الوحدة الموسمية:

يمكن توضيح نتائج اختبارات الاستقرارية، من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (6.4).

الجدول رقم (6.4): يوضح نتائج استقرارية السلاسل "LNPE"، "LNRE"

الاختبار	المتغيرات	عند المستوى I(0)		درجة التكامل	القرار
		القيمة الاحتمالية Prob	عند الفرق الأول I(1)		
ADF	LNPE	0.6461	0.01	I(1)	قبول H_1
	LNRE	0.9493	0.01		
PP	LNPE	0.7875	0.01	I(1)	قبول H_1
	LNRE	0.9811	0.01		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج R Studio (أنظر الملحق (07)).

تبين نتائج الجدول (6.4) أعلاه بعد اجراء اختبارات جذر الوحدة ((ADF), (PP)) لكل من سلسلة (نفقات التسيير، ونفقات التجهيز)، أن جميع الاحتمالات أكبر من مستوى المعنوية 5%، في هذه الحالة يمكن اتخاذ القرار الذي يفيد بأن سلسلة نفقات التسيير (LNRE) ونفقات التجهيز (LNPE) غير مستقرتين عند المستوى، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة التي تدل على أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة، وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على (السلسلة تحتوي على جذر الوحدة).

ما يمكن استنتاجه انطلاقا من تطبيق اختبارات جذر الوحدة المذكورة سابقا عند المستوى لكل من سلسلة نفقات التجهيز (LNPE) وسلسلة نفقات التسيير (LNRE) أنها غير مستقرة، وبما أنه يستوجب أن تكون السلاسل مستقرة، فإن هذا دفع إلى الانتقال إلى الخطوة التي تليها ألا وهي ترشيح الفروقات من الدرجة الأولى. وبعد إدخال الفروقات من الدرجة الأولى استقرت عنده السلاسل الزمنية، والدال على ذلك القيمة الحرجة أقل من مستوى 5% أي $Prob < 5\%$ ، وهذا ما يدفع إلى الخروج بنتيجة مفادها أن السلاسل لا تحتوي على جذر أحادي، بعبارة أخرى السلاسل مستقرة، ودرجة تكاملها $I(1)$.

3.4- اختبارات جذر الوحدة غير الموسمية: استنادا إلى الانتقادات الموجهة لاختبارات جذر الوحدة السابقة، تم اقتراح العديد من الاختبارات التي تعطي نتائج أفضل منها (Elliott-Rothenberg-Stock, Ng-Perron)، والتي سوف تعرض نتائجها في هذا العنصر.

- دراسة استقرارية السلاسل ((LNHHI),(LNPE),(LNRE)): يمكن دراسة الاستقرارية حسب اختبار جذر الوحدة Elliott-Rothenberg-Stock، الذي يرمز له بالرمز (ERS). من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (7.4): نتائج اختبار ERS

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		النموذج	المتغيرات
Prob	P – Statistic	Prob	P – Statistic		
2.981200	1.067102	2.98400	4.501518	الثابت	LNHHI
5.713600	3.404597	5.71200	13.83900	مركبة الاتجاه العام	
2.981200	1.888864	2.984000	442.5392	الثابت	LNPE
5.713600	3.668716	5.712000	29.77939	مركبة الاتجاه العام	
2.981200	1.454941	2.98400	921.1691	الثابت	LNRE
5.713600	4.550667	5.71200	31.32903	مركبة الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

تشير نتائج اختبار (ERS) الموضحة في الجدول رقم (7.4) أعلاه أن القيمة المحسوبة لإحصائية $P - Statistic$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى أن السلاسل الزمنية (سلسلة مؤشر هيرفندال هيرشمان (LNHHI)، وسلسلة نفقات التجهيز (LNPE)، ونفقات التسيير (LNRE)) غير مستقرة، أي أن هذه السلاسل تحتوي على جذر أحادي. إلا أنه بعد إدخال الفرق من الدرجة الأولى استقرت السلاسل، والدال على ذلك قيمة $P - Statistic$ أقل من مستوى المعنوية عند 5%، وهذا يدفع إلى الإقرار بأن السلاسل متكاملة من الدرجة (1).I.

- اختبار Ng-Perron سلسلة مؤشر هيرفندال هيرشمان (LNHHI): توضح نتائج الاستقرارية حسب هذا الاختبار في الجدول الموالي كما يلي:

جدول رقم (8.4): نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة LNHHI

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		الإحصائية	النموذج
القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة		
-8.10000	-26.3273	-8.10000	-5.90049	MZa	الثابت
-1.98000	-3.61158	-1.98000	-1.63010	MZt	
0.23300	0.13718	0.23300	0.27626	MSB	
3.17000	0.98482	3.17000	4.42241	MPT	
-17.3000	-26.1190	-17.3000	-8.52467	MZa	مركبة الاتجاه العام
-2.91000	-3.61251	-2.91000	-2.01285	MZt	
0.16800	0.13831	0.16800	0.23612	MSB	
5.48000	3.49645	5.48000	10.8649	MPT	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

تشير نتائج الجدول أعلاه رقم (8.4) أن جميع القيم المحسوبة للإحصائيات الأربعة (MZt, MZa, MSB, MPT) أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5%، في النموذجين (الثابت، ومركبة الاتجاه العام)، وهذا يدفع لقبول الفرضية الصفرية (السلسلة تحتوي على جذر وحدة)، وبالتالي سلسلة (LNHHI) غير مستقرة عند المستوى، ورفض الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة).

في حين أنه بعد إدخال الفرق الأول استقرت السلسلة الزمنية، والدال على ذلك أن القيم المحسوبة للإحصائيات جميعها سجلت قيم أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، واستنادا إلى هذه النتيجة يتم قبول الفرضية البديلة (عدم وجود جذر وحدة)، أي أن السلسلة مستقرة.

- اختبار Ng-Perron على السلسلة LNPE: يمكن توضيح نتائج هذا الاختبار في الجدول كما يلي:

جدول رقم (9.4): نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة LNPE

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		الإحصائية	النموذج
القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة		
-8.10000	-22.6307	-8.10000	0.82132	MZa	الثابت
-1.98000	-3.33521	-1.98000	0.96119	MZt	
0.23300	0.14738	0.23300	1.17029	MSB	
3.17000	1.18068	3.17000	89.4438	MPT	
-17.3000	-26.1209	-17.3000	-2.51538	MZa	مركبة الاتجاه العام
-2.91000	-3.61193	-2.91000	-0.72029	MZt	
0.16800	0.13823	0.16800	0.28635	MSB	
5.48000	3.50043	5.48000	23.3079	MPT	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه رقم (9.4) أن جميع القيم المحسوبة للإحصائيات الأربعة (MZa, MSB, MPT, MZt) أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5%، في النموذجين (الثابت ومركبة الاتجاه العام)، وهذا يدفع إلى رفض الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية الصفرية (السلسلة تحتوي على جذر وحدة)، وبالتالي سلسلة (LNPE) غير مستقرة عند المستوى.

في دفع لإدخال الفرق الأول والذي استقرت عنده السلسلة، هذا ما أشارت إليه القيم المحسوبة للإحصائيات المعتمدة التي سجلت قيم أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه تم قبول الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة)، وبالتالي درجة تكاملها $I(1)$.

- اختبار Ng-Perron على السلسلة LNRE: يمكن توضيح نتائج دراسة الاستقرار حسب اختبار جذر الوحدة Ng-Perron في الجدول الآتي:

جدول رقم (10.4): نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة LNRE

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		الإحصائية	النموذج
القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة		
-8.10000	-8.38270	-8.10000	-0.27974	MZa	الثابت
-1.98000	-2.04693	-1.98000	-0.15209	MZt	
0.23300	0.24419	0.23300	0.54368	MSB	
3.17000	2.92401	3.17000	20.2198	MPT	
-17.3000	-23.6526	-17.3000	-5.88566	MZa	مركبة الاتجاه العام
-2.91000	-3.43651	-2.91000	-1.44862	MZt	
0.16800	0.14529	0.16800	0.24613	MSB	
5.48000	3.86727	5.48000	15.1250	MPT	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

تشير نتائج الجدول أعلاه رقم (10.4) أن القيم المحسوبة للإحصائيات الأربعة (MZa, MSB, MZt, MPT) أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5%، في النموذجين (الثابت ومركبة الاتجاه العام)، وهذا يدعم الفرضية الصفرية التي تنص على (وجود جذر الوحدة)، ومنه السلسلة (LNRE) غير مستقرة عند المستوى.

نظرا لعدم استقرار السلسلة عند المستوى يتم المرور لإدخال الفرق الأول وهذا ما جعل السلسلة مستقرة، الذي يؤكد ذلك القيم المحسوبة للإحصائيات المعتمدة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية

5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة)، بعبارة أخرى السلسلة مستقرة، ودرجة تكاملها $I(1)$.

المطلب الثاني - عرض وتحليل نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

يشير وجود تكامل مشترك بين المتغيرات إلى إدراج حد تصحيح الخطأ، الذي يعمل على قياس سرعة تصحيح الاختلالات في المدى القصير وإعادة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يقيس قيمة الاختلاف في المتغير التابع التي نتج عنه انحراف قيمة المتغير المستقل في المدى القصير عن قيمته التوازنية في المدى الطويل بنسبة وحدة واحدة (هدروق، 2011، صفحة 104).¹

رأى بن سبع (2012، صفحة 121) أن اختبار التكامل المشترك التي تم التفصيل فيه في الجانب النظري، والذي سوف يتم تطبيقه في هذا المطلب يؤدي دورا مهما في تحديد نظام أشعة الانحدار الذاتي VAR ونمذجته. حيث ينعكس هذا الدور في الإجابة على التساؤل المطروح: كيف يتم الاعتماد على المتغيرات في شكل مستويات، فروقات، أو الإثنيين مع بعض القيود؟. ففي حالة تكامل السلاسل الزمنية، توجد طريقتين يمكن من خلالهما تحديد النظام. ذلك أن نموذج أشعة الانحدار الذاتي غير المقيد، ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM هو الأنسب هنا.

انطلاقا مما سبق، سوف يتم في البداية تطبيق اختبار التكامل المشترك لمعرفة ما إذا كان توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أم لا، وتحديد النموذج الأنسب للدراسة.

1- اختبار التكامل المشترك:

استنادا لما جاء في الجانب النظري من الفصل الرابع من الدراسة، عندما تكون السلاسل الزمنية لها نفس درجة التكامل فإن هذا يوحي إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، وعليه سوف يتم الاعتماد على بعض الاختبارات من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة من عدمها.

¹ أنظر إلى:

محمد عطية، ع. ا. (2004). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

1.1- اختبار التكامل المشترك: من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يتم الاعتماد على اختبار جوهانسون Johansen and Juselius والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (11.4): يوضح نتائج اختبار جوهانسون

إحصائية اختبار القيمة العظمى		إحصائية اختبار الأثر		القيمة الذاتية	الفرضية البديلة	الفرضية الصفرية
القيمة المحسوبة (5%)	القيمة الحرجة (5%)	القيمة المحسوبة (5%)	القيمة الحرجة (5%)			
21.13162	22.03071	29.79707	35.66622	0.340105	$r > 0$	$r = 0$
14.26460	8.836625	15.49471	13.635561	0.153571	$r > 1$	$r = 1$
3.841465	4.798887	3.841465	4.798887	0.086567	$r > 2$	$r = 2$

* قبول الفرضية عند مستوى معنوية (5%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews (أنظر المحق رقم (09)).

يظهر جليا من نتائج الجدول رقم (11.4) المتعلق باختبار الأثر واختبار القيمة الكامنة العظمى المبينة في الجدول، أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% فيما يتعلق بالفرضية الأولى (* None)، بعبارة أخرى فإن الاختبار الأول معنوي، وهذا يدفع لقبول الفرضية البديلة (توجد على الأقل علاقة توازنية في الأجل الطويل)، بينما الاختبار الثاني المتعلق بالفرضية الثانية (* At most 1) فهو غير معنوي، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على (توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل). ورفض الفرضية البديلة (توجد أكثر من علاقتين للتكامل المشترك) بناء على نتائج اختبار الأثر تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي في الجزائر.

كما اتفقت نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى مع نتائج اختبار الأثر، والذي يشير هو الآخر إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (مؤشر هيرفندال هيرشمان (LNHHI)، ونفقات التجهيز (LNPR)، نفقات التسيير (LNRE))، إذ أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة الكامنة العظمى قدرت ب(41.12362) أكبر من القيمة الجدولة المقدرة ب(27.58434) عند مستوى معنوية 5%، هذا فيما تعلق بالفرضية الأولى (* None) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل)، وقبول الفرضية البديلة (توجد على الأقل علاقة توازنية). أما فيما تعلق بالفرضية الثانية (* At most 1) فقد بلغت (33.20579) وهي أكبر من القيمة الجدولية قدرت ب(21.13162) عند مستوى معنوية 5%، كما أن

هذا الاختبار غير معنوي في هذه الحالة تُقبل الفرضية الصفرية (توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل).

استنادا لنتائج الاختبارين (اختبار الأثر، واختبار القيمة الكامنة العظمى) والتي جاءت متطابقة، تم الخروج بنفس النتيجة تفيد بأنه توجد علاقة تكامل مشترك، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود توليفة خطية بين المتغيرات، وأن كل من (مؤشر هيرفندال هيرشمان، ونفقات التسيير، ونفقات التجهيز) في الأجل الطويل لا تبتعد عن بعضها. الذي يؤكد ذلك وجود سلوك متشابه بينهم (أنظر الشكل البياني (4.4)).

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التي تم الاعتماد عليها أصبح بالإمكان تقدير نموذج VECM، لكن قبل الشروع في تقدير النموذج يتطلب الأمر في البداية تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى في نموذج VAR.

2- تحديد درجة تأخير النموذج:

يتم اللجوء إلى تحديد درجات التأخير من أجل معرفة فترة الإبطاء المثلى، وذلك وفق المعايير الآتية (AIC, SC, HQ)، حيث توضح نتائج الجدول الموالي أن درجة التباطئ المثلى هي عند $p=1$.

جدول رقم (12.4): نتائج درجة التأخير المثلى

```
> VARselect(noura_, lag.max = 3, type = "const")
$selection
AIC(n)   HQ(n)   SC(n)   FPE(n)
      1       1       1       1

$criteria
              1              2              3
AIC(n) -1.162828e+01 -1.150043e+01 -1.143260e+01
HQ(n)   -1.145565e+01 -1.119833e+01 -1.100102e+01
SC(n)   -1.117799e+01 -1.071243e+01 -1.030688e+01
FPE(n)  8.918675e-06  1.017584e-05  1.099524e-05
```

المصدر: مخرجات برنامج R Studio.

3- تقدير معاملات نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM في الأجل الطويل والقصير:

بعد إجراء اختبارات الاستقرار ومعرفة درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي، يمكن تقدير نموذج متجه تصحيح

الخطأ VECM، والذي يعكس نظام أشعة الانحدار الذاتي المقيد بعلاقة تكامل مشترك واحدة، كما سوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير النموذج.

1.3- تقدير معاملات الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ: يمكن توضيح النتائج، بالاعتماد على نتائج الملحق (10). يمكن التعبير عن المعادلة في الأجل الطويل كما يلي:

$$DLNHHI_t = - 0.461247 * DLNPE(-1) + 0.727299 * DLNRE(-1) - 0.0332278$$

(5.40011) (5.14196)

(.): تعبر عن إحصائية ستودنت المحسوبة.

بالنظر إلى المعادلة يتضح أنها تشرح الأثر الناتج عن مؤشرات الإنفاق الحكومي والمتمثلة في كل من "نفقات التجهيز (LNPE) ونفقات التسيير (LNRE)" على التنوع الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر هيرفندال هيرشمان (LNHHI) خلال فترة الدراسة.

يظهر جليا من خلال المعادلة الموضحة أعلاه أن النتائج مقبولة من الناحية الإحصائية، حيث ظهرت القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت لمعاملات كل من (نفقات التجهيز (LNPE)، ونفقات التسيير (LNRE)) أكبر من القيم الجدولية (2.021) عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يشير إلى أن هذه المعاملات ذات معنوية إحصائية. بالنظر لمعلمة نفقات التجهيز (LNPE) جاءت بإشارة سالبة، بعبارة أخرى يوجد أثر سلبي لنفقات التجهيز على مؤشر هيرفندال هيرشمان (LNHHI)، وهذا يعكس العلاقة العكسية بينها، أي عند حدوث زيادة في نفقات التجهيز ب1% ينتج عنها انخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي يعبر عن التنوع الاقتصادي بنسبة 0.46%. كما تم ملاحظة وجود أثر إيجابي بين نفقات التسيير (LNRE) ومؤشر هيرفندال هيرشمان (LNHHI) وهذا يعني أن العلاقة بينها هي علاقة طردية، أي كلما حدثت زيادة في نفقات التسيير ب1% ينتج عنها زيادة بنسبة 0.72% في مؤشر هيرفندال هيرشمان.

2.3- تقدير النموذج في الأجل القصير: يمكن توضيح نتائج معادلات نظام شعاع تصحيح الخطأ VECM كالآتي:

جدول رقم (13.4): نتائج تقدير معادلات النموذج VECM في الأجل القصير

```
#####
###Model VECM
#####
Full sample size: 55      End sample size: 53
Number of variables: 3    Number of estimated slope parameters 15
AIC -601.3683      BIC -567.8734      SSR 3.652721
Cointegrating vector (estimated by ML):
      LNHHI      LNPE      LNRE
r1      1 -0.3342569 0.3726677

          ECT          Intercept
Equation LNHHI -0.3941(0.1092)*** -0.2556(0.0692)***
Equation LNPE  0.3818(0.1983) .    0.3090(0.1257)*
Equation LNRE  0.1549(0.1251)     0.1990(0.0793)*
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج R Studio.

تشير نتائج الجدول رقم (13.4) الخاص بتقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، أن المعامل الذي يعبر عن قوة الإرجاع نحو التوازن في الأجل الطويل، بعبارة أخرى حد تصحيح الخطأ (=CointEq1) (0.3941) والذي يعبر عن بواقي تقدير علاقة التكامل المشترك جاءت سالبة ومعنوية، وبهذا يكون قد تحقق الشرط الضروري عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يؤكد على النتائج التي أشار إليها اختبار جوهانسون، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتنويع الاقتصادي. يعطي معامل حد تصحيح الخطأ صورة عاكسة لمدى سرعة تكييف النموذج التي تعبر عن تصحيح انحرافات الأجل القصير والعودة إلى وضعية التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن $(1/0.3941=2.537)$ من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. في هذا الصدد تفسر قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.3941) أن التنويع الاقتصادي يعود إلى وضعه التوازني في كل فترة زمنية بنسبة من تقلبات التوازن المتبقي من الزمن (t-1)، وهي تساوي 39.41% من انحراف الزمن (t)، أي أن سلوك التنويع الاقتصادي يستغرق حوالي سنتين وستة أشهر حتى يتم تصحيح الاختلالات في الأجل القصير وإعادة التوازن في الأجل الطويل بعد حدوث صدمة في النموذج كنتيجة مباشرة لحدوث تغيرات طرأت على مؤشرات الإنفاق الحكومي.

3.3- اختبارات صلاحية النموذج وتشخيصه:

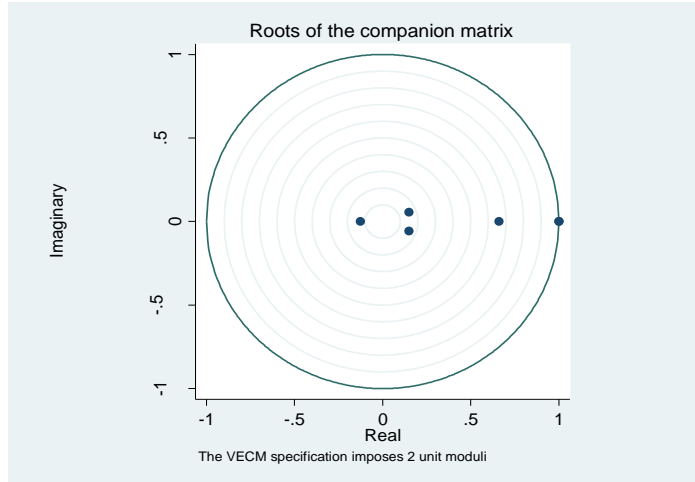
بعد تحديد درجات التأخير المثلى، ومعرفة النموذج الأمثل، سوف يتم في هذه الخطوة التأكد من مدى صلاحية النموذج، وما إذا كان يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الأهداف أم لا، وذلك بالاستعانة بعدة اختبارات منها: اختبار الجذور المتعددة، واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختبار عدم التجانس.

1.3.3- التقييم الاحصائي: "اختبارات جودة التوفيق"، يتضح جليا من خلال النتائج الموضحة في الجزء الثالث من الملحق رقم (11)، أن معامل التحديد $R^2 = 0.65$ وهي نسبة مرتفعة، هذا يعني وجود قدرة تفسيرية مرتفعة، وعليه فإن المتغير التابع (التنوع الاقتصادي) تم شرحه بدلالة المتغيرات المستقلة (نفقات التجهيز ونفقات التسيير) بنسبة 65%، والنسبة الباقية 35% راجعة لعوامل أخرى غير مدمجة في النموذج. كما أن قيمة معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 بلغت (0.6250) وهذا يعكس جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التقلبات التي تطرأ في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي يعبر عن التنوع الاقتصادي، إذ أن التقلبات التي حدثت على مستوى المتغيرات المستقلة (نفقات التجهيز (LNPE)، ونفقات التسيير (LNRE)) تفسر ما قيمته (62.50%) من تقلبات المتغير التابع (مؤشر هيرفندال هيرشمان (LNHHI)). أما فيما تعلق بمعنوية معاملات المتغيرات المستقلة، فإن القيم المحسوبة لستيوننت بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.021) عند مستوى معنوية 5%. بالنظر أيضا لقيمة فيشر المحسوبة يتضح أنها بلغت $F_{cal} = 22.25$ أكبر من القيمة الجدولية $F_{tab} = 2.61$ عند مستوى معنوية 5% وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل.

2.3.3- التقييم القياسي: "اختبارات صلاحية النموذج"، من أجل التأكد من أن النموذج يمكن الاعتماد عليه، فإنه يمكن الاستعانة ببعض الاختبارات التي تسمح بالكشف عن مشاكل القياس، وسوف يتم عرض نتائجها في النقاط الآتية:

-**اختبار جذر الوحدة:** للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث يعتبر نموذج VECM مستقر إذا وقعت جميع النقاط داخل الدائرة الوحديوية، ذلك أن النموذج غير المستقر يفضي إلى نتائج غير صحيحة على سبيل المثال عند التحليل الديناميكي للنموذج، وهذا ما يجعل شرط الاستقرارية ضروري، والشكل الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

شكل رقم (4.4): اختبار الجذور المتعددة



المصدر: مخرجات برنامج Stata14.

يتضح من خلال الشكل رقم (4.4) أن جميع النقاط تقع داخل محيط الدائرة الوحديّة، وهذا يدل على أن معكوس الجذور لكثير الحدود أقل من الواحد، وبالتالي نموذج VECM يحقق شرط الاستقرار. -اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation LM Test: انطلاقاً من النتائج المبينة في الجدول رقم (14.4) يتضح أن كل الاحتمالات المقابلة لإحصائية F المحسوبة عند جميع درجات التأخير من 1 إلى 12 أكبر من مستوى معنوية عند 5%. وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص (على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء).

جدول رقم (14.4): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

veclmar, mlag(12)			
Lagrange-multiplier test			
lag	chi2	df	Prob > chi2
1	16.4355	9	0.05833
2	9.9587	9	0.35384
3	10.0635	9	0.34537
4	19.2996	9	0.02276
5	13.8542	9	0.12761
6	5.8935	9	0.75053
7	4.4543	9	0.87905
8	7.6741	9	0.56729
9	14.4745	9	0.10642
10	3.2025	9	0.95572
11	3.3661	9	0.94800
12	3.6276	9	0.93417

H0: no autocorrelation at lag order

المصدر: مخرجات برنامج Stata14.

- اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity Tests: تشير نتائج الجدول (15.4) أن القيمة الإحصائية Chi-sp قدرت ب(56.75070)، باحتمال $Prop = 0.1811 > 0.05$ أكبر من مستوى معنوية 5%. في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على (ثبات التباين)، ورفض الفرضية التي تنص على (وجود اختلاف في تباينات الأخطاء).

جدول رقم (15.4): اختبار عدم التجانس

VEC Residual Heteroskedasticity Tests			
Date: 07/04/23 Time: 10:03			
Sample: 1967 2021			
Included observations: 52			
Joint test:			
Chi-sq	df	Prob.	
56.75070	48	0.1811	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

4.3- اختبار معنوية المعالم في المدى القصير (اختبار والد): ما يمكن ملاحظته انطلاقا من الجدول (16.4) أن قيمة احتمال احصائية (Chi-square) أقل من 0.05. في هذه الحالة يمكن القول لا يمكن أن تنعدم المعالم الثلاثة للمتغيرات المستقلة ((LNPE)، (LNRE)) في معادلة المتغير التابع (LNHHI) في المدى القصير.

جدول رقم (16.4): اختبار والد

Wald Test:			
System: %system			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	86.41543	3	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

استنادا إلى النتائج المتحصل عليها بعد إجراء اختبارات التشخيص وصلاحية النموذج المقدر أعلاه تم التأكد من ملائمة وقدرته على إظهار العلاقات المتداخلة بين متغيرات النظام.

المطلب الثالث- تحليل ديناميكية النموذج VECM

بعد التأكد من مدى صلاحية النموذج، سوف يتم عرض وتحليل ديناميكية النموذج من خلال البحث عن العلاقة التداخلية بين متغيرات النظام، وذلك بالاستعانة بكل من دوال الاستجابة الدفاعية وتفكيك التباين، لكن قبل ذلك سوف يتم دراسة السببية من أجل معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

1- اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وفق سببية Granger:

قبل دراسة تفكيك التباين سوف يتم أولاً دراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات التي تتيح للباحث صياغة صحيحة وتمكنه من فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، وفي هذه الحالة سوف يتم استخدام سببية Granger لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات تؤثر في بعضها البعض أم لا، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (17.4): نتائج اختبار سببية Granger

النتيجة	الاحتمال	الفرضية
لا توجد علاقة سببية تتجه من نفقات التجهيز نحو مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.0882	DLNPE لا يسبب DLNHHI
لا توجد علاقة سببية تتجه من مؤشر هيرفندال هيرشمان نحو نفقات التجهيز	0.2859	DLNHHI لا يسبب DLNPE
توجد علاقة سببية تتجه من نفقات التسيير نحو مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.0079	DLNRE لا يسبب DLNHHI
لا توجد علاقة تتجه من مؤشر هيرفندال هيرشمان نحو نفقات التسيير	0.9565	DLNHHI لا يسبب DLNRE
عدم وجود علاقة سببية تتجه من نفقات التسيير نحو نفقات التجهيز	0.1810	DLNRE لا يسبب DLNPE
عدم وجود علاقة سببية تتجه من نفقات التجهيز نحو نفقات التسيير	0.4964	DLNPE لا يسبب DLNRE

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (12)).

يتضح جلياً من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه (17.4)، أن أغلب الاحتمالات أكبر من مستوى المعنوية عند 5%، أي $Prob > 0.05$ ، ما عدا احتمالية واحدة، والمتمثلة في اتجاه العلاقة من نفقات التسيير نحو مؤشر هيرفندال هيرشمان. استناداً لهذا تم الوصول إلى نتيجة تفيد بأن هناك علاقة

وحيدة حققت الفرضية البديلة والتي تقر (بوجود علاقة سببية بين المتغيرات)، وهذا معناه أن DLNRE تسبب DLNHHI على غرار باقي العلاقات التي أشارت لعدم تحقق هذه الفرضية، بل أكدت على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة، يمكن تفسير نتائج اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات حسب سببية Granger كآتي.

انطلاقاً من الجدول أعلاه (17.4)، يتضح أن أولى الفرضيات التي تم تحققها هو وجود علاقة سببية تتجه من نفقات التسيير (DLNRE) نحو مؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) والذي يعبر عن التنوع الاقتصادي، أي وجود علاقة سببية ذات اتجاه وحيد. ذلك ما أشارت له قيمة f المحسوبة والتي جاءت معنوية $Prob = 0.0079 < 0.05$ ، وهو ما يشير إلى أن نفقات التسيير تسمح بتعديل القدرة التنبؤية لمؤشر التنوع الاقتصادي عند مستوى ثقة 95%، بينما تنعدم العلاقة في الاتجاه المعاكس، أي أنه لا توجد علاقة تتجه من مؤشر هيرفندال هيرشمان نحو نفقات التسيير.

ما تم ملاحظته أيضاً انعدام العلاقة السببية التبادلية بين نفقات التجهيز ومؤشر هيرفندال هيرشمان، وهذا ما دلت عليه نتائج قيم فيشر المحسوبة، حيث بينت النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية (عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة).

في هذا الصدد يمكن القول أنه توجد علاقة سببية وحيدة تتجه من نفقات التسيير وهي أحد مؤشرات الإنفاق الحكومي نحو مؤشر هيرفندال هيرشمان والذي يعبر هو الآخر على التنوع الاقتصادي، وفي المقابل غياب العلاقة في الاتجاه المعاكس، أي أن التنوع الاقتصادي لا يسبب الإنفاق الحكومي، وهو ما يفسر غياب التغذية العكسية بين متغيرات الدراسة.

استناداً لهذا يمكن تتبع اتجاه العلاقة السببية وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي انطلاقاً من الفرضية الكينزية على اعتبار أن الجزائر تتبع سياسة إنفاق توسعية خلال فترة الدراسة كما يلي: رأى تمار (2021، صفحة 93) جراء الأزمة الاقتصادية التي مست النظام الرأسمالي، وما نتج عنها من حالة كساد، برزت نظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد والتي تعطي أهمية قصوى للإنفاق الحكومي، فالغاية الرئيسية هي العمل على زيادة الطلب الفعال كأحد الشروط اللازمة من أجل الوصول إلى معدلات نمو في الأجل الطويل، ذلك انطلاقاً من أثر الإنفاق الحكومي على الدخل الوطني من خلال المضاعف.

إن اتجاه العلاقة السببية وفق الفرضية الكينزية هي علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي. ذكر بلطرش وطويطي (2017، صفحة 203) بأن كينز اعتبر أن الإنفاق الحكومي مكون أساسي في الطلب الكلي (الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار)، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تعمل على زيادة الطلب الكلي، وأن الزيادة في حجم الطلب الكلي ينتج عنها ارتفاع القدرة الإنتاجية. كما افترض الكينزيون أن الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي ينجر عنها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي، حيث اعتبر جون مينارد كينز أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي، وأنه بفعل المضاعف عند حدوث تغيرات في هذا الأخير ينتج عنها تلقائياً حدوث تغيرات في الناتج الإجمالي (شكر، 2021، صفحة 94).

في هذه الحالة يتم قبول الفرضية التي تنص على أن الإنفاق الحكومي يسبب التنوع الاقتصادي، وعليه فإنه عند حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي تعمل على إحداث زيادة في النمو الاقتصادي. وهذا ما يؤيد فرضية كينز التي أشارت إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي ينجر عنها زيادة في الاستهلاك والتوظيف والربحية والاستثمار، وذلك عن طريق تأثير المضاعفات على إجمالي الطلب، ويعتقد كينز أن الاقتصاد عرضة للتقلبات، إذ أنه من الممكن تحقيق التوازن في مستوى دون التوازن التام، وأن الحل يكون عن طرق تعويض الاستثمار الخاص المفقود بالاستثمار العام، من خلال تمويل هذا الاستثمار من خلال تحقيق عجز في الموازنة، إذ تقوم الدولة بزيادة الإنفاق كالإنفاق على الأشغال العامة، وهو بدوره يوفر فرص عمل ويرفع من القدرة الشرائية (كمال الدين و مازري، 2021، صفحة 111).

2- دوال الاستجابة الدفاعية:

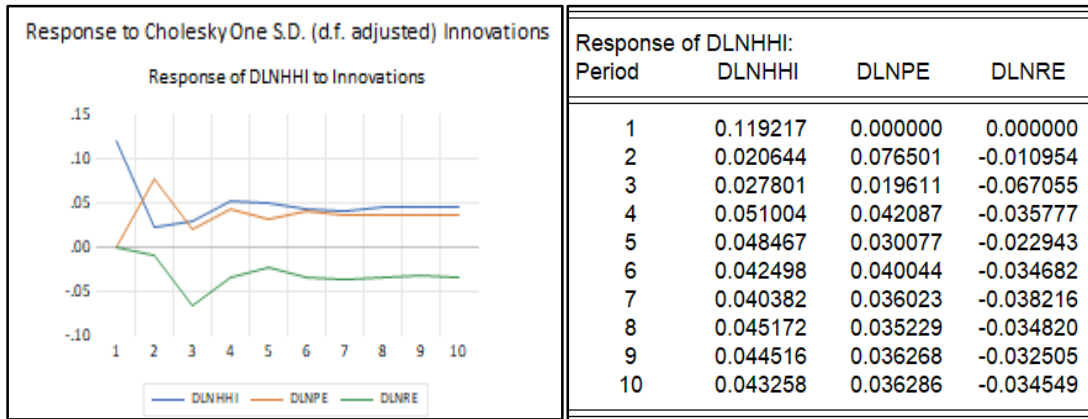
تعبر دوال الاستجابة الدفاعية عن الأثر الذي يترتب عن حدوث صدمة في متغير داخلي من متغيرات النظام على نفسها وعلى باقي المتغيرات الأخرى في زمن معين، وبما أن تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج تعبر عن دوال الاستجابة الدفاعية، فإن ذلك يتجلى في إبراز أثر حدوث صدمة في أحد المتغيرات على نفسه وعلى باقي المتغيرات الأخرى.

ذكر بن سبع (2012، صفحة 135) إن التحليل والشرح الصائب لدوال الاستجابة يتطلب عدم وجود ارتباط فوري لصدمة نظام المتغيرات، ففي حالة عدم تحققه يشير إلى أنه عند وقوع صدمة في إحدى المتغيرات قد ينتج عنه وقوع صدمة في المتغيرات الأخرى في نفس الوقت، وهذا لا يتناسب مع المبدأ الذي تستند عليه منهجية تقدير معاملات دوال الاستجابة التي تقوم على المحاكاة المنفصلة أو المستقلة للتغيرات

المتولدة عن متغيرات النظام المختلفة، والتي تستند على افتراض أنه لا يمكن أن يتعرض النظام في نفس الوقت لأكثر من صدمة في أكثر من متغير واحد. من أجل تجنب هذا الاشكال يتم التفسير انطلاقا من صدمات مستقلة لا تحتوي على مركبات مشتركة، حيث يمكن الحصول على هذه الصدمات من خلال تحويل الصدمات الأصلية باستخدام المصفوفة الناتجة عن تفكيك Cholesky لمصفوفة التباين-والتباين المشترك للصدمة، قد تمت الإشارة إليها من طرف Sims(1980) تمكن من الحصول على صدمات متعامدة.

انطلاقا من نتائج علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة الموضحة في المطلب الأول من المبحث الثاني والتي أشارت لوجود علاقة قوية لا يمكن اهمالها سوف يتم الاعتماد على تفكيك Cholesky، والتركيز على إحداث صدمة على مستوى بعض المتغيرات وقياس أثرها، وانتقال هذه الصدمة إلى المتغيرات الأخرى. - رد فعل مؤشر هيرفندال هيرشمان لحدوث صدمة في مؤشرات الإنفاق الحكومي: يمكن تقديم شرح أثر وقوع صدمة في كل من نفقات التجهيز، ونفقات التسيير، ورد فعل مؤشر هيرفندال هيرشمان، من خلال قراءة نتائج تحليل الصدمات الموضحة في الجدول، والشكل الموليين.

جدول رقم (18.4): نتائج مضاعف الاستجابة شكل رقم (5.4): نتائج دوال الاستجابة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

- رد فعل المتغير التابع DLNHHI لصدمة في المتغير DLNPE: أول ما يلفت النظر هو أنه عند حدوث صدمة إيجابية في مؤشر هيرفندال هيرشمان ب1% تحدث استجابة إيجابية للمتغير نفسه (DLNHHI) بقيمة قدرت ب(0.119217%) في السنة الأولى، وتستمر هذه الاستجابة لكن تتخفف مع مرور الزمن لتبلغ (0.027801%) في السنة الثالثة، إلا أنها ارتفعت خلال السنة الرابعة باستجابة إيجابية

بلغت (0.051004%)، وسرعان ما ارتدت لتتخفف من جديد، واستمرت هذه الاستجابة في الانخفاض وصولاً إلى السنة العاشرة بقيمة قدرت ب(0.043258%).

كما تشير نتائج الشكل أعلاه إلى مدى استجابة المتغير التابع مؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) والذي يعبر عن التنوع الاقتصادي عند حدوث صدمة في نفقات التجهيز (DLNPE)، أنه يوجد رد فعل إيجابي استمر لغاية أربعة سنوات هذا ما أشار إليه الاتجاه التصاعدي للمنحنى، وما تؤكدته نتائج مضاعف الاستجابة الذي سجل ارتفاع امتد من السنة الثانية، وقد بلغت الاستجابة ذروتها بقيمة (0.76501)، ثم ارتدت في السنة الثالثة مما انجر عنه انخفاض في مضاعف الاستجابة بقيمة (0.019611)، تبعثها استجابة عرفت ارتفاع في مضاعف الاستجابة في السنة الرابعة ب(0.042087). لكن سرعان ما انخفض مضاعف الاستجابة في السنة الخامسة، وبقيت ردود الأفعال ما بين ارتفاع وانخفاض عبر فترات الزمن وصولاً إلى السنة العاشرة وهي السنة التي تم تسجيل رد فعل إيجابي بمضاعف استجابة بلغت قيمته (0.036286)، وهذا بدوره يفسر أن نفقات التجهيز تلعب دور حاسم في التأثير على التنوع الاقتصادي.

- رد فعل المتغير التابع DLNHHI لصدمة في المتغير DLNRE: حسب تقديرات دوال الإستجابة المبينة في الجدول رقم (18.4) والشكل رقم (5.4). عند حدوث صدمتين هيكليتين في نفقات التسيير (DLNRE) مقدرة ب 1%، 2% عل التوالي في الفترة الأولى والثانية، فإنه لا تحدث استجابة لمؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) في السنة الأولى، لكن سرعان ما سجلت استجابة في السنة الثانية وكان لها أثر معنوي سلبي على مؤشر هيرفندال هيرشمان في المدى القصير، إلا أن هذا المضاعف قدر بحوالي (-) 0.010954% في السنة الثانية والتي تعتبر بداية حدوث استجابة. أما بالنسبة للمدى المتوسط والطويل فقد سجلت الصدمة تأثير سلبي أكبر منه في المدى القصير، وذلك بداية من السنة الثالثة التي تأتي بعد الصدمة الثانية بنسبة (0.067055%)، وصولاً إلى السنة الأخيرة بمضاعف استجابة بلغ (-) 0.034549%، لتسجل الصدمة تأثير سلبي على مؤشر هيرفندال هيرشمان، وهذا ما يؤكد الاتجاه التنازلي للمنحنى.

انطلاقاً من نتائج تحليل الصدمات إتضح أنه توجد صدمات إيجابية في نفقات التجهيز (DLNPE) وأخرى سلبية في نفقات التسيير (DLNRE)، التي تعكس مدى استجابة مؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) لهذه الصدمات، يمكن اعتبار هذه الصدمات على أن آثارها تعكس الآثار الكينزية، وهذا ما يشير إلى أن الجزائر خلال فترة الدراسة تتبوع سياسة توسعية، كما أن الارتباط الوثيق بين الإنفاق الحكومي

وأبعاد التنوع الاقتصادي والمتمثلة في كل من الإيرادات العامة والصادرات والواردات، والنتائج المحلي الإجمالي يكون لها أثر إيجابي.

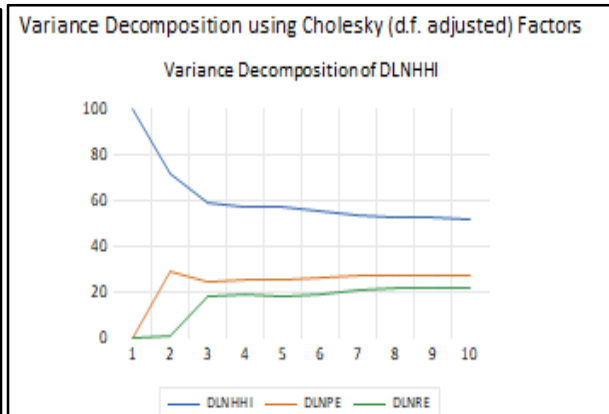
3- تجزئة التباين:

يمكن الغرض من تحليل التباين في محاولة معرفة مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ، وذلك من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (19.4): نتائج مضاعف الاستجابة

Variance Decomposition of DLNHHI:				
Period	S.E.	DLNHHI	DLNPE	DLNRE
1	0.119217	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.143567	71.02372	28.39416	0.582112
3	0.162066	58.67774	23.74623	17.57604
4	0.178656	56.43614	25.09031	18.47355
5	0.188939	57.04054	24.96760	17.99187
6	0.200775	54.99421	26.08871	18.91708
7	0.211422	53.24271	26.43030	20.32699
8	0.221796	52.52668	26.53863	20.93469
9	0.231402	51.95679	26.83741	21.20580
10	0.240683	51.25724	27.08043	21.66233

شكل رقم (6.4): نتائج تحليل التباين



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

إن تحليل التباين الموضح في الجدول (19.4)، (أنظر الشكل (6.4)) يبين أن تباين خطأ التنبؤ الخاص بمؤشر (DLNHHI) يساوي تقريبا 71% من أخطاء المتغير ذاته و26% من الأخطاء المرتبطة بنفقات التجهيز (DLNPE)، بالإضافة إلى 18% من الأخطاء الخاصة بنفقات التسيير (DLNRE). كما أن تباين خطأ التنبؤ لنفقات التجهيز (DLNPE) يساهم بما قيمته 84% من أخطائه، و11% من أخطاء مؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI)، و8% من تلك المتعلقة بنفقات التسيير (DLNRE). أما تباين خطأ التنبؤ لنفقات التسيير 82% يعادل من أخطاء المتغير ذاته، و22% من تلك المرتبطة بنفقات التجهيز (DLNPE)، بينما تمثل 4% الأخطاء المتعلقة بمؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI).

ما يمكن تفسيره هو أن الخطأ المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ للمتغير التابع (مؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI)) في السنة الأولى يساوي 0.1119 ثم ارتفع مع الزمن ليصل إلى 0.2406 في السنة العاشرة، حيث تفسر هذه الزيادة في قيمة الخطأ المعياري على احتوائها لآثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج والمتمثلة في كل (نفقات التسيير (DLNRE)، وبنفقات التجهيز (DLNPE)).

كما تظهر نتائج اختبار تجزئة التباين بالنسبة لمؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) أن 100% من أخطاء التباين خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، في حين أن 71.02% من هذه الأخطاء في الفترة الثانية تنقص من مؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) وتتنوع على باقي المتغيرات، في حين أن نفقات التجهيز (DLNPE) تفسر تقريبا 28.39% من أخطاء التباين خلال السنة الثانية، لكن سرعان ما تتخفف القدرة التفسيرية لمؤشر نفقات التجهيز مع الزمن لتبلغ 24.96% من أخطاء التباين في السنة الخامسة، وقد تزامن معها انخفاض في القدرة التفسيرية لمؤشر هيرفندال هيرشمان (DLNHHI) لتبلغ 57.04% لنفس السنة، بينما عرفت نفقات التسيير (DLNRE) ارتفاعا بالمقارنة مع المتغيرين الآخرين في القدرة التفسيرية، حيث قدرت 0.58% في السنة الثانية وصولا إلى 21.66% في السنة العاشرة. قابلتها زيادة في القدرة التفسيرية المتعلقة بنفقات التجهيز (DLNPE) بلغت 27.08% في السنة الأخيرة.

المبحث الثالث- أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي بالاعتماد على المؤشر الإجمالي للتخصيص خلال الفترة 1967-2021

بعد استعراض نتائج أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان، سوف يناقش هذا المبحث بدوره أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام المؤشر الإجمالي للتخصيص وتحليل نتائجه.

المطلب الأول- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

استقرارية السلاسل الزمنية خطوة في غاية الأهمية، على اعتبار أنها تسمح بمعرفة النموذج الملائم للدراسة. استنادا لهذا سوف يتم الاعتماد على مجموعة من اختبارات جذر الوحدة، التي تسمح بمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية، وعليه لا بد من تقديم المتغيرات التي سوف يتم استخدامها.

1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

قبل إجراء أي دراسة لا بد من معرفة المتغيرات التي سوف يتم استخدامها في الدراسة، وفيما يلي تقديم للمتغيرات المعتمدة في هذا النموذج.

1.1- المتغير التابع: يتمثل في "المؤشر الإجمالي للتخصيص المركب"، تم حساب هذا المؤشر بصفة منفصلة لكل من المتغيرات التي تعبر عن التنوع الاقتصادي المذكورة سابقا (أنظر المبحث الثاني)، ثم بعد ذلك تم حساب المؤشر المركب. سوف يتم توضيح كيفية حساب هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة

الخاصة به، والتي تم التعرض إليها في الجانب النظري من الفصل الأول، وقد تم الاستعانة ببرنامج Excel 2016، والمعادلة الآتية:

$$SPE = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X} \right)^2$$

التطبيق العددي للمعادلة: سوف يتم توضيح كيفية حساب هذا المؤشر بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وباقي المؤشرات تكون بنفس الطريقة.

- مؤشر الإجمالي للتخصيص الخاص بالناتج المحلي الإجمالي لسنة 1967.

$$SPE_{1967} = \sum \left(\frac{2.79}{16.25} \right)^2 + \left(\frac{2.13}{16.25} \right)^2 + \left(\frac{2.31}{16.25} \right)^2 + \left(\frac{0.76}{16.25} \right)^2 + \left(\frac{5.2}{16.25} \right)^2 + \left(\frac{0.65}{16.25} \right)^2 + \left(\frac{2.41}{16.25} \right)^2$$

$$SPE_{1967} = 0.1950496568$$

2.1- المتغيرات المستقلة: تمثلت في كل من مكونات الإنفاق الحكومي، وهي كالاتي:

✓ نفقات التسيير: ويرمز لها بالرمز RE؛

✓ نفقات التجهيز: يرمز لها بالرمز PE.

يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو الآتي:

$$SPE = f(PE, RE)$$

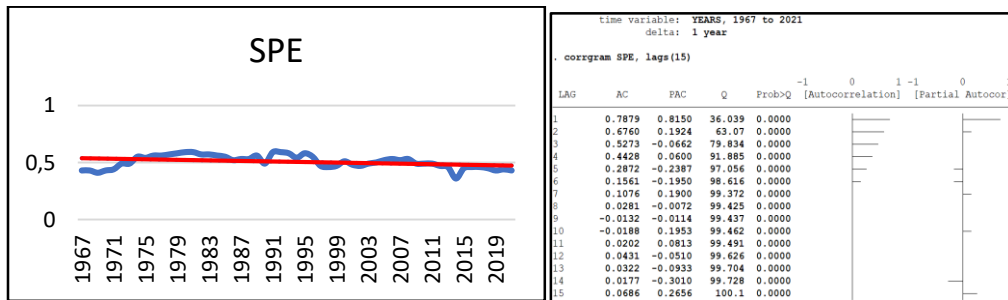
2- دراسة الاستقرارية من خلال التمثيل البياني ودالة الارتباط الذاتي:

الهدف من دراسة الاستقرارية هو محاولة إعطاء صورة عن اتجاه السلاسل الزمنية.

1.2- الاستنباط البياني ودالة الارتباط لسلسلة المؤشر الإجمالي للتخصيص SPE: يمكن تفسير النتائج

انطلاقا من الشكل أدناه.

شكل رقم (7.4): دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة SPE



المصدر: مخرجات برنامج Stata14 و Excel 2016.

انطلاقاً من الشكل البياني الذي يعبر عن سلسلة المؤشر الإجمالي للتخصيص "SPE" الممثلة بالزمن، تبين أنها عرفت اتجاهها تصاعدياً تخللته فترات اتسمت باتجاه تنازلي غير مستقر على طول الفترة المحددة في الدراسة، بعبارة أخرى متوسط المؤشر الإجمالي للتخصيص في تغير مستمر عبر الزمن، كما أن الانحرافات المسجلة عن خط الاتجاه العام، قيمها متذبذبة. هذا ما يؤكد خصائص السلاسل الزمنية المستقرة.

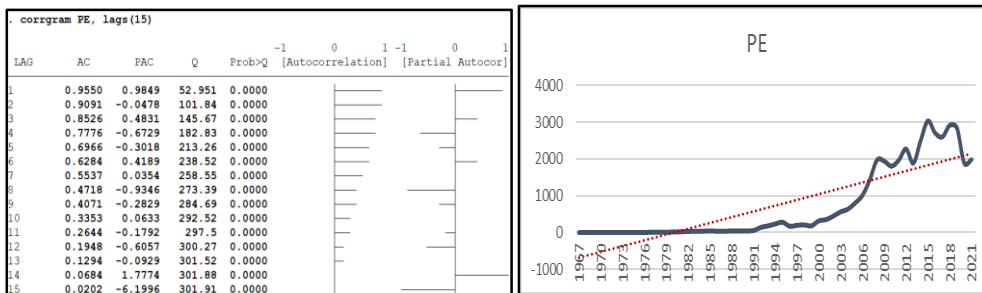
كما تشير دالة الارتباط الذاتي الجزئي (AC) والموضحة في الشكل رقم (7.4) أن هناك علاقة قوية تربط السلسلة (SPE) بالقيم السابقة لها. إذ قدرت 0.788 في الفترة الأولى SPE_{t-1} ، لكن سرعان ما عرفت تراجع متسلسل بنسب ضئيلة إلى غاية الفترة الخامسة عشر SPE_{t-15} بقيمة 0.069.

يشير الشكل رقم (7.4) أن جل معاملات الارتباط الذاتي وقعت خارج فترة الثقة لمدة طويلة، وهذا ما يعكس عدم استقرار السلسلة. ما يؤكد ذلك أيضاً إحصائية Ljung-Box، والتي تشير نتائجها أن قيمة الإحصائية Q أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية $x^2_{0.05,15} = 25 > (Q - Stat = 100.10)$ عند تأخير $h=15$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على (أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تختلف جوهرياً عن الصفر). بالإضافة إلى ذلك فإن قيم إحصائية Q من الناحية الإحصائية معنوية، أي أن توقع حصول هذه القيم صدفية هو توقع منعدم، والدال على ذلك قيمة $Prob=0.000$ ، وهذا ما يؤكد على أن سلسلة المؤشر الإجمالي للتخصيص غير مستقرة.

بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) فمن الملاحظ أنها تنقطع مباشرة بعد الفجوة الزمنية الأولى.

2.2- التحليل البياني ودالة الارتباط الذاتي لسلسلة نفقات التجهيز "PE": تعطى نتائج الشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي على النحو الموالي:

شكل رقم (8.4): دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة PE



المصدر: مخرجات برنامج Stata14 و Excel 2016.

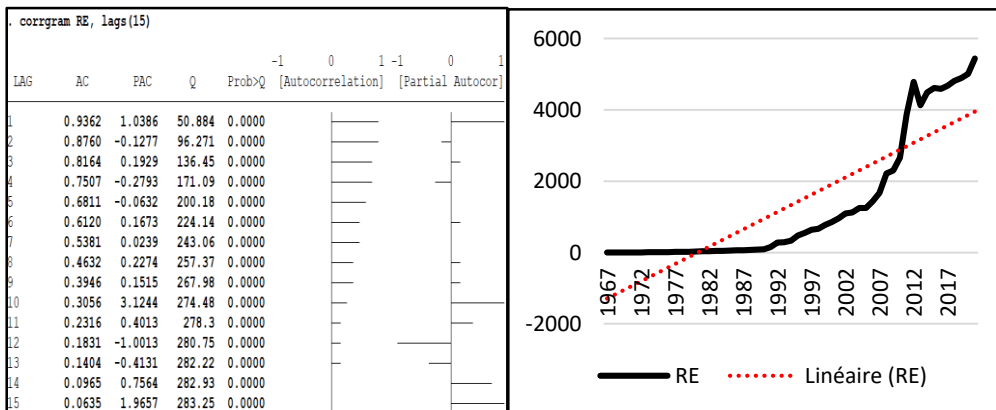
يتضح من الشكل البياني لسلسلة "PE" ممثلة بعنصر الزمن، أخذت اتجاهها تصاعديا تميز ببعض الانخفاض والذي يشير إليه اتجاه تنازلي غير مستقر، وأن متوسط نفقات التجهيز في تذبذب مستمر، كما أن الانحرافات المسجلة عن خط الاتجاه العام، قيمها غير ثابتة.

من منظور آخر بالنظر لدالة الارتباط الذاتي (AC) المبينة في الشكل رقم (8.4) أعلاه يتضح وجود علاقة قوية لسلسلة نفقات التجهيز (PE) بالقيم السابقة لها. بقيمة قدرت 0.955 في الفترة الأولى PE_{t-1} ، ثم شهدت تراجع متسلسل بنسب ضئيلة إلى غاية الفترة الخامسة عشر PE_{t-15} بقيمة 0.0202.

كما يشير الشكل إلى أن كل معاملات الارتباط الذاتي وقعت خارج فترة الثقة لمدة طويلة، وهذا يدل على أن السلسلة غير مستقرة. وما يؤكد ذلك أيضا الرجوع إلى إحصائية Ljung-Box، والتي تشير نتائجها أن قيمة Q أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية $x^2_{0.05,15} = 25$ ($Q - Stat = 301.91$) عند تأخير $h=15$ ، ومنه ترفض الفرضية الصفرية والتي تنص على (أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر). بالإضافة إلى ذلك فإن قيم الإحصائية Q معنوية، وعليه احتمال حصول هذه القيم صدفية هو توقع غير محقق، والدال على ذلك قيمة $Prob=0.000$ ، وهذا ما يؤكد على أن سلسلة نفقات التجهيز غير مستقرة. بالإضافة إلى هذا فإن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تتقطع مباشرة بعد الفجوة الزمنية الأولى.

-التحليل البياني ودالة الارتباط لسلسلة نفقات التسيير "RE": تعطى نتائج الشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي على النحو الموالي:

شكل رقم (9.4): دالة الارتباط الذاتي (AC) والارتباط الذاتي الجزئي (PAC) لسلسلة RE



المصدر: مخرجات برنامج Stata14 و Excel 2016.

انطلاقاً من الشكل البياني لسلسلة "RE" المعبر عنها بالزمن، يتضح أنها عرفت اتجاهها تصاعدياً تميز ببعض الانخفاض في فترات قليلة اتسمت باتجاه تنازلي غير مستقر على طول الفترة المحددة، أي أن متوسط نفقات التسيير في تغير مستمر عبر فترات الزمن، كما أن الانحرافات المسجلة على خط الاتجاه العام، قيمها متغيرة.

كما يتضح من نتائج دالة الارتباط الذاتي (AC) والموضحة في الشكل رقم (9.4) أنه توجد علاقة قوية جداً لسلسلة نفقات التسيير (RE) بالقيم السابقة لها. حيث قدرت 0.936 في الفترة الأولى RE_{t-1} ، ثم شهدت تراجع بنسب ضئيلة لغاية وصولها إلى الفترة الخامسة عشر RE_{t-15} بقيمة 0.063.

يستوجب استقرار السلسلة أن يكون p_k يساوي الصفر، بعبارة أخرى أن تقع معاملات الارتباط الذاتي داخل حدود فترة الثقة (95%)، وبالتالي فإن المعاملات لا تساوي الصفر، وبالنظر إلى الشكل يظهر أن جميع معاملات الارتباط الذاتي وقعت خارج فترة الثقة لمدة طويلة، وهذا ما يشير إلى أن السلسلة غير مستقرة. وما يؤكد ذلك أيضاً إحصائية Ljung-Box، كما تشير النتائج أن القيمة الإحصائية Q أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية $x^2_{0.05,15} = 25$ ($Q - Stat = 283.25$) عند تأخير $h=15$ ، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية والتي تنص على (أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر). بالإضافة إلى ذلك فإن قيم الإحصائية Q معنوية، وعليه احتمال حصول هذه القيم صدفه هو توقع غير محقق، والدال على ذلك قيمة $Prob=0.000$ ، وهذا ما يؤكد على أن سلسلة نفقات التسيير غير مستقرة.

بالإضافة إلى هذا فإن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تتقطع مباشرة بعد الفجوة الزمنية الأولى.

3- اختبارات جذر الوحدة الموسمية:

بعد دراسة الاستقرار من خلال الاستنباط البياني الخاص بالسلاسل ودالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، سوف يتم في هذا العنصر عرض نتائج اختبارات جذر الوحدة.

1.3- دراسة استقرار سلسلة المؤشر الإجمالي للتخصيص "SPE": من أجل معرفة ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا سوف يتم الاستعانة بمجموعة من اختبارات جذر الوحدة، وهي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (20.4): نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة SPE

الاختبار	النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	القرار
ADF	النموذج (3)	2.8543	3.4952	0.1852	قبول H_0
	النموذج (2)	2.3019	2.9165	0.1751	قبول H_0
	النموذج (1)	0.1704	1.9471	0.6200	قبول H_0
PP	النموذج (3)	2.6191	3.4952	0.2738	قبول H_0
	النموذج (2)	2.1639	2.9165	0.2215	قبول H_0
	النموذج (1)	0.1740	1.9469	0.6188	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (07)).

بالنظر لنتائج الجدول (20.4) المتعلقة باختبار دراسة استقرارية السلسلة SPE، يمكن تسليط الضوء

على قراءة نتائج اختبارات جذر الوحدة، كما يلي:

- النموذج الثالث: يأخذ الشكل الآتي: وجود مركبة الاتجاه العام والثابت

$$\Delta SPE_t = \phi SPE_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta SPE_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

من أجل اختبار وجود مركبة الاتجاه العام تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

$$\begin{cases} H_0: b = 0 & \text{السلسلة تحتوي على اتجاه عام} \\ H_1: b \neq 0 & \text{السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام} \end{cases}$$

بما أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أي $t_{cal} = -2.6191 < t_{tab} = -3.4952$ عند

مستوى معنوية، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على (أن السلسلة تحتوي على اتجاه عام).

- النموذج الثاني: وجود الثابت، وغياب مركبة الاتجاه العام، يتم التعبير عنه بالشكل الآتي:

$$\Delta SPE_t = \phi SPE_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta SPE_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

يتم الكشف عن وجود الثابت وفق الفرضيات الآتية:

$$\begin{cases} H_0: c = 0 \\ H_1: c \neq 0 \end{cases}$$

القيمة المحسوبة $t_{cal} = -2.3019$ أقل من القيمة الجدولية $t_{tab} = -2.9165$ ، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، السلسلة غير مستقرة.

- النموذج الأول: وجود الجذر الأحادي، يأخذ هذا النموذج الشكل الآتي.

$$\Delta SPE_t = \phi SPE_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta SPE_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار وجود الجذر الأحادي حسب الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \phi = 1 \\ H_1: |\phi| < 1 \end{cases}$$

بالعودة إلى النتائج الموضحة في الجدول (22.3) أعلاه يتبين أن القيمة المحسوبة أقل من الجدولية

وحدة) ورفض الفرضية البديلة وهذا عند مستوى معنوي 0.05% . أي يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على (وجود جذر

بما أن نتائج اختبارات جذر الوحدة أكدت على عدم استقرارية سلسلة المؤشر الإجمالي للتخصيص عند المستوى $I(0)$ في النماذج الثلاثة (مركبة الاتجاه العام، وجود الثابت، دون اتجاه عام ودون ثابت)، وفي هذه الحالة لا بد من إدخال الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول رقم (21.4): نتائج اختبار ((ADF), (PP)) على السلسلة DSPE

الاختبار	النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	القرار
ADF	النموذج (3)	9.5988	3.4969	0.0000	رفض H_0
	النموذج (2)	9.3961	2.9176	0.0000	رفض H_0
	النموذج (1)	9.4879	1.9471	0.0000	رفض H_0

H_0						
رفض H_0	0.0000	3.4969	10.0538	مركبة الاتجاه العام (β)	النموذج (3)	PP
رفض H_0	0.0000	2.9176	9.4962	الثابت (C)	النموذج (2)	
رفض H_0	0.0000	1.9471	9.5916	الجزر الأحادي (\emptyset)	النموذج (1)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (07)).

تشير نتائج الجدول (21.4) بعد ادخال الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة (DSPE) استقرت النماذج الثلاثة، والدال على ذلك القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة الجدولية t_{tab} ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على (عدم وجود جزر أحادي بالسلسلة) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، فضلا عن ذلك فإن المعلمات معنوية، وهذا ما يدفع إلى الاقرار بأن سلسلة المؤشر الإجمالي للتخصيص (DSPE) مستقرة ودرجة تكاملها هي $I(1)$.

2.3- دراسة استقرارية "PE"، "RE": يمكن توضيح النتائج بالاعتماد على الجدول الموالي:

الجدول رقم (22.4): يوضح نتائج استقرارية السلاسل "PE"، "RE"

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		النموذج	المتغيرات	الاختبار
3.4969	6.9081	3.4952	1.9013	بوجود اتجاه عام	PE	ADF
2.9179	6.7350	2.9167	0.5395	الثابت		
1.9471	6.2813	1.9471	0.2157	الجزر الأحادي		
3.4969	5.8179	3.4952	0.8629	بوجود اتجاه عام	RE	
2.9179	4.7826	2.9167	1.5339	الثابت		
1.9471	3.7934	1.9471	2.4989	الجزر الأحادي		
3.4952	6.8491	3.4935	1.8462	بوجود اتجاه عام	PE	PP
2.9167	6.8823	2.9157	0.6151	الثابت		
1.9471	6.7700	1.9471	0.3109	الجزر الأحادي		
3.4952	6.6314	3.4935	0.5325	بوجود اتجاه عام	RE	
2.9167	6.1572	2.9157	2.1340	الثابت		
1.9471	4.9985	1.9471	3.4468	الجزر الأحادي		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microfit (أنظر الملحق (07)).

تشير نتائج الجدول (22.4) أعلاه أنه بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة ((ADF), (PP)) لكل من السلاسل (نفقات التسيير (RE)، ونفقات التجهيز (PE))، أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفي هذه الحالة يمكن اتخاذ القرار الذي يفيد بأن سلسلة نفقات التسيير (RE) ونفقات التجهيز (PE) غير مستقرتين عند المستوى، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة والتي تدل على أن (السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة)، وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن (السلسلة تحتوي على جذر الوحدة).

ما يمكن استنتاجه انطلاقاً من سلسلة نفقات التجهيز (PE) وسلسلة نفقات التسيير (RE)، غير مستقرة، وبما أنه يجب أن تكون السلاسل مستقرة، فإن هذا يدفع إلى الانتقال إلى إدخال الفروقات من الدرجة الأولى. بعد إدخال الفروقات من الدرجة الأولى استقرت عنده السلاسل الزمنية، وهذا يشير إلى أن السلاسل لا تحتوي على جذر أحادي، ودرجة تكاملها $I(1)$.

4- اختبارات جذر الوحدة غير الموسمية: في هذا العنصر سوف يتم الاعتماد على اختبارات تعتبر أكثر دقة من الاختبارات السابقة، وهي (اختبار Elliott-Rothenberg-Stock ، واختبار Ng-Perron).

1.4- اختبار ERS على السلاسل ((SPE), (PE), (RE)): يمكن عرض نتائج دراسة الاستقرار حسب اختبار Elliott-Rothenberg-Stock، الذي يرمز له بالرمز (ERS) في الجدول الموالي:

جدول رقم (23.4): نتائج اختبار ERS

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		النموذج	المتغيرات
Prob	P – Statistic	Prob	P – Statistic		
2.981200	0.969662	2.98400	5.302568	الثابت	SPE
5.713600	3.664871	5.712000	15.17662	مركبة الاتجاه العام	
2.981200	0.299302	2.98400	25.3240	الثابت	PE
5.713600	0.861186	5.712000	20.28455	مركبة الاتجاه العام	
2.981200	1.280684	2.984000	109.0338	الثابت	RE
5.713600	3.480962	5.712000	77.02549	مركبة الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

تشير نتائج اختبار (ERS) الموضحة في الجدول رقم (23.4) أعلاه أن القيمة الإحصائية P - $Statistic$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود نتيجة تفيد بأن السلاسل الزمنية (سلسلة المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE)، وسلسلة نفقات التجهيز (PE)، ونفقات التسيير (RE)) غير مستقرة، أي أن هذه السلاسل تحتوي على جذر أحادي. إلا أنه بعد إدخال الفرق من الدرجة الأولى استقرت السلاسل، والدال على ذلك القيمة الإحصائية P - $Statistic$ أقل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة (1).I.

2.4- دراسة استقرارية السلسلة (SPE) باستخدام اختبار Ng-Perron: يمكن عرض نتائج هذا الاختبار في الجدول أدناه.

جدول رقم (24.4): نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة SPE

عند الفرق الأول (I(1))		عند المستوى I(0)		الإحصائية	النموذج
القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة		
-8.10000	-24.5967	-8.1000	-5.91534	MZa	الثابت
-1.98000	-3.50415	-1.98000	-1.70034	MZt	
0.23300	0.14246	0.23300	0.28745	MSB	
3.17000	1.00527	3.17000	4.20319	MPT	
-17.3000	-24.2430	-17.3000	-7.82015	MZa	مركبة الاتجاه العام
-2.91000	-3.48132	-2.91000	-1.91854	MZt	
0.16800	0.14360	0.16800	0.24533	MSB	
5.48000	3.76050	5.48000	11.8041	MPT	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه رقم (24.4) أن جميع القيم المحسوبة للإحصائيات الأربعة (MSB, MPT, MZt, MZa) أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5%، في النموذجين (الثابت ومركبة الاتجاه العام)، وعليه ترفض الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية الصفرية (السلسلة تحتوي على جذر الوحدة)، وبالتالي السلسلة (SPE) غير مستقرة عند المستوى.

في هذا الصدد تطلب الأمر إدخال الفرق الأول والذي استقرت عنده السلسلة، هذا ما أشارت إليه القيم المحسوبة للإحصائيات التي سجلت قيم أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر الوحدة).

3.4- دراسة استقرارية السلسلة (PE) باستخدام اختبار Ng-Perron: نتائج الاستقرارية وفق هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (25.4): نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة PE

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		الإحصائية	النموذج
القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة		
-8.10000	-74.3834	-8.10000	-0.41228	MZa	الثابت
-1.98000	-6.09661	-1.98000	-0.23433	MZt	
0.23300	0.08196	0.23300	0.56838	MSB	
3.17000	0.33344	3.17000	20.8720	MPT	
-17.3000	-94.6520	-17.3000	-4.93447	MZa	مركبة الاتجاه العام
-2.91000	-6.87925	-2.91000	-1.57074	MZt	
0.16800	0.07268	0.16800	0.31832	MSB	
5.48000	0.96237	5.48000	18.4670	MPT	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه رقم (25.4) أن جميع القيم المحسوبة للإحصائيات الأربعة (MZa, MZt, MPT, MSB) أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5%، في النموذجين (الثابت ومركبة الاتجاه العام)، ومنه تم رفض الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية الصفرية (السلسلة تحتوي على جذر وحدة). إلا أنه بعد الفرق الأول سجلت القيم المحسوبة للإحصائيات المعتمدة قيم أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي يتم قبول الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة)، السلسلة مستقرة ودرجة تكاملها I(1).

4.4- دراسة استقرارية السلسلة (RE) باستخدام اختبار Ng-Perron: يمكن تفسير نتائج دراسة الاستقرارية حسب اختبار جذر الوحدة Ng-Perron، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (26.4): نتائج اختبار Ng-Perron على السلسلة RE

عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		الإحصائية	النموذج
القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة		
-8.10000	-25.2005	-8.1000	2.7610	MZa	الثابت
-1.98000	-3.47435	-1.98000	2.61528	MZt	
0.23300	0.13787	0.23300	0.94479	MSB	
3.17000	1.21989	3.17000	84.5753	MPT	
-17.3000	-26.2415	-17.3000	-0.55795	MZa	مركبة الاتجاه العام
-2.91000	-3.60568	-2.91000	-0.29357	MZt	

0.16800	0.13740	0.16800	0.52616	MSB
5.48000	3.57079	5.48000	60.2939	MPT

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (أنظر الملحق (08)).

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه رقم (26.4) أن جميع القيم المحسوبة للإحصائيات الأربعة (MSB, MPT, MZt, MZa) أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5%، في النموذجين (الثابت ومركبة الاتجاه العام)، وعليه ترفض الفرضية البديلة (عدم وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية الصفرية (السلسلة تحتوي على جذر وحدة)، وبالتالي السلسلة (RE) غير مستقرة عند المستوى.

في هذا الصدد تطلب الأمر إدخال الفرق الأول والذي استقرت عنده السلسلة، هذا ما أشارت إليه القيم المحسوبة للإحصائيات المعتمدة التي سجلت قيم أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة القائلة (عدم وجود جذر وحدة)، بعبارة أخرى السلسلة مستقرة، وبالتالي درجة تكاملها $I(1)$.

المطلب الثاني- نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL

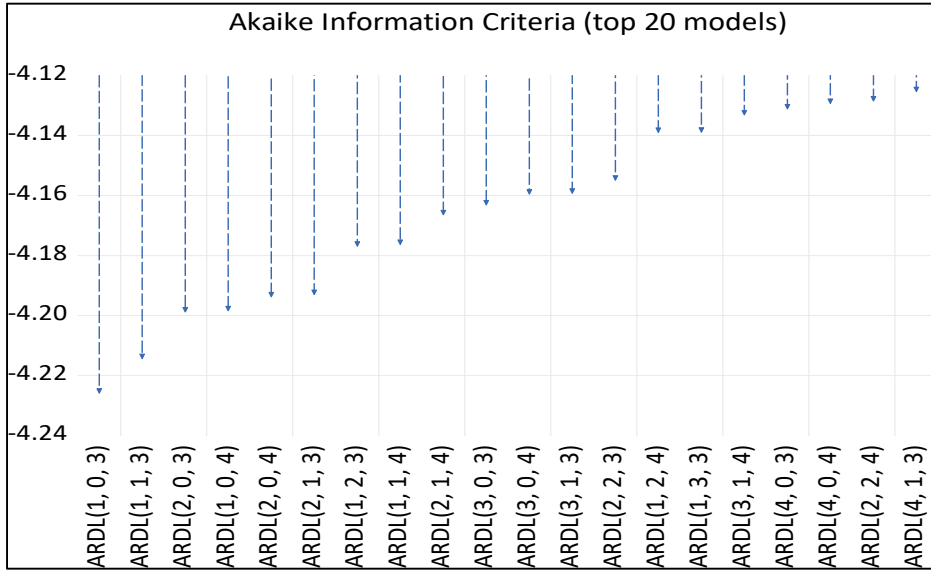
بعد تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة، والتأكد من أنها حققت شرط عدم استقرارية هذه الأخيرة عند الفرق الثاني، سوف يتم قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي بالاعتماد على المؤشر الإجمالي للتخصيص، من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة.

يتميز نموذج ARDL بعدة مراحل، يمكن التعرض إليها في الخطوات الموالية وتفسير نتائجها على النحو الآتي:

1- تحديد فترات التأخير المثلى للنموذج:

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bound Test لا بد من معرفة النموذج المناسب، يتم اللجوء إلى تحديد درجات التأخير من أجل معرفة فترة الإبطاء المثلى الخاصة بالنموذج وفق معيار (AIC). يتضح من خلال الشكل رقم (10.4) أن فترات الإبطاء المثلى لنموذج $ARDL(p, q_1, q_2)$ أن النموذج الأمثل لهذه الدراسة هو $ARDL(1, 0, 3)$.

الشكل رقم (10.4): نتائج معيار AIC لنموذج ARDL



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود:

1.2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود **bounds test**: إن الدافع وراء اختبار التكامل المشترك **bounds test** هو الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمها، وبالنظر إلى المخرجات المتحصل عليها اتضح أن القيمة الاحصائية $F - stat$ لاختبار الحدود التي قدرت قيمتها (4.149) أكبر من الحدود العليا والدنيا وذلك عند مختلف مستويات المعنوية 5%، 10%، وهذا يدفع إلى قبول الفرضية البديلة (وجود علاقة تكامل مشترك بين نفقات التجهيز ونفقات التسير والمؤشر الإجمالي للتخصيص)، ورفض فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة)، (أنظر الملحق ((13)).

2.2- تقدير علاقة الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ (ECM)): من خلال هذه الخطوة يتم تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير في النموذج.

يمكن تحليل النتائج الموضحة في الجدول (27.4)، كما يلي:

جدول رقم (27.4): تقدير معاملات الأجل القصير

22/07/2023		16:55:47	
Error Correction Representation for the Selected ARDL Model			
ARDL(1,0,3) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			

Dependent variable is dSPE			
51 observations used for estimation from 1971 to 2021			

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
dPE	.8145E-5	.1410E-4	.57757 [.566]
dRE	-.2120E-4	.1860E-4	-1.1398 [.261]
dRE1	.3393E-4	.1714E-4	1.9797 [.054]
dRE2	-.5286E-4	.1820E-4	-2.9052 [.006]
dTREND	-.3567E-3	.5680E-3	-.62795 [.533]
ecm(-1)	-.39361	.10239	-3.8442 [.000]

المصدر: مخرجات برنامج Microfit.

1.2.2- تفسير علاقة الأجل القصير: بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول رقم (27.4)، يتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ $Coinq(-1) = -0.3961$ سالبة ومعنوية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن النموذج صالح، وبالعودة لنتائج اختبار الحدود bounds test يتضح أن هذه النتيجة تؤكد وتدعم صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المؤشرات المستقلة (نفقات التجهيز (PE)، ونفقات التسيير (RE) والتي تعبر عن الإنفاق الحكومي)، والمتغير التابع (المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE) والذي يعبر عن التنويع الاقتصادي)، التي تم الكشف عنها فيما سبق بواسطة اختبار منهج الحدود.

تفسر القيمة السالبة أنه يوجد تقارب حركي للنموذج في المدى القصير، وتعكس سرعة العودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، بعبارة أخرى سرعة تكييف النموذج لتصحيح تقلبات الأجل القصير والاعتدال في الأجل الطويل. إن قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.3961) تفسر أن التنويع الاقتصادي والمعبر عنه بالمؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE) يتم تصحيحه نحو قيمته التوازنية عند كل فترة بنسبة من تقلبات التوازن الباقي من الفترة (t) وهو ما يعادل 39.61%. أي أن أغلب الانحرافات التي تحدث في السنة الماضية، يتم تصحيحها في السنة الحالية، ومنه (39.61%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل ضمن عدد فترات الإبطاء. في هذا الصدد يمكن القول أنه في حالة حدوث أثر صدمة على مستوى النموذج كنتيجة للتغير الذي يقع في المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فإن المؤشر الإجمالي للتخصيص يستغرق ما يعادل بالتقريب $(1/0.3961 = 2.524)$ سنتين

وستة أشهر حتى يتم تعديل الاختلال الحاصل في الأجل القصير، والعودة إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

ما يمكن استنتاجه فيما تعلق بهذه النتيجة هي تقريبا مطابقة لما تم التوصل إليه في علاقة الأجل القصير في النموذج الأول (VECM)، وأنه يوجد اختلاف بسيط في قيمة النتيجة المتوصل إليها، وهذا ما يؤكد على أن الإنفاق الحكومي يؤثر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2.2.2- تقدير علاقة الأجل الطويل: تأخذ معادلة نموذج انحدار التكامل المشترك في الأجل الطويل الصيغة الآتية:

$$SPE_t = 0.00001810PE_t - 0.00002861RE_t + 0.546918$$

- ما يمكن ملاحظته من خلال المعادلة (أنظر الملحق رقم (14))، أنه يوجد أثر ايجابي ذو علاقة طردية لأثر نفقات التجهيز (PE) على المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE) في الأجل الطويل، بعبارة أخرى عند حدوث زيادة في قيمة نفقات التجهيز ب1%، فإن ذلك يعمل على زيادة درجة التنوع الاقتصادي بنسبة 0.00001810 %، وهذا ينطبق مع الواقع.

- بينما فيما يخص أثر نفقات التسيير (RE) على المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE)، فإنه تم ملاحظة وجود علاقة عكسية، تمثلت في الأثر السلبي، وتفسير ذلك أنه كلما كانت هناك زيادة في نفقات التسيير ب1% ينجر عنها انخفاض في درجة التنوع الاقتصادي ب0.00002861%.

- قيمة معامل التحديد قدرت ب $R^2 = 0.76$ مرتفعة وهذا يعكس قدرة تفسيرية عالية، مما يدل على أن نفقات التسيير، ونفقات التجهيز يفسران المؤشر الإجمالي للتخصيص بحوالي 76%، بالتالي فإن المؤشر الإجمالي للتخصيص تم شرحه بدلالة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من خلال القيم السابقة والقيم المؤخرة لهذه المتغيرات، والنسبة الباقية راجعة لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، (أنظر الملحق رقم (15)).

3- تشخيص النموذج:

بهدف التأكد من مدى جودة نموذج ARDL المعتمد في الدراسة لابد من إجراء عدة اختبارات، يتم من خلالها معرفة ما إذا كان النموذج صالح أم لا، والجدول الموالي يوضح نتائج بعض الاختبارات المعتمدة.

الجدول رقم (28.4): يوضح اختبارات جودة نموذج ARDL

Diagnostic Tests			
* Test Statistics *	LM Version	* F Version	*
* A: Serial Correlation	*CHSQ(1) = 4.1575 [.041]	*F(1,42) = 3.7277 [.060]	*
* B: Functional Form	*CHSQ(1) = .058059 [.810]	*F(1,42) = .047868 [.828]	*
* C: Normality	*CHSQ(2) = 3.6765 [.159]	Not applicable	*
* D: Heteroscedasticity	*CHSQ(1) = .076545 [.782]	*F(1,49) = .073654 [.787]	*

المصدر: مخرجات برنامج Microfit.

من خلال الجدول رقم (28.4): يظهر أن النموذج تخطى كل اختبارات تشخيص البواقي، ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

- يتضح جليا من نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Serial Correlation LM Test الموضحة في الجدول رقم (28.4)، أن القيمة الاحتمالية غير معنوية $0.060 = Prob > 0.05$ وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص (عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء)، ورفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء) عند مستوى معنوية 5%.

- توضح نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي Heteroskedasticity Tests في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة تساوي (0.076545) أكبر من مستوى المعنوية عند 5% باحتمال (0.787)، وهذا يعني أنه يتم قبول الفرضية الصفرية (سلسلة البواقي لها تباين متجانس).

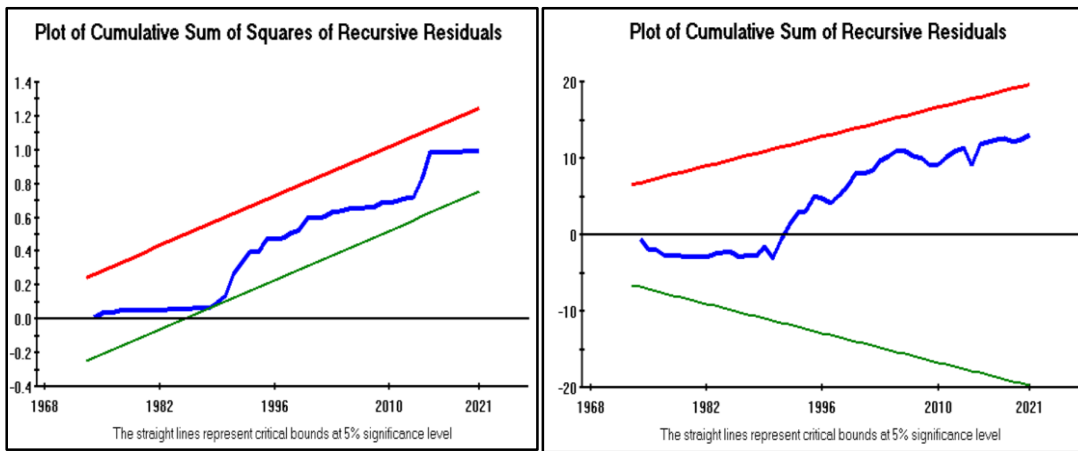
- توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Normality Tests أن القيمة الاحتمالية بلغت $0.159 > 0.05$ تشير إلى قبول فرضية عدم القائل بأن (الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا) في النموذج.

- تشير نتائج اختبار مدى ملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي Functional Form Tests، أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (0.058059)، باحتمال (0.47868) وهو أكبر من مستوى معنوية عند 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية (التي تدل على صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج)، أي أن النموذج المستخدم في الدراسة مستقر. استنادا لهذه الاختبارات تم التأكد من أن النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل القياس، ومنه فإن النموذج صالح للدراسة.

4- اختبار صلاحية النموذج:

يمكن الحكم على صلاحية النموذج من خلال اختبارات الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج، وذلك بهدف التأكد من مدى خلو المتغيرات المستعملة في النموذج من وجود تغيرات هيكلية. سوف يتم الاعتماد على كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (11.4): يوضح اختبارات الاستقرار الهيكلية



المصدر: مخرجات برنامج Microfit.

يتضح جليا من خلال الشكل رقم (11.4) أن المعاملات المقدرة في النموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، فمن الملاحظ أن منحنى التباين لإحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum of Squares) للنموذج يقع داخل الحدود الحرجة في حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، وعليه يوجد انسجام واستقرار في نتائج العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير، ومنه يمكن الحكم على استقرارية النموذج إجمالا.

5- التفسير الاقتصادي للنتائج: إن السبب الكامن وراء زيادة نفقات التجهيز (PE) تؤدي إلى انخفاض المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE)، أي حدوث ارتفاع في درجة التنوع الاقتصادي. هو أن نفقات التجهيز تؤثر على التنوع الاقتصادي من خلال تأثيرها على البنية التحتية والاستثمار الكلي، ذلك أن التنوع الاقتصادي يضم العديد من الأبعاد، ويمكن تفسير ذلك كالاتي:

حدوث زيادة في نفقات التجهيز تؤدي إلى الرفع من درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر، وعليه يحدث انخفاض في قيمة المؤشر. يمكن تفسير ذلك عندما تحدث زيادة في نفقات التجهيز ينتج عنها زيادة في التراكم الرأسمالي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي تحدث زيادة في الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم يحدث تنوع على مستوى المنتجات المنافسة في الأسواق التجارية، فضلا عن ذلك نفقات التجهيز تعمل على زيادة في معدل النمو الاقتصادي انطلاقا من ترقية القطاعات خارج قطاع المحروقات وتدعيم البنية التحتية.

كما أن الزيادة في نفقات التجهيز يصاحبها انخفاض في قيمة المؤشر الإجمالي للتخصيص، ومنه تحقيق تنوع اقتصادي ومعدلات نمو مقبولة في الجزائر. يكون من خلال تأثيرها على التجارة الخارجية (الصادرات/الواردات). بحيث تعمل الجزائر على تأسيس مجموعة من الجمعيات التي تهتم بميدان ترقية التجارة الخارجية، مثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) والتي تسهر على تحفيز المبادلات الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى تسيير المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية المتواجدة في الخارج، ذلك أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تساهم في زيادة الكفاءة العملية الإنتاجية، وهو ما يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي (بن زكورة و مسعودي، 2017، الصفحات 33-35).

بينما يمكن تفسير حدوث انخفاض في نفقات التسيير (RE) تؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنوع، أي كلما انخفضت نفقات التسيير يؤدي إلى ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي. ما يفسر ذلك عندما ترتفع نفقات التسيير والتي تشير إلى هروب حصة كبيرة من اليد العاملة لصالح قطاع الخدمات أو قطاع الصناعة على حساب القطاعات الأخرى، ينتج عنه تطور في هذه القطاعات بينما تبقى القطاعات الأخرى على حالها، وهذا يحدث خلل في مؤشر التنوع الاقتصادي (بدروني، 2022، صفحة 206).

في هذا الصدد يمكن القول أن الجزائر تتبع سياسة اقتصادية كينزية، تركز على التوسع في الإنفاق الحكومي وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي ينعكس على العرض بالزيادة، كنتيجة حتمية سوف يرتفع الاستيراد، ويرجع ذلك إلى أن الحكومة الجزائرية تفتقر لجهاز إنتاجي مرن يمكنها من التصدي للزيادة الحاصلة في الطلب (بغداد، قعيد، و شتونة، 2019، صفحة 19). حسب وجهة النظر الكينزية يؤدي الإنفاق الحكومي دور هام في دعم النمو الاقتصادي، ويرى كينز أن زيادة الإنفاق الحكومي في صورة نفقات تجهيز ونفقات تسيير، يعمل على تحقيق معدلات مقبولة قريبة جدا من مستوى التشغيل الكامل. بدوره أكد الاقتصادي أفين هانسون تفسيرات كينز للمشكلات الاقتصادية والاستراتيجيات المتبعة عن طريق الإنفاق

الحكومي في مضمونها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ووفق نموذج بارو (1990) الذي يقترح أن النشاطات الحكومية منبع للنمو الداخلي، يرى أن الدولة تقوم بشراء حصة من الإنتاج الخاص، وتستغل مشترياتها من أجل الخدمات العامة بالمجان إلى المنتجين الخواص، وهذا ما يدعم الهيئات على الاستثمار لغرض تحقيق النمو (بن عزة و شليل، 2013، الصفحات 64-67).

المطلب الثالث- اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي للفترة 1967-2021

قبل المرور لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، يتطلب الأمر إجراء اختبار التكامل المشترك، للجزء ما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والمؤشر الإجمالي للتخصيص أم لا. وذلك استنادا إلى النتيجة المتوصل إليها والتي تفيد بأن السلاسل لها نفس درجة التكامل وهي $I(1)$ في هذه الحالة هناك احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

1- اختبار التكامل المشترك Johansen and Juselius:

الهدف من إجراء هذا الاختبار هو التأكد من وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات من عدمها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (29.4): اختبار التكامل المشترك

اختبار القيمة العظمى		اختبار الأثر		القيمة الذاتية	الفرضية البديلة	الفرضية الصفرية
القيمة الحرجة (5%)	القيمة المحسوبة (5%)	القيمة الحرجة (5%)	القيمة المحسوبة (5%)			
21.13162	30.17884	29.79707	41.49488	0.434142	$r > 0$	$r = 0$
14.26460	11.28048	15.49471	11.31604	0.191714	$r > 1$	$r = 1$
3.841465	0.035563	3.841465	0.035563	0.000671	$r > 2$	$r = 2$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (أنظر الملحق (16)).

تشير نتائج الجدول رقم (29.4) المتعلق باختبار الأثر واختبار القيمة الكامنة العظمى المبينة في الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% فيما يتعلق بالفرضية الأولى (* None)، بعبارة أخرى فإن الاختبار الأول معنوي، وهذا يدفع لقبول الفرضية البديلة (توجد على الأقل علاقة توازن في الأجل الطويل)، بينما الاختبار الثاني المتعلق بالفرضية (At * At most 1, * At most 2) فهو غير معنوي، نتائج القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة المقابلة لها، ومنه

يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على (توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل). بناء على نتائج اختبار الأثر تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي في الجزائر.

اتفقت نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى مع نتائج اختبار الأثر، والذي يشير هو الآخر إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE)، ونفقات التجهيز (PE)، نفقات التسيير (RE))، إذ أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة الكامنة العظمى قدرت ب(41.49488) أكبر من القيمة الجدولية المقدره ب(29.79707) عند مستوى معنوية 5%، هذا فيما تعلق بالفرضية الأولى (None) ومنه قبول الفرضية البديلة (توجد على الأقل علاقة توازنية). أما فيما تعلق بالفرضية (* At most 2) غير معنوي في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية (توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل).

استنادا لنتائج الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الكامنة العظمى) والتي تطابقت نتائجها، تم الخروج بنفس النتيجة تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود توفيقية خطية بين المتغيرات.

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة التي تم الاعتماد عليها، يمكن في هذه الحالة تطبيق اختبار السببية من أجل معرفة اتجاه التأثير بين هاته المتغيرات. لكن قبل ذلك لا بد من معرفة درجة الإبطاء المثلى للنموذج.

2- تحديد درجة تأخير النموذج:

كخطوة أولى وبعد اجراء استقرارية المتغيرات المعتمدة في الدراسة، يجب تحديد درجة التباطؤ المثلى لتقدير نموذج VAR، حيث تم الاستعانة بعدة معايير منها: (AIC, SC, HQ)، وذلك بأخذ أدنى قيمة لهذه المعايير، إذ توضح نتائج الجدول الموالي أن درجة التباطؤ المثلى هي عند $k=4$.

الجدول (30.4): تحديد درجة التأخير المناسبة

varsoc SPE PE RE									
Selection-order criteria									
Sample: 1971 - 2021									
								Number of obs =	51
lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC	
0	-718.177				3.8e+08	28.2814	28.3249	28.3951	
1	-584.146	268.06	9	0.000	2.9e+06	23.3783	23.552	23.8328	
2	-565.772	36.747	9	0.000	2.0e+06	23.0107	23.3146	23.8061*	
3	-552.963	25.619	9	0.002	1.7e+06	22.8613	23.2955	23.9977	
4	-533.995	37.936*	9	0.000	1.2e+06*	22.4704*	23.0349*	23.9477	

Endogenous: SPE PE RE

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 14.

3- تقدير نتائج العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-

2021 باستخدام سببية Toda-Yamamoto(TYDL).

في هذه المرحلة سيتم الاستعانة بسببية Toda-Yamamoto(TYDL) وهي تعد أحد الطرق التي تستعمل لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة سببية بين المتغيرات أم لا، بناء على ما جاء في اختبار جوهانسون الذي دل على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي، فإنه من المفترض أن تأكد نتائج سببية توداياماموتو وجود علاقة بينهما.

بعد تحديد الحد الأقصى لدرجة تكامل السلسلتين والتي قدرت عند $d_{max} = 1$ ، وعدد فترات التباطئ المتلى هي عند $k=4$ ، وعليه فإنه في هذه الخطوة يتم إجراء اختبار والد المعدل لتوضيح العلاقة السببية بين المتغيرات من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (31.4): نتائج اختبار سببية TYDL

القرار	القيمة الاحتمالية	Df	القيمة الإحصائية	الفرضية
قبول H_1	0.0208	4	11.58012	SPE لا يسبب PE
قبول H_1	0.0015	4	17.63654	SPE لا يسبب RE
قبول H_0	0.4738	4	3.526793	PE لا يسبب SPE
قبول H_1	0.0000	4	30.94985	PE لا يسبب RE
قبول H_0	0.8574	4	1.323214	RE لا يسبب SPE
قبول H_1	0.0000	4	43.50288	RE لا يسبب PE

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (انظر الملحق (17)).

استنادا لنتائج الجدول أعلاه رقم (31.4)، المرتبطة بعلاقة الإنفاق الحكومي المعبر عنه بكل من (نفقات التجهيز و نفقات التسيير) بالتنوع الاقتصادي وهو الآخر تمثل في المؤشر الإجمالي للتخصيص، تم الخروج بنتيجة تفيد بأنه توجد بعض العلاقات حققت الفرضية العدمية، والبعض الآخر حققت الفرضية البديلة، يمكن توضيحها كالاتي:

- اتجاه العلاقة السببية بين SPE و PE و RE: بالاعتماد على الفرضيات الآتية يمكن توضيح هذه العلاقة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: PE \text{ لا يسبب } SPE \\ H_1: PE \text{ يسبب } SPE \end{cases}$$

عدم تحقق الفرضية الصفرية، ذلك أن $Prob < 0.05$ ، وعليه تحققت الفرضية البديلة التي تقر بأن SPE يسبب PE.

بالإضافة إلى عدم تحقق الفرضية الصفرية فيما تعلق بأن SPE لا يسبب RE، بل على العكس تحققت الفرضية البديلة.

$$\begin{cases} H_0: RE \text{ لا يسبب } SPE \\ H_1: RE \text{ يسبب } SPE \end{cases}$$

- اتجاه العلاقة بين PE لا يسبب SPE و RE: انطلاقا من الفرضيات الآتية يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: SPE \text{ لا يسبب } PE \\ H_1: SPE \text{ يسبب } PE \end{cases}$$

بما أن القيمة الاحتمالية $Prob > 0.05$ فإن الفرضية الصفرية محققة، بعبارة أخرى PE لا يسبب SPE، وهذا يقر برفض الفرضية البديلة.

بينما تم رفض الفرضية الصفرية التي تدل على أن PE لا يسبب RE، وتحقق الفرضية البديلة.

$$\begin{cases} H_0: RE \text{ لا يسبب } PE \\ H_1: RE \text{ يسبب } PE \end{cases}$$

- اتجاه العلاقة بين RE لا يسبب SPE و PE: بالاعتماد على الفرضيات الآتية يمكن توضيح هذه العلاقة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: RE \text{ لا يسبب } SPE \\ H_1: RE \text{ يسبب } SPE \end{cases}$$

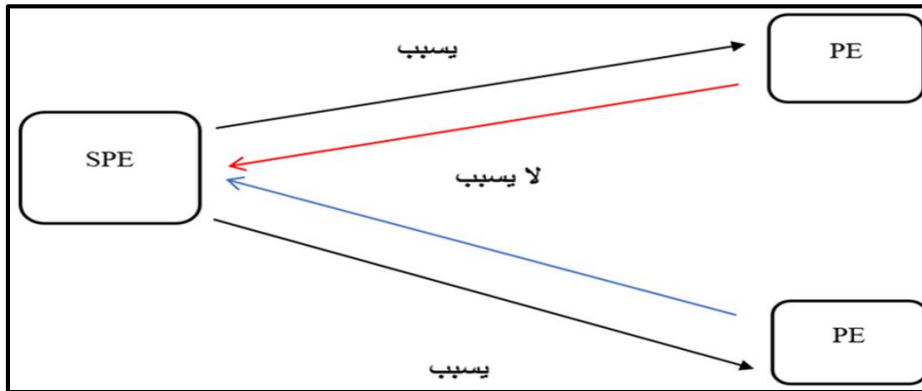
تحققت الفرضية الصفرية، والدال على ذلك القيمة الاحتمالية $Prob > 0.05$ ، ومنه RE لا يسبب SPE.

بالإضافة إلى عدم تحقق الفرضية الصفرية فيما تعلق بالمتغير RE لا يسبب PE، بل على العكس تحققت الفرضية البديلة، التي تنص على أن RE يسبب PE وذلك ما أشارت إليه القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية عند 5%.

$$\begin{cases} H_0: PE \text{ لا يسبب } RE \\ H_1: PE \text{ يسبب } RE \end{cases}$$

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها يمكن توضيح هذه العلاقات في الشكل الآتي:

شكل رقم (12.4): مخطط يوضح اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج جدول رقم (32.4).

من خلال الشكل أعلاه رقم (12.4)، والجدول رقم (31.4) يمكن قراءة النتائج على النحو الآتي:

- يتضح جليا أنه توجد علاقة سببية تتجه من المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE) نحو نفقات التجهيز (PE) ونفقات التسيير (RE)، وذلك ما أشارت إليه القيمة الاحتمالية لإحصائية $Chi-sq = 0.0208 < Prob = 0.05$ وهي أقل من مستوى معنوية عند 5% للعلاقة المتجهة من (SPE) إلى (PE)، وقدرت أيضا القيمة الاحتمالية لاتجاه العلاقة من (SPE) نحو (RE) بقيمة $Prob = 0.0015 < 0.05$ ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE) يسبب الإنفاق الحكومي من خلال نفقات التجهيز (PE) ونفقات التسيير (RE). في هذه الحالة يتم قبول الفرضية التي تنص على أن التنوع الاقتصادي

يسبب الإنفاق الحكومي، وهذه النتيجة تؤيد قانون واجنر الذي يستند على أن العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي وهو أحد أبعاد التنوع الاقتصادي المستعملة في الدراسة نحو الإنفاق الحكومي. تفسير ذلك أن واجنر شدد من خلال قانونه على أنه مع تطور الدولة تتجه حصة الإنفاق الحكومي نحو الزيادة من أجل التمكن من تلبية المهام الإدارية والاجتماعية المتزايدة للدولة، تفسير هذا الرأي أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الحكومي (Keho, 2017, p. 171).

بالعودة إلى افتراض الاقتصادي واجنر عند حدوث زيادة في النمو الاقتصادي ينتج عنها زيادة في الإنفاق الحكومي. بحيث تعمل الزيادة الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي على أحداث توسع في نشاط الدولة وزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة تتخطى الزيادة في متوسط الناتج المحلي للفرد (صبيح، 2016، صفحة 98). وقد اتفقت هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة (Javed & Ahmad Khan, 2021) التي خرجت بنتيجة تفيد بأنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، في حين أن السببية أحادية الاتجاه تتجه من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الحكومي، هذا يدعم قانون واجنر. ودراسة (Ghazy, Ghoneim, & Papparas, 2021) وهي الأخرى أكدت على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه.

- كما تم تسجيل غياب العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، أي أن الإنفاق الحكومي لا يسبب التنوع الاقتصادي، وهذا ما دلت عليه القيمة الاحتمالية لإحصائية Chi-sq لكل من نفقات التجهيز (PE) المقدره $Prob = 0.4738 > 0.05$ وهي أكبر من مستوى معنوية عند 5% لاتجاه العلاقة من (PE) إلى (SPE)، والقيمة الاحتمالية لإحصائية Chi-sq المتعلقة بنفقات التسيير (RE) والتي بلغت قيمتها $Prob = 0.8574 > 0.05$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعلاقة المتجهة من (RE) إلى (SPE).

- كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نفقات التسيير (RE) ونفقات التجهيز (PE)، بعبارة أخرى توجد علاقة تبادلية بين المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الإنفاق الحكومي، هذا ما أكدته نتائج القيمة الاحتمالية لإحصائية Chi-sq $Prob < 0.05$ وهي أقل من مستوى معنوية عند 5%.

4- التفسير الاقتصادي:

يمكن تقديم تفسير لاتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي كما يلي:

مع تزايد دور وحجم القطاع العام بصورة كبيرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تم اقتراح نظريات مختلفة الهدف الأساسي منها هو تفسير هذا الدور. حيث حاولت أن تفسر الجوانب المختلفة (الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والدولية) وقد سميت هذه الظاهرة "باسم قانون زيادة نشاط الدولة" من طرف الاقتصادي الألماني أودولف واجنر. قدم فكرته على أنه يوجد ميل طويل الأجل لأنشطة الحكومة للنمو فيما تعلق بإجمالي النشاط الاقتصادي.

ذكر واجنر ثلاثة أسباب رئيسية تؤدي إلى التوسع المتزايد في الإنفاق، بداية، مع تقدم التصنيع هناك اتجاه في القطاع العام لزيادة الوظائف الإدارية لضمان التشغيل المرن لقوى السوق. ثانيا، الكثير من الخدمات العامة كالتعليم، والأنشطة الثقافية، والخدمات الصحية، ونفقات الرعاية الاجتماعية مرنة للدخل (مرونة أكبر من واحد)، وهذا يشير إلى أن ارتفاع الدخل تصاحبه زيادة مع طلبها، مما يولد ضغطا اجتماعيا لتقديم مثل هذه الخدمات، ينتج عنه زيادة في دور الحكومة وإنفاقها. ثالثا، لإزالة النزعات الاحتكارية في الدولة والاستثمار في المجالات التي يخجل فيها القطاع الخاص من الاستثمار لكنها ضرورية من أجل التقدم التكنولوجي، ستؤدي الحكومة دورا رائدا ينجر عنه زيادة في الإنفاق (Masroor, 2014, p. 80).

كما أضاف (Gartchie Gatsi, Owusu Appiah, & Addo Gyan, 2019, p. 2) أيضا أن قانون واجنر ينص على أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يتسبب في زيادة الإنفاق الحكومي، وينظر إلى النفقات الحكومية على أنها عامل داخلي أو على أنها نتيجة ليست محرك نمو في الدخل القومي، بعبارة أخرى مع ارتفاع الدخل الحقيقي هناك ميل طويل الأجل لحصة الإنفاق الحكومي للارتفاع مقارنة بالدخل القومي، باختصار يشير قانون واجنر إلى أن الإنفاق الحكومي يرتفع بشكل أسرع من الناتج القومي. وهذا يعني أنه مع زيادة الدخل القومي يزداد حجم الإنفاق الحكومي لتلبية الوظيفة الاجتماعية والإدارية المتزايدة للدولة. وقد سعى الاقتصادي الألماني أودولف لتفسير الأسباب الحقيقية التي تؤدي لزيادة الإنفاق الحكومي، وذلك بالاعتماد على دراسة أجراها لمجموعة من الدول. تمثل هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين نمو الدخل ونمو النفقات، وقد أصدر قانونا متعلقا به سنة 1892 ينص على أنه: "إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يعمل على اتساع نشاط الدولة". وعليه فإن حدوث زيادة في النمو الاقتصادي تعمل على حدوث ارتفاع في الطلب الكلي مما ينعكس عنه زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق

الحكومي، بالإضافة إلى زيادة الموارد المتوفرة للقطاع الحكومي لتمويل الزيادة الحاصلة في الإنفاق من خلال الموارد الإضافية المترتبة عن النمو الاقتصادي. (بن عناية و سرير ، 2016، صفحة 45).

خلاصة الفصل الرابع

عالج هذا الفصل الجانب القياسي من خلال قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021، وذلك بالاعتماد على كل من مؤشر هيرفندال هيرشمان والمؤشر الإجمالي للتخصيص باستخدام بعض الأساليب الكمية. لمعرفة المؤشر الأكثر فعالية في التعبير عن أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء اختبارات جذر الوحدة الموسمية وغير الموسمية بهدف معرفة أي منهما يعطي نتائج أفضل، وهذا كله من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها.

تم الوصول إلى أن اختبارات جذر الوحدة غير الموسمية نتائجها أدق من اختبارات جذر الوحدة الموسمية، كما تم التوصل إلى أن نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL أعطى نتائج أفضل من نموذج VECM في إظهار أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي، حيث أشارت النتائج إلى وجود أثر ايجابي لنفقات التجهيز على مؤشر التنوع الاقتصادي، بينما يوجد أثر سلبي لنفقات التسيير على مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

لم تتوقف الدراسة هنا إنما امتدت للبحث عن اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، مؤشر هيرفندال هيرشمان، والمؤشر الإجمالي للتخصيص، وقد أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة وهذا بالاعتماد على كل من سببية جرانجر وسببية توداياماموتو.

خَانَمَهْ عَامَهْ

خاتمة عامة

اتضح من خلال الدراسة السابقة أن الإنفاق الحكومي يعتبر أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تداولتها العديد من المدارس الفكرية، والدراسات المختلفة. فقد أولى الاقتصاديون اهتمامهم في البحث عن موضوع الإنفاق الحكومي والعلاقة الوثيقة التي تربطه بالعديد من المتغيرات كالنمو الاقتصادي، الصادرات والواردات. ليثير بذلك نقاشاً حول اتجاه هذه العلاقة، حيث اختلفت وجهات النظر واختلفت النتائج المتوصل إليها سواء في الأدبيات النظرية أو التجريبية. فمن الجانب النظري يوجد جدل قائم بين الكينزيين الذين افترضوا أن العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي وهو أحد أبعاد التنوع الاقتصادي، والكلاسيكيون الذين يؤيدون فرضية أن اتجاه العلاقة يكون من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الحكومي.

هدفت الدراسة لتحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي من خلال الاعتماد على نماذج ديناميكية تكون ملائمة للدراسة.

أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يسيطر عليه قطاع المحروقات ويهيمن على كافة القطاعات الأخرى، وهذا كان دافع وراء محاولة الجزائر كغيرها من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط أن تسعى من أجل بناء نموذج تنموي قائم على التنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية. إذ لا يمكن بلوغ النتائج المتوقعة إلا من خلال اتباع الحكومة الجزائرية لمجموعة من السياسات الاقتصادية والتنسيق بينها، ولعل من بين هذه السياسات سياسة الإنفاق الحكومي على اعتبار أن الحكومة تستطيع من خلاله التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ذلك انطلاقاً من زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيضه حسب الظروف السائدة، بحيث تكون الحكومة أمام سياستين إما توسعية أو تقشيفية.

بما أن الجزائر أحد البلدان التي تعاني من التقلبات التي تطرأ على مستوى أسعار المحروقات، فهي مجبرة على إيجاد حلول تسمح لها بالسيطرة على هذه التقلبات. في هذا الصدد هدفت الدراسة لمعالجة إشكالية البحث والمتمحورة في التساؤل الرئيسي " ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1967-2021)؟". وذلك بالاعتماد على الأساليب المعتمدة في الدراسة انطلاقاً من دراسة تحليلية، وقياسية، من خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطننة ARDL، بالإضافة إلى إجراء دراسة إحصائية باستخدام التحليل العنقودي والاستكشافي.

أولاً- اختبار الفرضيات:

استطاع البحث بفصوله المتكاملة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي يمكن عرضها في النقاط الآتية:

- **الفرضية الرئيسية:** والتي نصت على أنه " يوجد أثر كبير للإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر نتيجة لبرامج التنمية المتبعة خلال الفترة 1967-2021"، وقد ثبتت صحتها، إذ تبين أنه باستطاعة الجزائر تحقيق تنويع اقتصادي بعيدا عن قطاع النفط من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر، والتي كان لها أثر كبير وكلفتها الكثير من الخسائر المادية، إلا أنها لم تقف عاجزة وتصدت بكل جهودها وإمكاناتها لتحقيق الأهداف المسطرة، والاستمرار في البحث عن الحلول الجذرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، لتحقيق معدلات نمو ودرجة تنويع تمكنها من التصدي لمختلف التأثيرات الناتجة عن تقلب أسعار المحروقات. إذ يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال توجهات الحكومة نحو تشجيع مساهمة القطاعات الاقتصادية، والتقليل من الاعتماد المفرط على المورد الرئيسي، انطلاقا من استهداف الطلب الكلي من خلال توجيه نفقات التجهيز نحو دعم القطاعات الإنتاجية خارج قطاع النفط، مع إعطاء الأولوية إلى القطاع الصناعي والفلاحي، والسياحي. بالإضافة إلى ذلك أكدت نتائج الجانب القياسي أنه يوجد أثر إيجابي لنفقات التجهيز على التنويع الاقتصادي، وأثر سلبي لنفقات التسيير على التنويع الاقتصادي.

أما فيما تعلق بالفرضيات الفرعية للدراسة فإن نتائج اختبارها يتم توضيحها كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي نصت على أنه " يوجد اختلاف جوهري في مؤشر التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة تطابق مع تبني الجزائر للبرامج التنموية"، وقد تم اثباتها. فمن خلال الاطلاع على الجانب التحليلي من الدراسة تم التأكد من وجود فترات لم تستطيع الحكومة أن تحقق درجة تنويع مقبولة، تزامنت مع فترة السبعينات والثمانينات، والتي انعكست في تتبع الجزائر لنظام التخطيط المركزي، وغياب التنمية في فترة الثمانينات. في حين سجلت درجة مقبولة من التنويع تزامنت مع فترة التسعينات، والألفية، وبقي مؤشر التنويع الاقتصادي في تذبذب، هذا راجع للظروف والأوضاع السائدة حسب كل فترة. كما أكدت بدورها نتائج التحليل العنقودي وجود اختلاف في مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث تم تصنيف فترات الدراسة إلى عناقيد وكل عنقود يضم مجموعة من السنوات. إذ جمع التحليل العنقودي الفترة التي سجلت فيها الجزائر درجة تنويع في المجموعة الأولى (1990-2000) تزامنت مع المرحلة الانتقالية، والمجموعة الثانية (2001-

(2007)، وهذه الفترة سارعت فيها الحكومة الجزائرية إلى تبني برامج الإنعاش الاقتصادي، على غرار السنوات الأولى لم يكن هناك تنوع اقتصادي. بينما صنفت الفترة الممتدة من (2011-2021) إلى مجموعة رئيسية ثانية عرفت بدورها هي الأخرى تجميع لبعض السنوات مع بعضها البعض في مجموعات في نفس العقود، مسجلةً بذلك الجزائر اختلاف ما بين انخفاض في قيمة المؤشر وارتفاع في بعض السنوات الأخرى. وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري رغم تبعيته لقطاع المحروقات استطاعة الجزائر تنوع مصادر دخلها.

الفرضية الثانية: والتي نصت على أنه " توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد ووحيد بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنوع الاقتصادي خلال الفترة 1967-2021"، وقد ثبتت صحتها. بالعودة إلى الجانب القياسي من الدراسة أظهرت نتائج سببية جرانجر أنه توجد علاقة سببية تتجه من نفقات التسيير نحو مؤشر هيرفندال هيرشمان والذي يعبر عن التنوع الاقتصادي، وهذا يشير إلى أن نفقات التسيير تسمح بتعديل القدرة التنبؤية لمؤشر التنوع الاقتصادي عند مستوى ثقة 95%، بينما تنعدم العلاقة في الاتجاه المعاكس. وقد أكدت ذلك أيضا نتائج سببية توداياماتو والتي أشارت نتائجها هي الأخرى إلى وجود علاقة سببية وحيدة تتجه من مؤشر الإجمالي للتخصيص نحو مؤشر الإنفاق الحكومي.

الفرضية الثالثة: والتي دلت على أنه " توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021"، وقد تم قبولها وإثباتها انطلاقا من نتائج اختبار الحدود Bound Test، والذي بين أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر التنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وقد أكد ذلك أيضا نتائج اختبار جوهانسون، وهو بدوره أثبت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أكدت نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير والطويل على وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والتنوع الاقتصادي في الأجل القصير والطويل.

ثانيا- نتائج الدراسة:

على ضوء ما تقدم، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- انطلاقا من الجانب الوصفي والتحليلي من الدراسة تبين أن الحكومة الجزائرية خلال فترة الألفية اتبعت سياسة مالية تنموية غلب عليها الطابع الكينزي، كما أن الجزائر تفتقر إلى وجود جهاز إنتاجي مرن؛
- عدم تحقيق الجزائر لدرجة تنوع في فترة السبعينات نتيجة غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتميز هذه الفترة بالركود الصناعي وعدم مساهمته في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

- أولت الحكومة الجزائرية اهتمامها وتركيزها الكبير على تنويع مصادر دخلها، واحداث تنسيق بين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية، من خلال اتباعها لاستراتيجيات وقرارات في الاقتصاد الجزائري، مما دفع بها إلى التوجه إلى برامج تنموية جديدة، والذي كان من أول أهدافها احداث تنويع اقتصادي؛

- لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق نوعين من السياسة المالية خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في السياسة المالية التوسعية والتي اعتبرت من خلالها أن الحكومة تنتهج سياسة كينزية تزامنت مع فترات الفائض المالي التي عاشتها الجزائر، في حين لجأت لتطبيق سياسة مالية تقشفية نظرا لانخفاض أسعار النفط في فترات تندي الموارد المالية، وهذا ما يؤكد أن الحكومة الجزائرية تلجأ إلى اتباع سياسة الإنفاق الحكومي حسب الظروف السائدة؛

- دخول الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية، كان نتيجة عدم تمكن الموارد المحلية على سد الطلب الداخلي، ومواجهة الالتزامات الخارجية، وذلك من أجل زيادة فعالية وكفاءة تخصيص الموارد، من خلال العمل على القضاء على التقلبات التي تعتبر حاجز يعرقل عمل الأسواق؛

- رغم الصفة المتلازمة للاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي وبامتياز إلا أن هذا لم يمنع الجزائر من تحقيق تنويع في اقتصادها خلال فترة الدراسة؛

- قطاع النفط يمثل أهم القطاعات الأساسية التي تتحكم بصورة كبيرة في أداء النشاط الاقتصادي للبلاد؛

- يتأثر الاقتصاد الجزائري بالتذبذبات التي تحدث في مستوى أسعار الصرف والتضخم، والتي من شأنها التأثير على توجهها نحو تنويع القطاعات الإنتاجية، وخلق نموذج تنموي؛

- اعتمدت الحكومة على برنامج شامل للتعديل الهيكلي في سبيل أن تتمكن من تنويع قاعدتها الإنتاجية، ومحاولة احداث توازن بين كافة القطاعات، وذلك باحتواء كل السياسات الاقتصادية الكلية كسياسة سعر الصرف، الانفتاح التجاري، السياسة المالية؛

- وجود اختلاف في مؤشر التنويع الاقتصادي تميز بارتفاع في مؤشر هيرفندال هيرشمان في بعض السنوات وانخفاضه في بعض السنوات الأخرى خلال فترة الدراسة، وقد تزامن هذا الاختلاف مع السنوات التي لجأت فيها الحكومة الجزائرية لتبني برامج تنموية وقامت بتجسيدها؛

- أكدت نتائج التحليل العملي الاستكشافي أنه من بين ثمانية عوامل والمتمثلة في كل من (الواردات، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الصادرات، سعر الصرف الفعلي الاسمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي، التضخم، معدل التبادل التجاري) يمكن الاحتفاظ بثلاثة عوامل فقط، وهذا انطلاقاً من نتائج محك كايزر، اختبار المنحدر "كاتل"، التحليل الموازي؛

- أثبتت نتائج اختبارات جذر الوحدة غير الموسمية (اختبار Ng-Perron، واختبار Elliot, Rothenberg et Stock) فعاليتها بالمقارنة مع اختبارات جذر الوحدة الموسمية (ADF، PP) من حيث قوة الاختبار والنتائج المتحصل عليها؛

- أكدت نتائج اختبار جوهانسون على وجود علاقة تكامل مشترك، وهذا يشير إلى وجود توليفة خطية بين المتغيرات، ومنه (مؤشر هيرشمان هيرفندال ونفقات التسيير ونفقات التجهيز) لا تبعد عن بعضها في المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك توجد علاقة تكامل مشترك بين المؤشر الإجمالي للتخصيص ومؤشرات الإنفاق الحكومي؛

- وجود أثر سلبي لمؤشر نفقات التجهيز على مؤشر هيرفندال هيرشمان، وهذا يفسر أن العلاقة بين نفقات التجهيز (PE) ومؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) المبطنة بفترة واحدة هي علاقة عكسية، إذ تؤدي الزيادة في نفقات التجهيز بنسبة 1% إلى حدوث انخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان بنسبة (0.46)؛

- وجود أثر إيجابي لنفقات التسيير (RE) بمؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI)، بعبارة أخرى العلاقة بين نفقات التسيير ومؤشر التنوع الاقتصادي الذي يعبر عن التنوع الاقتصادي هي علاقة طردية، أي كلما ارتفعت مؤشر نفقات التسيير بنسبة 1% نتج عنه زيادة مؤشر التنوع الاقتصادي ب(0.72)؛

- وجود أثر ايجابي لنفقات التجهيز على المؤشر الإجمالي للتخصيص، وهذا يفسر أن العلاقة بين نفقات التجهيز (PE) والمؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE) المبطنة بفترة واحدة هي علاقة طردية، هذا مؤشر جيد يعكس وجود تنوع اقتصادي؛

- وجود أثر سلبي لنفقات التسيير (RE) على المؤشر المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE)، بعبارة أخرى العلاقة بين نفقات التسيير ومؤشر التنوع الاقتصادي الذي يعبر عن التنوع الاقتصادي هي علاقة عكسية؛

- نموذج ARDL أعطى نتائج تتطابق مع النظرية الاقتصادية أفضل من نموذج VECM.

- النماذج المعتمدة في الدراسة صالحة، ولا تعاني من مشاكل القياس، وهذا ما أكدته نتائج اختبارات جودة التوفيق، واختبارات صلاحية النماذج؛

- كشفت نتائج دراسة العلاقة السببية حسب سببية جرانجر على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، أي العلاقة تتجه من نفقات التسيير نحو مؤشر هيرفندال هيرشمان والذي يعبر عن التنوع الاقتصادي، مع غياب العلاقة في الاتجاه المعاكس، وهذا ما يؤكد أن فرضية كينز والتي تشير أن اتجاه العلاقة من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي محققة؛

- كما أقرت نتائج تحليل دوال الاستجابة وجود رد فعل ايجابي استمر لغاية أربع سنوات وهذا يشير لاستجابة المتغير التابع (مؤشر هيرفندال هيرشمان) والذي يعبر عن التنوع الاقتصادي عند حدوث صدمة في مؤشر نفقات التجهيز، وهذا يدل على أن نفقات التجهيز تلعب دور فعال في التأثير على التنوع الاقتصادي بينما يوجد أثر سلبي لنفقات التجهيز على مؤشر هيرفندال هيرشمان في المدى القصير، وقد سجلت الاستجابة لصدمة الحاصلة بداية من السنة الثانية؛

- أثبتت النتائج أيضا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير والمؤشر الإجمالي للتخصيص؛

- وجود أثر ايجابي ذو علاقة طردية لأثر نفقات التجهيز على المؤشر الإجمالي للتخصيص في الأجل الطويل؛

- وجود أثر سلبي، انعكس في العلاقة العكسية بين نفقات التسيير ومؤشر الإجمالي للتخصيص في الأجل الطويل؛

- توجد علاقة سببية تتجه من المؤشر الإجمالي للتخصيص (SPE) نحو نفقات التجهيز (PE) ونفقات التسيير (RE)، أي التنوع الاقتصادي يسبب الإنفاق الحكومي، وهذه النتيجة تؤيد قانون واجنر الذي يستند على أن العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي وهو أحد أبعاد التنوع الاقتصادي المستعملة في الدراسة نحو الإنفاق الحكومي، وانعدام العلاقة في الاتجاه المعاكس؛

- وجود علاقة تبادلية بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال فترة الدراسة.

ثالثا- توصيات الدراسة:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات في النقاط الآتية:

- ترقية كفاءة الجهاز الإنتاجي وتفعيل الطاقات البشرية والمادية التي تتلاءم مع تكلفة التنمية.

- الاهتمام بأساليب التخطيط والتسيير الاقتصادي الخاصة بترقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الفلاحة والصناعة، والخدمات، وتنشيطها.

- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال التنوع الاقتصادي.

- يستوجب على الجزائر العمل بجدية والسهر على تطوير القطاعات خارج قطاع النفط بصفة عامة، وقطاع الصناعة والفلاحة بصفة خاصة، وهذا من أجل الاستعداد لأي اضطرابات تطرأ على مستوى أسعار النفط.

- العمل على ترقية سوق العمل الجزائرية من خلال تكوين الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- السعي نحو ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بما يسمح بالمنافسة في الأسواق العالمية، والتنسيق بين القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة والخدمات.

- وضع أجهزة مختصة تسهر على ترشيد الإنفاق الحكومي، وتبني الاستراتيجيات تسمح للدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط أن تقلل من الاعتماد على قطاع النفط من أجل التهيئ لمرحلة ما بعد النفط.

- العمل على بث روح المقاوالتية بين فئات الشباب من أجل التوجه نحو المؤسسات الناشئة كسبيل لتنويع مصادر الدخل.

- على الحكومة الجزائرية فرض رقابة صارمة من أجل محاربة صور الفساد التي تمس قطاع الإنفاق الحكومي، والتي تعرقل وصوله للفئات المعنية.

رابعاً- آفاق الدراسة:

- دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي -دراسة قياسية حالة الدول النفطية-؛

- دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر القوس القوطي؛

- دراسة العلاقة السببية بين الإيرادات الجبائية والتنويع الاقتصادي.

قائمتُ الحُمرِ اجمع

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الشمري، س. و محمد الدخيل، س. (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017). *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات*، (11)، الصفحات 02-18.
2. أحمد حشيش، ع. (1992). *أساسيات المالية العامة*. بيروت: دار النهضة العربية .
3. أدريوش، د. م. (2013). *سلسلة محاضرات في مقياس: الاقتصاد القياسي*. سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليايس.
4. الأشقر، أ. (2006). *الاقتصاد الكلي*. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
5. الأعسر، خ. (2016). *اقتصاديات المالية العامة*. القاهرة: دار الكتب المصرية.
6. البشير الحسن، ت. ج. و الوندأوي، ع. ف. (2013). قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010). *مجلة العلوم الاقتصادية*، 14(01)، الصفحات 32-51.
7. البطريق، ي. أ. (1984). *المالية العامة*. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
8. الجبوري، ب. م. و محمد الزامل، د. (2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012). *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 16(01)، الصفحات 190-202.
9. الجريدة الرسمية. (2019). *السنة الخامسة والخمسون، العدد 79، القانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية*.
10. الجريدة الرسمية. (2008). *السنة الخامسة والأربعون، العدد 44 القانون رقم 8 /15 المؤرخ في 3 أوت 2008*.
11. الجريدة الرسمية، رقم 28 / 1984. *المتعلق بقوانين المالية المادة 21 من القانون رقم 84/17. (المؤرخ في 07 جويلية 1984)*.
12. الجريدة الرسمية، رقم 28 / 1984. *المتعلق بقوانين المالية المادة 35 من القانون رقم 84/17. (المؤرخ في 07 جويلية 1984)*.
13. الجريدة الرسمية، رقم 28 / 1984. *المتعلق بقوانين المالية المادة 24 من القانون رقم 84/17. (المؤرخ في 07 جويلية 1984)*.
14. الجوزي، ج. (13 ماي، 2013). أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، 13 ماي.
15. الحاج، ط. (2009). *المالية العامة*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

16. الخطيب، م. ع. (2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 18(02)، الصفحات 203-231.
17. الديب، خ. ز. و الجهني، أ. ف. س. (2022). قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2021. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (47)، الصفحات 297-331.
18. *الديوان الوطني للإحصائيات*. (18 05, 2021). تم الاسترداد من <http://www.ons.dz>.
19. *الديوان الوطني للإحصائيات*. (25 01, 2022). تم الاسترداد من <http://www.ons.dz>.
20. الرويلي، ص. (1992). *اقتصاديات المالية العامة* (الطبعة 4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
21. الشارف، ن. ا. (2018). فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لاحتلال الواردات. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، (12)، الصفحات 43-45.
22. الشعراوي، س. م. (2005). *مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية*. المملكة العربية السعودية: مركز النشر العلمي، مطابع جامعة الملك عبد العزيز.
23. الصوفي، أ. س.، خاطر، ط. أ. و طالب، ع. ا. (2021). تحليل دوال الاستجابة للصدمات الاقتصادية ومكونات التباين في علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر-. *مجلة جامعة الأزهر، غزة سلسلة العلوم الانسانية*، 23(1)، الصفحات 181-210.
24. الطائي، ف. ع. (2010). التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق. *المجلة العراقية للعلوم الاحصائية*، (17)، الصفحات 293-308.
25. العابد برينيس، ش. و نور الهدى دحماني، ن. ا. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، 03(1)، الصفحات 17-32.
26. العقون، ع. ا. و بهناس، ا. (2019). تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 05(02)، الصفحات 77-95.
27. العكام، م. خ. (2018). *المالية العامة 1*. سورية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
28. العياطي، ج. و بن عزة، م. (2018). إشكالية تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*، 02(01)، الصفحات 06-15.
29. القيسي، أ. ح. (2015). *المالية العامة والتشريع الضريبي*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
30. القيسي، أ. ح. (2008). *المالية العامة والتشريع الضريبي*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
31. المديرية العامة للجمارك: (03 11, 2021). تم الاسترداد من <https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/2020-2.pdf>

32. آيت يحيى، س. (2014). *التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر*. أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 284.
33. أيوب يعقوب، أ. (2017). *التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصاريف العراقية*. *مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، 33*(31)، الصفحات 89-118.
34. باهي، م. (2019). *التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية*. أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة باجي مختار-عناينة: الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
35. باهي، م.، وروايبية، ك. (2012). *التنوع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط*. (العدد 05).
36. بدروني، ع. ا.، بلقلا، ب. و بن مريم، م. (2021). *قياس أثر النفقات العامة على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL*. *مجلة مجاميع المعرفة، أفريل، 07*(01)، الصفحات 393-408.
37. بدروني، ع. ا. (2022). *قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنوع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-*. أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، ص 247.
38. براهمي، ك.، قوريش، ن. و بن مريم، م. (2020). *التنمية البشرية والحجم الأمثل للحكومة: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017*. *مجلة الباحث، 20*(01)، الصفحات 443-455.
39. برباش، ع. و بوحلايس، م. خ. (2018). *قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017*. *مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، 03*(02)، الصفحات 66-45.
40. بصديق، م. (2009). *النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية*. أطروحة ماجستير، (غير منشورة). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 133.
41. بغداد، ب.، قعيد، ا. و شتحونة، ح. (يومي 25-26 02، 2019). *أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات-السعودية-الجزائر)*. ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر التنمية المتوازنة درايات في رؤية الملك سلمان الاقتصادية، جامعة الملك خالد-السعودية-، الصفحات 1-23.
42. بلطرش، ر. و طويطي، م. (2017). *علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام تصحيح الخطأ (ECM) للفترة (1970-2016)*. *مجلة إضافات اقتصادية، 01*(02)، الصفحات 201-220.
43. بليلة، ل. (2017). *الدور التنموي للدولة: بين تدابير ترشيد الإنفاق العام وضغوط الإنفاق الاجتماعي مع إشارة إلى واقع الجزائر*. *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 14*(01)، الصفحات 06-30.

44. بن جلول، خ.، بعلي، ح. و بن خليفة، أ. (2021). دراسة العلاقة السببية بين الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام سببية Toda-Yamamoto (TYDL). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(2)، الصفحات 103-120.
45. بن داودية. و. (2022). التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الجديد للفترة (2016-2030). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 18(28)، الصفحات 33-54.
46. بن زكورة، ا. و مسعودي، و. (2017). أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 2000/2014. المجلة المغربية للاقتصاد والمانجمنت، 04(1)، الصفحات 30-45.
47. بن سبع، ح. (2012). أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية " Var للفترة (1970-2010). أطروحة ماجستير، (غير منشورة)، -فرع اقتصاد كمي-، جامعة الجزائر 03. : كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 213.
48. بن سماعين، م. و رحمانى، س. (2021). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم: دراسة قياسية حالة الجزائر. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، 04(01)، الصفحات 220-241.
49. بن شعبان، ع. (2012). آثار عقد الأشغال العامة على طرفيه في التشريع الجزائري. أطروحة دكتوراه، (غير منشورة). جامعة منتوري/ قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 319.
50. بن عبد العزيز، ف. (2020). استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020). مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات الثقيلة لجامعة الجزائر 3، 09(01)، الصفحات 315-332.
51. بن عزة، م. و شليل، ع. ا. (2013). أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، 04(1)، الصفحات 68-90.
52. بن عزة، ه. (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 04(01)، الصفحات 127-143.
53. بن عطية، س. ا. (2021). مساهمة قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000/2019. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 17(26)، الصفحات 35-46.
54. بن عناية، ج. و سرير، ع. ا. (2016). تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR (1980-2014). مجلة الاقتصاد الجديد، 15(2)، الصفحات 43-58.
55. بن عودة، ح. و عبد القادر، ع. ا. (2020). انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018- دراسة تحليلية-. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*، 04(02)، الصفحات 43-58.

56. بن محمد، هـ. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد (5)، الصفحات 35-68.
57. بن مهدي، م. (2020). ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل إرساء مبادئ الحوكمة 2000-2017. الجزائر: جامعة لونيبي علي البلدية 2، 224.
58. بن ياني، م. وقارة، ا. (2021). تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017) باستخدام نموذج ARDL. مجلة مجاميع المعرفة، 07(03)، الصفحات 40-53.
59. بنك الجزائر. (2009). التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
60. بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
61. بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
62. بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
63. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
64. بنك الجزائر: (15 01 2022). تم الاسترداد من <http://www.banc-of-algeria.dz>.
65. بنك الجزائر: (10 01 2022). تم الاسترداد من <http://www.banc-of-algeria.dz>.
66. بهلول، م. ب. ح. (1991). سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
67. بواكر، ن. ا. (2016). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة (1970-201). مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة (3)، الصفحات 72-104.
68. بوبكر، م. و مكاي، هـ. (2021). تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة دفاتر بولكس، 10(01)، الصفحات 199-218.
69. بوجردة، س. (2016). علاقة الإنفاق العام بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2013. أطروحة دكتوراه، (غير منشورة). جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 212.
70. بوجمعة، ب. و ملوك، ع. (2016). تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016. مجلة الحوار الفكري، المجلد 11 (12)، الصفحات 12-30.
71. بوخالفة، ر. و أبيش، س. (2021). الخدمات العمومية بالجزائر في ظل الإتصال الخارجي بالبلدية. مجلة مجاميع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، 06(02)، الصفحات 541-567.
72. بوددخ، ك. (2010). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009. منكرة ماجستير، (غير منشورة). جامعة دالي إبراهيم، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 242.
73. بوسنة، خ. ا. (2015). الجمارك بين الوظيفتين الجبائية والاقتصادية. أطروحة دكتوراه، (غير منشورة). جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق، 291.

74. بوصبيح، ا. م. (2018). متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصادي الوطني وترقية الصادرات. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 11 (02) الصفحات 202-218.
75. بوطيب، ا. و غزالي، ع. (2019). أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990/ 2018 باستخدام نموذج ARDL. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 12 (02)، الصفحات 52-65.
76. بوفليح، ن. (2012). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. *أبحاث اقتصادية وإدارية*، 06 (02)، الصفحات 243-266.
77. بوفنش، و.، 2017. اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، 01 (05)، الصفحات 213-240.
78. بولحية، ع. (2011). دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2000-2004. *منكرة ماجستير، (غير منشورة)*. جامعة الجزائر 3، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 129.
79. تقروت، م.، رملة، م. و بدروني، ع. ا. (2021). قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017: دراسة قياسية باستخدام نموذج *ARDL. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*، الصفحات 81-93.
80. تمار، أ. (2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005-2019) باستخدام معطيات panal. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، 04 (2)، الصفحات 89-103.
81. ثائر مطلق، م. ع. (2012). *النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب*. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
82. جلال علي، ر.، محمد الزبيدي، خ. و هادي محمود، ز. (2017). تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الذرة الصفراء في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للمدة 1980-2014. *مجلة تكريت للعلوم الزراعية*، 17 (1)، الصفحات 274-286.
83. جودة، م. (2008). *التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
84. جوجراتي، د. (2015). *الاقتصاد القياسي*. (ترجمة: هند عبد الغفر عودة، عفاف حسين علي الدش، الجزء الثاني)، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
85. حداب، م. ا.، 2017. ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 03 (01)، الصفحات 176-189.
86. حدادي، ع. ا. و بن عبد الفتاح، د. (2017). آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 05 (01)، الصفحات 97-125.

87. حسن عباس، ز. و عدنان حميد ، خ. (2016). تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR العراق حالة تطبيقية (1970-2010). مجلة العلوم الاقتصادية، 11(41)، الصفحات 194-232.
88. خباية ، ع. ا. (2009). *أساسيات في إقتصاد المالية العامة*. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
89. دودين، ح. م. (2013). *التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام Spss*. الأردن، الطبعة 2: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
90. رحال، م. و بريكة، ا. (2017). دور السياسة المالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2010-2016). *مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة*، (48)، الصفحات 101-131.
91. رمضان، و. و عثمان، ح. (2019). أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، 05(04)، الصفحات 57-70.
92. زاوية، ر. و بوخاري، ع. ا. (2020). دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(1)*، الصفحات 927-944.
93. زغاشو، م. و دهان، م. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي -اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-. *مجلة العلوم الإنسانية، 28(03)*، الصفحات 69-86.
94. زغلول حلمي، خ. س. و المحمود ، ا. (2002). *الميزانية العامة الوسيط في المالية العامة*: د.د.ن.
95. زنقيلة، ع. ا. (2016). أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري-دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014). *مذكرة ماجستير، (غير منشورة)*. جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 98.
96. زيرمي، ن. (2011). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. *مذكرة ماجستير، (غير منشورة)*. جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم العلوم التجارية وعلوم التسيير، 243.
97. ساويح جبوري، ع. و يخلف، ص. (2019). إسهام التنوع الاقتصادي في تحقيق توازن الموازنة العامة بالجزائر. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 03(01)*، الصفحات 218-270.
98. سبكي ، و. و بالمقدم، م. (2019). اختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016). *مجلة الإستراتيجية والتنمية، 09(3)*، الصفحات 293-314.
99. ستيتي، ا. (2017). تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. *مجلة العلوم الاقتصادية، 18(2)*، الصفحات 155-168.
100. سراج، و. (2018). دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، 10(01)*، الصفحات 90-101.

101. سعود جايد، م. ا. و عقيل عميد، ج. ا. (2020). مدخل معاصر في علم المالية العامة (الطبعة 02).
تم الاسترداد من <https://www.researchgate.net/publication/338501183>
102. سعودي، ع. ا. (2019). التنوع الاقتصادي لمواجهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنوع-هيرشمان هيرفندال-. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 02(02)، الصفحات 01-22.
103. سعيد علي، م. ا. (2011). اقتصاديات المالية العامة. عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.
104. سلامة، و. و ولهة، و. (2018). واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (13)، الصفحات 141-152.
105. سبكي، و. و بالمقدم، م. (2019). اختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016). مجلة الإستراتيجية والتنمية، 09(3)، الصفحات 293-314.
106. شكر، م. أ. (2021). العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في مصر: مدى صلاحية قانون فاجنر أو فرضية كينز. مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، 58(3)، الصفحات 93-122.
107. شوريجي، م. (1994). الاقتصاد القياسي _ النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .
108. شيخي، م. (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. القاهرة: دار الحامد.
109. صاري، ا. (2019). التنوع الاقتصادي وتنوع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح). مجلة البشائر الاقتصادية، 05(02)، الصفحات 895-910.
110. صاري، ا. و بوضياف، م. (2019). سبل التنوع الاقتصادي لتنوع التنمية والتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، 10(01)، الصفحات 395-419.
111. صالح، م. و طارق، ر. (2019). التنوع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة، المجلد 01(04)، الصفحات 01-16.
112. صالح، ن. و مخناش، ف. (ديسمبر، 2012). واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014). مجلة رؤى اقتصادية، 02(03)، الصفحات 168-186.
113. صبيح، م. ح. (2016). تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014). بحوث إقتصادية عربية، 22(72)، الصفحات 95-118.
114. ضيف، أ. و بوعبدلي، ي. (2018). نحو نموذج تنموي قائم على التنوع الاقتصادي بالجزائر للتخلص من التبعية النفطية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 03(05)، الصفحات 148-160.
115. طالب، أ. (2015). تصنيف المحافظات السورية حسب الإنفاق الاستهلاكي للأسر باستخدام التحليل العنقودي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37(2)، الصفحات 45-64.

116. طالبى، و. (2020). دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018). *مجلة إلى الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 06(02)، الصفحات 561-572.
117. طبابعة، س. و عناني، س. (2017). السياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي -دراسة تحليلية للفترة (2001-2014). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 08(03)، الصفحات 183-203.
118. طويل، آ.، قندوز، ف. ا. و مرابط، آ. (2021). تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنوع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد-19)-دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي-، *Les Cahiers du Cread*، 37(03)، الصفحات 217-249.
119. عابي، و. (2019). حماية البيئة وتحريم التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)*. جامعة فرحات عباس -سطيف 1-، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 417.
120. عابي، و. سراي، ص. ومومن، س. (2019). الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة 1993-2017. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، 04(02)، الصفحات 59-80.
121. عامر، م.، هوارى، ع. و خنوس، س. (2023). تشخيص أعراض المرض الهولندي: حالة الجزائر 2000-2020، *مجلة دراسات اقتصادية*، 23(01)، الصفحات 226-250.
122. عايب، و. ع. ا. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والتوزيع.
123. عبد الجليل، ه. (2012). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-. *Les Cahier du Mecas*، 08(08)، الصفحات 128-137.
124. عبدوس، ع. ا. (2016). تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنوع في الجزائر. *مجلة الباحث الاقتصادي*، ديسمبر، 04(6)، الصفحات 123-105.
125. عثمانية، خ. و آيت يحيى، س. (2019). دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر، من خلال إختبار قانون فاجنر خلال الفترة (1967-2017). *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية*، 04(12)، الصفحات 28-41.
126. عجة، ا. (2007). التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخوص. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
127. عدلي ناشد، س. (2006). المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
128. عدلي ناشد، س. (2008). أساسيات المالية العامة النفقات العامة -الإيرادات العامة - الميزانية العامة. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

129. عزري، ح. (2020). أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)). أطروحة نكتوراه، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 375.
130. عصفور، م. ش. (2011). أصول الموازنة العامة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
131. عقون، ش. بوقجان، و. و بوفغور، خ. (2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019). مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 2(عدد خاص)، الصفحات 195-212.
132. علالي، م. (2017). الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 04(02)، الصفحات 12-29.
133. علي المزروعي، ع. س. و نجمة، إ. (2012). أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28(01)، الصفحات 611-650.
134. علي لحول، ع. كزار، م. ع. ا. و بن ديمة، ن. (2021). التنوع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020. مجلة دفاتر اقتصادية، 12(2)، الصفحات 149-164.
135. علي، ع. ا. و عزازي، ف. (2020). أثر التنوع الاقتصادي على النمو في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL (2018-1972)، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، 09(01)، الصفحات 333-358.
136. عمير، ح. و رحال، م. (2019). التحليل الكمي لأثر الإنفاق العمومي على التنوع الاقتصادي في الجزائر. مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي للعلوم الاقتصادية والعلوم القانونية والإدارية في ظل تحديات العولمة. متوفر على الموقع: <https://www.researchgate.net/publication/338104130>.
137. فليح العلي، ع. (2007). المالية العامة والتشريع المالي والضريبي. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
138. فليح، ح. خ. (2008). المالية العامة. الأردن: عالم الكتب الحديثة .
139. قاسمي، م. م. و جاري، ف. (2020). التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر للفترة: 2001-2017. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23)، الصفحات 139-150.
140. قانون رقم 01-21. (المؤرخ في 07 شوال عام 1442 الموافق ل22 ديسمبر 2001). يتضمن قانون المالية لسنة 2002.
141. قدروري، ط. (2014). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014. أطروحة نكتوراه، جامعة محمد خيضر -بسكرة- : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 348.

142. قروف، م. ك. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، المجلد 09 (02)، الصفحات 632-664.
143. قرومي، ح. و بن ناصر، م. (2017). ضرورة التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 06 (01)، الصفحات 260-275.
144. قميتي، ع. (2018). مساهمة الإنفاق العام على التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي -كوريا الجنوبية نموذجاً-. *مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، 02 (03)، الصفحات 272-291.
145. قناوي، ع. (2006). *أساسيات في: المالية العامة*. بالفيوم: دار العلم للنشر والتوزيع.
146. كربالي، ب. (2005). نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة*، 09 (01)، الصفحات 53-71.
147. كرمية، ت. مرياح، ط. ي. و مرياح، م. (2021). القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنوع الاقتصادي. *مجلة معارف*، 16 (01)، الصفحات 275-290.
148. كرمين، ا. و بقبق، ل. ا.، 2018. أثر الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1970-2014). *مجلة الاقتصاد والتنمية*، 06 (01)، الصفحات 255-264.
149. كريش، أ. (2017). التحليل العملي الاستكشافي باستخدام برنامج R. *مقال متوفر على موقع: <https://www.researchgate.net/publication/313752081>*
150. كمال الدين، أ. س. و مازري، ع. ا. (2021). تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1991-2019. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 04 (02)، الصفحات 106-126.
151. لمطوش، ا. و بوادو، ف. (2018). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965-2016). *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 02 (07)، الصفحات 169-185.
152. محرز، م. ع. (2010). *اقتصاديات المالية العامة* (الطبعة 4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
153. محرز، م. ع. (2005). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.
154. محمد زكي، م. (2010). *الإقتصاد القياسي بالأمثلة*. القاهرة: دار حميثرا للنشر.
155. محمد عبد القادر عطية، ع. ا. (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
156. محمد عبد القادر عطية، ع. ا. (2004). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
157. محمد ميلود، ق. و فاتح، ج.، 2020. التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة للفترة 2001-2017. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، المجلد 16 (23)، الصفحات 139-150.

158. مرزوقي، ع. و كشرود، ش. (مارس، 2018). تحديات خطاب التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم. مجلة الاقتصاد الصناعي، 01(14)، الصفحات 261-278.
159. مزعاش، ع. ا. (2011). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2008). أطروحة ماجستير، (غير منشورة). جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي -: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: 203.
160. مصطفىوي، ي. (2020). أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016). أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 314.
161. معارفي، ف. (2022). دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2019). مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 11(01)، الصفحات 87-110.
162. ملاوي، أ. و المجالي، أ. (2008). تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): (دراسة حالة الأردن (1970-2003). مجلة النهضة، 09(01)، الصفحات 125-142.
163. مناد، ا. و مزريق، ع. (2020). مدى مساهمة البرامج التنموية التي تتبناها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16(22)، الصفحات 207-222.
164. نوي، ن. (2018). التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية-دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 12(03)، الصفحات 180-194.
165. هدروق، أ. (2011). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008". أطروحة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر -3-: كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 135.
166. هوارى، س. و نقال، ف. (2021). أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 05(01)، الصفحات 73-92.
167. هيشر، أ. ا. (2016). مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012. أطروحة دكتوراه، (غير منشورة). تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

168. وكالة الأنباء الجزائرية. (2022, 03 24). تم الاسترداد من Direction Général de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie. Algérie Presse Service APS:

<http://www.aps.dz/>

169. يعقوبين، ص. (2020). واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12(01)، الصفحات 170-180.

170. يعقوبي، م. (2020). أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، 11(01 جزء 2)، الصفحات 317-338.

171. يونس، م.، محمد مندور، أ. و أحمد السريتي، ا. م. (2000). مبادئ الإقتصاد الكلي. الإسكندرية: مطبعة سامي لطباعة الأوفست والماستر.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abu-Eideh, O. (2015). Causality Between Public Expenditure and GDP Growth In Palestine: An Econometric Analysis Of Wagner's Law. *Journal of Economics and sustainable Development*, 06(02), pp. 189-199.
2. Andrei, D., & Andrie, L. (2015). Vector error correction model in explaining the association of some macroeconomic variables in Romania. *Procedia Economics and Finance*, 22, pp 568-576. doi:10.1016/S2212-5671(15)00261-0
3. Asteriou, D., & Hall, S. (2021). *Applied Econometrics*. Under exclusive licence to Macmillan Education Limited.
4. Atmania, K., & Ait Yahia , S. (2021, June). Wagner's Law in Algeria: An Econometric Analysis during 1967-2018. *Journal of Studies in Economics and Management*, 04(01), pp 750-769.
5. Bank d'Algeria. (2005). *Rapport 2004 Evolution Economique et Monetaire en Algerie*.
6. Banque d'Algérie . (2016). *Rapport 2015, Evolution économique et monétaire en Algérie*.
7. Banque d'Algerie. (2006). *Rapport 2005 Evolution économique et monétaire en Algerie*.
8. Banque d'Algérie. (2019). *Rapport 2018, Evolution économique et monétaire en Algérie*.
9. Banque d'algerie. (2013). *Rapport 2012, Evolution Economique et Monetaire en Algerie*.
10. Banque d'Algérie. (2015). *Rapport 2014 Evolution économique et monétaire en Algérie*.
11. Banque d'Algérie. (2018). *Rapport 2017, Evolution économique et monétaire en Algérie*.
12. Banque d'Algérie. (2009). *Rapport 2008, Evolution économique et monetaire en Algérie*.
13. Banque d'Algérie. (2012). *Rapport 2011, Evolution économique et monétaire en Algérie*.
14. Banque d'Algérie. (2014). *Rapport 2013, Evolution économique et monétaire en Algérie*.
15. Bashir Olayinka, K., & Eberechukwu E, E. (2018). Fiscal Policy and Diversification in Nigeria: A Time-Series Analysis. *Southeast Asian Journal of Economics*, 06(01), pp 91-112.

16. Bazàn , C., Alvarez-Quiroz, V. J. & Olivares, Y. M.(2022). Wagner's Law vs.Keynesian Hypothesis: Dynamic Impacts. *Sustainability*, 14(10431), pp. 1-25.
17. Ben Hammouda, H., Oulmane, N., & Sadni Jallab, M. (2009). D'une Diversification Spontanée A Une Diversification Organisée: Quelles Politiques Pour diversifier les économies d'afrique du Nord? *Revue économique*, 60(01), pp. 133-155.
18. Benmehaia, A. M. & Brabez, F.(2016). Determinants of On-Farm Diversification Among Rural Households: Empirical Evidence From Northern Algeria. *International Journal of Food and Agricultural Economics and Finance*, 04(02), pp. 1-13. DOI:10.22004/ag.econ.234912.
19. Bitrus Nakah, B.(2013). The Dutch Disease and Diversification of an Economy: Some Case Studies. *Journal of Humanities and Social Science*, 15(05), pp. 06-14.
20. Bouragba, K. & Sebti, K.(2016). Towards Economic Diversification in Algeria: A perspective from UAE & Malaysia. *Revue L'alterative Economique*, 03(02), pp. 1-17.
21. Bourbounnais, R. (2015). *Econométrie course et exercices corrigés* (éd. 9 édition). Paris: Dunod.
22. Bourbounnais, R. (2018). *Econométrie* (éd. 10 édition). Paris: Dunod.
23. Bourbounnais, R., & Terraza, M. (2010). *Analyse des séries temporelles Application à l'économie et à la gestion* (éd. 3 édition). Paris: Dunod.
24. Bretteville-Jensen, A., Costa Stori, C., Kattau, T., Mikulic, S., Trigueiros, F., Papamalis, F., . . . Tsarev, S. (2017). *Public Expenditure On Reduction Policies*. European Monitoring Centre.
25. Brown, S., Howard, C., Stella, J., & Spence, U. (2006). *Guide to Economic Indicators Making Sense of Economics, sixth edition*. London: Exmouth House.
26. By Okoro, A. (2013). Government Spending and Economic Growth in Nigeria (1980-2011). *Global Journal of Management and Business Research Economics and Commerce, Vol 13*(05), pp 21-30.
27. Cadot, O., & Strauss-Kahn, V. (2011). Export Diversification: What's Behind the Hump? *The Review of Economics and Statistics*, 93(02), pp 590-560.
28. Cauvery , R., Sudha Nayak, U., Girija, M., Kruparani , N., & Meenakshi, R. (2007). *Public Finance*. New Delhi: S. Chand & Company LTD.
29. Chan Lee, J., Yi Joong, W. & Young Jei, S.(2019). Study of Relationship betweenGovernmentExpenditures and EconomicGrowth for Chaina and korea. www.mdpi.com/journal/sustainability.pdf, DOI:10.3390/su11226344.
30. Chatfield Chris . (2004) *The Analysis of Time Series: An Introduction*.6 th Edition: Chapman & Hall CRC Press.
31. Cullen s, H.(2017). WP17-2 Kicking a Crude Habit : Diversifying Away from Oil and Gas in the 21st Century. *Working Paper Peterson Institute For International Economics*.
32. Das, P. (2019). *Econometrics in Theory and Practice Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data With Stata 15.1*. India: Springer.
33. Dickey, D., & Pantula, S. (1987). Determining the order of differencing in autoregressive processes. *Journal of Business & Economic Statistics*, 05(04), pp 455-461. Récupéré sur <http://links.jstor.org/sici?sici=0735-0015%28198710%295%3A4%3C455%3ADTOODI%3E2.0.CO%3B2-M>.
34. Dilfraz, S. (n.d.). *Public Finance*. New Delhi: Laxmi Publications (p) LTD, Lovely Professional University Phagwara.
35. Dimitrios, A., & Stephen, G. (2007). *Applied Econometrics* (Revised édition ed.). New Yourk: Palgrave Macmillan.
36. Dimitrios, A., & Stephen, G. (2011). *Applied Econometrics* (2 édition ed.). New York: Palgrave Macmillan.

37. Dione, L.-A. (2016). Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique: analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement. *Docteur, Science Economique*,. France: Université Bourgogne Franche-Comté.
38. Dupuy, M. (2006). *Finance Internationale*. Paris: Danger le photocopillage tu le livre.
39. Ejoh, N. O. P., Okpa, I. B. & Ogon, A. E. (2016). The Relationship between Revenue Diversification and Government Spending In Cross River State. *Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 07(01), pp. 12-19.
40. Elhannani, F., Boussalem, A., & Benbouziane, M. (2018). Economic Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Investigation. *Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association*, 20(01), pp 54-68.
41. Elhassan, T., & Braima, B. (2020). Impact of Khartoum Stock Exchange market performance on economic growth: An autoregressive distributed lag ARDL bounds testing model. *Economies*, 8(4), pp. 1-16. Récupéré sur <http://doi.org/10.3390/economies8040086>
42. Elliott, G., Rothenberg, T., & Stock, J. (1996). Efficient tests for an autoregressive unit root. *Econometrica*, 64(04), pp 813-836.
43. Elodie, M. (2021). Diversification du commerce, vulnérabilité et développement économique. *These Pour obtenir le diplôme de doctorat Spécialité Sciences Economiques*. Préparée au sein de L'Université de Rouen Normandie.
44. Fatukasi, B., Olorunleke, G., Olajide, G., & Alimi, R. (2015). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria. *European Journal of Business and Management*, 07(08), pp 26-34. Récupéré sur <http://www.iiste.org>
45. Florian, K. (2012). Diversification vs. Specialization as alternative Strategies for economic development: Can we settle a debate by looking at the empirical evidence? *Development policy, Statistics and Research Branch Working Paper 3*,.
46. Gabriel, C., Hlanganipai, N., Mangena, M. & Yewukai, R. (2014). The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa. *Mediterranean Journal of Social Sciences MC SER Publishing, Rome-Italy*, 05(01), pp. 109-118. DOI: 10.5901/mjss.v5n1p109.
47. Galb, A. (2010). Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles. *Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, Finance et développement*.
48. Gartchie Gatsi, J., Owusu Appiah, M., & Addo Gyan, J. (2019). A test of Wagners hypothesis for the Ghanaian economy. *Cogent Business & Management*, 06(01), pp 1-12. doi:<https://doi.org/10.1080/23311975.2019.1647773>
49. Gelb, A. (2010). Economic Diversification in Resource Rich Countries, seminar on natural resources finance & development: confronting old & new challenges. *Organized by the central bank of Algeria & IFM*.
50. Gebrehiwot, K. (2015). The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 06(13), pp 155-168. Récupéré sur <http://www.iiste.org>
51. Ghazy, N., Ghoneim, H., & Paparas, D. (2021). The validity of Wagner's law in Egypt from 1960-2018. *Review of Economic and Political Science*, 06(02), pp 98-117. doi:10.1108/REPS-01-2020-0004

52. GIZ, & tool, U. E. (2015). Diversification-Domestic and Export Dimensions. *on website: <http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-Export-Dimensions/24-25>*.
53. Gujarati, D. (2003). *Basic Econometrics* (4th édition ed.). New Yourk: McGraw-Hill Companies.
54. Halicioglu, F. (2003). Testing Wagner's Law for Turhey, 1960-2000. *REV. Middle East Econ. FIN, 01(02)*, pp 129-140.
55. Hall, D. (2010). Why We Need Public Spending. *PSIRU, Business School, University of Greenwich, Park Row, London SE10 9LS, UK, .*
56. Hartmann, D. (2014). *Economic Complexity and Human Development How economic diversification and social networks affect human ageny and welfare*. New York: Routledge Studies in Development Economics.
57. Hartmann, D., & Pyka, A. (2013). Innovatio, Economic Diversification and Human Development. *CC Innovation and Knoawledge, FZID Discussion paper 65*.
58. Hatice Pehlivan, J., & Katircioglu, S. (2010). The Bounds Test Approach for Cointegration and Causality between Financial Development, International Trade and Economic Growth: The Case of Cyprus. *Journal Applied Economics, 42(13)*, pp 1-18. doi:10.1080/00036840701721661
59. Herzer, D., & Nowak-lehmann D, F. (2006). Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile. *Research Committee On Development Economics(AEL), German Economic Association, Leibniz Information centre For Economics (12)*, pp 01-24. *on website:<http://hdl.handle.net/10419/19840>*.
60. Hill , R., Griffiths, W., & Lim , G. (2011). *Principles of Econometriecs* (éd. 4th édition). Wiley: John Wiley & Sons, Inc.
61. Hitory , T., & Philips, C. (1993). Vector Autoregression and Causality. *Econometrica Working Papier, 61(06)*.
62. Hunter, T. (2014). Law and policy frameworks for local content in the devlopment of petroleum resources: Norwegian and Australian perspectives on cross-sectoral linkages and economic diversification. *Journal Mineral Economics, Aberdeen Institute of Energy, 27(02)*, pp 115-126. Doi:10.1007/s13563-014-0051-y.
63. Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). Stages of Diversification. *American Economic Review, 93(01)*, pp 63-86.
64. Irwin, D. (2020). 20-10 The Rise and Fall of Import Substitution. *Peterson Institute for international economics*.
65. Jacobs, D., Hélis, J.-L., & Bouley, D. (2009). Bedjet Classification. *International Monetary Fund*.
66. Jain, T. (2007). *Public Finance and International Trade*. New Delhi: V.K. Publications.
67. Javed, A., & Ahmad Khan, W. (2021). Wagner's Hypothesis In India: An Empirical Investigation Using Bivariat framework. *18(06)*, pp 1143-1159. Récupéré sur <http://www.webology.org>
68. Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control, 12*, pp 54-231.
69. José da, S. (1998). The Productive Role of Public Infrastructure. A Critical Review of Recent Literature . *38th Congress of European Regional Science Association, Vienna*.
70. José R., L.-c., Walkenhorst, P., & Diop, N. (2010). « *Trade Competitiveness Of The Middle East and North Africa policies for Export Diversification* ». The World Bank.
71. Jounas, K. (2018). Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: éléments de théorie et pratiques sur logiciels. *licene. Congo-Kinshasa*, pp. 1-54. Récupéré sur <https://hal.science/cel-01766214>

72. JOYA, M. (2017). Trois essais sur la volatilité macroéconomique, la diversification productive, et les liaisons intersectorielles. *Ecole Doctorale " Enterprise, Economie, Société" Spécialité: Sciences Economiques, Université de Bordeaux.*
73. Kaiser, H. (1974). An Index of Factorial Simplicity. *Psychometrika*, 39(1), pp. 31-36.
74. Keho, Y. (2017). Threshold Cointegration, Asymmetric Causality and Wagner's Law: The African Experience Revisited. *International Journal of Economics and Finance*, 09(05), Lapteacru, I. (2012). Assessing Lending market concentration in Bulgaria: the application of a new measure of concentration. *The European Journal of Comparative Economic*, Vol 09(01), pp 79-102.
75. Lapteacru, I. (2012). Assessing Lending market concentration in Bulgaria: the application of a new measure of concentration. *The European Journal of Comparative Economic*, Vol 09(01), pp 79-102.
76. Lavoie, E. (novembre 23. 2006). La Diversification une stratégie d'entreprise! *Colloque de l'entrepreneur gestionnaire et si on gérait autrement.*
77. Le-Yin, Z. H., & Unfccc. (october 18-1-. 2003). Workshop on Economic Diversification. *Teheran, Islamic Republic of Iran.*
78. pp 171-180. doi:10.5539/ijef.v9n5p171
79. Magableh, M. (2006). A Theoretical and Empirical Analysis of the Wagner Hypothesis of Public Expenditure Growth. *A Thesis Submitted in Fulfilment of the Requirements for the Degree of Doctor of Phil Osophy . School of Economics and Finance University of Western sydney.*
80. Maldonado, A., Pérez-Ocon, R., & Herrera, A. (2007). Depression and cognition: New insights from the Lorenz curve and the Gini index. *International Journal of Clinical and Health Psychology*, 07(01), pp 21-39.
81. Maliki , S., Si Mohammed , K., Hassaine , A., & Hartani, A. (2021). Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing. *Review MECAS*, 17(01), pp. 10-24.
82. Martin, H. (2013). Economic diversification in GCC Countries: Past Record and future trends. *Kuwait Program on development, Governance and globalization in the gulf states, The London School of economic and political science "LSE", london(N° 27).*
83. Maruf, N., & Aatur Rahman, A. (2016). Democracy and Economic Diversification: Experience from Bangladesh. *World Review of Business Research*, 06(03), pp 61-70.
84. Masroor, A. (2014). Government Expenditure and Economic Growth: An Econometric Test for India. *International Journal of Science and Humanities Research*, 02(03), pp. 79-88. doi:www.researchpublish.com
85. Mecheri , M., & Bouketir, D. (2019). Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical study according to Wanger's Law of Increasing Public Expenditure. *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies*, 06(02), pp 225-241.
86. Michael, L. (2017). What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing ountries? *UCLA and OXFORD University.*
87. Michel, T. (1994). *Méthodes statistiques en gestion.* Paris: Dunod.
88. Najambou, P. (2013). la diversification économique territoriale au gabon: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives. *du doctorat en développement régional programme offert conjointement par l'université du québec à chicoutimi et l'université du quebec à rimouski.* université du québec.
89. Nations, U. (2018). *Diversification et création de valeur ajoutée.* Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement.

90. Ng, S., & Perron, P. (2001). Lag length selection and the construction of unit root tests with good size and power. *Econometrica*, 69(06), pp 1519-1554. doi:http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp
91. Norashida, O., Zulkornain, Y., Gul, A., & Mohd Mansor, I. (2018). Impact of Government Spending on Fdi Inflows: The Case Asean-5, China and India. *International Journal of Business and Society*, 19(0 2), pp 401-414.
92. Ogechi, A., & Olaniyi, E. (2017). Financial Inclusion, Financial Development, and Economic Diversification In Nigeria. *The Journal of Developing Areas*, 51(03), pp 1-15. DOI:10.1353/jda.2017.0057
93. Ohunye, F., Agbaeze, E., Omonona, S., & Obainen, J. (2019). Economic Diversification and National Development in Nigeria: Challenges and Prospects. *International Journal of Mechanical Engineering and Technology (IJMET)*, 10(08), pp 98-108 .
94. Okafor, G., Ugwuegbe , S., Ugochukwu, & CHijindu, E. (2016). Foreign Capital Inflows and Nigerian Economic Growth Nexus: A Toda Yamamoto Approach. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 04(03), pp 16-26. Récupéré sur www.eajournals.org
95. Olayinka Kolawole, B., & Eberchukwu E, E. (2018). Fiscal Policy and Diversification in Nigeria: A Time-Series Analysis. *Southeast Asian Journal of Economics*, 06(01), pp 91-112.
96. Osakwe, P. N. (2007). Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A new test of existing theories. *Economic commission for Africa, ATPC Work in progress* (61), PP 01-31.
97. Oteng-Abayie, E., & Frimpong , J. (2006). Bounds Testing Approach to Cointegration: An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships. *Journal of applied Sciences*, 03(11), pp 2079-2085.
98. Paul G, H. (2008). Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges. *Centre for economic reform and transformation School of Management and Languages, Heriot-WattUniversity, Discussion paper04/2008*.
99. Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Economics* (16), pp 289-326.
100. Pirasteh, H., Sayadi, M., & saghafi, M. (2009). Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region: Concentration or Diversification? *Iranian Economic Review*, 14(23), pp 106-130.
101. Phillips, P., & Jin, S. (2002). The KPSS test with seasonal dummies. *Economics Letters*, 77, pp 239-243.
102. Phillips, P., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biométrie*, 02(75), pp 335-346.
103. Ramachandra, N. (1993). Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh). *PHD Thesis-Faculty of Commerce and Management Studies*. Andhra University, Vishkapatman, INDIA, Chapter 1.
104. Ridwan , A., & Paul B, S. (1991). Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability? *policy, Research, and External Affairs, Southern Africa Department Africa Regional Office, the World Bank*.
105. Sandford, C. (1987). *Economic of Public Finance* (Third edition ed.). New York: Pergamon Press.
106. Severin Yves, K. (2007). Diversification Economique en Afrique Centrale: Etats des Lieux et Enseignements . <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/9602/>, date de view: 10/01/2022, 15:28, p. MPRA Paper No9602.

107. Shonchoy, A. (2010). Determinantes of Government Consumption Expenditure in Developing Countries: A Panel Data Analysis. *Institute of Developing Economies, "IDE"*(266), pp 1-44.
108. Sirag, A., Khalil, S., Guendouz, A., & Elshazly, A. (2023, Februry). The Effect of Inflation Rates on Long-Run Economic Growth in Arab Countries. *Arab Monetary Fund*, pp. 2-26. Récupéré sur <https://www.amf.org.ae/en/publications/economic-studies/effect-inflation-rates-long-run-economic-growth-arab-countries>
109. Shevchuk, V., & Kopych, R. (2017). Modelling of Fiscal Policy Effects on Agriculture And Industry In Ukraine. *Information Systems in Management*, 06(02), pp. 131-142.
110. Solanki, M., & Sen, V. (2015). *Public Expenditure, Economic Growth and Inflation*. New Delhi: Allied Publishers Pvt. Ltd.
111. Srinivasan , P. (2013). Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The India Case. *Int. Journal of Economics and Management*, 07(02), pp 335-347.
112. Stock, J., & Watson, M. (2015). *Introduction to Econometrics* (éd. 3rd édition). New York: Maxwell Macmillan Canada.
113. Sudarsono, H. (2010). The Relationship between economic growth and government spending: A case study of oic countries. *Journal Ekonimic Pembangunan*, 11(2), pp. 149-159.
114. Sunday , A., Clement A, U., & Eteng U, O. (2013). Beyond Oil: Dual-Imperatives for Diversifying the Negerian Economy. *Journal of Management and Strategy*, 04(03), pp 81-93. Retrieved from www.sciedu.ca/jms
115. Taherdoost, H., Sahibuddin, S., & Jalaliyoon, N. (2020). Expoloratory Factor Analysis; Concepts and Theory. *Advances in Applied and Pure Mathematics*(27), pp. 375-382. doi:<https://hal.science/hal-02557344>
116. Tim, G., Reda, C., Fuad, H., Amgad, H., & Padamja, K. (2014). Economic Diversification in the GCC : The past, the present, and the Future. *International Monetary Fund*.
117. United, N . (2016). The Concept of Economic Diversification in the context of Response Measures. *Technical Paper By the Secretariat, Framewoek Convention on Climate Change (FCCc)*.
118. United, N. (2011). *Economic Diversification In Africa: A Review of Selected Countries*.
119. Verma, S., & Arora, R. (2010). Does the Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis. *Eurasian Journal of Business and Economic*, 03(05), pp 77-91.
120. Wardhani, R., Rossieta, H., & Martani, D. (2017). Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia. *Int. J. Public Sector Performance Management*, 03(01), pp 77-102.
121. Watkins, M. (2018). Exporatory Factor Analysis: A Guide to Best Practice. *Journal of Black Psychology*, 44(03), pp. 219-246. DOI:10.1177/0095798418771807
122. Zivot , E. (2000). Notes on Structural VAR Modiling. *This version: June 5, 2000 Copyright 2000 Eric Zivot, All Rights Reserved* , pp 1-18.

العمل الحق

الملحق رقم (01): اختبار KMO

```
> kmo(r)
Kaiser-Meyer-Olkin factor adequacy
Call: kmo(r = r)
Overall MSA = 0.74
MSA for each item =
  NEER    INF    PIB/GDP    TE    M    X    PE
0.92    0.70    0.42    0.32    0.68    0.76    0.72
  RE
0.76
```

الملحق رقم (02): اختبار Bartlett

```
> ctest.bartlett(r, n=55)
$chisq
[1] 581.9321
$p.value
[1] 7.771392e-105
$df
[1] 28
```

الملحق رقم (03): محدد المصفوفة

```
> det(r)
[1] 9.895724e-06
> view(r)
```

الملحق رقم (04): مصفوفة العوامل بعد التدوير باستخدام طريقة Varimax

Composante	Variance totale expliquée								
	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	4,755	59,440	59,440	4,755	59,440	59,440	4,711	58,887	58,887
2	1,234	15,423	74,863	1,234	15,423	74,863	1,223	15,291	74,178
3	1,074	13,422	88,285	1,074	13,422	88,285	1,129	14,107	88,285
4	,595	7,439	95,724						
5	,189	2,365	98,090						
6	,121	1,508	99,598						
7	,028	,351	99,949						
8	,004	,051	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

الملحق رقم (05): تشعبات المتغيرات على العوامل بعد التدوير باستخدام Varimax

Rotation de la matrice des composantes ^a			
	Composante		
	1	2	3
M	,979		
PE	,977		
RE	,977		
X	,943		
NEER	,917		
PIB/GDP		,805	,305
INF		-,754	,301
TE			,950

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.^a

a. Convergence de la rotation dans 4 itérations.

الملحق رقم (06): الإحصاءات الوصفية

	LNHHI	LNPE	LNRE
Mean	-0.925839	4.773193	5.398740
Median	-0.891598	5.221490	5.800304
Maximum	-0.597837	8.019383	8.602288
Minimum	-1.560648	-0.174353	1.223775
Std. Dev.	0.238735	2.481735	2.454733
Skewness	-0.344906	-0.311293	-0.249137
Kurtosis	2.208261	1.899950	1.687201
Jarque-Bera	2.527003	3.661446	4.518522
Probability	0.282662	0.160298	0.104428
Sum	-50.92117	262.5256	296.9307
Sum Sq. Dev.	3.077700	332.5865	325.3885
Observations	55	55	55

الملحق رقم (07): خاص باستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level	5% level	5% level	5% level
10% level	10% level	10% level	10% level	10% level
Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel
t-Statistic Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Phillips-Perron test statistic	Phillips-Perron test statistic	Phillips-Perron test statistic	Phillips-Perron test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level	5% level	5% level	5% level
10% level	10% level	10% level	10% level	10% level
Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	> adf.test(LNPE) Augmented Dickey-Fuller Test data: LNPE Dickey-Fuller = -1.8225, Lag order = 3, p-value = 0.6461 alternative hypothesis: stationary		> pp.test(LNPE) Phillips-Perron Unit Root Test data: LNPE Dickey-Fuller Z(alpha) = -5.5602, Truncation lag parameter = 3, p-value = 0.7875 alternative hypothesis: stationary
Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*	> adf.test(LNRE) Augmented Dickey-Fuller Test data: LNRE Dickey-Fuller = -0.87711, Lag order = 3, p-value = 0.9493 alternative hypothesis: stationary		> pp.test(LNRE) Phillips-Perron Unit Root Test data: LNRE Dickey-Fuller Z(alpha) = -1.2533, Truncation lag parameter = 3, p-value = 0.9811 alternative hypothesis: stationary
Phillips-Perron test statistic	Phillips-Perron test statistic	> adf.test(dlnpe) Augmented Dickey-Fuller Test data: dlnpe Dickey-Fuller = -4.2456, Lag order = 3, p-value = 0.01 alternative hypothesis: stationary		> adf.test(dlnpe) Augmented Dickey-Fuller Test data: dlnpe Dickey-Fuller = -4.2456, Lag order = 3, p-value = 0.01 alternative hypothesis: stationary
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Phillips-Perron Unit Root Test data: dlnpe Dickey-Fuller Z(alpha) = -50.405, Truncation lag parameter = 3, p-value = 0.01 alternative hypothesis: stationary		Phillips-Perron Unit Root Test data: dlnpe Dickey-Fuller Z(alpha) = -50.405, Truncation lag parameter = 3, p-value = 0.01 alternative hypothesis: stationary
5% level	5% level	ADF tests for variable RE The Dickey-Fuller regression includes an intercept and a linear trend Sample period from 1969 to 2012 53 observations used in the estimation of all ADF regressions.		ADF tests for variable RE The Dickey-Fuller regression includes an intercept and a linear trend Sample period from 1969 to 2012 53 observations used in the estimation of all ADF regressions.
10% level	10% level	ADF tests for variable RE The Dickey-Fuller regression includes an intercept and a linear trend Sample period from 1969 to 2012 53 observations used in the estimation of all ADF regressions.		ADF tests for variable RE The Dickey-Fuller regression includes an intercept and a linear trend Sample period from 1969 to 2012 53 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level	5% level	5% level	5% level
10% level	10% level	10% level	10% level	10% level
Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)	Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)
Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Phillips-Perron test statistic	Phillips-Perron test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level	Test critical values: 5% level	Test critical values: 5% level	Test critical values: 5% level
10% level	10% level	Test critical values: 10% level	Test critical values: 10% level	Test critical values: 10% level
MacKinnon (1996) one-sided p-values.	MacKinnon (1996) one-sided p-values.	MacKinnon (1996) one-sided p-values.	MacKinnon (1996) one-sided p-values.	MacKinnon (1996) one-sided p-values.

<p>Phillips-Perron Unit Root test applied to DFF, Window Length = 14 Computations include an intercept and a linear trend 53 observations used in computations. Sample period from 1969 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -6.5491</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4952</p>	<p>Phillips-Perron This Root test applied to DFF, Window Length = 14 Computations include an intercept and a linear trend 53 observations used in computations. Sample period from 1969 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -6.7001</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4952</p>	<p>ADF tests for variable DRE The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend 53 observations used in the estimation of all ADF regressions. Sample period from 1970 to 2021</p> <p>Test Statistic: LL ADF ADFC ADFD DF -0.3710 -156.3976 -155.3976 -362.3244 -360.5197 ADF(1) -5.5179 -155.1401 -155.1401 -363.0426 -361.6163</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4959</p>	<p>ADF tests for variable DRE The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend 53 observations used in the estimation of all ADF regressions. Sample period from 1970 to 2021</p> <p>Test Statistic: LL ADF ADFC ADFD DF -0.3710 -156.3976 -155.3976 -362.3244 -360.5197 ADF(1) -5.5179 -155.1401 -155.1401 -363.0426 -361.6163</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4959</p>																																																																								
<p>Phillips-Perron This Root test applied to FF, Window Length = 14 Computations include an intercept and a linear trend 54 observations used in computations. Sample period from 1968 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -1.5422</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4953</p>	<p>Phillips-Perron This Root test applied to FF, Window Length = 14 Computations include an intercept and a linear trend 54 observations used in computations. Sample period from 1968 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -1.5422</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4953</p>	<p>Phillips-Perron This Root test applied to DRE, Window Length = 14 Computations include an intercept and a linear trend 53 observations used in computations. Sample period from 1969 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -6.5314</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4952</p>	<p>Phillips-Perron This Root test applied to DRE, Window Length = 14 Computations include an intercept but not a trend 54 observations used in computations. Sample period from 1969 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -6.5314</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4952</p>																																																																								
<p>Null Hypothesis: SPE has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-0.174024</td> <td>0.6188</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.608490</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.946996</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.612934</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-0.174024	0.6188	Test critical values:			1% level	-2.608490		5% level	-1.946996		10% level	-1.612934		<p>Phillips-Perron This Root test applied to DRE, Window Length = 14 Computations include an intercept and a linear trend 53 observations used in computations. Sample period from 1969 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -5.3225</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4953</p>	<p>Phillips-Perron This Root test applied to DRE, Window Length = 14 Computations include an intercept and a linear trend 53 observations used in computations. Sample period from 1969 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -6.5314</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4952</p>	<p>Phillips-Perron This Root test applied to DRE, Window Length = 14 Computations include an intercept but not a trend 54 observations used in computations. Sample period from 1969 to 2021</p> <p>Test Statistic FF -6.5314</p> <p>95% published asymptotic critical value corresponding to ADF(α) = -1.4952</p>																																																						
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																									
Phillips-Perron test statistic	-0.174024	0.6188																																																																									
Test critical values:																																																																											
1% level	-2.608490																																																																										
5% level	-1.946996																																																																										
10% level	-1.612934																																																																										
<p>Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-10.05388</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-4.140658</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.496960</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.177579</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-10.05388	0.0000	Test critical values:			1% level	-4.140658		5% level	-3.496960		10% level	-3.177579		<p>Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-9.591632</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.608324</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.947119</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.612867</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-9.591632	0.0000	Test critical values:			1% level	-2.608324		5% level	-1.947119		10% level	-1.612867		<p>Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-9.496299</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.560019</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.917650</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.596689</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-9.496299	0.0000	Test critical values:			1% level	-3.560019		5% level	-2.917650		10% level	-2.596689		<p>Null Hypothesis: D(SPE) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-9.496299</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.560019</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.917650</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.596689</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-9.496299	0.0000	Test critical values:			1% level	-3.560019		5% level	-2.917650		10% level	-2.596689	
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																									
Phillips-Perron test statistic	-10.05388	0.0000																																																																									
Test critical values:																																																																											
1% level	-4.140658																																																																										
5% level	-3.496960																																																																										
10% level	-3.177579																																																																										
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																									
Phillips-Perron test statistic	-9.591632	0.0000																																																																									
Test critical values:																																																																											
1% level	-2.608324																																																																										
5% level	-1.947119																																																																										
10% level	-1.612867																																																																										
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																									
Phillips-Perron test statistic	-9.496299	0.0000																																																																									
Test critical values:																																																																											
1% level	-3.560019																																																																										
5% level	-2.917650																																																																										
10% level	-2.596689																																																																										
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																									
Phillips-Perron test statistic	-9.496299	0.0000																																																																									
Test critical values:																																																																											
1% level	-3.560019																																																																										
5% level	-2.917650																																																																										
10% level	-2.596689																																																																										

ملحق رقم (08) اختبارات غير موسمية

<p>Null Hypothesis: LNPE has a unit root Exogenous: Constant Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample: 1967 2021 Included observations: 55</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 442.5392 Test critical values: 1% level 1.878000, 5% level 2.984000, 10% level 3.936000</p>	<p>Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample: 1967 2021 Included observations: 55</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 13.83900 Test critical values: 1% level 4.224000, 5% level 5.712000, 10% level 6.772000</p>	<p>Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: Constant Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample: 1967 2021 Included observations: 55</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 4.501518 Test critical values: 1% level 1.878000, 5% level 2.984000, 10% level 3.936000</p>	<p>Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 3.404597 Test critical values: 1% level 4.223200, 5% level 5.713600, 10% level 6.771600</p>																																																																																																																								
<p>Null Hypothesis: D(LNPE) has a unit root Exogenous: Constant Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 1.888654 Test critical values: 1% level 1.876400, 5% level 2.981200, 10% level 3.930800</p>	<p>Null Hypothesis: LNPE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample: 1967 2021 Included observations: 55</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 29.77939 Test critical values: 1% level 4.224000, 5% level 5.712000, 10% level 6.772000</p>	<p>Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 1.067102 Test critical values: 1% level 1.876400, 5% level 2.981200, 10% level 3.930800</p>	<p>Null Hypothesis: LNRE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample: 1967 2021 Included observations: 55</p> <p>P-Statistic</p> <p>Elliott-Rosenberg-Stock test statistic 31.32903 Test critical values: 1% level 4.224000, 5% level 5.712000, 10% level 6.772000</p>																																																																																																																								
<p>Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS-detrended AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>-26.1190</td> <td>-3.61291</td> <td>0.13631</td> <td>3.496445</td> </tr> <tr> <td>Asymptotic critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1%</td> <td>-23.8000</td> <td>-3.42000</td> <td>0.14300</td> <td>4.03000</td> </tr> <tr> <td>5%</td> <td>-17.3000</td> <td>-2.91000</td> <td>0.16800</td> <td>5.48000</td> </tr> <tr> <td>10%</td> <td>-14.2000</td> <td>-2.62000</td> <td>0.18500</td> <td>6.67000</td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	-26.1190	-3.61291	0.13631	3.496445	Asymptotic critical values:					1%	-23.8000	-3.42000	0.14300	4.03000	5%	-17.3000	-2.91000	0.16800	5.48000	10%	-14.2000	-2.62000	0.18500	6.67000	<p>Null Hypothesis: D(LNHHI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS-detrended AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>-26.3273</td> <td>-3.61158</td> <td>0.13718</td> <td>0.98482</td> </tr> <tr> <td>Asymptotic critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1%</td> <td>-23.8000</td> <td>-3.42000</td> <td>0.14300</td> <td>1.78000</td> </tr> <tr> <td>5%</td> <td>-13.8000</td> <td>-1.98000</td> <td>0.23300</td> <td>3.17000</td> </tr> <tr> <td>10%</td> <td>-8.70000</td> <td>-1.62000</td> <td>0.27500</td> <td>4.45000</td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	-26.3273	-3.61158	0.13718	0.98482	Asymptotic critical values:					1%	-23.8000	-3.42000	0.14300	1.78000	5%	-13.8000	-1.98000	0.23300	3.17000	10%	-8.70000	-1.62000	0.27500	4.45000	<p>Null Hypothesis: LNPE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 55</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>-8.52467</td> <td>-2.01285</td> <td>0.23612</td> <td>10.8648</td> </tr> <tr> <td>Asymptotic critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1%</td> <td>-23.8000</td> <td>-3.42000</td> <td>0.14300</td> <td>4.03000</td> </tr> <tr> <td>5%</td> <td>-17.3000</td> <td>-2.91000</td> <td>0.16800</td> <td>5.48000</td> </tr> <tr> <td>10%</td> <td>-14.2000</td> <td>-2.62000</td> <td>0.18500</td> <td>6.67000</td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	-8.52467	-2.01285	0.23612	10.8648	Asymptotic critical values:					1%	-23.8000	-3.42000	0.14300	4.03000	5%	-17.3000	-2.91000	0.16800	5.48000	10%	-14.2000	-2.62000	0.18500	6.67000	<p>Null Hypothesis: D(LNRE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>-5.90489</td> <td>-1.63910</td> <td>0.27926</td> <td>4.42241</td> </tr> <tr> <td>Asymptotic critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1%</td> <td>-13.8000</td> <td>-2.58000</td> <td>0.17400</td> <td>1.78000</td> </tr> <tr> <td>5%</td> <td>-8.10000</td> <td>-1.98000</td> <td>0.23300</td> <td>3.17000</td> </tr> <tr> <td>10%</td> <td>-5.70000</td> <td>-1.62000</td> <td>0.27500</td> <td>4.45000</td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	-5.90489	-1.63910	0.27926	4.42241	Asymptotic critical values:					1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000	5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000	10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	-26.1190	-3.61291	0.13631	3.496445																																																																																																																							
Asymptotic critical values:																																																																																																																											
1%	-23.8000	-3.42000	0.14300	4.03000																																																																																																																							
5%	-17.3000	-2.91000	0.16800	5.48000																																																																																																																							
10%	-14.2000	-2.62000	0.18500	6.67000																																																																																																																							
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	-26.3273	-3.61158	0.13718	0.98482																																																																																																																							
Asymptotic critical values:																																																																																																																											
1%	-23.8000	-3.42000	0.14300	1.78000																																																																																																																							
5%	-13.8000	-1.98000	0.23300	3.17000																																																																																																																							
10%	-8.70000	-1.62000	0.27500	4.45000																																																																																																																							
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	-8.52467	-2.01285	0.23612	10.8648																																																																																																																							
Asymptotic critical values:																																																																																																																											
1%	-23.8000	-3.42000	0.14300	4.03000																																																																																																																							
5%	-17.3000	-2.91000	0.16800	5.48000																																																																																																																							
10%	-14.2000	-2.62000	0.18500	6.67000																																																																																																																							
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	-5.90489	-1.63910	0.27926	4.42241																																																																																																																							
Asymptotic critical values:																																																																																																																											
1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000																																																																																																																							
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000																																																																																																																							
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000																																																																																																																							
<p>Null Hypothesis: LNHHI has a unit root Exogenous: Constant Lag length: 0 (Spectral OLS-detrended AR based on SIC, maxlag=10) Sample: 1967 2021 Included observations: 55</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>-5.90489</td> <td>-1.63910</td> <td>0.27926</td> <td>4.42241</td> </tr> <tr> <td>Asymptotic critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1%</td> <td>-13.8000</td> <td>-2.58000</td> <td>0.17400</td> <td>1.78000</td> </tr> <tr> <td>5%</td> <td>-8.10000</td> <td>-1.98000</td> <td>0.23300</td> <td>3.17000</td> </tr> <tr> <td>10%</td> <td>-5.70000</td> <td>-1.62000</td> <td>0.27500</td> <td>4.45000</td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	-5.90489	-1.63910	0.27926	4.42241	Asymptotic critical values:					1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000	5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000	10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000	<p>Null Hypothesis: D(LNPE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>-1.454941</td> <td>1.876400</td> <td>2.981200</td> <td>3.930800</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>1.876400</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>2.981200</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>3.930800</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	-1.454941	1.876400	2.981200	3.930800	Test critical values:					1% level	1.876400				5% level	2.981200				10% level	3.930800				<p>Null Hypothesis: D(LNPE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample (adjusted): 1968 2021 Included observations: 54 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>3.687116</td> <td>4.223200</td> <td>5.713600</td> <td>6.771600</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>4.223200</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>5.713600</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>6.771600</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	3.687116	4.223200	5.713600	6.771600	Test critical values:					1% level	4.223200				5% level	5.713600				10% level	6.771600				<p>Null Hypothesis: LNRE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=10) Sample: 1967 2021 Included observations: 55</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>MZa</th> <th>MZt</th> <th>MSB</th> <th>MPT</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Ng-Perron test statistics</td> <td>92.11691</td> <td>1.878000</td> <td>2.984000</td> <td>3.936000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>1.878000</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>2.984000</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>3.936000</td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		MZa	MZt	MSB	MPT	Ng-Perron test statistics	92.11691	1.878000	2.984000	3.936000	Test critical values:					1% level	1.878000				5% level	2.984000				10% level	3.936000			
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	-5.90489	-1.63910	0.27926	4.42241																																																																																																																							
Asymptotic critical values:																																																																																																																											
1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000																																																																																																																							
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000																																																																																																																							
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000																																																																																																																							
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	-1.454941	1.876400	2.981200	3.930800																																																																																																																							
Test critical values:																																																																																																																											
1% level	1.876400																																																																																																																										
5% level	2.981200																																																																																																																										
10% level	3.930800																																																																																																																										
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	3.687116	4.223200	5.713600	6.771600																																																																																																																							
Test critical values:																																																																																																																											
1% level	4.223200																																																																																																																										
5% level	5.713600																																																																																																																										
10% level	6.771600																																																																																																																										
	MZa	MZt	MSB	MPT																																																																																																																							
Ng-Perron test statistics	92.11691	1.878000	2.984000	3.936000																																																																																																																							
Test critical values:																																																																																																																											
1% level	1.878000																																																																																																																										
5% level	2.984000																																																																																																																										
10% level	3.936000																																																																																																																										

الملحق رقم (09): اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول

Date: 07/04/23 Time: 09:50
Sample (adjusted): 1969 2021
Included observations: 53 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNHHI LNPE LNRE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.340105	35.66622	29.79707	0.0094
At most 1	0.153571	13.63551	15.49471	0.0935
At most 2 *	0.086567	4.798887	3.841465	0.0285

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.340105	22.03071	21.13162	0.0373
At most 1	0.153571	8.836625	14.26460	0.3000
At most 2 *	0.086567	4.798887	3.841465	0.0285

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (10): تقدير نموذج VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 07/04/23 Time: 09:57
Sample (adjusted): 1970 2021
Included observations: 52 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1
DLNHHI(-1)	1.000000
DLNPE(-1)	-0.461247 (0.08970) [-5.14196]
DLNRE(-1)	0.727299 (0.13468) [5.40011]
C	-0.033228

الملحق رقم (11): اخبارات جودة التوفيق

R-squared	0.654501	0.325134	0.220267
Adj. R-squared	0.625097	0.267699	0.153907
Sum sq. resid	0.668002	2.952032	1.097436
S.E. equation	0.119217	0.250618	0.152806
F-statistic	22.25880	5.660866	3.319263
Log likelihood	39.43760	0.802698	26.53015
Akaike AIC	-1.324523	0.161435	-0.828083
Schwarz SC	-1.136903	0.349054	-0.640463
Mean dependent	0.000891	-0.006192	0.000665
S.D. dependent	0.194707	0.292864	0.166124

الملحق رقم (12): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/12/23 Time: 07:52
Sample: 1967 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNPE does not Granger Cause DLNHHI	52	2.55815	0.0882
DLNHHI does not Granger Cause DLNPE		1.28623	0.2859
DLNRE does not Granger Cause DLNHHI	52	5.37254	0.0079
DLNHHI does not Granger Cause DLNRE		0.04454	0.9565
DLNRE does not Granger Cause DLNPE	52	1.77306	0.1810
DLNPE does not Granger Cause DLNRE		0.71084	0.4964

الملحق رقم (13): اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.149303	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الملحق رقم (14): علاقة الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PE	1.81E-05	3.94E-05	0.459574	0.6480
RE	-2.86E-05	2.23E-05	-1.281418	0.2066
C	0.546918	0.014604	37.44867	0.0000

EC = SPE - (0.0000*PE -0.0000*RE + 0.5469)

الملحق (15): جودة التوفيق للنموذج الثاني

R-squared	0.769924	Mean dependent var	0.510192
Adjusted R-squared	0.739247	S.D. dependent var	0.053960
S.E. of regression	0.027554	Akaike info criterion	-4.220665
Sum squared resid	0.034166	Schwarz criterion	-3.957998
Log likelihood	116.7373	Hannan-Quinn criter.	-4.119965
F-statistic	25.09794	Durbin-Watson stat	2.357505
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (16): اختبار جوهانسون للنموذج الثاني

Date: 07/15/23 Time: 20:32				
Sample (adjusted): 1969 2021				
Included observations: 53 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: SPE PE RE				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.434142	41.49488	29.79707	0.0015
At most 1	0.191714	11.31604	15.49471	0.1928
At most 2	0.000671	0.035563	3.841465	0.8504
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.434142	30.17884	21.13162	0.0020
At most 1	0.191714	11.28048	14.26460	0.1407
At most 2	0.000671	0.035563	3.841465	0.8504
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق رقم (17): اختبار سببية توداياماموتوا

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 07/26/23 Time: 08:20			
Sample: 1967 2021			
Included observations: 50			
Dependent variable: SPE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PE	11.58012	4	0.0208
RE	17.63654	4	0.0015
All	25.76015	8	0.0012
Dependent variable: PE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
SPE	3.526793	4	0.4738
RE	30.94985	4	0.0000
All	32.08622	8	0.0001
Dependent variable: RE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
SPE	1.323214	4	0.8574
PE	43.50288	4	0.0000
All	49.55349	8	0.0000

الملحق رقم 18: الإحصائيات المعتمدة في الدراسة

السنوات	سعر الصرف الفعلي الإسمي	معدل التضخم	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	سعر الصرف الفعلي الإسمي	معدل التضخم	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1967	4,94	1,31	7,05	1995	47,66	28,58	1,83
1968	4,94	3,14	8,33	1996	54,75	24,02	2,28
1969	4,94	1,92	6,02	1997	57,71	7,002	-0,59
1970	4,94	4,94	6,46	1998	58,74	-3,13	3,52
1971	4,91	17,15	-13,31	1999	66,57	10,86	1,77
1972	4,48	-4,61	24,52	2000	75,26	22,68	2,35
1973	3,96	9,63	1,38	2001	77,22	-0,47	1,59
1974	4,18	48,9	4,89	2002	79,68	1,32	4,19
1975	3,95	5,91	1,23	2003	77,39	8,33	5,76
1976	4,16	10,84	3,29	2004	72,06	12,25	2,84
1977	4,15	11,93	1,37	2005	73,28	16,13	4,47
1978	3,97	10,09	6,13	2006	72,65	10,55	0,24
1979	3,85	13,99	4,32	2007	69,29	6,4	1,73
1980	3,84	25,86	-2,29	2008	64,58	15,31	0,66
1981	4,32	14,35	-0,26	2009	72,65	-11,16	-0,21
1982	4,59	1,94	2,95	2010	74,39	16,12	1,69
1983	4,79	6,8	1,92	2011	72,94	18,23	0,96
1984	4,98	8,43	2,09	2012	77,54	7,46	1,41
1985	5,03	4,97	0,24	2013	79,37	-0,09	0,8
1986	4,7	2,4	-2,89	2014	80,58	-0,3	1,77
1987	4,85	8,84	-3,66	2015	100,69	-6,46	1,65
1988	5,91	9,06	-3,68	2016	109,44	1,55	1,16
1989	7,61	16,01	1,69	2017	110,97	6,39	-0,66
1990	8,96	30,26	-1,68	2018	116,59	6,76	-0,71
1991	18,47	53,79	-3,53	2019	119,35	-0,47	-0,84
1992	21,84	21,93	-0,54	2020	126,78	-5,51	-6,73

1,8	15,74	135,06	2021	-4,27	13,62	23,35	1993
				-2,97	29,08	35,06	1994

Sours : <https://www.albankadawli.org>

الملحق رقم 19: احصائيات تم حسابها

المؤشر الإجمالي للتخصيص	معدل التبادل التجاري	السنوات	المؤشر الإجمالي للتخصيص	معدل التبادل التجاري	السنوات
0,58	27,79	1995	0,43	20,74	1967
0,55	26,39	1996	0,43	21,7	1968
0,47	23,26	1997	0,41	25,81	1969
0,46	20,16	1998	0,43	27,69	1970
0,47	22,34	1999	0,44	25,99	1971
0,51	28,64	2000	0,49	23,67	1972
0,48	26,5	2001	0,49	26,84	1973
0,47	27,59	2002	0,55	36,44	1974
0,49	28,46	2003	0,54	37,74	1975
0,5	31,94	2004	0,56	32,64	1976
0,52	32,66	2005	0,56	33,62	1977
0,53	30,02	2006	0,57	30,55	1978
0,52	32,58	2007	0,58	29,37	1979
0,53	34,72	2008	0,59	31,28	1980
0,49	30,91	2009	0,59	31,86	1981
0,49	30,54	2010	0,57	29,25	1982
0,49	30,22	2011	0,57	26,12	1983
0,47	29,6	2012	0,56	23,77	1984
0,46	28,79	2013	0,55	21,68	1985
0,36	14,44	2014	0,52	14,96	1986
0,45	26,12	2015	0,53	13,89	1987
0,46	24,07	2016	0,53	14,54	1988
0,46	24,33	2017	0,56	18,95	1989
0,45	25,4	2018	0,49	10,37	1990
0,43	24,22	2019	0,59	23,9	1991
0,44	20,06	2020	0,59	22,92	1992
0,43	5,36	2021	0,58	21,21	1993
			0,54	24,95	1994

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel2016

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2021 من خلال سياق نظري تحليلي، وقياسي، وذلك بالإعتماد على نفقات التجهيز ونفقات التسيير كمتغيرات مستقلة، ومؤشر هيرفندال هيرشمان، والمؤشر الإجمالي للتخصيص كمتغيرات تابعة. بغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية وأخرى قياسية، تمثلت في كل من التحليل العنقودي والتحليل العاملي الاستكشافي، بالإضافة إلى النماذج الديناميكية والمتمثلة: في كل من نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL.

تبين من خلال نتائج التحليل العنقودي أنه يوجد اختلاف في درجة التنويع الاقتصادي للفترة 1967-2021 وذلك تماشياً مع البرامج التنموية المعتمدة في تلك الفترة، كما أشارت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي من بين ثمانية متغيرات معتمدة في الدراسة يمكن الاحتفاظ فقط بثلاثة متغيرات وهي نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ومؤشر هيرفندال هيرشمان. تم الخروج أيضاً بنتيجة تفيد بأنه يوجد أثر إيجابي لنفقات التسيير على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وأثر سلبي لنفقات التجهيز على التنويع الاقتصادي حسب نتائج نموذج VECM. أما نتائج نموذج ARDL فقد جاء بنتيجة معاكسة تفيد لأنه يوجد أثر إيجابي لنفقات التجهيز، وأثر سلبي لنفقات التسيير، كما أشارت نتائج السببية وفق سببية جرانجر وسببية توداياماموتوا أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، التنويع الاقتصادي، الجزائر، التحليل العنقودي، التحليل العاملي الاستكشافي، نموذج VECM، نموذج ARDL.

Abstract :

The study aimed to measure and analyze the impact of government spending on economic diversification in Algeria from 1967 to 2021, employing a theoretical, analytical, and empirical framework. The independent variables considered were equipment and management expenses, while the dependent variables included the Herfindahl-Hirschman Index and the total allocation index. To achieve this objective, various statistical and econometric methods were employed, including cluster analysis and Exploratory Factor Analysis (EFA), alongside dynamic models such as the Vector Error Correction Model (VECM) and the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL).

The cluster analysis results indicated differences in the degree of economic diversification from 1967 to 2021, corresponding to the development programs implemented during this period. The exploratory factor analysis revealed that, out of the eight variables considered in the study, only three were retained: management expenses, equipment expenses, and the Herfindahl-Hirschman index. The analysis also revealed a positive impact of management expenses on economic diversification in Algeria, and conversely, a negative impact of equipment expenses, as indicated by the results of the VECM model. However, the findings from the ARDL model presented contrasting results: showing a positive impact for equipment expenses and a negative impact for management expenses. Additionally, both Granger causality and Toda-Yamamoto causality tests suggested a unidirectional causal relationship among the study variables.

Keywords: government spending, economic diversification, Algeria, cluster analysis, exploratory factor analysis, VECM model, ARDL model.

Résumé:

L'étude a visé à mesurer et analyser l'impact des dépenses publiques sur la diversification économique en Algérie de 1967 à 2021, en utilisant un cadre théorique, analytique et empirique. Les variables indépendantes considérées sont les dépenses d'équipement et de gestion, tandis que les variables dépendantes comprenaient l'indice Herfindahl-Hirschman et l'indice d'allocation totale. Pour atteindre cet objectif, diverses méthodes statistiques et économétriques ont été utilisées, notamment l'analyse de cluster et l'analyse factorielle exploratoire, ainsi que des modèles dynamiques tels que le modèle de correction d'erreur vectorielle (VECM) et le modèle de décalage distribué autorégressif (ARDL).

Les résultats de l'analyse de cluster ont indiqué des différences dans le degré de diversification économique de 1967 à 2021, correspondant aux programmes de développement mis en œuvre au cours de cette période. L'analyse factorielle exploratoire a révélé que, sur les huit variables considérées dans l'étude, seules trois ont été retenues : les dépenses de gestion, les dépenses d'équipement et l'indice de Herfindahl-Hirschman. L'analyse a également révélé un impact positif des dépenses de gestion sur la diversification économique en Algérie, et à l'inverse, un impact négatif des dépenses d'équipement, comme l'indiquent les résultats du modèle VECM. Cependant, les résultats du modèle ARDL présentent des résultats contrastés : montrant un impact positif pour les dépenses d'équipement et un impact négatif pour les dépenses de gestion. De plus, les tests de causalité de Granger et de causalité de Toda-Yamamoto suggèrent une relation causale unidirectionnelle entre les variables de l'étude.

Mots clés : dépenses publiques, diversification économique, Algérie, analyse de cluster, analyse, modèle VECM, modèle ARDL.